

ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم

دكتور
أحمد سليمان ياقوت
أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة الأزهر وكاتبة ومحررة أخبار

١٩٩٤

دار المعرفة الجامعية
١٠ ش. سويتيه - الإسكندرية
ت : ١٦٢ - ٢٨٣



ظَاهِرَةُ الْعَرَبِ فِي الْخَوَالِغِ وَتطبيقاتها في القرآن الكريم

تأليف
دكتور
أحمد سليمان بياقوت
أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة دار العلوم - مدينة البصرة

١٩٩٤

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش. سويدي - الإسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣



المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد ،

فهذا بحث عنوانه (ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم) وهو يستهدف دراسة الجوانب المختلفة لهذه الظاهرة على ضوء ما تقدمه لنا المناهج اللغوية الحديثة من نظرات هي أقرب إلى طبيعة اللغة ، بعكس تلك النظرات التعليقية الجدلالية التي يقدمها للمنهج اللطفي ، ذلك المنهج الذي استعان به الأقدمون في دراستهم اللغوية ، فأعطاهم تصوراً ذهنياً للغة يبعد في كثير من الأحيان عن الواقع الحي لها ، فهو لا يقف عند معطيات النشاط اللغوي محاولاً وصفها أو استقصاءها تاريخياً أو للمقارنة بينها وبين مثيلاتها في اللغات الأخرى ، بل يفترض أسساً موضوعية مقدماً ، ثم يحاول تطبيقها على اللغة وفي ذلك ظلم للمنهج وظلم للغة أيضاً .

وتأتي أهمية هذا البحث من أن الإعراب من أهم سمات اللغة العربية الفصحى ، إن لم يكن أهم سماتها ، حتى إن القدماء سمو النحو إعراباً ، والإعراب نحواً . وإن منا من يستمع إلى الخطيب فلا يلتفت إلى انطلاق لسانه وقوة بيانه ، أو تقليده وتأخيره ، أو إيجازه وإطنابه ، قلّز التفاته إلى تمكنه من قواعد الإعراب ، وإنه ليظّل يترصد حتى إذا ما زلّ لسانه فزع مجرّداً أو جرّ منصوباً ، انصرف عنه مغاضباً حائقاً وقد سقط من عينه .

ولقد تعاود على درس الإعراب كثير من النحاة القدماء ، ولكنهم لم يتناولوه منفرداً ، بل ضمن موضوع أكبر وهو النحو بوجه عام ، ثم إنهم في تناولهم إياه لم يُلْمِؤْا بكل جوانبه ، ولم يهتموا إلا بالتعليل الفلسفي والجدل النظري اللذين يُمَيِّلَانِ اللغة عن واقعها ، ويُغْرِبَانِها من الملتقى أو الرياضة . فكان في ذلك إغفاء لكثير من الحقائق اللغوية التي كان لها أن تظهر لو أنهم تخلّوا عن هذا المنهج . وفي (الانصاف في مسائل الخلاف) كثير من مباحث الإعراب يطلب عليها هذا النهج ، كما أننا نجد قدراً شافياً من هذه التعليقات الإعرابية في (الايضاح في علل النحو) للزجاجي ، وفي (أُرر العربية) لابن الأنباري . ويكفي أن نَعْرِفَ أنَّ أغلب أبواب الكتاب الأخير تبدأ عناوينها بالسؤال : (لِمَ) ، فكان لكل ظاهرة عندهم سبباً . فلماذا وجد السبب دون إجهاد

عقلي ، أو بعد في التحليل ذكره ، وأما إذا لم يوجد فلا يقولون (هكذا جاءت) بل يستعيتون في إيجاد الأسباب والعلل ، مستعينين في ذلك بكل ما يعرفونه من وسائل التحليل والجدل .
وليس معنى هذا أننا نهضم آراء القدماء أو نكره فضلهم ، ولكننا نستعين بالمنهج الوصفية والتاريخية والمقارنة لإكمال ما بدعوه ، وللتسقيت بين ما زأؤوه وما نراه في ضوه المنهج اللغوية الحديثة ، أو لنظم أرامهم بما جئ في هذه المناهج من نظرات هي أقرب إلى طبيعة اللغة .
وهذا البحث يتكون من أربعة أبواب ، كل باب مقسم إلى فصول . فالباب الأول - وتنضح فيه الدراسة للمقارنة والتاريخية - يبحث في ماهية الإعراب بحثاً يتناول الجوانب المختلفة المتعلقة بهذه الظاهرة ، فيبدأ بدرس نشأة الإعراب وتطوره من خلال النقوش واللغات السامية الأخرى حتى اكتماله في الشعر الجاهلي ، ثم يُمرَّج إلى التعريف بالنحو والتعريف بالإعراب وعقد كثير من المقارنات في هذا الصدد بين لغتنا واللغات الأخرى ، ثم يخلص من ذلك إلى عرض لما ظهر في أوائل هذا القرن من الدعوة إلى ترك الإعراب والتجريح من قيوده ، ثم يتبع ذلك بحثاً في حركات الإعراب وحروفه ومدى اتصالهما بعلم الأصوات . ويعلم: الصرف ، ويستقصى التطور الذي اعتراهما منذ نشأتهما حتى الآن ، وينتهي هذا الباب بعرض تاريخي مفصل لنظرية العامل كما رآها القدماء والمحدثون مع مناقشة هذه الآراء ، والانتهاه إلى رأي في ذلك .

أما الباب الثاني فيقوم على استقراء النصوص بعناية ودقة حتى تُخرَّج بمساراض الصناعة النحوية ، تلك العوارض التي كان جزء منها مقبولا ولازماً من أجل الفرض التعليمي ، والجزء الآخر لم يكن كذلك ، بل دعت إليه أسباب شخصية أو مدرسية أو غيرها عرضاً لها بالتفصيل .
وكان الباب الثالث عرضاً للتفاعل الذي تم في البيئة الإسلامية بين الفقه وأصوله من ناحية ، والإعراب من ناحية أخرى ، وبين تأثير كل واحد منهما في الآخر .

وأخيراً يجيء الباب الرابع ، وهو التطبيق الإعرابي في القرآن الكريم ، ولا يُظنُّ أنني في هذا الباب عمدت إلى بعض الكلمات من القرآن الكريم وقلت إن هذه الكلمة يجوز فيها النصب على وجه كذا والرفع على وجه كذا ، أو قلت إن البصريين يرون في إعراب هذه الآية كذا وكذا في حين أن الكوفيين يرون كذا ، أو أن هذه الجملة يجوز في موقعها الرفع والنصب ، ثم يتبع الأسباب لكل ... إلى آخر هذه المباحث المدرسية التي تمتلئ بها كتب التفسير والنحو على السواء .
صحيح أن مثل هذه المباحث من الأهمية بمكان ، ولا يستغنى عنها الباحث الناقص أو المتخصص للتمرس ، ولكن مواردها سهلة ميسرة فليس لي فضل إن تناولتها إلا فضل النقل ، إن كان النقل فضلاً . لذلك طرقت موضوعات تطبيقية في هذا الباب ظننت أنها جديدة ، أو أن الضوه لم يُلَقَّ عليها إلقاء كافياً يوضح معالمها ويبين تفصيلاتها ، من ذلك أن الفرق الدينية قد اتخذت من تطبيق الإعراب في القرآن الكريم وسيلة لخدمة مذاهبها العقيدية وتأييدها ، ورأت أن هناك صلة وثيقة بين الوقف على رؤوس الآيات في القرآن الكريم وبين الإعراب وقد عرضت لذلك بالتفصيل ، كما

عرضت أيضاً لما يتصل من أحرف القرآن وقراءاته بالإعراب ، وصلة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه ، بالإعراب ، وهل كان الإعرابُ أحد الأوجه السبعة هذه . ثم استيع ذلك بياناً لمنهج كل من الكوفيين والبصريين في الاستشهاد بالقراءات القرآنية في مجال الإعراب . ثم عرضت في هذا الباب أيضاً لكتب إعراب القرآن عرضاً تاريخياً ، مقارناً بين المناهج المختلفة التي اتبعتها كلُّ معرب ، زِدْتُ في أثناء ذلك آراء بعض المستشرقين في إعراب القرآن . وانتهى هذا الباب بدراسة لإعراب الحروف التي في أوائل بعض السور . وجدير بالذكر هنا أنني عرضت لأراء الفقهاء في الإعراب ومباحثهم التشريعية ، واختلافها باختلاف الإعراب في الباب الثاني عند الحديث عن أثر الإعراب في الفقه ، هذا إلى ما تعرضت له من دراسة إعرابية لبعض الآيات القرآنية خلال البحث كله .

ولا يقوتني أن أتوجه بالشكر العميق الصادق إلى استاذي الدكتور السيد أحمد خليل ، الذي أشرف على هذا البحث ، وتعهده بالرعاية العلمية الجادة وبالتتبع المستمر حتى جاء على هذه الصورة . وإلى الزوجة الوفية الصابرة التي مهدت لي السبل لتأليفه .

وبعد ، فهذه محاولة قمت بها جاداً مخلصاً ، فإن كانت مجدية فيها ونفتمت وإن كانت غير ذلك فيكفيني أنني حاولت بجد وإخلاص ، وبالله وحده التوفيق .

أحمد سليمان ياقوت

المحتويات

المقدمة	٨
الباب الأول : ماهية الإعراب	٨٦-١
الفصل الأول : التطور التاريخي لظاهرة الإعراب	٣
الفصل الثاني : مفهوم كل من النحر والإعراب	١٥
الفصل الثالث : الدعوة إلى ترك الإعراب	٣٥
الفصل الرابع : حركات الإعراب وحروفه	٤٧
الفصل الخامس : درس نظرية العامل درساً تاريخياً	٦١
الباب الثاني : عوارض الصناعة النحوية	١٥٢-٨٧
الفصل الأول : عوارض مقبولة ناتجة عن أصول الصنعة النحوية	٨٩
الفصل الثاني : عوارض غير مقبولة	٩٧
الفصل الثالث : أسباب العوارض غير المقبولة	١٠٧
١- الخلافات للمهية	١٠٧
٢- الخلافات والأهواء الشخصية	١١١
٣- طلب السرزق	١١٩
٤- عدم الالتفات إلى اختلاف اللهجات	١٢٠
٥- الضرورة الشعرية	١٣١
٦- الخلافات للدرسية	١٣٧
٧- اتهم الشكلي للمؤلفات	١٤٢

الباب الثالث : انفعه واصوله والإعراب ١٥٣-١٨٣

الفصل الأول : تأثير الفقه واصوله في الإعراب ١٥٥

١ - للمصطلحات الفقهية ومصطلحات الإعراب. ١٥٨

٢ - لقياس الفقه والإعراب ١٦٢

شروط للملة ١٦٦

مسالك العلة ١٦٩

أنواع من العلة انفرد بها النحلة ١٧٤

الفصل الثاني : أثر الإعراب في الفقه ١٧٧

الباب الرابع : التطبيق الإعرابي في القرآن الكريم ١٨٥-٢٥٧

الفصل الأول : الإعراب في خدمة التفسير بالرأي ١٨٩

للمعزلة ١٩١

للتصوفة ١٩٨

الشيعة ٢٠٤

الفصل الثاني : الوقف والإعراب ٢٠٩

الفصل الثالث : أحرف القرآن وقراءاته والإعراب ٢١٥

الفصل الرابع : كتب إعراب القرآن ٢٢٩

الفصل الخامس : الإعراب وفواتح السور ٢٥٣

نتائج البحث ٢٥٩

أولاً : المراجع العربية ٢٦٧

ثانياً : الدوريات ٢٧٣

ثالثاً : المراجع غير العربية ٢٧٣

الباب الأول

مقدمة المؤلف

الفصل الأول

التطور اللغوي لظهور الإعراب

اختلف العلماء منذ القدم في نشأة اللغة ، فمنهم من قال بأنها توفيقية ، بمعنى أنها منزلة من عند الله سبحانه وتعالى ، وأن ليس للإنسان فضلٌ في إيجادها ، وآخرون قالوا إنها وضعية ، أي من وضع الإنسان ، صنمها لنفسه يُعزِّي بمطالبه الاجتماعية . واتبرى كل فريق للدفاع عن رأيه بتعليم الأفعلة والبراهين وتبليوا في ذلك ، وتعددت الأبحاث في هذا المجال ، حتى بحثنا لنا أن نقول إن هذا الموضوع قد قتل بحثاً وتمحيصاً ، بل إن من العلماء من عدّ البحث في نشأة اللغة أمراً من الأمور المتناقضة ، وأنه من المستحسن الانصراف عن مثل تلك الأبحاث .

وليس المجال هنا عرض آراء الفريقين وترجيح واحدٍ منهما ، ولكنني أشرت إليها لكي انتقل إلى مسألة الإعراب ، ذلك أنه إذا كان العلماء قد اختلفوا في نشأة اللغة ، فإن نشأة الإعراب ربما تكون لها من الدلائل والبراهين ما يجعلنا نظن أنها اصطلاحية . والدليل على ذلك أن اللغة عندما تعرب تكون قد وصلت إلى درجة الكمال ، ويكون الإنسان الذي يتكلم بها قد وصل أهباً إلى درجة الكمال المعنوي والنمو الفكري ، فكتابة لغة معربة أو النطق بلغة معربة يتطلب ذهنياً واحياً وعقلانياً ليطابق بين المعاني التي في نفسه وبين الرموز التي على أواخر الكلمات المنطوق بها ، تلك الرموز التي تدل على ما يريد إظهاره من المعاني .

ولنفترض أن اللغة كانت في أول أمرها صيحاتٍ أو إشاراتٍ باليد أو مجرد أصوات تدل على الرغبات الشخصية للإنسان الأول . . . إلى آخر ما يقوله العلماء في هذا الصدد ، ثم اكتسب الإنسان خبرة جعلته ينطق ببعض الأسماء لمسميات يعرفها ويشاهدها أمامه ، ثم لمسميات يشر بها وبعد ذلك وفقاً بين هذه الأسماء ، فكانت الجمل . ليس معنى ذلك أن تكونَ الجمل كان هو المرحلة الأخيرة في اللغة ، وأنه كان نتيجة تطورات عديدة وخبرات مختلفة . فإذا كان الأمر كذلك فالإعراب ظاهرة تمثل قمة التطور اللغوي عند الإنسان ، وليست مصاحبة لنشأة اللغة ، ذلك لأن الإعراب لا يجيء إلا مع الجمل . على أنه لم يجيء دفعةً واحدة . ومثله في ذلك مثل أي علم أو مجال حضاري آخر ، فالرياضة مثلاً كانت في أول الأمر مجرد عمليات مبسطة في الجمع والطرح

والضرب ، ثم بلوغه العقل واستمرار هذا الارتقاء قطعت الرياضة أشواطاً بعيدة حتى وصلت إلى النظريات الرياضية المعقدة التي اثبتت عليها كثير من مظاهر المدنية الحديثة . كذلك فإن أحكام الإعراب تكونت بالتدريج تبعاً للرقى الاجتماعي والحضاري للأمم .

ثم كان من عمل النحاة أن نضحوا هذه الأحكام والقواعد ، وعللوها وصغروها في أبواب ، وزادوا عليها ، وأضافوا ما أضافوه من تأويلات وتعليقات وحلف وعروض ...

ولا يقال إن هذه علوم لغوية ، وتلك علوم رياضية ، فكلاهما صورة للحضارة الإنسانية بوجه عام ، تلك الحضارة التي يخرعها ويهيمن عليها العقل الإنساني ، والتي تتناسب تناسباً طردياً مع رقي هذا العقل وتطوره .

نتقل الآن إلى الحديث عن تطوير ظاهرة الإعراب في اللغة العربية بشيء من التفصيل ، فنقول إن الشعر الجاهلي هو أقدم نص عربي معرب نصيب ، حتى إذا أخذنا بنظرية المحرم الأستاذ الدكتور طه حسين في أن معظم هذا الشعر منحول موضوع ، فإنه سوف يتبقى لنا بعض هذا الشعر ، بعد ترك معظمه ، مثلاً للغة العربية بعد أن كمل نضجها ، واستوى عرقها . وهذا الشعر موزون ومقفى ، ووزنه هذا ، أو تقميلاه العروضية تقوم صحتها وسلامتها على الإعراب من تنوين وحركة وسكون ، إذ لا يمكن قراءة هذا الشعر دون كسر إذا أهملنا إعرابه .

وبالطبع فإن هذه الصورة - صورة الشعر الجاهلي - لا بد أن تسبقها صورة أخرى للغة ناقصة أو بدائية ، ولا بد أيضاً أن تكون تلك الصورة هي آخر حلقة في سلسلة التطورات اللغوية متضمنة الرقي الإعرابي . والشعر الجاهلي كما يُرَاجَع معظم العلماء يرجع تأريخه إلى مائة وخمسين سنة أو مائتي سنة قبل البعثة المحمدية ، يقول الجاحظ : « أما الشعر فحدث الميلاد ، صغير السن ، أول من نهج سبيله وسهل الطريق إليه امرؤ القيس بن حجر ومهلل بن ربيعة ... فإذا استظهرنا الشعر ، وجدنا له - إلى أن جاء الله بالإسلام - خمسين ومائة عام ، وإذا استظهرنا بغاية الاستظهار فصايتي عام^١ » .

وإن فنرجع إلى الوراء ما استعلمنا حتى نبين مظاهر الإعراب في اللغة التي سبقت الشعر الجاهلي . ونقطة البدء عندنا هي اللغة السامية الأم . ويتبادر إلى القول بأننا نظن أن اللغة العربية هي اللغة السامية الأم نفسها ، وليس كما قال العلماء هي أقرب الساميات إلى اللغة السامية الأم . ونظن أيضاً أن باقي الساميات هي لهجات أو لغات ناقصة النمو متفرعة عن اللغة العربية ، والدليل على ذلك ما يلي :

١ - أول هذه الأكلة وهو أهمها أننا إذا افترضنا أن اللغة العربية هي أقرب الساميات شبهاً باللغة السامية الأم ، فأن اللغة السامية الأم إذن ؟ يقولون إنها اندثرت ولا نملك منها نصوصاً

(١) الحيوان ، لابن ميثاق بن بحر الجاحظ ، طبعة الحلبي ، ١٠ ص ٧٤ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، سنة ١٩٥٨ م .

مكتوبة ولا مروية في كتابات آخرين^(٢). وهذا شيء عجيب حقاً ، فنحن لا نعرف هذه اللغة ولا نملك نصوصاً مكتوبة عنها ، ولا نقوشاً ، ولم يُروِ واحدٌ من العلماء نصوصاً بهذه اللغة ، ثم بعد ذلك نحكم بأنها كانت موجودة ثم اندثرت . كأننا نحكم على القدم بأنه كان موجوداً ثم أصبح علماً .

هذه واحدة وأخرى أن هذه اللغة السامية الأم إن كانت قد اندثرت ، قَلِمَ لَمْ تَدُثْ اللاتينية أيضاً أو السنسكريتية وكلاهما لغة أم انبثقت عنها لغات أخرى ، بل كلاهما يقاربان اللغة السامية الأم في القدم ؟ فاللاتينية يرجع ترويض مرحلتها الأولى إلى سنة ٧٥٣ ق.م عند إنشاء مدينة روما^(٣) والسنسكريتية ترجع نصوصها الأدبية التي نعرفها إلى غضون الألف الأول قبل الميلاد^(٤).

٢ - الإعراب الكحلل في اللغة العربية : فلنأخذ إذا أتينا مناهج المقارنة اللغوية فنضع لنا أن اللغات الأمهات (إذا جاز لنا هذا التعبير) كانت تتميز بالإعراب ، فالسنسكريتية ، واليونانية ، واللاتينية . كما سبق أن أوضحنا . كانت لغات معربة ، ومن هذه اللغات الأمهات المعربة انبثقت لغات أخرى غير معربة . فمن اللاتينية تفرعت الفرنسية والبرتغالية والألمانية . . . ومن السنسكريتية تفرعت اللغة الفارسية ، واللغات الهندية الحديثة ، ومن اليونانية تفرعت اللغات اليونانية الحديثة^(٥) . فما المانع أن تكون اللغة العربية هي الأصل الذي تفرع عنه باقي الساميات غير العربيات ؟

٣ - يقرر العلماء أيضاً أن جميع ما يتميز به اللغة السامية الأم موجود في اللغة العربية وأن كل لغة سامية أخرى تحوي عنصراً أو عنصرين أو عناصر من الخصائص العامة للغة السامية الأم^(٦) . ليس من الممكن تأدية هذا المعنى بالكفاة أخرى فنقول : إن العربية بها من الخصائص اللغوية ما ليس موجوداً في باقي الساميات ، بينما أي خصيصة في لغة سامية أخرى موجودة في اللغة العربية ، أي أن اللغة العربية جامعة لكل خصائص الساميات . فما المانع أن تكون هي الأم التي انبثقت عنها باقي الساميات .

٤ - يكاد يجمع العلماء على أن للوطن الأول للساميين كان القسم الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية (بلاد الحجاز ونجد واليمن وما إلى ذلك)^(٧) ومن هذا المهد تفرعت الهجرات السامية إلى العراق والشام وما جاورهما . وينتهي العلماء بالأدلة المقتنة بصدق هذا الرأي^(٨) . وهذا

(٢) دراسات في فقه اللغة ، للتكتور سبيي الصلح ، ص ٣٦ ط ٢ ، بيروت سنة ١٩٦٢ م .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .

(٤) اللسان والإنسان ، ص ٢٤٢ .

(٥) علم اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، ص ١١٥ ، طبعة نقشة المصرية ، سنة ١٩٤٤ م .

(٦) ينظر لي تلك : فقه اللغة ، ص ١٢ وما بعدها .

(٧) فقه اللغة ، ص ٨ .

(٨) انظر لي تلك : فقه اللغة ، د . علي عبد الواحد وافي ، ص ٩ وما بعدها .

التحديد للموطن الأول للساميين هو نفسه موطن اللغة العربية الفصحى على مر العصور حتى الآن ، وهو نفسه المكان الذي كان يرحل إليه الرواة والحناة للتعرف على أصل اللفظة أو لتحقيق قاعدة نحوية . وسكان هذا الموطن من البدو هم الذين كانوا يُوثَّقُ بعريتهم ، ولم يرحلوا أو يهاجروا كزملاتهم الساميين ، بل بقوا في هذا المهل لا ييلحونه « وظلوا في بدونهم وقل اختلاطهم بالأسم فكانوا أحفظ للغة وأصون لتقدمها من غيرهم »^(٩) .

(١) فهذه الأدلة مما يرجح غننا أن تكون اللغة العربية هي اللغة السامية الأم . على أن هنالك احتشاساً عاماً في هذا المجال وهو حساب التطور والرقى الذي يصيب أية لغة على مر العصور ، والحقب الطويلة ، فاللغة السامية الأم يرجع تاريخها إلى أربعة آلاف سنة قبل ميلاد المسيح ، فليس من المعقول أن تكون اللغة السامية الأم - أي العربية - كما يتَّجأ - منذ سنة ٤٠٠٠ ق. م هي نفسها اللغة العربية سنة ١٩٧٢ م ، أو هي نفسها لغة الشعر الجاهلي كاملة الإعراب ،

إذن فما مظهر الإعراب أو آثاره في لغة ما قبل الشعر الجاهلي ؟ نحن لا نملك الآن من هذه المظاهر أو تلك الآثار إلا النقوش التي عثر عليها مبثّرة في الديار السامية ، والتي تشمل لهجات عربية قديمة .

النقوش

العرب الذين انطلقت منهم الحضارة العربية التي نعرفها واللغة الفصحى التي ورثناها ، هم سكان البوادي الواقعة في قلب شبه الجزيرة العربية بين الشمال والجنوب ، وهو الجزء الأعظم منها^(١٠) . وهذا هو المهل الأول للساميين الأول . وقد سبقت العربية الفصحى نقوشٌ مفرقة هنا وهناك في الجزيرة العربية ، نستطيع أن نتبين منها آثاراً لظاهرة الإعراب ، إذ تشمل هذه النقوش لهجات عربية قديمة متطورة . وهي ما تسمى بعربية النقوش ، أو العربية البائدة ، وهي نظير القسم الثاني وهو العربية الباقية^(١١) .

ومن هذه النقوش ما كتب بالخط للسند الجنوبي وتشمل اللهجات اللحيانية ، والشمودية والصفوية ، فالنقوش اللحيانية تسب إلى اللحيانيين وهم قبيلة عربية شمالية كانت تسكن في منطقة الملا^(١٢) ، ويظهر أن أقدم هذه النقوش لا يتجاوز القرن الثاني أو الأول قبل الميلاد . أما الشموديون فيعود تاريخهم إلى ما قبل الميلاد بعدة قرون ، وقد عاشوا إلى ما بعد الميلاد ، وكانت منازلهم في مدائن صالح وحولها ، وتسب النقوش الصفوية إلى المنطقة التي كشفت على مقربة منها ، وهي

(٩) مولد اللغة ، الشيخ أحمد رضا المعالي ، ص ٧٨ ، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ، وصور ملهمة من واقع المجتمع العربي ، د. حسن عود ، ص ١٦ ، دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٦٢ م .

(١٠) الساميون ولغاتهم ، د. حسن عطا ، ص ١٤٥ .

(١١) لغة اللغة ، ص ٧٧ .

(١٢) العصر الجاهلي ، للتكثير شوقي غنيت ، ص ٣٣ ، دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٦١ م .

منطقة الصفا ، فقد عثر عليها في جرة واقعة بين تلوك الصفا وجبل السدوز ، ويرجع تاريخها إلى القرون الثلاثة الأولى بعد الميلاد .

وهذه النقوش الصغوية والشمودية والحياتية عوية كما قلنا برغم أنها كانت بالخط المسند الجنوبي لخصائصها اللغوية قريبة من خصائص العربية التي نزل بها القرآن الكريم ، وإن اختلفت عنها في أداة التعريف وفي بعض الصفات اللغوية ، إلا أنها على كل حال تصور طورا من أطوار اللغة العربية الشمالية وقد احتوت على كثير من أسماء الرجال وأسماء الآلهة والأصنام . كما وجدت نقوش أخرى ، ولكنها مكتوبة بالخط النبطي ، وتمثل اللهجة النبطية ولها نرى تقارباً شديداً بينها وبين العربية الباقية .

ومن أشهر هذه النقوش نقش النمرة الذي عثر عليه بالشام والذي يعطينا صورة واضحة من آثار الإعراب الذي تطور وأصبح كاملاً في العربية الباقية ، وقد كُتب شاهداً لقبر ملك من الملوك اللخمين يسمى امرا القيس بن عمرو وأرخ بشهر كسلول من سنة ٢٢٢ بتقوم بعثري وهو يرافقه شهر كانون الأول (ديسمبر) من سنة ٣٢٨ م^(١٣) .

وقصدي من إيراد هذا النقش أن أبين ما فيه من آثار الإعراب :

- ١ - تي نَقَسَ مِرَ القيس بِرَ عمرو ملك العرب كله ذو أسر التاج .
 - ٢ - وملك الأسدين ونزلو وملوكهم وهرب مُدَّ عَجو عكدي وجا .
 - ٣ - يزجي في جبح نجرن ملبنت شمر وملك معدو ونَزَلُ بنه .
 - ٤ - الشعوب ووكلكم فرسو لروم ، فلم يبلغ ملك ميلغه .
 - ٥ - عكدي هلك سنة ٢٢٣ يوم ٧ كسلول بلسعد ذو ولده .
- وقبل أن نبين ما فيها من آثار الإعراب يحسن بنا أن نوضح معناها^(١٤) :
- ١ - هذه نفسُ (جسد) امرئ القيس بن عمرو ، مَلِكُ العرب كُلِّهم ، الذي عقد التاج .
 - ٢ - وملك الأسدين (قبيلتي أسد) ونزلاً وملوكهم وشَتَّتْ مذحجاً بالقوة وجاء .
 - ٣ - باتدافع في مشارف نجران مدينة شمر وَتَلَكْ معداً وولي بنه .
 - ٤ - الشعوب . ووكله الفرس والروم ، فلم يُلْغِ ميلغه .
 - ٥ - في القوة . هلك سنة ٢٢٣ يوم ٧ من كسلول لبسعد الذي ولده .
- فأما السطر الأول فلا نلاحظ فيه آثاراً للإعراب .

(١٣) العصر الجاهلي ، ص ٢٣ .

(١٤) اضفنا في مثل هذا النقش وما بعده من تعريش حل الفتكر عبد الواحد وإلى في لغة اللغة ، ص ٨٠ ، ولتكن حن ظانا لي كنية السليمان ولتكنهم ، ص ١٦٥ وما بعدها (دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٧١ م) ولتكن شرقى شيف لي العصر الجاهلي ، ص ٣٥ وما بعدها .

وفي السطر العقي نلاحظ (ملك الأسدين) فهذه الكلمة مفعول به ونصبها بالياء لأنها متى ولم يقل (الأسدان) ولترغم من أن (نزارو) معطوف على المفعول به ، فإن النقش قد أبقى الواو بها علامة على أنها من الأعلام للمرية ، « ولما الأسماء المبتنية فكتبوها بلا واو في آخرها . وربما يكون العرب قد أدخلوا هذه الواو بعد ذلك من الخط النبطي فالحقوها بعمرى فرقاً بينه وبين عمره^(١٠٠) . وفي السطر الثالث نجد (ملك معنو) دون تنوين النصب أيضاً ، والحق الواو دليلاً على أنها من الأعلام للمرية ، ونجد (نزل بنه) وفيها ملاحظتان ، الأولى : نصب (بنه) على أنها مفعول به ، فنصبت بالياء لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم ، الملاحظة الثانية : حذف النون من المضاف فالأصل بنينه ، فلما حلت النون صارت بنه ، وهذه القاعدة (حذف النون من المضاف) من القواعد العربية الهامة . ونلاحظ بعد ذلك أن الفعل (نزل) قد عدى بالتخفيف فنصب مفعولين وهما (بنه) و(الشعوب) .

وهناك نقشان آخران : نقش زيد وعثر عليه في الأطلال المسماة بزيد ، وهي واقعة في الجنوب الشرقي من مدينة حلب بين قسرين والقراة ، ويرجع تاريخه إلى سنة ٥١٢ وسنة ٥١٣ م بعد الميلاد ، ونقش حران ، ويرجع تاريخه إلى سنة ٥٦٨ م وعثر عليه بحوران اللجا الواقعة جنوب دمشق من الجزء الشمالي من جبل الدروز . ولم أستطع أن أعثر في هذين النقشين على آثار للإعراب ، ومع ذلك فإن نقش التلمذة يعطينا صورة واضحة عن آثار الإعراب التي كانت موجودة قبل أن نعرف العربية الفصحى ، العربية التي قيل بها الشعر الجاهلي ، فالإعراب ضارب أطنابه من قديم ، منذ أربعة آلاف عام قبل الميلاد ، حينما كانت اللغة السامية الأم - اللغة العربية قبل تطورها ووقتها - لغة يتكلم بها الساميون الأول في شبه الجزيرة العربية ، ويزداد الأمر وضوحاً إذا عرفنا أنه قد « حدث في سنة ألف وتسعمائة وتسع وعشرين أن اكتشف العلماء في رأس شعرا بالقرب من اللاذقية نقوشاً كثيرة ترجع إلى القرن الخامس عشر قبل الميلاد في موضع كان يصرف باسم أوجريت ، وتجلوا في حل رموزها وسرعان ما وجدوها تقرب من اللغات السامية ، ومن العربية القديمة ، فتعقفاً باسم موضعها تمييزاً لها ، ولاحظوا أن هذه اللغة الأوغرية يشيع فيها الإعراب مثل العربية ، وأيضاً فإنهم وجدوا فيها ظواهر المنع من الصرف^(١٠١) .

وإذا توغلنا في القدم أكثر وأكثر وصلنا إلى « النقوش الأكادية المؤرخة في القرن الخامس والعشرين قبل الميلاد » ، والأكادية نسبة إلى الأكاديين ، وهم من الساميين الأول الذين هاجروا من المهد الأول للساميين إلى العراق ، وهذه النقوش مكتوبة بالخط المساري القطعي ، وترجع تسمية هذا الخط بالمساري إلى شكله العام الذي يشبه السامير . والكتابة الأكادية كتابة مقطعية أي أن الكلمات تقسم وفق مقاطعها . ولكل مقطع رمز على حده ، ولو تصورنا مثلاً أن الأكاديين أرادوا

(١٠٠) المصدر المجهول ، ص ١٦٠ .

(١٠١) المصدر المجهول ، ص ١٦٠ .

كتابة كلمة ، قسموها إلى مقاطعها ، فكلمة كلب تظهر عندهم في أشكال ثلاثة للرفع والنصب والجر Kal-bim, Kal-bum, Kal-bam ، ومعنى هذا أن الأكاديين كتبوا كلمة تَكْلُبُ الحركات كما تكتبون السواكن ، أي بدون الفتحة والكسرة والضمة كما تَكْلُبُ الطاء واللام والنون ، وكل هذا في نفس الخط ونفس السطر لا يوفقه ولا تحته ، فالرمز المقطعي يدل على مقطع كامل Kal-bam. bam, bim دون امتحان أو استخفاف بهذه الحركات الثلاث ، ومعنى هذا - بتبع سياق هذه الحالات الثلاث - وجود نهايات إعرابية في الأكادية على النحو التالي الذي نعرفه في العربية ، ومعنى هذا بالنسبة لتاريخ اللغة العربية أن ظاهرة الإعراب تفوق الهجرة الأكادية قديماً ، وأن الأكاديين خرجوا بهذه الظاهرة من مهد الساميين ، فالإعراب في العربية والأكادية أقدم من سنة ٢٥٠٠ ق.م.^{١٧}

ويعد فلعلنا بعد جولتنا هذه في النقوش المختلفة :

- ١ - نقش النمارة ويرجع تأريخه إلى سنة ٣٢٨٨ بعد الميلاد .
- ٢ - النقوش الشومرية والصوفية والحيثية ، ويرجع تاريخها من القرن الأول قبل الميلاد إلى القرن الرابع بعد الميلاد .
- ٣ - النقوش الآرامية ويرجع تاريخها إلى سنة ١٥٠٠ ق.م .
- ٤ - النقوش الأكادية ويرجع تاريخها إلى سنة ٢٥٠٠ ق.م .

استطعنا أن نلقي الضوء على ظاهرة الإعراب من حيث إنها غير مستحدثة في العربية القصص ، بل إن لها جذوراً عميقة مغلقة في بطن التاريخ ، وإنها كانت موجودة في اللغة السامية الأم - اللغة العربية غير المتطورة - ، بدليل أن الأكاديين وهم الذين قاموا بأول هجرة سامية سنة ٢٥٠٠ ق.م إلى أرض الرافدين كانت لغتهم معربة كما أثبتنا ، وأن هذا الإعراب ظل ينمو ويتوسع شيئاً فشيئاً حتى اكتمل ونضج وتمثل هذا النضج في لغة الشعر الجاهلي .

وشيء آخر بجانب النقوش يربنا الآثار البدائية الأولى لظاهرة الإعراب ذلك هو ما نراه في اللغات السامية الأخرى من مظاهر ذلك الإعراب . فقد بينت أن هذه اللغات ما هي إلا لَفَيَاتُ أو لهجات متفرعة عن السامية الأم ، أو العربية ، بعد أن تأثرت بعوامل الهجرة واختلاط الساميين المهاجرين بأهل تلك البلاد المُهاجَر إليها ، فإذا وجدنا في هذه اللغات آثاراً بدائية للإعراب كان معنى هذا أن تلك الآثار أو ما يشبهها كانت موجودة في العربية الأولى التي كان الساميون الأولون يتكلمون بها في مهدهم الأصلي ، من هذه اللغات الأكادية كما أثبتنا من قبل ، ثم « إن هذا الإعراب موجود بشكله المعروف في البابلية الآشورية أيضاً ، كما بقيت منه بقايا طفيفة في بعض

(١٧) اللغة العربية عبر القرون ، د. عماد حبيزي ، ص ٢٥ ، دار الكتب العلمية ، سنة ١٩٦٨ م .

التمايز العربية^(١٨) كذلك يذكر الدكتور علي عبد الواحد أن هذه الأثر الإعرابية من الممكن ملاحظتها في العربية والآرامية والحيشية^(١٩).

ويبقى سؤال بعد هذا : كيف انتقل الإعراب من تلك الأثر البدائية الضئيلة التي نجددها في النقوش وفي اللغات السامية الأخرى إلى تلك الحلقة الكاملة التي نجدها عليها في الشعر الجاهلي؟ كيف تتكوّن هذا الإعراب ونضج ثم استوى في شكله الكامل الذي نجده عليه في الشعر الجاهلي؟ إذن فهناك حلقة مفقودة في سلسلة هذا التطور أو هذا التكوين ، تصل بين الحالتين ، إذ لا يُقبل أن تتكوّن الصورة الإعرابية الكاملة المتنتجة في الشعر الجاهلي فجأة أو دفعة واحدة ، فهذا ضد طبائع الأشياء؟

لعل فيما كتبه استاذي حسن حون في كتابه « اللغة والنحو » رؤى شائلاً على هذا السؤال . فالأستاذ يرى أن النحو قد نشأ نشأ قَبْلَ أن ينشأ علماً ، يقصد بذلك أن ضبط القواعد الإعرابية المختلفة التي نراها الآن ليس من السهل تأريخها بحيث نقول إن رفع الفاعل عرف عن العرب سنة كذا أو أن تقديم الخبر عندهما يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً وضمه العرب سنة كذا أو لوحظ اتباع الصفة للموصوف في زمن كذا ، لا ليس هذا أمراً هيناً أو سهلاً لأن ضبط هذه القواعد كان من طبائع النفوس ، وكان أيضاً فطرياً مسيراً للتطور الاجتماعي العام بصفة خاصة ، وللتطور اللغوي بصفة عامة ، فاللغة - بعد أن تتجاوز مرحلة الطفولة ويبدأ العقل يتصرف فيها من حيث الاشتقاق والنحت والتصرف ، ثم من حيث التراكيب ووضع الضوابط المميزة بين هذه التراكيب بالنسبة لأدائها للمعاني - تجد نفسها مضطرة بحكم مسيرتها لطرواف المجتمع إلى التزام بعض الضوابط لتمييز بعض التراكيب عن بعض ، ولحرفة وثيقة كل لفظ بالنسبة لموقعه من الجملة . هذه الضوابط في صورتها الأولى هي عبارة عن النحو الفني ، والإعراب ليس بدءاً في ذلك بين سائر العلوم ، فالروسي عرفت بالقطرة والسليقة قبل أن يُدَوّن تأريخها وتُتَقَنَ علومها ، والنحت عرفه الإنسان الأول قبل أن يُدَوّن الآن في كليات الفنون الجميلة . وإذن فلا سبيل إلى معرفة التدرج في القواعد الإعرابية حتى تصل بها إلى الشعر الجاهلي إلا إذا عرفنا أول بيت يُنسب على الأرض ، وأول نبت نبت فيها ، وذلك وهم وخيال^(٢٠).

ويؤيد هذا الرأي ما قاله ابن خلدون في مقدمته : « فإن للملكات إذا استقرت ورسخت في محالها ظهرت كلها طبيعة زجيّة لذلك المحل ، ولذلك يظن كثير من المُفَقِّهين ممن لم يعرف شأن الملكات أن الصواب للعرب في لغتهم - إعراباً وبلاغةً - أمر طبيعي ، ويقول كانت العرب تنطق بالطبع وليس كذلك ، وإنما هي ملكة لسانية في نظم الكلام تمكنت ورسخت ، فظهرت في

(١٨) الساميون ولغاتهم ، ص ٢٥ ، يصرف .

(١٩) لغة اللغة ، ص ١٠٢ .

(٢٠) اللغة والنحو ، ص ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، بلخيس ويصرف .

بادئ الرأي إنها جيلة وطيع . وهذه الملكة كما تقدم ، إنما تُحَصَّلُ بممارسة كلام العرب وتكرره على السمع والتفطن لخواص تركيبه^(٢١) .

ومع ذلك فإتنا لو تتبعنا بعض ظواهر الإعراب في لغتنا العربية لوجدناها تنزع من التعميم والشمول إلى التخصيص والتفرقة بين المعاني ، ومن البساطة والبدائية إلى التعقيد وإعمال الفكر ، فالإعراب في أول أمره لم تكن له هذه الدقة المتناهية التي نجدها الآن في التفریق بين المعاني ، بل ربما كانت الحركة الإعرابية تحوى بين جوانبها معنيين ، فلما اِنَّ اسْتَقَامَتِ الْعُقُولُ وبلغت شأوا في الرقي والتقدم صارت هذه الحركة الإعرابية الواحدة - التي ترمز إلى معنيين - حركتين ، كل منهما ترمز إلى معنى مختلف عن الآخر . ونجد مثالا لذلك في أسلوب الاستثناء عندما يكون الكلام تاماً منفيًا ، فإذا كان الاستثناء متصلاً ، أي اِنَّ الْمُسْتَثْنَى دَاخِلٌ فِي جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى منه ، وجب إعرابُ المُسْتَثْنَى على أنه يدل من المُسْتَثْنَى منه . أما إذا كان الاستثناء منقطعاً فيجب حينئذٍ نصب المُسْتَثْنَى ، وإذاً فهناك حركتان للإعراب ، كل منهما يدل على معنى مخالف للآخر ، وهذا دور متقدم في مراحل الإعراب ، إذ أننا نجد عند بني تميم الدوز الذي سبق هذا التقدم ، فهم يُعْمَسُونَ ، فلا يفرقون بين الاستثناء المتصل والمنقطع فيرفعون في الحالتين ، ومن شواهد رفهم في الاستثناء المنقطع قول جرير العمود :

وَلَسْتُ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَمَالِيُّ وَالْأَمَيْسُ^(٢٢)

فبالرغم من أن اليمالي (وهي الظباء) والأميس (الأبل) ليست داخلية في جنس المُسْتَثْنَى منه وهو (الأُنَيْس) إلا أن الراجز أتيمهما على البذل ، وهذه - كما قلت - مرحلة قديمة من مراحل الإعراب ، قبل أن تتقدم العقول وترقى ، فيفرقوا بين الاستثناء المتصل والتصل ، ويرمزوا إلى هذا التفریق بحركات الإعراب .

والإزام للمتي الألف ، ثم إعرابه بإلواء نصياً وجراً وبالألف رفعاً ، ليس هذا تطوراً وانتقالاً من التعميم والشمول إلى التفریق والتخصيص ؟

ولغة «أكلوني البراغيث» ليست هي الأخرى المناسبة للعقول البدائية البسيطة ؟ وأي بساطة أكثر من أن يُجْمَع الفعل مع الفاعلين ، ويثنى مع الفاعلين ؟ ثم لما تقدمت العقول وارتقت ظهر أفراد الفعل أياً كان عدد الفاعلين ، وهذا يدل على التروي وإعمال الفكر .

وإذا وصلنا إلى حالة الإعراب في الشعر الجاهلي وجب علينا أن نقف عنده ولا نتعدها ، فهو يمثل الصورة الكاملة التي بقيت حتى يومنا هذا ثابتة واسعة لا تتغير . ومن ثم فلا تسطوّر في الظواهر الإعرابية على مر العصور المختلفة . فلفاعل - مثلاً - كان ، ولم يزل ، وسيظل مرفوعاً ،

(٢١) مقدمة ابن خلدون ، ص ٥٩٢ ، الكتبة التجارية بمصر .

(٢٢) الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ ، ص ٣٦٥ .

والمفعول مبيى على نصبه أبَدَ الشعر، ولأن يتخلل الجرع عن المضاف إليه ليجيء النصب أو الرفع بدلا منه. فليست ظاهرة الإعراب كظاهرة شعر الحماسة مثلاً: حدث فيه تطور، فكان في العصر الجاهلي له صفات وملايح تطورت في صدر الإسلام، ثم كان العصر الأموي الذي اتخذ شعر الحماسة فيه ملامح تختلف ما كان عليه في الجاهلية والإسلام، ثم كان عصر بني العباس، ثم... إلى آخر التطور الذي اعتوره هذا النوع من الشعر على مدى العصور. لا، بل إن الإعراب نما واكتمل ثم وقف وثبت عند العصر الجاهلي حتى صار كالتواتين الثابتة التي لا فكك منها إلا بفروق طبائع الأشياء والجنوح إلى ما لا يقبله العقل أو الشرائع. ولكن هناك تطورا من نوع آخر - إذا جاز لنا هذا التعبير - لحق بالإعراب، فلك هو مدى تمسك الناس بقواعده وتراكيبه. نعم: التطور هنا ليس في الظاهرة نفسها، ولكن بمدى رغبة الناس فيها أو عنها. والشئ الملاحظ أن كتب اللغة والنحو والأدب جميعها على مر العصور تفيض بأنباء اللحن في الإعراب وعزوف بعض الناس عنه، وإقبال الآخرين عليه، يستوي في هذا كل العصور: العصر الإسلامي، وعصر بني أمية، وعصر العباسيين... إلى يومنا هذا، ولأن نقص تفاصيل هذه القصص عن اللحن في الإعراب وتأديب هؤلاء الذين كانوا يخطئون فيه، لأن كتب الأدب والنحو واللغة تفيض بذلك ولا جليل في إثباتها، بل يكفي الإشارة إلى مواطنها^(٢٣).

يبقى بعد ذلك أن نشير إلى سبب الجنوح من اللغة المعربة إلى اللغة غير المعربة. إن لهذا الجنوح إلى اللغة غير المعربة، أو إلى المعربة سببين: الأول اجتماعي، والثاني صوتي. فاما الاجتماعي فينحصر في الفتح الإسلامية. فلقد كانت هناك لهجات تختلف قريبا وبعيدا من العربية الفصحى على أواخر الجاهلية، حتى إذا ما انتشر الإسلام في خلج بلاد المغرب، حدث تفاعل بين هذه اللغة وبين لهجات الأمم المجاورة، وظل هذا التفاعل يوقى ويزداد نشاطا مع كثرة الألسنة الغريبة التي دخلت في الإسلام، أو انضوت تحت لواء الحضارة العربية^(٢٤). وكلما توغل العرب الفاتحون في بلاد الأعاجم، وامتد السير قلعاً، زادت العامية بعداً عن الفصحى^(٢٥) إلى أن تم «تخلق اللهجات العامية التي نعرفها الآن في العالم العربي متخلصة تماماً من الإعراب»^(٢٦).

(٢٣) انظر مثلاً (السيوني ولغاتهم)، للكثير حسن ظلال، ص ٩٦. المعقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي، ص ٢٤. ص ٤٨١، طبعه ابن تليق وقرعة ونشر سنة ١٩٥٦ م. صحيح الأعمش، للفتشني، ص ١٦٨، ١٦٩. البيان والتبيين، للجليل، ص ٢٤، ١٦٨، الكتب التجارية سنة ١٩٣٢ م. اللغة والشعر، للكثير حسن، ص ١٦٣ وما بعدها.

(٢٤) اللسان والإنسان، ص ١٢٠.

(٢٥) مولد اللغة، ص ٧٦.

(٢٦) المرجع السابق، ص ١٢٠.

وأما السبب الثاني الصوتي ، فهو يتبع التطور اللغوي ، « فمن التطور الطبيعي المُطَوَّر ما يكون من تطور أعضاء النطق في الإنسان ، فأعضاء نطقنا تختلف عما كانت عليه عند أبائنا الأولين ، بل عما كانت عليه عند آبائنا المباشرين ، ومن ثَمَّ لَمْ يَكُنْ يُدْرِكُ من أن يحدث في أصوات كل لغة انحراف ما ، في أثناء انتقالها من السلف إلى الخلف ، وفي هذا التطور تتغير أصوات ، وتسقط أصوات . وقد أحدث هذا التطور للأصوات انقلاباً كبيراً في عالم اللغات ، فقد كان من آثاره انقراض طريقة الإعراب ، في كثير من اللغات التي كانت تسير عليها ، كالعربية واللاتينية وما إليهما . ولعل أكبر انقلاب حدث في اللغة العربية هو : ما أتى جميع الكلمات العربية وانتقصها من أطرافها وجردتها من العلامات الدالة على وظائفها في الجملة ، وقلب قواعدها القديمة رأساً على عقب ، فإن أصوات اللين القصيرة (المسماة بالحركات وهي الفتحة والكسرة والضمّة) التي تلحق أواخر الكلمات ، قد انقرضت جميعاً في جميع اللهجات العامية المتشعبة عن العربية (علميات مصر والعراق والشام وفلسطين والحجاز واليمن والمغرب . . .) سواء في ذلك ما كان منها علامات إعراب ، وما كان منها حركة بناء ، فينطق الآن في هذه اللهجات بجميع الكلمات ساكنة الأواخر^{٢٧} حتى أتى علينا دهرٌ سمعنا فيه بالدعوة إلى ترك الإعراب وتكئين أواخر الكلمات . وإذا كان لنا أن نفصل القول في الدعوة إلى ترك الإعراب ، فالعصر الذي نعيش فيه أولى بهذا التفصيل والدراسة ؛ ذلك لأن إسهام المشرقين بجهودهم المفروضة في هذا الموضوع ، بالإضافة إلى دهازي الإصلاح اللغوي عند من ادَّعَوْا هذا الإصلاح - كانت بمثابة سهام قاتلة صوبت إلى قلب اللغة العربية . ولولا متانة بنيان هذه اللغة ، وأن كتاب الله من وراثتها يحفظها ويشد من أزمها لأصاب تلك السهام أهدافها . وتفصيل القول في هذا كله سوف نفرده له فصلاً خاصاً إن شاء الله .

الفصل الثاني

مفهوم كل من النحو والإعراب

اختلط المفهومان اختلاطاً يَبْينُ في كثير من كتب النحو واللغة ، حتى إنَّ النحو يسمى إعراباً ، والإعرابُ نحواً ، فقد ورد في اللسان «نحاً الشيء ينحاه وينحوه إذا حرفه ، وقال ابن السكيت : ومنه سُمِّيَ النحو ، لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب»^(١) بل جاء في المادة نفسها ما نصه «والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ» ثم أورد قول الشاعر :

مَاذَا لَقِينَا مِنَ السُّتَغْرِينِ وَمِنْ قِيَاسِ نَحْوِيكُمُ هَذَا الَّذِي ابْتَدَعُوا

دليلاً على أن المستغرين هم أصحاب النحو . وجاء في دائرة المعارف الإسلامية أنهم قد يُسَوَّنُ النحو أحياناً علماً بالإعراب^(٢)

وجاء في الوساطة أيضاً نصٌ يفيد أنهم فهموا النحر على أنه الإعراب ، فيمسد أن أورد الجرجاني بعض أبياتٍ للمتنبي دعت الضرورة الشعرية فيها أن يُهْمَلَ القواعد النحوية ، يورد كلام خصم المتنبي «قد خلط هذا الرجل»^(٣) في احتجاجه ، وجمع بين أمورٍ مختلفة ، وَدَلَّنَا على بطلان عن تحصيل المعاني ، ودعاه عن مفايس النحو ، وأجرى كلامه إلى غاية توجب قلب اللغة ، ونقص مباني العربية ، لأنه جعل الشعراء - بزعمه - أمراء الكلام ، وأباح لهم التصرف على غير ضرورة ، وهذه القضية إنَّ سَبَّغَتْ على أطراف قياسها زال نظام الإعراب»^(٤) .

وهناك نصٌ آخر في الوساطة أيضاً أكثر إيضاحاً في اختلاط مفهومي الإعراب والنحو ، فقد بين الجرجاني أن خصوم المتنبي أحد رجلين : «إمَّا نَحْوِي لَغْوِي لَا بَصَرَ لَهُ بِصَنَاعَةِ الشُّعْرَةِ»^(٥) أو

(١) لسان العرب ، مادة (نح) ٢٠٠ ، ص ١٨١

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ، ترجمة ونشر دار الكتب ج ٣ ، ص ٤٢٢ * راجعها في الأصل باللغة الإنجليزية

The Encyclopedia of Islam V.2 P.511.

(٣) بلصد الدافع عن المتنبي في أن يسل القواعد النحوية بحجة أنه شاعر ، والشاعر يخل ما لا يباح للنثر .

(٤) الوساطة بين المتنبي وخصومه ، للناقص علي بن عبد العزيز الجرجاني . تحقيق يشرح الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد الجباري ، ص ٤٥٢ ، ص ٣ . المطبوعة سنة ١٩٥١ م

(٥) المرجع السابق ، ص ٤٢٤

«معنوي مدقق لا علم له بالإعراب»، ولا بصر له في اللغة^(٦)، فأتى الجرجاني بعمله «لا علم له بالإعراب» وصفاً للمعترض على التثني في نظير المعترض الآخر (نحوي)، ولم يقل لا علم له بالنحو، مما يدل على أن مفهوم الإعراب عنده هو النحو.

ومما يدل على ذلك أيضاً ما جاء في الفصل «تَرْوُونَ - يقصد الفقهاء - الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب، والتفسير مشحوناً بالروايات عن سيويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين»^(٧).

ويزداد الأمر وضوحاً عندما يتصفح المرء كتاباً عنوانه «در صناعة الإعراب»، لابن جني، فيتوقع أن يكون موضوع الكتاب - كما يدل عنوانه - دراسة إعرابية مفصلة في نحو اللغة العربية، ولكنه يفاجأ بأن موضوع الكتاب دراسة صوتية لحروف المباني أو حروف الهجاء مرتبة ترتيباً أبجدياً، ويأتي ابن جني في مواضع قليلة من كتابه ببعض أحكام في النحو.

ويفتح الباحث أيضاً أشهر كتب ابن هشام «مغنى اللبيب عن كتب الأعراب» فيتمشي النفس بدراسة تفصيلية خالصة لتلك الأعراب ونشأتها والسبب في تعددها، ولكنه يفاجأ أيضاً بأن الكتاب يتناول دراسة لبعض الكلمات - أسماء أو حروف - التي تسبب مشاكل في النحو واللغة، مرتبة على حسب حروف اللجم. ويفصل ابن هشام القول فيها من ناحية النحو، والإعراب، والتصرف واللغة، وربما تناول نواحي الفقه والأدب أيضاً. فهذا كتاب قيم شامل جامع ولكن عنوانه لا يدل على موضوعه.

ومثل كتاب ابن هشام كتاب «إعراب القرآن» المنسوب إلى الزجاج أبي اسحق إبراهيم بن السري بن سهل النحوي المتوفى سنة ٣١٦ هـ. فإن عنوانه (إعراب القرآن) يُؤحي بأنه يتضمن إعراب الآيات القرآنية أو الآيات التي فيها إشكال في إعرابها، ولكن الكتاب يتضمن تسعين باباً تشمل مسائل في القراءات وفي الفقه وفي غلظ الجملة عن حيث تقديمها وتأخيرها، كل هذا بجهت الإعراب وهو الغرض من تأليف الكتاب كما يبدو من عنوانه.

فما السبب في هذا الخلط؟ أو ما السبب في أنهم قد غرّقوا النحو بأنه علم الإعراب؟ السبب يرجع في رأيي إلى أن الإعراب كان سبباً في نشأة النحو فسمي باسمه واستأثر الإعراب باهتمامهم، وأصبح المحور الذي يدور حوله النحو وغيره من الدراسات اللغوية.

ولكن كيف كان الإعراب سبباً في نشأة النحو؟ هذا ما نحب أن نأتي بالدليل عليه. والدليل واضح مبسوط إذا تبعت الروايات المختلفة لنشأة اللحن واستقصينا أنواعه، فنجد أن اللحن في الإعراب هو الذي حداً بأي الأسود الدؤلي المتوفى سنة تسع وستين من الهجرة أن يصنع علم

(٦) المرجع السابق، ص ٤٢٨.

(٧) شرح المفصل، لابن هشام، ج ١، ص ٨، مر للبيان.

النحو^(٨). فقد روي أن أبا الأسود الدؤلي سمع رجلاً يقرأ ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ فقال: لا أظن يسمعي إلا أن أضع شيئاً أصلح به نحو هذا فوضع علم النحو^(٩).

وردت هذه الرواية بصورة أخرى في نزهة الألباء « فقد قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقال : من يقرئني شيئاً مما أنزل الله تعالى على محمد صلى الله عليه وسلم ، فأقرأه رجل سورة (براءة) ، فقال : (إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) بالجهر ، فقال الأعرابي : أو قد برئ الله من رسوله ؟ إن يكن الله تعالى بريء من رسوله فأنا أبراً منه ، فبلغ عمر عليه السلام مقالة الأعرابي ، فدعاه ، فقال : يا أعرابي أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : يا أمير المؤمنين : اني قنمت المدينة ، ولا علم لي بالقرآن ، فسألت من يقرئني ، فأقرأني هذا سورة (براءة) فقال : ان الله بريء من المشركين ورسوله ، فقلت : أو قد برئ الله تعالى من رسوله ؟ ان يكن الله تعالى بريئاً من رسوله فأنا أبراً منه . فقال عمر رضي الله عنه : ليس هكذا يا أعرابي . فقال : كيف هي يا أمير المؤمنين ؟ فقال : (ان الله بريء من المشركين ورسوله) فقال الأعرابي : وأنا والله أبراً ممن برئ الله ورسوله منهم ، فامر عمر رضي الله عنه أن لا يُقرئ القرآن إلا عالمٌ باللغة ، وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النحو^(١٠) .

ومنه أيضاً ما روي من أنه جاء إلى زياد قومٌ فقالوا : أصلح الله الأمير توفى أبانا وترك بنون . فقال زياد : توفى أبانا وترك بنونا اتبع لي أبا الأسود ، فقال : ضُغْتُ للناس الحرية^(١١) .

وقيل : إن أبا الأسود دخل إلى منزله ، فقالت له بعض بناته : ما أحسن السماء قال : أي بنية ، نحوئها ، فقالت : إني لم أرد أي شيء منها أحسن ، وإنما تعجبت من حسننها ، فقال : اذن فقولي : ما أحسن السماء فحيثُ وضع كتاباً^(١٢) .

وقيل إن أبا الأسود قالت له : يا أبت ما أشد الحر - في يوم شديد الحر - فقال لها : إذا كانت الصقعا من فوقك ، والرمضاء من تحتك . فقالت : إنما أردت أن الحر شليد . فقال

(٨) يكاد يجمع الباحثون على أن أبا الأسود هو أول واقع لمصنف نحو ، ومن يطلق المراجع الإتيه : المدابيس النحوية ، للكثير فريخيف ، ص ١٣ وما بعدها ، دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٦٨ م . والأشباه والتناقضات ، لجمال الدين السيوطي ، ج ١ ، ص ٧ ، طبعه حيدر آباد الدكن ، سنة ١٣٥٨ هـ . الملحة والنحو ، للكثير حسن عون ، ص ٢١٢ . كلام العرب من قضايا اللغة العربية ، للكثير حسن ظاظا ، ص ١٦٠ . مراتب التحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، ص ٧ وما بعدها ، طبعته مصر بالقاهرة ، سنة ١٩٥٥ م . والمزهرة للسيوطي ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ ، طاعلي . انزل من يطلع على هذه المراجع بيت منه أن أبا الأسود هو أول واقع لمصنف نحو . وعلى أية حال فمنح ما لستا لي مجال لإثبات ذلك أو نفيه ، ولكننا نريد أن نثبت أن الإعراب هو سبب نشأة النحو .

(٩) آية ٣٣ من سورة التوبة .

(١٠) مراتب التحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، ص ٦ .

(١١) نزهة الألباء ، لآل الأثيري ، ص ١٦ ، المكتبة التجارية ، وقد وردت هذه الرواية أيضاً في المختصر ، لابن جني ، ص ٨ .

(١٢) إنباء الرواة على إنباء النحاة ، للوزير جمال الدين اللطفي . تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، ج ١ ، ص ١٥ ، طبعه الكتب المصرية ، سنة ١٩٥٠ م .

(١٣) للربيع السلفي ، ج ١ ، ص ١٦ .

لها: فقولني اذن ما أشد الحر. «والصقواء الشمس»^(١٤).

وروي أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- مر بقوم يزعمون، فاستخيج رعيهم، فقال: ما أسوأ رعيكم فقالوا: نحن قوم متعلمين. فقال عمر: لحكم أشد علي من فساد رعيكم^(١٥).
وكتب كاتب لأبي موسى الأشعري إلى عمر (من أبو موسى) فكتب إليه عمر: سلام عليك، أما بعد فاضرب كتفك سوطاً واحداً وأختر عطائه سنة^(١٦).

ومعذرة لسرد كل هذه الروايات، فلأبي أعرف أنه حليث معاد، جاء ذكره في أكثر من مرجع، ولكني أذكره لأوضح أن كل هذه اللحنون تخص بضبط آخر حرف من الكلمة وهو الإعراب، ولا تخص مثلاً بيئة الكلمة أو تصرفها أو وضعها بالنسبة لباقي أجزاء الجملة أو تصرفها أو تنكيرها. لا: بل هي تخص بشيء واحد وهو الإعراب. ومعظم الروايات تُختم بمبارة: فوضع أبو الأسود علم النحو، أو فوضع أبو الأسود العربية، أو فوضع أبو الأسود كتاباً، فهذه الظاهرة إذن هي التي دفعت أبا الأسود الدؤلي إلى أن يضع علم النحو، ويكون استنتاجنا -أن الإعراب سبب نشأة النحو- صحيحاً.

وتأكد صحة هذا الاستنتاج عندما نعرف أن أبا الأسود قد بدأ بإعراب القرآن (أي وضع الحركات الإعرابية على الحروف) ثم عرَّجَ من ذلك إلى وضع المختصر في النحو المنسوب إليه، كما تدل هذه الرواية، فإنه «قد اختار رجلاً من عبد القيس، فقال له: غلّ المصحف وصيغاً يخالف اللداد، فإذا نحت شَقَّتْ فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضمنتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله، فإن أثبت شيئاً من هذه الحركات حُفَّتْ فانقط نقطتين، فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر للنسوب إليه بعد ذلك»^(١٧).

وقد ترتب على هذا أن الإعراب صار هو المحزوز الذي تدور حوله الدراسات النحوية، فلم تحظ باقي العناصر النحوية الأخرى: من تعليل وتأنير، وتعريف وتنكير، وحذف وزيادة، والنظام العام لأجزاء الجملة، لم تحظ هذه العناصر بما حظي به عنصر الإعراب من اهتمام وعناية، بل إن الأمر قد وصل إلى أن كتب النحو قد بويت على حسب الأبواب الإعرابية، وإن اختلفت للماتن: فللرفعوعات في قسم، يتبعها المنصوبات، ثم يليها المجزورات، ويكتفي الاطلاق على شذوذه للذهب لابن هشام طليلاً على ما نقول.

وبعد أن فرغنا من بيان اهتمام النحاة بالإعراب ومظاهر هذا الاهتمام، نود أن نلقي الضوء على المفهوم الصحيح لكل من النحو والإعراب.

(١٤) الرشح السلف، ج ١، ص ١٦.

(١٥) اللغة والنحو، ص ١٧٠.

(١٦) مرآة النحويين، ص ٩.

(١٧) نزهة الألباء، ص ١٨.

جاء في اللسان^(١٨) عدة معان لكلمة الإعراب ، نوردنا وتحاول التوفيق بينها .

١ - فالإعراب بمعنى الإيفاض أو الإيفاض ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم - « النَّبِيُّ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهِ - أَيِ تَنْصَحُ » ، ويقال : تُعْرِبُ عَمَّا فِي خَمِيرِكَ أَيِ أَيْنُ .

٢ - أعرب الرجل : تزوج امرأة غريباً أو غريبةً وهي المرأة الضاحكة المتجبة إلى زوجها العاشقة له ، المظهرة له ذلك ، وبذلك كُسر قوله تعالى ﴿ عَرَبًا أُنثَاءً ﴾ (سورة الواقعة آية ٣٧) .

وقيل للتوفيق بين المعنيين : الأول والثاني إنَّ المعرب للكلام كأنه يتجنب إلى السامع بإعرابه كما تَتَوَكَّدُ المرأةُ العروبة إلى زوجها^(١٩) . وعندني أن المعنى الثاني يتصل بالأول من حيث إنَّ المرأة عندما تظهر لزوجها حبها وإخلاصها إنما تعرب - أي توضح وتفصح - عن ذلك .

٣ - ومن هذه المادة عند ابن جني^(٢٠) « غَرَبَتْ » ، والعروبة (نكرة ومعرفة) ليوم الجمعة ، وذلك أنَّ يَوْمَ الجمعة أظهرُ أمراً من بقية أيام الأسبوع ، كما فيه من التناهب لها والتوجه إليها ، وقوة الإشعار بها . قال الشاعر :

يَبْتَغِي غُلُوباً لِلْسَّيِّئِ كَأَنَّهَا يُؤْوِيهِمْ زَقَطُ الْمَعْرُوبَةِ صُيُئًا^(٢١)

٤ - ثم يتطور المعنى الثاني وهو إظهار التودد والعشق من المرأة لزوجها إلى الفحش من القول . جاء في اللسان في المادة نفسها « وقال رؤبة يصف نساء جعمن العفاف عند الغرياء ، والإعراب عند الأزواج ، وهو ما يستفحش من ألفاظ النكاح والجماع فقال :

وَالْعُرْبُ فِي عَفَافٍ وَإِعْرَابٍ

ووضح أن هذا الفحش مما يعد فساداً أو سلوكاً غير قويم ، وعلى ذلك يكون قد جاء منه (عَرِبَتْ معدة الفصل) أي : فسدت . وَغَرِبَ الْجُرْحُ غَرَباً أَيِ تَفِيحٍ وَفَسَدٍ . ولابن الأنباري تحليل آخر لهذا المعنى ، وهو الفساد ، يقول : فإن قيل : العرب في قولهم (عَرِبَتْ معدة الفصل) معناه الفساد ، فكيف يكون الإعراب مانعاً منه ؟ قيل : معنى قولك أَعَرَبْتُ السَّكَّامَ ، أَيِ أَزَلْتُ عَرَبَتَهُ وهو فساد ، وصار هذا كقولك أصجمت الكتاب إذا أزلت عُجْمَتَهُ ، وأشكيت الرجل إذا أزلت شكايتَهُ . وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ (سورة طه آية ١٥) أي أزيل خفائها ، وهذه الهمزة تسمى همزة السلب^(٢٢) .

٥ - التعريب اتخاذ فرس عربي ، كما أن التعريب في اللغة اتخاذ المنهج العربي ، ومنه

(١٨) لسان العرب ، مادة عا ، ج ١ ، ص ١٨١ .

(١٩) أسرار العربية ، لابن الأنباري ، ص ٩ ، طابعت ، سنة ١٩٨٩ م .

(٢٠) المختصر لابن جني ، ج ١ ، ص ٣٧ ، تحقيق محمد علي النجار دار الكتب المصرية ، سنة ١٩٥٢ م .

(٢١) طبري : لم يزل شيباً . وقوله للسيد : أي ينادي ليس بيته وبينها ستر . يراحم : يوافق يفعل ما يفعلون . صبا : قبلها . يريد تروياً بملون الجمعة ، وهذا وصف بغير ظل لئلا يضيء رأسه للحرى (الربيع الليلي) ، والعصاة نفسها .

(٢٢) أسرار العربية ، ص ٩ .

عريت الفرس تعريباً إذا بَزَغَتْه، وذلك أن تَكْسِيفَ أسقل حاقره، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفياً من أمره لظهوره إلى امرأة العين بعد أن كان مستوراً^(٣٦).

هذه كلها معاد لغوية. فمأذا عن المعنى الاصطلاحي. يعرفه الأستاذ عباس حسن بأنه «تغيير العلامة التي في آخر اللفظ، بسبب تغير العوامل الداخلية عليه، وما يقتضيه كل عامل»^(٣٧). وفي الشلورد «الإعراب أثر ظاهر أو مقلد يجلبه العامل في آخر الاسم المتضمن والفعل للمضارع»^(٣٨).

وفي حاشية الصبان على الأسموني «الإعراب في الاصطلاح ملحان: الأول لفظي واختاره النازم - يقصد ابن مالك - ونسبه إلى المحققين وعرفه في التسهيل بقوله: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حلف. وللذهب الثاني معنوي والحركات دلائل عليه، واختاره الأهم وكثيرون وهو ظاهر ملحق بسبويه»^(٣٩).

ونقرأ أول كتاب سبويه «هذا مجازي أو آخر الكلام من العربية»^(٤٠) فتعرف أن حرف الإعراب في أو آخر الكلمات له أحوال أربع: نصب وجز ووقع وجزم، وأنه يتغير إلى كل حالة حسب العوامل الداخلة على الكلمة، وي زال العامل تزول الحركة. وحروف الإعراب للأسماء المتحركة وللأفعال المضارعة لأسماء المتعاقبين.

هذه إذن معاني الإعراب في اللغة والاصطلاح^(٤١). فمأذا عن النحو؟ هل يساوي الإعراب؟ وما موقف الاثنين صاعاً من الدراسات اللغوية بوجه عام؟ الحقيقة أن الإعراب عنصر من عناصر النحو. فالتنحو كلٌ والإعراب بعضٌ هذا الكل. ولو كان النحو هو الإعراب لكادت اللغات غير العربية - كالإنجليزية مثلاً - لا يوجد بها نحو.

قال ابن جني «النحو هو انتحاء سَنَتِ كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالشبهة والجمع، والتخفيف والتكثير والإضافة، والنسب، والتركيب، وتغيير ذلك، ليلحق مَنْ ليس مِنْ أَهْلِ اللغة العربية بملها في الفصاحة، فيعلق بها وإن لَمْ يَكُنْ منهم، وإن شَاءَ بعضهم عنها رُذٌّ به إليها»^(٤٢). والحقيقة أن ابن جني قد سبق علماء عصره بهذا النص وجاء بما تعارف عليه اللغويون المحققون، فقد جمع في هذا النص بين لونين من الدراسات: صرفية وتتضح في الشبهة والجمع والتخفيف (التصغير).... ونحوية: وتتضح في الإضافة والإعراب والتركيب. وهذا

(٣٦) المفصل، ١٤، ص ٣٦.

(٣٧) النحو الوافي، للإستاذ مجلس حسن، ١٤، ص ٤٩، دار المطبوع بمصر، سنة ١٩٦٠ م.

(٣٨) شرح شلورد للذهب، لابن هشام الأسدي، ص ٣٣، طائفة الكتب.

(٣٩) حاشية الصبان على شرح الأسموني، لأبيّة ابن مالك، ١٤، ص ٤٣، طائفة الكتب.

(٤٠) المكتبة، لسيب، ١٤، ص ٢، بولاق.

(٤١) سنن الرقي بعد قليل في معنى الإعراب الإصطلاحي.

(٤٢) المفصل، ١٤، ص ٣٤.

التوحدان من الدراسة وهما الصرف Morphology والتركيب Syntaxe يكونان في الدراسات اللغوية الحديثة ما يسمى بعلم النحو Grammar .

ولتفصيل ذلك نقول : إن الدراسات اللغوية الحديثة تجمع بين علم النظم أو علم التراكيب Syntaxe ، وعلم الصيغ الصرفية Morphology تحت باب واحد هو باب النحو Grammar :^(٣٠)

١ - فلما علم النظم أو التراكيب Syntaxe فهو : يعني أول كل شيء بترتيب الكلمات في جمل أي أنه يدرس الطرق التي تتألف بها الجمل من الكلمات^(٣١) . ويهتم هذا العلم أيضاً بأشياء أخرى لا تقل أهمية عن تركيب الكلمات وتأليفها في جمل ، من هذه الأشياء البحث في قوانين المطابقة Concord أو عدم المطابقة من حيث العدد (الإفراد والتثنية والجمع) ومن حيث النوع (التأنيث والتذكير) مثلاً . ومن وظيفة علم التراكيب كذلك البحث في الإعراب وقوانينه^(٣٢) .

٢ - الشق الثاني من علم النحو وهو علم الصيغ (Morphology) وهو ما يعرف في الأوساط اللغوية بعامة بعلم الصرف^(٣٣) ، ويقوم بدراسة الوحدات الصرفية والصيغ اللغوية^(٣٤) التي يتركب منها الكلام أو الجمل . فهذا الشق الثاني (الوحدات الصرفية والصيغ اللغوية) أساس الشق الأول - علم التراكيب - ومكوناته . وتؤكد الدراسات اللغوية الحديثة أن « علم التراكيب هو أشبه ما يكون بيناه كبير ، مادته الوحدات الصرفية أو ما تسمى المورفيمات »^(٣٥) .

ومن هذين الفرعين مما نتج الفصائل النحوية Grammatical Categories كفصلة العدد : المفرد والمثنى والجمع ، وفصلة الجنس : المذكر والمؤنث ، وفصلة التصريف والتشكير : النكرة وأنشوع للمعارف وهي التفسير والعلم وأسماء الإشارة والوصولة والمعرف بال ، وفصلة الزمن : كماضي الفعل ومضارعه وظرف الزمان ، وفصلة الاشتقاق : كاسم الفاعل والمفعول واسم الزمان والمكان واسم الآلة وأفعال التفضيل واسم المرة واسم الهيئة والصفة المشبهة وصيغ للمبالغة ، وفصلة التوابع كالصفة والمعلف والبدل والتوكيد ، وفصلة للمعاني الوظيفية : كالفاعلية والمفعولية والاضاعلة والاستثناء والتمييز ، فهي قولنا (نجح المجتهد) نجد أن كلمة (المجتهد) لها معنى وظيفي وهي الفاعلية بغض النظر عن معناها المجعبي وهو مَنْ تَجَبَّ وَكَذَّ .

(٣٠) انظر كتاب دراسات في علم اللغة ، القسم الأول للتذكير كمال بشر ، ص ٢٨ ، دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٦٩ م . انظر علم اللسان ، لأطوان مليه ، المترجم والمصحح بكتب الدكتور محمد منصور ، النقد اللغوي عند العرب ، دار بسة مصر . لقد رأى أن علم الصيغ (Morphology) وعلم التراكيب Syntaxe يسميها باب واحد من علم اللسان وهو باب النحو Grammar . وانظر أيضاً علم اللغة ، للدكتور محمد السحران ، ص ٢٢٥ ، دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٦٢ م .

(٣١) علم اللغة ، ص ٢٤٥ .

(٣٢) دراسات في علم اللغة ، (القسم الأول) ، للدكتور بشر ، ص ٦٩ .

(٣٣) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٣٤) لغة اللغة في الكتب العربية ، للدكتور عبيد الرباعي ، ص ٦٠ ، بيروت ، سنة ١٩٧٢ م .

(٣٥) دراسات في علم اللغة ، (القسم الأول) ، ص ٣٠ .

لهذا هو النحو، وأما عن الإعراب، فَيَحْسُنُ بنا - قبل أن نَفْتَحَ تعريفاً له - أن نعرض لما قاله فندريس عن دوال الماهية Sémanèmes، ودوال النسبة Morphèmes، فهذا العرض سوف يساعدنا كثيراً في تحديد معنى الإعراب^(٣٦).

فهو يرى أن محتويات الجملة تشمل نوعين من العناصر، العناصر اللغوية التي تعبر عن ماهية التصورات ويسمها فندريس دوال الماهية Sémanème والعناصر التي تعبر عن النسب بين الماهيات ويسمها دوال النسبة Morphèmes يقول: « يجب أن نفهم من دوال الماهية تلك العناصر اللغوية التي تعبر عن ماهية التصورات، فهنا (يقصد جملة: الحصان يجري) ماهية الحصان وماهية الجري، ونفهم من دوال النسبة العناصر التي تعبر عن النسب بين الماهيات: هنا كون الجري للسند إلى الحصان على العموم محمولاً على الشخص الثالث المفرد الإخباري، وعلى ذلك تعبر دوال النسبة عن النسب التي يقيمها العقل بين دوال الماهية. وهذه الأخيرة ليست إلا عناصر التصور الموضوعية^(٣٧) ».

وقسم فندريس دالة النسبة إلى عدة فصائل^(٣٨):

أ - الفعيلة الأولى: تلك التي يعبر عنها بعناصر صوتية تدخل في الجملة وتوصل بدوال الماهية سواء أكانت مفردات أم مجموعات، وتدل على النوع (مذكر أو مؤنث) والعدد (مفرد أو مثنى أو جمع) والشخص (متكلم أو مخاطب أو غائب) ففي قولنا: *Il a fait le mouton* الأولان *Il* من دوال النسبة. أما الأول فيدل على نسبة الفعل إلى الشخص الثالث المفرد الغائب، والثاني يفيد نسبة الفعل إلى زمن معين وهو *le passé composé* وكذلك: كنت أقتل، وكنت تقتل، وكنت تقتلين، وكان يقتل، وكانت تقتل. فالفعل « كان » ومتصرفاته مع الحرف الأول من (قتل) إنما هما دالتا نسبة تشيران إلى الزمن وهو الاستمرار في الماضي وتشير أيضاً إلى من نسب له الفعل من الأشخاص، وكذلك في قولنا *Je ne mange pas* فالصورتان *ne, pas* دالتا نسبة تعبران عن النفي، رغم أنهما منفصلتان إلا أن العقل يجمع بينهما وتكون لهما رغم انفصالهما رحلة لا تقبل التميز.

ب - الفصيحة الثانية: ^(٣٩) وتتكون دوال النسبة فيها من طبيعة العناصر الصوتية الدالة على الماهية أو من تركيبها أو اختلاف في جرس الحركة. فالإنجليزية تقابل بالجمع *men, feet* المفردين *man, foot*، وتقابل اسمي المفعول *held, struck* بالمصدرين *hold, stricke*، وكذلك في العربية نجد كلمة حمار وجمعها حمير وفي الإنجليزية *Boot* وجمعها *Boots*.

(٣٦) سبق أن مررت في الفقرة السابقة على مثل درجة التأخير الأتباع المعلقة لدوال النسب واستجبت أن التوضيح يكمن من دوال النسب الدالة على الزمن، ص ٣٤ وما بعدها، الفقرة الخطوفة بكلية الآداب - جامعة الإسكندرية.

(٣٧) اللغة، للويس، ص ١٠٥، ترجمة الأستاذين الدلوخل والقمصان، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٥٠ م.

(٣٨) المرجع السابق ص ١٠٦ وما بعدها.

(٣٩) اللغة، ص ١٠٨.

وكذلك نستطيع أن نضيف أن الفعل Write يستعمل مع الفاعل الجمع أو التكميل أو المخاطب أما Writes فإن حرف (S) دالة نسبة على أنَّ الفاعل مفرد غائب .

جد - ويذكر فندريس الفصيلة الثالثة^(١٠) من دوال النسبة وهي : التبر بما فيه من ارتفاع أو انخفاض في النعمة ، وضرب أمثلة تبين أن التبر يعطي نسبة التغيي وربما الاستقبال في الجملة ، وأمثلة للملك باليت المشهور للكحيت :

كُرِيتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَكْرَبُ وَلَا لَيْعًا بَرِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

فالجملية الأخيرة منه (و ذو الشيب يلعب) للتبر فيها وظيفة أساسية ، فبواسطة النعمة التي تنطعها بها نستطيع أن نجعلها تدل على الاستهزام الإنكاري أو الاستهزام فقط أو الإعبار الذي يحتمل الصديق أو الكلب .

د - الفصيلة الرابعة من دوال النسبة التي يذكرها فندريس ما يطلق عليه دوال النسبة الصفرية ، وهي تقف جنباً إلى جنب مع دوال النسب الأخرى ، ويقصد فندريس بذلك خلو دالة الماعية من لواحق أو لواحق أو تنعيم ، فدالة النسبة فيها معلومة ، وهذا المدم من حيث كونه عدماً هو دالة نسبة مثل صيغة الشخص الثاني المفرد في حالة الأمر (المب ... أشرب) يقول فندريس ما نصه : « إذا قلنا في الفرنسية Pierre frappe Paul كانت دالة النسبة الوحيدة المُعبر عنها صوتياً هي الصفر ، فالصيغة الفعلية frappe تنفرد في الواقع بعدم وجود الالاصقة وبذا تتميز عن الصيغ frappent, frappons, frappez فعدم وجود الالاصقة هو الذي بين هنا أن لدينا فعلاً انبهارياً حاضراً مستنداً إلى الشخص الثالث المفرد^(١١) .

هـ - الفصيلة الأخيرة من دوال النسبة هي التي تستفاد من المكان الذي تحطه في الجملة كل واحدة من دوال الماعية فقولنا La maison du roi ، يشير إلى أن وضع La maison في أول الكلام roi في آخره يدل على نسبة إضافة الأول إلى الثاني ، ولو غيرنا هذا الترتيب فلن تعرف هذه النسبة ، وكذلك الشأن في Pierre frappe paul ، نسبة الفاعل إلى الفعل ، والفعل إلى المفعول لا تدل عليه علامة خارجية بل يدل عليه ترتيب الكلمات ، ونرى هذا واضحاً في اللغات غير المعربة أما في اللغات للمعربة فهناك دوال نسب (وهي علامات الإعراب بطبيعة الحال) تدل على الفاعل والمفعول مهما اختلف وَضْعَاهُمَا .

وبعد هذا العرض لدوال النسب ودوال الماعية كما رأها فندريس ، فيحق لنا القول بأن الفصائل النحوية المختلفة^(١٢) كقصيلة العدد والجنس ، والضمير والتذكير ، والزمان ، والمكان ،

(١٠) المرجع السابق ص ٩٠ .

(١١) المرجع السابق ص ١١١ ، ١١٢ .

(١٢) في سبق بابها ص ٣٠ من هذا البحث .

ونفصلة المعاني الوظيفية ... هذه القضايا يستدل عليها بالمورفيمات ، فإذا قلنا على سبيل المثال «الأولاد يلعبون في حديقة للنوسة» نجد من دوال النسب Morphèmes ما يلي :

- ١ - الألف واللام في كلمة (الأولاد) دالة نسبة على التعريف .
- ٢ - الضمة على الدال من كلمة (الأولاد) دالة نسبة على الإستناد أو الفاعلية مجازاً .
- ٣ - الواو والتين في كلمة (يلعبون) دالة نسبة على أن الفعل مستند إلى جماعة المذكور .
- ٤ - الياء في كلمة (يلعبون) دالة نسبة على أن زمن الفعل في المضارع أو المستقبل .
- ٥ - حرف (في) من شبه الجملة (في الحديقة) دالة نسبة على المكان .
- ٦ - الكسرة على التاء في كلمة (النوسة) دالة نسبة على أن الحديقة ملك أو تابعة للمدرسة (الإضافة) .

فهذه دوال نسب عن ست فئات نحوية هي على الترتيب :

- ١ - التعريف والتكثير .
- ٢ - المعنى الوظيفي (الفاعلية أو الإستناد) .
- ٣ - العدد .
- ٤ - الزمن .
- ٥ - المكان .
- ٦ - المعنى الوظيفي (الإضافة) .

ونجد أن من بين دوال النسبة هنا حرلي الإعراب في (الأولاد) و (المدرسة) ونجد أنهما يدلان على معنى وظيفي ، ألا يستحسن بعد ذلك أن نعرف الإعراب بأنه (مؤلف من المورفيمات التي تدل على المعنى الوظيفي للكلمة بالنظر إلى معاني الكلمات الأخرى التي تتكون منها الجملة) . وهو نوعان :

١ - إما أن يستدل عليه بترتيب الكلمات في الجملة ، وهذا النوع يكون في اللغات الموقوفة - غير المربة - كالفرنسية مثلاً . ففي الجملة "Paul frappe Pierre" (بول يضرب بيير) نعرف أن المعنى الوظيفي للأول الفاعلية وللتاني المفعولية من موقعي الكلمتين ، ولو تغير ترتيب الجملة يتغير معها المعنى الوظيفي .

٢ - وأما أن يستدل عليه بحركات أو حروف معينة توضع في نهاية الكلمة ، وهذا النوع يكون في اللغات العربية كالعربية مثلاً ، ففي قولنا (هزم العربي العدو) نعرف أن المعنى الوظيفي لكلمة (العربي) هو الفاعلية ولكلمة (العدو) هو المفعولية وذلك بواسطة الضمة ، والفتحة ، ولو تغير ترتيب الكلمات مع احتفاظ كلٍّ بحركاتها لم تتغير المعاني الوظيفية .

والمعنى الوظيفي functional meaning غير للمعنى المعجمي lexical meaning ، فالأول يحلّد وظيفة الكلمة بالنسبة لزميلاتها في الجملة ، والثاني يبين المعنى اللغوي السارد في القاموس . ونلاحظ أن المعنى الأول (الوظيفي) متغير بينما نرى الثاني ثابتاً ، ونلاحظ أيضاً أننا لن نعرف للمعنى الأول إلا بعد معرفتنا للمعنى الثاني . فقي قولنا « وقرق العلم المصري » وقولنا « قبل الجنود العلم المصري » نجد أن المعنى الوظيفي لكلمة (العلم) في الجملة الأولى هو الفاعلية ، ثم تغير في الجملة الثانية فأصبح المفعولية ، مع ثبوت المعنى للمعجمي لهذه الكلمة (العلم) في كلتا الجملتين .

هذا إلى أن ترتيب الكلمات في اللغات الموقوفة لا يستدل منه على المعاني الوظيفية للكلمات فحسب ، بل يستدل منه - في بعض الأحيان - على تغير النمط الأسلوبى أيضاً ، فحالة الاستهتام الذي يطلب فيه التصديق في اللغة الفرنسية إنما تأتي من تأثير الفاعل (Le sujet) وتقديم الفعل (Le verbe) دون استعمال لأي من أسماء الاستهتام ، فيقولون مثلاً *Etes-vous malade?* هل أنت مريض؟ *Avez-vous bien dormi?* هل نمت جيداً؟ فليس في الجملتين الفرنسيين ما يقابل اللفظ (هل) الذي يفيد الاستهتام ، وإنما استدل عليه بقلب ترتيب الفعل والفاعل . وما (الشرطة) الموضوعة بينهما إلا دليل على ذلك .

بعض العناصر الإعرابية أو المورفيمات التي تدل على معانٍ وظيفية في اللغات الأجنبية

وقد لجأت اللغات الموقوفة - غير المعربة - إلى عناصر أخرى غير ترتيب الكلمات لبيان المعاني الوظيفية . ففي مقابل الكسرة التي تدل على التسمية أو الإضافة في مثل (كتاب محمد) نجد الإنجليزية تستعمل (of) للتعبير عن هذا المعنى الوظيفي وهو (الإضافة) genitive وربما استعملت الحرف (S) وقبله apostrophe نحو *Henry's book* (كتاب هنري) *Bird's feathers* (ريش الطيور) وهذه الـ apostrophe وضعت عوضاً عن حرف (e) فقد كانت علامة الإضافة في الإنجليزية القديمة *es* ثم حذفت الحرف (e) وجاءت بدلاً منه علامة الـ apostrophe^{١١} .

وهذه الـ (s) أو حرف (of) بمعنى (ملك) أو (بتاع) كما يقول العوام ، نجد أن اللغة العربية تستعمل ما يقابله في أسلوب الإضافة عندما يكون المضاف موصوفاً ، فإتينا تلصق لام الملكية بالمضاف إليه في هذه الحالة نحو « النائب الأول لرئيس الوزراء » أو « المصلح الاجتماعي لأبناء القرية » فإن أصل التعبير كان (نائب ورئيس الوزراء) فلما وضعت كلمة (الأول) لم يعد في الإمكان إضافتها إلى (رئيس) دون استعمال لام الملكية . ونجد الفرنسية تستعمل الحرف (de) préposition للدلالة على المعنى الوظيفي نفسه ، أي الإضافة نحو : *Les comédies de Molière* ومن

عجب أن اللغة السريانية - وهي من الفصيلة السامية وليست من الفصيلة التي تتبعها الفرنسية وهي الهندو أوروبية - تستعمل الحرف نفسه للدلالة على: الإضافة نحو (كتاباً ذا ملكاً) أي (كتاب الملك) بينما تستعمل اللغة العربية للدلالة على الإضافة كلمة مثل موضوعاً بين المضاف والمضاف إليه نحو (ما دلت شاة ما حادلو) ومعناها «الباب ملك الحجرة»^(١٥). وتستعمل الإنجليزية الحرف (S) ملصقاً بالفعل للضارع دالة نسبة على أنه مستند إلى الشخص الثالث المقرد He writes وبينما تستعمل الفارسية الحرفين (را) بعد الكلمة لتُعطي معنى وظيفياً لها وهو للمفعولية نحو: مسعود كتاب را غريد (اشترى مسعود كتاباً)^(١٦)، نجد العربية تستعمل الحرفين (إت) سابقين للكلمة للدلالة على أن معناها الوظيفي هو للمفعولية. ومن الطرف أن نلاحظ التغييرات التي تحدث في ضمير الفاعل في الإنجليزية (He, Him, His) فالضمير الأول يستعمل في حالة الفاعلية، والثاني في حالة المفعولية والثالث في حالة الإضافة. وأيضاً فإن اللغة الإنجليزية تلجأ إلى تغيير حرف الجر preposition مع الفعل الواحد لتعطي معانٍ مختلفة تبعاً لتغيير حرف الجر، فمن أمثلة ذلك الفعل give يعطي:

نقول give on يشرف على أو يُعطى على give in يستسلم - يُذلّج
give over يقطع الرجاء من give up أتلق عن
give out نفذ - دح هذا

والفعل get يحصل:

نقول get along تقدم - سار get over تغلب على
get away اتصرف - هرب get rid of تخلص من
get better تحسن get up استيقظ - قام
get by heart استظهر - حفظ get around استمال

والفعل put يضع:

نقول put by ادخر - وفر put out أطفأ
put off أجل put on ارتدى

فهذه كلها عناصرٌ للدلالة على معانٍ وظيفية كالمفعولية والإضافة وغيرها في لغات موقوفة، إلا أن العنصر الذي أثار غيلاً حاداً بين النحاة والفلاسفة على السواء هو فعل السكونية: to be في الفرنسية، to be في الإنجليزية، sein في الألمانية، است في الفارسية. فهو في هذه اللغات يدل على الإسناد في الجملة الاسمية وهو معنى وظيفي يُؤتي في العربية بواسطة الضمة على آخر المسند

(١٥) الأسس في اللغة العربية الحديثة، للكثير إبراهيم موسى، ص ٤٠، طبع نسخة للمرة بالجامعة، سنة .

(١٦) قواعد اللغة الفارسية، للكثير عبد السلام حسنين، ص ٣٥، الطبع للمرة، سنة ١٩٧٠ ق.

(١٧) اللسان والإسناد، ص ١١٧.

(١٨) The new method english dictionary By Michael Philip Longmans 4th edition 1940.

إليه دون ذكر للرابطة *couple* التي هي في الحقيقة فعل الكينونة في اللغات الهندو أوروبية ، فما يقال في العربية دون تصريح بالرابطة نحو (المجندي شجاع) يقال في تلك اللغات بذكر فعل الكينونة ، ففي الإنجليزية مثلاً *The soldier is courageous* ، وهذه الجملة الأخيرة جاءت على نسق الجملة في المنطق فهي تتكون من موضوع ومحمول بينهما رابطة .

فما الخلافات التي أثبتت حول الرابطة ووجودها في اللغات الهندو أوروبية وعدم وجودها في اللغة العربية ؟^(٩٩) ولا يُمكنُ أَنْ الاجابة عن هذا السؤال خارجة عن نطاق البحث ، فالرابطة - كما سبق أن بينت - دليل الإسناد في اللغات الهندو أوروبية ، وهو معنى وظيفي جاءت اللغة العربية بالضمّة للتعبير عنه بدلاً من الرابطة .

يرى الدكتور عثمان أمين أن عدم وجود الرابطة في الجملة الاسمية في اللغة العربية إنما هو دليل على مثالية هذه اللغة إذ « أن الإسناد في اللغة العربية يكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين (موضوع) و (محمول) أو مسند إليه ومسند دون حاجة إلى التصريح بهذه العلاقة نطقاً أو كتابة ، في حين أن هذا الاسناد الذهني لا يكفي في اللغات الهندو- أوروبية إلا بوجود لفظ مسموع أو مقروء ، ويسمونه في تلك اللغات (رابطة) »^(١٠٠) . ويلاحظ الدكتور عثمان أمين^(١٠١) أن المناطق العرب قد اتحدوا الرابطة على القضايا بعد ترجمة منطق أرسطو ، فقالوا : زيد هو كاتب ، والشمس هي حارة ، وهو هو .

ويرى برجستراسر أن الجملة الاسمية المحضة - يقصد المكونة من المسند إليه والمسند دون رابطة - من أقدم تركيبات اللغة^(١٠٢) ويوافقه فندريس على ذلك فيذكر أن غالبية اللغات لم تعرف الرابطة في جملها الاسمية إلا في زمن متأخر^(١٠٣) ، في حين أن الدكتور مهدي المخزومي يأتي برأي يخالف فيه كلا من بر شتراسر وفندريس حيث يقول : « إن الجملة العربية - فيما يبدو - كانت تتضمن في استعمالها القديمة شيئاً من هذا - يقصد شيئاً يساوي فعل *to be* في الإنجليزية و *esse* في الفرنسية و *sein* في الألمانية واست في الفارسية كرابطة - مُعتبراً عنه بفعل الكينونة ، ولكنه انقرض في الاستعمال الشائع وبقي له آثار احتفظت بها بعض الشواهد التي يستشهد بها النحاة على زيادة (كان) كقول الشاعر وهي أم عقيل بن أبي طالب^(١٠٤) :

أنت تكون ماجد نبيلاً إذا نهب شمال يلبس

(٩٩) رجست في بعض ما كتب - رداً على هذا السؤال - إلى رسائل للهايتير (الشوايخ في كلام العرب) عفرقة بأندب الإسكندرية ، ص ٤٤ وما بعدها .

(١٠٠) فلسفة اللغة العربية ، للدكتور عثمان أمين ، ص ٣٥ ، الفخر العري للكتاب وفترة سنة ١٩٦٥ م .

(١٠١) المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(١٠٢) التطور النحوي للغة العربية ، لبرجستراسر ، مطبعة السباع ، سنة ١٩٢٩ م .

(١٠٣) اللغة ، ص ١٦٤ .

(١٠٤) حاشية الصبان على شرح الأصمعي ، ٢٤١/١ .

فالكلمة (تكون) عند النحاة زائدة معنا ، لأنها لم تجز جريان (كان) في الاستعمال من رفع الاسم ونصب الخبر ، وهو - فيما أزعج - فعل الكينونة الذي يدل على الاستناد^(٥٥) .

ونحن لا نرى ما رآه الدكتور المخزومي ونميل إلى رأي بيرجستراسر وفنلوس ، ذلك لأن اللغات السامية لم تعرف فعل الكينونة كرابطة (copula) إطلاقاً ، وإنما (تكون) في هذا البيت زائدة لإقامة الوزن ليس غير ، وإذا كان هذا الفعل (تكون) قد تصادف وقوعه بين طرفي الاستناد (أنت) و(ماجد) مما تكرر الدكتور المخزومي من القول بأنه رابطة ، فكيف له بهذا الرأي فيه شواهد أخرى زيدت فيها (كان) ولم تقع بين طرفي الاستناد ، أي بين المبتدأ والخبر ؟ لقد زيدت (كان) بين الصفة والموصوف في قول الشاعر :

فِي عُزْبِ الْجَبَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَّهَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسْمِهِ كَانَ مَشْكُورِ

وقول الفوزق :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَدْتُ بِدَارِ قَرَمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كَرَامِ^(٥٦)

وزيدت أيضاً بين المطفوف والمطفوف عليه :

فِي لَبِجَةٍ غَمَرَتْ لِبَاكَ بِحُورِهَا فِي الْجَاهِلِيَةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ

وزيدت بين (نعم) وفاعليها كقوله :

وَلَيْتَ سِرَالِ الشَّابِّ أُرْوِزَهَا وَلَيْسَ كَانَ شَيْءُ الْحَالِ

وزيدت بين الجار والمجرور كقوله :

سَرَاءُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَكْفَى عَمَّا كَانَ السُّؤْمُ الْعَرَابِ

ففي كل هذه الشواهد هي زائدة - لا شك في ذلك - لإقامة الوزن ؛ إذ لا يقبل - لو أخذنا برأي الدكتور المخزومي - أن يقوم إستاند بين الصفة والموصوف ، أو بين المطفوف والمطفوف عليه ، أو بين الجار والمجرور ، وفي نعم وفاعليها يتم الاستناد بينهما دون حاجة إلى أداة ما لأنها جملة فعلية . أما بالنسبة لخلافات الفلاسفة بالنسبة للرابطة في اللغات الهندو أوروبية فقد كتبت صفحات وصفحات في عديد من المراجع ، وقلما يتصفح الدارس مرجعاً في للنطق العسري إلا وجد فيه فصلاً عن فعل الكينونة ومعناها وكيف أنه يربط بين المحمول والموضوع ، ومن هذه المناقشات نخرج بما يلي :

١ - الرابطة تفيد مجرد الربط فقط بين الموضوع والمحمول عند بعضهم .

(٥٥) في النحو العربي لقد وتوجيه ، د . مهدي القزويني ، ص ١٢ ، بيروت ، سنة ١٩٦٤ م .

(٥٦) هذا البيت وما به من ليات فيها زيادة (كان) تجمداً في حاشية الصبان على شرح الأموني ٢٤١/١ . وأوضح السالك ،

ج ١ ، ص ١٨٠ وما بعدها ، وكذلك في باقي شروح الألفية .

٢ - ويرى فندريس أن ادخالها في الجملة الاسمية للتعبير عن فكرة الزمن^(٧٧) .

٣ - الفلاسفة التجريبيون ، الذين يعتبرون أن كل وجود هو وجود خارجي عيني ، جعلوا الرابطة تتضمن معنى الوجود الخارجي ، فالرابطة في قولنا *Socrates is just* سقراط يكون عادلاً ، تفيد وجوده سقراط لأنه لو لم يكن موجوداً لَمَا استطعنا حمل المدل عليه بعد ذلك ، ومن ثم تكون *Socrates exists, Socrates is*^(٧٨) ونتج عن ذلك إشكالان : الأول أن المحمول في الجملة الأولى هو الوجود ، والوجود لا يمكن أن يكون صفة تحمل على الجوهر لأنه هو الجوهر ، في حين أن الصفات ليست إلا أحوالاً للجوهر . والثاني : أننا إذا اعتبرنا هذا الوجود - الذي تفيد الرابطة - هو المحمول ما أتينا بشيء جديد ، لأن الوجود متضمن في الموضوع أو هو ذات الموضوع ، في حين أن المحمول يجب أن يكون حكماً متمايزاً عن الموضوع^(٧٩) .

٤ - الفلاسفة العقليون الذين يفهمون الوجود بمعنىين : الوجود اللغني ، والوجود العيني لا يقصرون عمل الرابطة على إضافة الوجود الخارجي ، أي أنه ليس من الضروري أن يكون الموضوع موجوداً في الخارج ، بل من الممكن أن تفيد الرابطة وجوداً ذهنياً دون أن يكون له أثرٌ من الواقع (مثل : الفول ، والتمناه) ، ولقد فتح هذا الفهم المجال لجميع القضايا التصورية وقضايا الرياضيات فضلاً عن الأساطير والخرافات لتصبح قضايا حقيقية بينما هذه الأخيرة من وجهة نظر الوضعيين قضايا زائفة ؛ فعندما تستعمل الرابطة في قضية مثل (الرجل الثور يكون من تصورات الشعراء) *Centaur is fiction of the poets* فلا تعني *fa* هنا إثبات الوجود حيث لا يمكن أن نقصد أن *Centaur* توجد أو تحيا (*exists*) ، ذلك لأن القضية نفسها تؤكد أن هذا الشيء *Centaur* ليس له وجود حقيقي^(٨٠) .

ويرى فندريس أن « المنطقة أتياع أرسطو قد حللوا الجملة الفعلية على نحو يدخل فيها فعل الكون ، فجملة (الحصان يجري) = الحصان (يكون جارياً) ، ولذلك يرجعون الجملتين الفعلية والاسمية إلى نوع واحد . ولم يلاحظوا الفرق الكبير بين جملة (الحصان يجري) وجملة (الحصان يكون جارياً) التي جعلوها مساوية لها ، ففي قولنا (الحصان يجري) فإن الخبر (يجري) ليس مرتبطاً بالحصان ارتباطاً ألبداً ، فهو يجري الآن أو بعد ساعة ولكنه لن يكون جارياً طوال حياته ، فمن الخطأ إذن أن نضع هذه الصفة المارضة (يجري) مكان الكون المطلق للملازم لصاحبه دوماً الذي يمثل فعل الكينونة فنقول (الحصان يكون جارياً) بدلاً من (الحصان يجري) »^(٨١) .

(٧٧) اللغة ، فندريس ، ص ١٦٥ .

(٧٨) John S. Mill, *System of logic*, P.43, Green & Capell 1941. (٨٨)

(٧٩) للمنطق الصوري ، د . علي سفي الشار ، ص ٢٨١ ، دار المؤلف بالقاهرة ، سنة ١٩٦٨ م .

(٨٠) John S. Mill, *System of logic*, P.43. (٦٠)

(٦١) اللغة ، ص ١٦٣ ، بتصرف .

ونحن عندما نُسَمِّعُ الفَكْرَ في قول فندريس هذا نتذكر فعل الكينونة (être) في بعض استعمالاته في اللغة الفرنسية ، فهو - في بعض هذه الاستعمالات - يُضَمِّي الكَوْنَ المطلق للملازم لصاحبه على الدوام لا ينفك عنه . ويتضح هذا في استعماله في زمن الماضي المركب Le passé composé ونوضح ذلك فنقول إن هذا الزمن يصاغ من اسم المفعول *participe passé* للفعل المراد تصرفه مسبقاً بفعل *avoir* كفعل مساعد مُصَرَّفاً في المضارع *présent* نحو *il a parlé* . وجميع الأفعال يصرف معها الفعل المساعد (*avoir*) عدا أربعة عشر فعلاً يأتي معها الفعل المساعد (*être*) بدلاً من (*avoir*) نحو *je suis parti* وهذه الأفعال الأربعة عشر هي :

يذهب <i>aller</i>	يأتي <i>venir</i>	يموت <i>mourir</i>
يصعد <i>monter</i>	يتزل <i>descendre</i>	يرحل <i>partir</i>
يبقى <i>rester</i>	يسقط <i>tomber</i>	يولد <i>naître</i>
يعود <i>retourner</i>	يصل <i>arriver</i>	يمر <i>passer</i>
يخرج <i>sortir</i>	يدخل <i>entrer</i>	

فلماذا تصرفت هذه الأفعال مع (*être*) دون غيرها ؟ ولماذا تصرفت غيرها مع (*avoir*) ؟ الذي أراه أن هذه الأفعال الأربعة عشر تدل على الحركة النابعة من ذات الإنسان دون احتياج إلى شيء آخر للقيام بها ، بمكس الفعل *manger* أو *boire* مثلاً ، فإن الأول يحتاج إلى الطعام لكي يتم به الفعل ، والثاني يحتاج إلى سائل لكي يتم به الفعل أيضاً . أما الأربعة عشر فعلاً كالنهاب والسقوط . . . فإن الإنسان يقوم بها دون احتياج إلى شخص آخر ؛ إذ هي جزء مرتبط به من حيث طبيعته وذاته وتكوينه ، هي جزء داتل ماميته أو متصل بها ، لذلك فقد كان من بين هذه الأفعال الفعلان *mourir* و *naître* اللذان هما من جوهر الإنسان أو الكائن الحي على وجه الممسموم . ولهذا كان استعمال فعل الكينونة (*être*) دون فعل (*avoir*) ؛ للتعبير عن الكون المطلق للملازم لصاحبه على الدوام لا ينفك عنه ، يدل على هذا أيضاً أنهم يعملون اسم المفعول في هذه الحالة (*participe passé*) معاملة الصفة النابعة للفاعل فيضاف حرف (e) إليه في حالة التأنيث : *Elle est partie* وحرف (s) في حالة الجمع *Nous sommes partis* والحرفان (es) في حالة الاناث *Elles sont parties* بعكس اسم المفعول مع الفعل المساعد *avoir* فهو لا يتغير بتغير الفاعل فيقال :

Elle est mangée. Nous sommes mangés. Elles sont mangées .

ويؤيد ما أعجب إليه - غير هذا - أن الأفعال ذات الضميرين في الفرنسية *La forme pronominal* مثل *du verbe* (*me laver*) يقتل ، تصرف في زمن الماضي المركب مع فعل الكينونة أيضاً (*être*) فيقال مثلاً *Je me suis lavé* (أي أنا اغتسلت أو أنا غسلت نفسي ؛ ذلك لأن هذه الجعلة تشتمل على الفاعل : *Le sujet* وهو (*Je*) وتشتمل أيضاً على المفعول *le complément* وهو (*me*) والائتسان يرجعان إلى شخص واحد وهو التكلم ، فكان المعنى أنا غسلت نفسي ، فهذا فعل لا يحتاج

الإنسان فيه إلى غير ذاته لتحقيقه . وكأنهم باستعمالهم فعل الكينونة (être) في هذه الأفعال أرادوا أن يدلوا به على الذات أو الأنا . وفي كل هذا شيء من التأثير المنطقي من حيث استعمال الرابطة . وأود أن أحرص هنا فأنشير إلى أنني أصف ظواهر لغوية متمشياً مع ما اتخذته من قواعد المنهج الوصفي Descriptive method دون أن أقول هذا صحيح وهذا خطأ ، أو هذا يجب وهذا لا يجب وهو ما يسمونه بالتقنين أو بالمنهج المعياري Prescriptive method .

بعد أن عرضت لهذه العناصر الإعرابية المختلفة في لغات غير العربية ، أود أن أختتم هذا الفصل بفضية أخرى تتعلق بالمقارنة اللغوية في كلمة (إعراب) . فقد ورد في دائرة المعارف الإسلامية تحت كلمة (إعراب) ما يلي^١ : « ويختلف عنا - أي عن الإنجليز - العرْبُ في تصوراتهم النحوية ، إذ لا يوجد لديهم أي اصطلاح عام مقابل لللفظي case (حالة الاسم) و mode (تصرف الفعل) ، بل يُطلقون الاصطلاحات نفسها - بلا تفرقة - على وجوه إعراب الاسم وعلى تصرفات الفعل المختلفة عندما تنفق في حركة الحرف الأخير ، ويُؤخذ تسمية هذه الاصطلاحات من الحركة الأخيرة لحالات إعراب الاسم المفرد المتصرف الصحيح الآخر ومن تصاريص الفعل المضارع الصحيح الخالي من الضمير المتصل ، ومن ثم وجد التقسيم الرياعي الآتي :

- ١ - الرفع (ضمة) = الفاعل (رجلٌ) والمضارع الرفع (يقتلُ) .
 - ٢ - الجر (كسرة) = الإضافة (رجلٍ) .
 - ٣ - النصب (فتحة) = المفعول (رجلاً) وكذلك المضارع المنصوب (يقتلُ) .
 - ٤ - الجزم = الخلو من الحركة والمضارع المجزوم (يقتلُ) .
- (انتهى النقل عن دائرة المعارف) .

ثم جاء بهامش الترجمة العربية - تعليقاً على أن العرب يختلفون عن الإنجليز في تصوراتهم النحوية إذ لا يوجد لدى العرب مقابل للفظي case (حالة الاسم) و mode (تصرف الفعل) ... جاء ما يلي : « استوضحنا - أي استوضحته اللجنة التي قامت بالترجمة - رأي الأستاذ نالينو فأجاب بأن كلمة (case) تطلق على حالة الإعراب كالرفع والنصب والجر في الأسماء وأن كلمة mode تطلق على حالة التصريف كالرفع والمنصوب والمجزوم في الأفعال ، وعليه يكون عند نحاة العرب الاصطلاح الذي يقابل هاتين الكلمتين فكلمة case هي لقب الإعراب وكلمة mode هي الصيغة » . ونفصل القول في هذه المسألة فنقول إن ما جاء في دائرة المعارف صحيح وما جاء من تعليق الأستاذ نالينو على هامش الترجمة العربية ليس صحيحاً ، ذلك لأن إعراب الاسم والفعل كليهما

١ : دائرة المعارف الإسلامية ، ترجمة ونشر دار الشعب ، ج ٣ ، ص ٥٤٢ ، ويقابل في الأصل باللغة الإنجليزية :

يدخل عندنا - نحن العرب - تحت كلمة إعراب التي يقابلها في الإنجليزية إحدى الكلمات الآتية :
 (1) parsing (2) analysis (3) inflexion .

أما حالات الاسم (cases) في الإنجليزية وكذلك جميع صيغ الفعل (modes) فيها ، فليس هناك ما يماثلها في العربية ، ومن الخطأ وضع مثل هذه المقارنة بين اللغتين للفرق البين بينهما .

فحالات الاسم cases في الإنجليزية هي :^(١٧)

١ - nominative وهي حالة إسماء الاسم ، أو فاعليته (ومن الخطأ تسميتها بحالة الرفع) نحو
 Rain falls .

٢ - vocative وهي حالة النداء نحو Are you coming, my friend .

٣ - accusative وهي حالة المفعولية (ومن الخطأ تسميتها بحالة النصب) نحو The man killed a rat الرجل قتل فأراً (مفعول للفعل) ، و The earth is moistened by rain بُلِّغَتِ الأرضُ بالمطر (مفعول للمحرّف).

٤ - dative وهي حالة المفعولية غير المباشرة نحو I gave the boy a penny أعطيتُ بناً للمصبي .

٥ - Genitive وهي حالة الملكية نحو Man's house بيت الرجل .

أما علينا فنبجد حركات للاسم من نصب ورفع وجر ، ويدخل تحت كل حركة من هذه الحركات معانٍ وثقافة كثيرة ، فالتنصب يدخل تحت المفعولات بأنواعها والمستوى والتميز والحال . والرفع يدخل تحت المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل . والجر يدخل تحت الإضافة والجر بالحرّف . ولنأخذ الجرّ بالحرّف عندنا نحو (بُلِّغَتِ الأرضُ بالمطر) بالمفعول به للمحرّف في الإنجليزية في المثال The earth is moistened by rain لتبين مدى الظلم الذي ألحقناه بكلمات اللغتين في هذه المقارنة . ولنتطر أيضاً في حالة النداء في الإنجليزية التي تعتبرها حالة متفرّدة ، بينما هي تدخل عندنا ضمن التصويّات . وحالة المفعولية غير المباشرة dative في المثال I gave the boy a penny ، فهي

(١٧) Parsing, to parse: to describe (a word in a sentence) grammatically, by stating the part of speech, inflexion and relation to the rest of the sentence. (A new English dictionary on historical principles, V.2, P.494).

أي أن نُمَثِّتَ الكلمةَ من حيث موقعها من الجملة - نحرياً ، بلنحو نزعها من الكلام ونصنيفها وعلاقتها بياني أجزاء الجملة .

(١٨) Analysis: in general, the resolution of a whole into its component elementary, opposed to synthesis. In grammar, analysis is the breaking up of a sentence into subject, predicate, object, etc. (The Encyclopedia Britannica, V.1, P.865).

تستعمل هذه الكلمة عامة على تحليل الكل إلى العناصر المكونة له ، وهو عكس التركيب وفي القواعد : تحليل مر ثبنت الجملة إلى وحداتها المكونة من فاعل (مبتدأ) وخبر (مفعول) ، ومفعول ... الخ .

(١٩) Inflexion. The act of bending inward or the condition of being bent or curved. In optics the term -inflexion- was used by newton for what is known as -diffraction of light-. Inflexion of the voice is a change in tone, pitch or expression. In grammar inflexion denotes the changes which a word undergoes to bring it into correct relation with the other words with which it is used (The Encyclopedia Britannica, V.12, P.347).

عملية انحناء أو الإقلاص . وفي علم الصوتيات تستعمل تيون هذه الكلمة بمعنى ما يعرف الآن بانكسار الضوء وتصريف الصوت أو ترويعه أي تغيير نغمة وصوته وتغيير التمييز . وفي النحو تشير هذه الكلمة إلى التغييرات المختلفة التي تخضعها الكلمة لكي توضع في مكانها الصحيح بقية الكلمات الأخرى المتصلة بها .

Headfield, English grammar, P.16. (٢٠)

عندنا من باب نصب المفعولين ومنه المثال الذي كنا نتعلمه من قديم (أعطيت الفقير قرشاً) ، كل هذا يبيّن لنا أن التوفيق قد جاتب (نالينو) عندنا قال إن نحة العرب عندهم ما يقابل الاصطلاح case .

وجانبه التوفيق أيضاً عندما مائل بين الرفع والنصب والمجوز من المضارع في العربية ، وتبين صيغة الأفعال (modes) في الإنجليزية إذ أنّ صيغ الأفعال (modes) في الإنجليزية هي :^(١)

١ - indicative صيغة الإخبار أو صيغة الحقيقة (fact) وتستعمل للتأكيد أو للسؤال عن شيء .
يعتبر حقيقة نحو He comes هو يأتي He came هو أتى He will come هو سيأتي Will he come ألن يأتي . فلاحظ أنّ هذه الصيغة لها الأزمنة الثلاثة مضارع وماضي ومستقبل .

٢ - imperative وهي صيغة الطلب أو الأمر volition نحو Come thou تعال أو لتخضّر .

٣ - Subjunctive وهي صيغة الشك أو الافتراض نحو . . . If he comes .

فهذه الصيغ (modes) الثلاث للفعل في الإنجليزية مغايرة تماماً لحالات الإعراب الثلاث للفعل المضارع في اللغة العربية مما لا يبيح لأحد أن يقارن بين اللغتين في هذه المسألة ، أو يماثل بينهما كما رأينا .

فالصيغة الأولى (indicative) يدخل فيها الماضي والمضارع والمستقبل ، والفعل المضارع في لغتنا لا يدلّ على الماضي .

والصيغة الثانية (imperative) التي يقابل نالينو بينها وبين حالة الجزم في العربية ، تختلف عنها تماماً ، فالجزم في العربية لا يدلّ على الأمر فقط ، بل يدخل فيها النفي أيضاً نحو ﴿ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ﴾^(٢) ، والنهي نحو ﴿ لا تتخزّن إنّ الله معنا ﴾^(٣) والشك نحو ﴿ إن تتقوئوا نصل ﴾^(٤) . وهذا الشرط يدخل في الإنجليزية في الصيغة الثالثة (subjunctive) التي تدل أيضاً على الشك أو الافتراض .

وتنصّح الأمر أكثر إذا رجعنا إلى الفرنسية ، وعرفنا أنّ كلّ صيغة (mode) من هذه الصيغ تنخص بتصاريح زمنية للفعل^(٥) نصيغة الإخبار مثلاً (indicative) يندرج تحتها من الأزمنة Présent, imparfait, futur simple, passé composé, passé simple . . . الخ ، وصيغة الاحتمال أو الشك subjunctive لها زمانان : présent, passé وكذلك شأن صيغة الشرط . . . فإين كل هذه الصيغ ، وما يندرج تحت كلّ من أزمنة مما هو معروف في لغتنا من الأزمنة الثلاثة : ماضي ومضارع وأمر .

Nesfield, English grammar, P.57. (٦٧)

المصدر آية ٣ ، ٤ . (٦٨)

قراءة آية ٤٠ . (٦٩)

الأنفال آية ١٩ . (٧٠)

Bouillot, Le Français par le texte, P.434, 104ms. édition, Librairie Hachette Paris 1926. (٧١)

الفصل الثالث

المطلوب : اكتب فقرة في اللغة العربية

هذه دعوة تَهْدَفُ إلى تقويض دعائم اللغة الفصحى وإزالة زُجْن قوِي من أركان المقومات الأساسية للمعرب والإسلام ، ونحن في بحثنا هنا لن نسطع الصُّراخُ والنبوة العالية في الدفاع عن الإعراب ، ثم أسلوب الوعظ والإرشاد حتى يتسلق الناسُ بالإعراب في لغتهم ، فليس هذا من سمات البحث العلمي المبني على عرض الدعاوى دون أفعال ، ثم تمحيصها وبيان زيفها بالأدلة والبراهين المقتمة ، فهذا أجدى وأكثر إقناعاً من الصراخ والافتعال .

والحقيقة أن الدعوة إلى ترك الإعراب قد اقترنت - ولا بد أن نقترن - بالدعوة إلى استعمال العامية ، ذلك لأن الإعراب سِمَةٌ من سمات الفصحى إن لم يكن أبرز سماتها . وإذا كانت هناك دعوة إلى ترك الإعراب وتسكين أو انحر الكلمات فهذا معناه أن الإعراب أمر صعب المرام بمبدأ النوال ، وإلا لَمَا ظهرت الدعوة إلى التخلي عنه . قَلِمَ كان الإعراب صعباً ؟ هذا سؤال نجد في الإجابة عنه جزءاً من علاج هذه الصعوبة . يدخل الطفل للمدرسة الابتدائية ويمضي بها ست سنواتٍ يؤدي في نهايتها امتحاناً يؤمله نجاحه فيه لدخول المدرسة الإعدادية . ومن مواد هذا الامتحان مادة اللغة العربية ، وتنقسم مادة اللغة العربية إلى قراءة ، ونصوص ، وإسلاء ، وتعبير (إنشاء) ، ونحو ، ومعلوم أن الإعراب جزء منه . ويخصص للنحو في هذا الامتحان عشر درجات من الدرجات المائة المخصصة لمادة اللغة العربية كلها . فماذا تكون النتيجة؟ ينجح الطالب في مادة اللغة العربية مع كونه حاصلاً على درجة واحدة أو درجتين في فرع النحو ، بل ربما لا يكون قد حصل على أية درجة في هذا الفرع ، ولكنه استطاع أن يجمع درجات النجاة من الفروع الأخرى للغة العربية .

ثم يدخل الطالب المرحلة الإعدادية وهنا تتكرر المأساة ، ولكن بصورة أوضح ، ذلك لأن نجاح الطالب في المرحلة الابتدائية مع جهله التام بالنحو يغريه ويزين له أنه من الممكن نجاحه في هذه المرحلة أيضاً دون الاعتماد على النحو . وفي نهاية هذه المرحلة تتراكم القواعد النحوية والصرفية على الطالب ويدخل امتحان الإعدادية ، وهو لا يعرف شيئاً عنها ، بل إنّه ليفتخر ويتباهى بهذا

الجهل ، فإذا قلت له : « فكيف ستنتج إذن في اللغة العربية ؟ » نظر إليك بقرءاء وكأنه يتعمك بسبق الأتق قاتلاً : « لا لزوم للنحو ، فإني أعددت نفسي للحصول على درجات النجاح بجمعها من فروع القراءة والتعبير والنصوص والاملاء ... أما النحو فإني أعرف مقدماً أنني لن أحصل فيه على درجة واحدة » . ومن عجب أن نبوة الطالب تتحقق وينجح في اللغة العربية ، ومن عجب أيضاً أن زملائنا المصححين لا يحسبونه على أخطائه النحوية في الاملاء أو في النصوص أو في التعبير بل حساب النحو في فرع النحو أو في أسئلة النحو فحسب .

وينجح الطالب في امتحان الإعدادية ، ويدخل المرحلة الثانوية ويمضي بها ثلاث سنوات ، وما قلته في المرحلة الإعدادية يقال وأكثر منه في المرحلة الثانوية ، بل إن هناك تسيرات وتخفيفات لطلبة الثانوية وضمتها وزارة التربية من شأنها إضاعة النحو أكثر وأكثر . وإذن فهناك طالباً حصل على الثانوية العامة وهو جاهل بأصول لغته وقواعدها ، لم يشعر يوماً أنها تُلد عليه أو عقبة في سبيل نجاحه . ويدخل الجامعة ، فإذا دخل كلية عملية انتلعت صلته بالنحو وأهله وخسرج طبعاً أو مهنتاً أو مهلاً وهو لا يحسن قراءة سطر واحد في جريدة أو مجلة وكأنه ليس من العرب ، ولا ممن يتكلمون العربية . أما إذا دخل كلية نظرية فالحظ أشد والمصيبة أفدح ، فكثير من المحامين تخرجوا في كلية الحقوق وهم يخطئون في كتابة دفاعاتهم ، وكمن من صليح ومصلحة لا يفرق بين المنسوب والمرنوع ، وكمن من رؤساء في مصالح الحكومة وضابطة إذا وقروا يخطئون وقروا في أخطائه لا يقع فيها مستشرق بذل بعض الجهد في تعلم العربية ونحوها . وما كان كل ذلك ليحدث لولا هذا الأساس المنهار الضعيف الذي وقب عليه الطالب طفلاً ثم صبياً ثم شاباً بالعلماء .

ويجل الخطب ويغسل الأمر إذا نُكِّز لواحده من هؤلاء الذين لا يُحسنون أصول العسرية أو قواعدنا أن يتبوأ مركز التدريس - تدريس اللغة العربية - في المرحلة الابتدائية أو الإعدادية ، فمعروف أن قائد الشيء لا يعطيه ، فأتى له أن يُلزم النحو وهو نفسه لا يعرفه ، إنه كالسواء الذي يُغدي تمر حوله ، وهكذا يكون تلاميذه مثله ، ويكرر هؤلاء ، وتكرر الدورة وهكذا قذواك .

فها نحن قد تبعنا جيلاً يأكمله ويجعلنا أن الإعراب لا عيب فيه ولكن العيب في المعلمين وطريقة تعليمهم ، فهذا سبب من أسباب الدعوة إلى ترك الإعراب .

والعلاج هنا واضح كل الوضوح ، وهو أن نهتم بالدرس النحوي الاهتمام الكافي في المراحل الثلاث : الابتدائية والإعدادية والثانوية ، وأن نجعل مادة النحو مادة مستقلة عن باقي المواد الأخرى أو الفروع الأخرى من إملاء وقراءة وتعبير ، وأن يكون النجاح في مادة النحو شرطاً للتنقل للسنّة التالية بغض النظر عن النجاح في فروع اللغة العربية الأخرى ، ولا بأس من أن نُخصص جوائز ومكافآت للمتفوقين في مادة النحو ، بل يجب أيضاً أن يُحاسب الطالب على أخطائه النحوية في جميع المواد من جغرافيا وتاريخ وفلسفة وإجتماع ... الخ .

وسبب آخر من أسباب الدعوة إلى التخلي عن الإعراب يظهر في جهود هؤلاء الذين يَدْعُونَ التقدّم والرقى وتَزَوُّونَ في الإعراب عقبةً في سبيل هذا الرقي وأنه دليل التأخر والرجعية والبدانة ، بل هو زخرف من القول لا جدوى من ورائه في الفهم أو الإفهام ، وإن التخلي عنه سلبية للمدنية في تقدمها وروقيها . هذا ملخص لرأي واحد من دعاة الإصلاح اللغوي وهو الدكتور أنيس فريحة في كتابه « نحو عربية ميسرة » ، فقد عقد فصلين في كتابه هذا تحت عنوان (فقدان الإعراب) و (سقوط الإعراب)^(١) ، ثم يخلص الدكتور من رأيه هذا إلى نتيجة مؤلّها أن استعمال العلمية أمر محتوم طبيعي ، لأنها لهجة حية نامية متطورة ، يقول : « إن الإعراب عقبة في سبيل التفكير ، ذلك مما لا شك فيه ، وسقوطه من اللهجة المحلية (يقصد العامية) خطوة هامة نحو تبسيط الكلام حتى يصبح الكلام طريقاً سهلاً للفكر . كما كان Sapir يسمي اللغة في محاضراته علينا Thought groves أي أخاديد لمجرى الفكر . فإني لم ألحظ معرباً أو عراقياً أو سورياً تردّد أو تلعثم أو توقف عن الكلام هنيهة ليرى إذا كانت هذه الكلمة بقضة في آخرها أو فتحة أو كسرة أو إذا كانت حركة البناء واحدة أو مثناة أو إذا كانت (على سبيل المثال) مساجد أو مساجد أو مساجد أو مساجد أو مساجد أو مساجد . جميع هذه الاعتبارات سقطت من لغة الكلام لأنها ليست ضرورية للفهم أو الإفهام . الكلمة هي (مساجد) ويفهمها كل عربي سواء أكانت معربة أم غير معربة ، منونة أم غير منونة »^(٢) .

هذا رأي دعاة الإصلاح في اللغة الذين اعتبروا أن الرقي والتطور يتناولان فيما يتناولان اللغة وقواعدها ، ولا يقتصران على الفن والطب والمعمار . . . وما إلى ذلك من أنواع العلوم والفنون التي ازدهرت في أوروبا بل يجب علينا أن تسير الأوربيين في هذا الازدهار ، فتعجز الإعراب ، لأنه ليس سمة العصر بل هو شيء قديم .

والحقيقة أن الدكتور أنيس فريحة في كتابه « نحو عربية ميسرة » الذي طبعه سنة ١٩٥٥ م لم يكن أول من نادى بترك الإعراب والاتجاه إلى العلمية ، فقد تبلورت هذه الدعوة في أوائل هذا القرن ، عندما نادى قاسم أمين (١٨٦٣ - ١٩٠٨ م) بتحرير المرأة ونادى أيضاً بتحرير اللغة من الإعراب واستعمال العلمية ، وقد حظيت هذه الدعوة بمجهود المستعمرين والمستشرقين وتأييدهم ، لأن في ذلك فصلاً للامة عن أهم دعائم قوميتها . يقول قاسم أمين : « لم أر بين جميع من عرفتهم شخصاً يقرأ كل ما يقع تحت نظره من غير لحن . أليس هذا بمرئاً على وجوب إصلاح اللغة العربية . لي رأي في الإعراب أذكره هنا بوجه الإجمال ، وهو أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بأي عامل من العوامل . بهذه الطريقة ، وهي طريقة جميع اللغات الاقريقية واللغة التركية ، يمكن حذف قواعد النصب والجوازم والحال والاشتغال ، بدون أن يترتب عليه إخلال

(١) نحو عربية ميسرة ، للدكتور أنيس فريحة ، ص ١٢٢ و ١٨٣ ، دار الثقافة ببيروت ، سنة ١٩٥٥ م .

(٢) الربيع السادس ، ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

باللغة إذ تبقى مفردتها كما هي . في اللغات الأخرى يقرأ الانسان ليفهم ، أما في اللغة العربية فإنه يفهم ليقرأ ، فإذا أراد أن يقرأ الكلمة المركبة من هذه الأحرف (ع ل م) يمكنه أن يقرأها ، عَلِمَ أو عَلِمَ أو عَلِمَ أو عَلِمَ أو عَلِمَ . ولا يستطيع أن يختار واحدة من هذه الطرق إلا بعد أن يفهم معنى الجملة ، فهي التي تعين النطق الصحيح . لذلك كانت القراءة عندها من أصعب الفنون^(٣) .

وفي سنة ١٩٤٤م عارض الأستاذ أحمد خاكي قاسم أمين ورده عليه قائلاً : « إن لكل لغة تركيبية خلقاً خاصاً لا تكون لغة إلا به ، واللغة العربية لغة تركيبية تمتاز بأحوال البناء والإعراب ، وتختلف فيها المعاني وتشكل حسب الحركات التي نراها في آخر كل كلمة من كلماتها ، والفاعل والمفعول فيها يختلفان باختلاف الحركة ، وقل كذلك في حالات الإعراب الأخرى . وليست حالات الإعراب هذه إلا حالات تتغير بتغير الفكرة ، وإذا كانوا قد فرقوا بين الصلوات الأصلية والعلامات القرعية ، بل إذا كانوا قد ميزوا بين الإعراب التقديري والإعراب المحلي فإنه لم يدعهم إلى ذلك إلا الإفراف في الدقة والسخاء في الاصطلاحات ، ولا خبئهم على أن يستكثروا في اللغة من المعاني التي لا شك أنها تتضح وضوحاً ظاهراً حينما ندقق في أمر الحركات والصلوات ، فإذا ما نحن وقتنا بالسكون عند آخر كل كلمات اللغة العربية ، فإن هذا في نفسه قتل لروح اللغة . إن هذا معناه أن هذه الألوان التي تروح وتغلو عند كتابة اللغة العربية سوف تنطس ، فيبدو وجه اللغة حالاً أقبر . زد على ذلك أن منطق اللغة نفسه وهو قائم على حركات الإعراب سوف يتصلع ، بل زد على ذلك أيضاً أن ميراثنا من الشعر والحكمة سوف يتزائل ، لأن أساس الشعر العربي هي تلك الأنغام التي تولفها حركات الإعراب ، وليس هناك رَجْعٌ للمقلوبة بين اللغة العربية وبين اللغات الأخرى في هذا الأمر ، لأن هذا الأمر قد اختصت به اللغة العربية وحدها^(٤) .

ولا يختلف قاسم أمين في هذه الدعوة عن وليم ولكوكس «مهندس الري الإنجليزي الذي وفد إلى مصر سنة ١٨٨٣م في أول عهد الاحتلال البريطاني في مصر ، وكان لا ينسى حسن محاضرة الفصحى بالدعوة إلى إصنائها عن ميدان الكتابة والأدب وإحلال العلمية محلها^(٥) .

ويكتب سلامة موسى مقالاً في مجلة الهلال سنة ١٩٢٦ يمدح فيه وليم ولكوكس ويُنسب عليه الشك كلاً ، لأنه خدم مصر والمصريين عندما دعا إلى هجر الفصحى المعربة واستعمال العامية ، ويشهد سلامة موسى بقاسم أمين الذي دعا إلى هجر الإعراب وتسكين أواخر الكلمات ، ويذكر أن أحمد لطفي السيد قام على أثره فأشار باستعمال العامية ، ثم يبين مساوئ اللغة الفصحى المعربة ، فيذكر أن «كَلْبَتَا مكدونون في المدارس يكدحون لفهم المثلث من قواعدهما ، ويخرجون

(٣) كلمات لقسم لبيح ، ص ١٢ ، ١٣ ، طبعة الجريدة بمصر ، سنة ١٩٠٨م .

(٤) كتاب (لقسم لبيح) تأليف الأستاذ أحمد خاكي ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ ، سلسلة أعلام الإسلام ، طبع في مصر سنة ١٩٤٤م .

(٥) تاريخ الدعوة إلى العامية وإكثارها في مصر ، د . تقيّة زكريا ، ص ٣١ ، دار الطول ، سنة ١٩٦٤م .

بعد ذلك منها وهم يكرهونها ، لأنهم لا يَرَوْنَ طائلاً وراماً ، وأنَّ «تكتبت الحقيقة» هي أن اللغة العربية لا تخدم الأدب العربي ولا تنهض به ، وأنه مما «يحمل على لغتنا القصص تلك الرنة العالية التي تجدها في ألفاظها والتي كثيراً ما تَطَوَّرُ بسببها الكتابُ حتى وقعوا في الإسجاع» . ويخلص من ذلك إلى قوله «ولكني الآن بعد انحناء الرأي لا أرى أن نهضتنا تقوم إلا باتباع آراء قاسم أمين ولطفي السيد والسير ولكوكس باتخاذ اللغة المصرية العامية أو بزيادة ما يشبه (التسوية) بينها وبين اللغة القصصية بحيث تتمصر هذه اللغة فتصطبغ بالوران بلاندا وتقلِّب في حفولنا ومدننا» ثم يبين تفصيل هذه التسوية فيقول : «وأوجه التسوية في اعتقادي هي :

- ١ - إلغاء الألف والنون من اللتى ، والواو والنون من جمع المذكر السالم .
- ٢ - إلغاء التصغير .
- ٣ - إلغاء جمع التكسير كله والاكتفاء بالألف والتاء لغير المذكر السالم .
- ٤ - إلغاء الإعراب والاكتفاء بتسكين آخر الكلمات .
- ٥ - إيجاد حرف كبير عند ابتداء الجمل .
- ٦ - استعمال جميع الألفاظ العامية مثل حمار بدل مكاري وفلاح بدل أكار .
- ٧ - عدم ترجمة الألفاظ الأوربية والاكتفاء بتعريبها كأن نقول بسكليت بدل دراجة وعلمس جراً»^(٦) .

وهذه القرارات من الأستاذ سلامة موسى بإلغاء الألف والنون من اللتى وإلغاء التصغير وإلغاء الإعراب وإلغاء ... الخ . هذه القرارات أمر يشير المحب والدعشة ، فليس لأحد أن يصدر قراراً بشأن اللغة يلغي فيه كل ما ، أو يصدر فتواً بأن يُمنَحَ على كل ما في مسائل اللغة ، إذ أن الأمر هنا أمر استعمال شواهد نطقت بها العرب ، وهي لا تقف عند شاهد واحد أو شاهدين ، بل إن ما قرر سلامة موسى إلغاءه هو ظواهر لغوية ثابتة لا سبيل إلى حصر شواهدها أو أمثلتها . وإلغاؤها - إن جاز لنا التعبير بهذه الكلمة - إنما يعني إلغاء اللغة بملحة .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل تعداه إلى درجة أنهم عملوا التحريين اللذين يتمسكون بالإعراب جهالاً تافهين يهتمون بالعرض دون الجوهر ، لأن الإعراب من قبيل الأثافة ، والمواضعة لا من قبيل الجوهر والحقيقة ، وأنَّ الفصاحة والبلاغة في الخروج عن الإعراب . نجد كل هذا فيما كتبه جبر صرمط سنة ١٩٢٩ إذ يقول «وأكثر كتابنا إذا انتقلوا وجهوا مهمهم إلى هذا النوع من الانتقاد (يقصد الانتقاد النحوي) ، فلما رأوا عَرَضاً للرفوع منصوباً أو مجروراً أو بالعكس أكثروا الصياح والجلية على الكتب ، فرموا بالجهل والفهالة ، وأكثروا من ذلك ، يهولون بعلمهم وفضلهم ، واتخذوا ذلك ذريعة للتفويض من الكتب والنيل من كرامته ، والاتحاء على علمه

(٦) من ملحة سلامة موسى بمجلة الهلال سنة ١٩٢٦ ، ص ١٠٧٣ - ١٠٧٧ ، الجزء الصادر من السنة الرابعة والثلاثين ، مجلد سنة ١٩٢٦ .

ونفسه تهكماً واستخفافاً . وأولى للمتقدين منا أن يقلعوا عن هذا الانتقاد الشافه فربما إنَّ قُلَّ على علم من جهة ، فهو طبل على جهل من جهة أخرى . وسببه أن أكثر ما يقع من هذه الأغلط إنما يقع عن تسرع الكتّاب ، ولعلنا نَحِلُّ ذلك بقصاحة أو بلاغة ، لأن المعنى يكون ظاهراً ظهور الصباح حتى قلما يفتن له أحد إلا التحرى له ، بل ربما كان ما عد غلطاً لا يعد كذلك إلا على مذهب مخصوص . والمائل يعلم أن علامات الإعراب في اللغة إنما هي من قبيل الأناقة والمواضعة لا من قبيل الجوهر والحقيقة ، فمن ثم قد لا يعد الاعلال بها إخلالاً يقضي على الخل بالجهل وعلى النقد بالفضل ، بل كثيراً ما يكون الأمر على عكس ذلك ، لأن لسان حال الناقد المُحْضَل بهذه الأغلط للمعطل لها يشهد عليه - ولا سيما إذا جرى على مذهب مخصص - أنه حسب العرض جوهرأ والآلة غاية ، وهذا هو الجهل بعينه^{٣٠} .

ويكتب الأستاذ حسن الشريف مقالاً في الهلال سنة ١٩٣٨ يهديه إلى وزير المعارف ورئيس للجمع اللغوي ، ويحب فيه على اللغة العربية كثرة قواعدما وتشعبها ويقترح في مقاله هذا :

- ١ - إلغاء المنوع من الصرف .
- ٢ - إلغاء قواعد العدد .
- ٣ - بقاء نائب الفاعل منصوباً ، كما كان في أصله عندما كان مفعولاً به .
- ٤ - النظر في مشكلة جموع التكسير .
- ٥ - تحديد أوزان الجرد الثلاثي تحليداً يجنبنا اللحن في القراءة .
- ٦ - الحد من أوجه الإعراب المختلفة للمنادى والمستثنى .

وفصل الشغ في هذه الاقتراحات فيقول :

أولاً : إن التعديلات التي اقترحتها لا تمس أحكام النحو الأصلية التي تتعلم بغيرها قراءة القرآن الكريم . فإلغاء موانع الصرف وقولنا (مساجد) بدلاً من (مساجد) لا يغير من معنى الكلمة ولا يعد القارئ من مرماها ، وجعل العدد من جنس للمعول في قولنا (أربعة مسائل) بدلاً من (أربع) لا يزيد هذا العدد ولا ينقصه ولا يحدث في ذهن القارئ أي لبس أو اضطراب ، والزام للمنادى بالنصب في جميع حالاته لا يخرج من كونه منادى ، فإذا ناديت يا محمداً بدلاً من (يا محمد) فيسمع محمد وسيجيب ، وإذا نصبت نائب الفاعل وقلت (نُحِلُّ علياً) فيسمع القارئ أن علياً نُحِلُّ ولن يفهم غير ذلك فلا لبس ولا اضطراب . والإكتفاء بجمع واحد من جموع التكسير لن يلني الجموع الأخرى ، وإتاما سيهملها في الاستعمال فتندثر كما اندثر كثير من الكلمات ، وإذا صعدنا في القرآن الكريم فلن نظن أنها خطأ وإنما سنذكر أنها جمع مهجور . وهكذا الحال في جميع القواعد التي ذكرتها .

(٣٠) الفلسفة اللغة العربية ، جبر فوط ، مطبعة النصف والنظم بمصر ، سنة ١٩٣٩ م . (مكتبة جامعة الإسكندرية رقم ١٠٠٦) .

ثانياً : إن دراسة القرآن ونحوه وصرفه وأسلوبه إنما هي دراسة عالية لا تتلقاها إلا طبقة خاصة من المتعلمين لا يمكن لغیرها من طلاب المدارس الثانوية مثلاً أن يشاركوا فيها مشاركة تؤدي إلى فهم كتاب الله فهماً صحيحاً .

وكما أن للقرآن أسلوباً خاصاً انفرد به بين أساليب الكتابة العربية فإن له تحولاً خاصاً يسمو في كثير من المواضع عن القواعد التي نقرأها في كتب النحو المتداولة بين أيدي الطلاب حتى إننا لا نتجاوز الحق إذا قلنا إن هذه الكتب وحدها لا تكفي لإعراب بعض آيات القرآن ، بل لا بد من الاستعانة بالتفسير للتمكن من الإعراب^(٨) .

إذن فإن الباحث في مقاله هذا فصل القرآن عن اللغة العربية بدعوى أن للقرآن الكريم تحولاً خاصاً ، فباعد بيننا وبين كتاب الله ، وجعل تناوله مقصوداً على المختصين في الدين وطلاب الدراسات العليا أما المتعلمون غير المختصين أو أنصاف المتعلمين فلا شأن لهم بالقرآن ، ولا شأن للقرآن بلغتهم .

وهذه دعوى تحمل فاقداً بين ثناياها ، لأن القرآن - وإن كان له نحوه الخاص - فإن هذه الخصوصية لا تغطي بحيث تختلف عن الإعراب أو النحو بعامة في باقي الكلام ، ثم إن قصر القرآن على نفر من الناس معين يتنافى مع ما جاء في القرآن من أنه منزل ليقراه الناس جميعاً . . ﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً ، إن هو إلا ذكرى للعالمين ﴾^(٩) « وفوق بين قراءتنا للقرآن ، بأنفسنا ، وتدبرنا معانيه ، وتجاولنا معها ، والتجائنا إلى فقهاءنا لتوضيح ما التبس علينا فهمه مما يرجع غالباً إلى علو الأسلوب وبين اعتمادنا اعتماداً كلياً على الفقهاء في معرفة القرآن »^(١٠) .

أما هذه الأمثلة التي أتى بها والتي ادعى أن تغير الحركات فيها لا يمنع من فهمها ، فنحن نرد عليه بأن العرب لم تقل (يا محمداً) بل بته على الضم فقالت (يا محمد) وذلك لأن المنادى هنا اثنية كاث الخطاب ، وكانت الخطاب ثنية لأن الأصل في (يا محمد) أن تقول (يا إياك) أو (يا أنت) ، لأن المنادى لما كان مخاطباً كان يتبني أن يُستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب فيقال : يا إياك أو يا أنت^(١١) .

للمثال الثاني الذي أتى به وهو أنه لا فرق بين قولنا (أربع مسائل) أو (أربعة مسائل) وأن هذا لن يزيد المدد ولا ينقصه ، هذا المثال مردود عليه بأن الأعداد (ثلاثة ، أربعة ، خمسة . . . إلى عشرة) بمثابة أسماء جموع مثل زمرة وقرقة وأمة ، فحق هذه الأعداد أن تؤنث كتنظيرها في أسماء الجموع ، فبخت فيها التاء على أصلها عندما يكون الممدود مذكراً ، لأن المذكر أصل وسابق في

(٨) مثال تبسيط اللغة العربية لحسن الشرف - مجلة الهلال ، عدد أغسطس سنة ١٩٣٨ ، مجلد ب سنة ١٩٣٨ م ، ص ١١٠٨ - ١١١٩ .

(٩) آية ٩٠ من سورة الأنعام .

(١٠) تاريخ الدعوة إلى العمالية ، ص ٢٠٣ .

(١١) الإنصاف في مسائل الخلاف : بين التحريين : البصريين والكرين ، لأبي البركات الألباني ، ص ١٨٢ ، التجريد الكبير ، مصر ، سنة ١٩٥٥ م ، وسيل توضيح هذه النقطة بعد قليل .

الرتبة ، ولما أرادوا عند المؤنث لزمهم أن يفرقوا بينه وبين للمذكر ، فلم يكن إلا حلف التاء^{١١٩} .
 بقي بعد ذلك سؤال الباحث : لم لا يقال (كُلَّ علياً) بدلاً من (كُلَّ علي) والفرق واضح
 بحيث لا يحتاج إلى بيان فيه إلا من كانت للكناية والعناد من طبعه ، فتحن نبني الفعل للمجهول
 عندما لا نعرف الفاعل فيحل للمفعول محله ويتأخذ إعرابه للدلالة على ذلك ، أما إذا بقي منصوباً
 فهذا معناه التلغص بين ضبط الفعل بعلامات الشكل وبين نصب كلمة (علياً) .

وبعد فلعلنا بعد هذا العرض نستطيع أن نرجع الدعوة لترك الإعراب إلى سببين :

١ - الأول : ضعف المستوى العلمي الخاص بمادة النحو عند المتعلمين منذ أن كانوا أطفالاً
 في المدارس الابتدائية حتى تخرجهم في الجامعات ، فليس أسهل عندهم -والحال كذلك- من
 المتابعة بالتخلي عن الإعراب .

٢ - الثاني : الدعوات المفروضة التي يروج لها بعض الكتاب بترك الإعراب مُدَّعين أن ذلك
 من سمات العصر بما فيه من تقدم ورفي وساعدهم في ذلك المشرقون والمستعمرون ، لأن التخلي
 عن الإعراب معناه التخلي عن الفصحى ، وهذا يؤدي إلى ضعف النعمة القومية عند العرب مما
 يسهل مهمة الاستعمار .

ولما وقد أتى الأستاذ عباس حسن بأدلة - لا تقبل الشك أو الجدل- تبين أن الإعراب هو
 روح اللغة وأن الكلام دون إعراب لا طائل من ورائه ولن يكون مفهوماً ، وأن تسكين أواخر
 الكلمات سوف يخلق مشاكل كثيرة تتلخص فيما يلي :

أ - أن التراث القديم كله - دينياً وغير ديني - لا سبيل لفهمه بغير الإعراب الذي يدعون إلى
 تركه ، والنشر العربي يقوم في أوزانه وتفعيلاته على الإعراب أيضاً .

ب - أن الدعوة إلى تسكين أواخر الكلمات سوف تقف أملمها عقية ، وهي الكلمات التي
 تُعْرَب بالحروف كالأسماء الستة ، والأفعال الخمسة ، والنسب ولواحقه ، وجمع المذكر السالم .
 فهل يمكن الاستغناء بالسكون عن الحروف الإعرابية في مثل : جاء أبوه - رأيت أباها - استمع إلى
 أبيه ...

ج - وعقبة أخرى سوف تقف دون تسكين أواخر الكلمات ، وهي الكلمات التي قبل آخرها
 حرف علة يجب حذفه إذا سكن الآخر ، ولم يتحرك كالياء والواو في يصول ويبيع وغيرهما .

د - هناك من الكلمات ما يتغير حروفها التي ليست في أواخرها ، كالذي يقع عند بناء الفعل
 للمجهول ، وكالذي يحصل من ضم المضارع إذا كان ماضيه رباعياً ، وفتح ما عدا .

هـ - وسيلحت لُبْس في الأسلوب الذي يُقدم فيه للمفعول به للدلالة على الحصر فر ، منسل

(١٢) مع الفواعل شرح جمع الجوامع ، ٢٠ ، ص ١١٩ ، ذو النثرة للطلحة وفتنر بيجوت ، دون تلويح .

(محمداً أَكْرَمَ عليّ) فعند التوكيد للزعم نقول (محمد أكرم علي) فلا يلزم التساؤل من المفعول^(١٣).

فهذه هي المعاني التي ستقف أمامنا إذا ما سكتنا أو اخترت الكلمات . على أن هناك من المعاني ما لا يمكن إدراكه إلا بالإعراب ، وقد أتى الأستاذ علي التجدي ناصف^(١٤) ببعض الأمثلة التي توضح ذلك منها :

أ - تُعْرَضُ في أساليب العطف مشكلاتٌ توقع في الحيرة والشك ولا يمكن حلها وفهم المراد بها على وجهه إلا بالإعراب ، فمثلاً يقول الله تعالى : ﴿ ووصى بها إبراهيمُ بنيه ويعقوبُ ﴾^(١٥) ، فليس يلزم القارئ دون إعراب : يعقوب معطوف على إبراهيم ، فيكون المعنى : ووصى بها يعقوبُ بنه أسوةً بإبراهيم ، أم معطوف على بنه فيكون المعنى : ووصى بها إبراهيمُ بنه ووصى بها يعقوبُ في جملة بنه أيضاً .

« ونشرت الأهرام في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٦ م خبراً جمعت عنوانه (الأسماك تأكل وجه سيدة وابنها الطفل) فلم يعرف الناس علام يعطفون ابنها : أعلى (وجه) فتكون الأسماك قد أكلت الابن كله أم على (سيدة) فتكون قد أكلت وجهه كما أكلت وجه أمه ؟

« وفي مثل قولنا : (فلان منهم يقتل السائق وابنه) ، لا يعرف علام يعطف ابنه : أعلى (فلان) فيكون قاتلاً ، أم على السائق فيكون مقتولاً ؟

« ويمكن أن يقال : كانت الشمس طالعة والمطر منهمر ، فلا يعلم القارئ : هل الواو عاطفة فيكون المراد : وكان المطر منهمراً قصداً إلى الحديث عن طلوع الشمس وانهمار المطر ، أو هي حالية فيكون المراد الحديث عن طلوع الشمس في حال انهمار المطر .

ب - « وفي مثل قولنا : (إنَّ الضوء ساطعاً مؤذٍ للعينين) ، يحتمل أن يكون (ساطعاً) حالاً فينصب ، ويكون المعنى أن الضوء مؤذٍ للعينين في حال سطوعه خاصة ، ويحتمل أن يكون خبراً لأنَّ فيرفع ، ويكون المعنى على الاختيار عن الضوء يخبرين : السطوع والإضاءة معاً ، والإعراب وحده هو الذي يبين المراد على وجه التحديد ، ومثله : إنَّ الشمس طالعة يكتشف تورؤها سائر الأنوار .

ج - « وفي مثل قولنا : (فلان أكرم أباً) دون إعراب ، لا يلزم السامع معنى العبارة على التعمين ، فهو وصف فلان على سبيل التفضيل بالكرم من قبل أبوته ، فيكون (أباً) منصوباً على التمييز ، أم هو وصفه على سبيل التفضيل بآثاء أكرم من كل أب ، فيكون (أب) مجسوراً بالإضافة .

(١٣) اللغة والتجو ، للأستاذ مجلس حس ، ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٦٦ م .

(١٤) من قضايا اللغة والتجو ، للأستاذ علي التجدي ناصف ، ص ١٥ - ٢٧ ، طبع ونشر مكتبة نهضة مصر بالقاهرة ، سنة ١٩٥٧ م .

(١٥) آية ١٣٢ من سورة البقرة .

د- وقوله جل ذكره: ﴿وَنِعْمَ نِعْمَتُكَ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَمْنَا عَلَى آبَائِكَ مِنْ قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَاسْحَاقَ إِنَّ رِزْقَ عَالِمٍ حَكِيمٍ﴾^(١٦٦) لا يعلم فيه ولا في مثله بغير الإعراب: هل (قبل) مبنية فيكون إبراهيم واسحاق بديلين من أبويك ويكون المعنى: أتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك إبراهيم واسحاق من قبل، أم هل (قبل) معرفة ومضافة إلى ما بعدها فيكون المعنى: كما أتمها على أبويك من قبل إبراهيم واسحاق، أي من قبل هذين الجدلين من الجدود العلاء. انتهى النقل عن الأستاذ علي النجدي^(١٦٧).

ونستطيع أن تأتي بشواهد أخرى كثيرة تشير إلى أن الإعراب لا يمكن الاستغناء عنه، وأن تسكين أواخر الكلمات هو بمثابة إعدام لكثير من المعاني التي كان الإعراب يبدل عليها، وهذه الشواهد قد تعاور عليها كثير من النحاة قدامى ومحدثين، إلا أن الشيء الذي نود الإشارة إليه هو أن الإعراب - من حيث كونه عكس البناء، ويُغض النظر عن أي من حالاته الثلاث رفع أو جر أو نصب - يبدل على معنى، أي أن مجرد الإعراب دليل على معنى بعينه، ولا يتأتى لنا هذا المعنى إذا كانت الكلمة مبنية، وهذه الظاهرة تتضح في الأبواب النحوية التي يدخل فيها الإعراب والبناء معاً، مثل باب النداء، وباب لا الثانية للجنس.

ففي باب النداء نجد أن المنادى له خمس حالات، ثلاث منها يكون للمنادى فيها معرباً، والحالتان الباقيتان يكون للمنادى فيها مبنياً. فلما الثلاث الأولى فيكون المنادى: مضافاً أو شبيهاً بالمضاف أو نكرة غير مقصودة، والحالتان الأخريان يكون المنادى فيها: معلماً مفرداً أو نكرة مقصودة. فما سبب البناء، وما سبب الإعراب في كل؟

الحقيقة أن الإعراب يوضح شيئاً مبهماً، أو يزيل اللبس عند الغموض، فلذا لم يكن الشيء بطبيعته مبهماً ولا غامضاً، كان بالبناء أولى، وهذا يتضح في المنادى عندما يكون مفرداً معلماً، فالشخص أمامك وأنت تريد أن تتأنيده وليس ثمة غيره، من المحتمل أن يلتبس به، وإذن فالبناء هنا مناسب ولا لزوم للإعراب لوضوح المنادى، فيقال: يا محمد، يا بكر، وكذلك الحال في النكرة المقصودة فيقال: يا زجلاً، يا امرأة.

وقد أحسن النحاة صنماً عندما قالوا إن المنادى في هذه الحالة معادل لضمير الخطاب (أنت) فلذا قلت (يا محمد) فكأنك تخاطب ذاتاً أملك لا بديل لها، وكأنك قلت (يا أنت) أو (يا إياك).

أما إذا كانت النكرة غير مقصودة فهنا يظهر دور الإعراب ليعوض عن الغموض الذي نشأ من كون هذه النكرة غير مقصودة، وكأن الإعراب يحددنا ويشير إلى أن النداء وقع عليها دون غيرها. ففي قول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، يقع هذا النداء على أي رجل، وليس على رجل معين نر.

(١٦٦) آية ٦ من سورة يوسف.

(١٦٧) من قضايا اللغة والنحو، ص ١٥ وما بعدها.

غيره ، وَبَرَّ ثُمَّ وَجِبَ إعراب هذا للتأني حتى يَتَمَهَّم مَنْ يَسْمَعُ هذه الجملة وينطبق مفهوم (رجلا) عليه أن الأسلوب أسلوب نداء ، وإن هناك شخصاً يتناديه .

وأما المضاف فالأمر فيه واضح ، فإذا قلت : (يا فاعل الخير) كان النداء منصباً على واحد دون غيره ، ولم يكن هناك داعٍ لإعرابه ، لأن التأني واضح لا لبس فيه ، فكان البناء أولى به ، إلا أن الأضافة - كما نعلم - تجعل الاسم متمكناً ، وتجعل علامات الإعراب تظهر عليه ، فلم يك مفر من ظهور النصب على المضاف .

فهذا مثال يتضح فيه دور الإعراب في تحليل العبارات وفهم الجمل ، ثم تأتي بعد ذلك إلى مثال آخر يتضح في هذا الدور أيضاً وهو باب (لا) النافية للجنس ، ذلك أن اسم (لا) يكون معرباً إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ، ومينياً إذا كان مفرداً (أي ليس مضافاً أو شبيهاً بالمضاف) وكل من البناء والإعراب مناسب لموضعه تماماً ، ففي قولنا (لا فاعل خير ناديم) كان لا بد من إعراب (فاعل) لكي ندل بأعرابه على أن النفي قد وقع عليه وحده دون غيره ، فالإعراب هنا يدل على اليقين والإظهار ، أما إذا قلنا (لا رجلٌ في الدار) فإن (لا) هنا تفيد نفي وجود جنس الرجال في الدار ، أي أن النفي منصب على العموم ، وليس هناك إظهار أو تعيين ، ولذلك كان البناء . ويتضح البناء في الأمثلة التي يكثر استعمالها اليوم نحو (لا صلح مع إسرائيل) تقصد نفي جنس الصلح من أي نوع كان ، ونقول أيضاً : لا استثمار بعد اليوم ، نقصد نفي وجود الاستثمار بكافة أشكاله ، كما شاع قولنا : لا عزاء للسيدات ، أي نفي جنس العزاء من أي نوع كان للسيدات . وتكثير الاسم هنا أمر مناسب ويتمشى مع استعمالها في هذه الحالة ، لأن التكرار في سياق النفي تفيد العموم ، ولهذا فإن (لا) لا يظهر لها عمل حيث إنها لم تحدد أو تعين المنفي ، لذلك فإن اسمها يكون مبنياً على الفتح . والبناء هنا شيء مطابق لاستغراق جنس (الاسم) كله ، لأن الإعراب - وهو عكس البناء - فيه إظهار وتعيين^(١٨) .

بل إن الفصاحة والفتحة قد تُغيَّبان عن أساليب كاملة في لغات أجنبية أخرى ، فلقد استرقني ابن هشام - في حديثه عن (أي) - قوله « وإذا وقعت (أي) بعد (تقول) وقيل (فصل) مستد للضمير حكى الضمير ، نحو (تقول استكتمته الحديث) ، أي سألتُه كتمانته » يقال ذلك بفهم الثاء ، ولو جئت بـ (إذا) مكان (أي) فتحت الثاء فقلت (إذا سألتُه) ، لأن (إذا) ظرف تقول^(١٩) .

فضم الثاء في هذا المثال هو عوض عما يعرف في الإنجليزية والفرنسية بالكلام المباشر (direct speech) فضمير التكلم في (سألتُه) هو ضمير للتكلم نفسه في (استكتمتُه) . في حين أن نعمة

(١٨) التواضع في كلام العرب ، رسالة ماجستير للطلب ، جامعة بكنية الآداب ، سنة ١٩٧٢ ، ص ٢٧١ .

(١٩) النقي ، ج ١ ، ص ٧٧ .

الناء في (سأنته) دليل على أنها للمخاطب ، وهو غير التكلم الذي تدل عليه الناء المضمومة في استكنته وهو ما يعرف في هاتين اللغتين بالكلام غير المباشر (indirect speech) .

ولتقارن هذه القصة والفتحة بمثلين من الأسلوب المباشر وغير المباشر في اللغة الإنجليزية لنعرف كم من الأيجاز المستحسن أفادتنا إيَّاه تلك الضمة والفتحة في لغتنا أو أفادتنا إياه الإعراب .

My friend said to me, «You went to school» (direct speech)

My friend told me that I had gone to school. (indirect speech)

وترجمة الجملة الأولى : قال صديقي لي : ذهبت إلى المدرسة .

وترجمة الجملة الثانية : أخبرني صديقي أنني ذهبت إلى المدرسة .

فانظر إلى أسلوب برمت في لغة أخرى قد أغنت عنه مجرد الفتحة أو الضمة على الناء في لغتنا العربية .

الفصل الرابع

حركات الإعراب وحروفه

إذا قلنا (جاء محمد) فإن هذه الضمة المنونة على الدال مجالٌ للدراسة عند كل من عالم الأصوات وعالم النحو، فالأول يدرسها من حيث مادتها الصوتية أو تحقيقها الصوتي، ووصف أعضاء الجهاز الصوتي عند التلفظ بها، وتأثيرها السمعي على الأذن. في حين أن الثاني - وهو عالم النحو - يأخذ هذه الضمة المنونة ويدرسها من حيث موقعيتها، ومن حيث دلالتها على معنى وظيفي وهو الفاعلية. ومن ثم جاز لنا أن نقول إن حركات الإعراب تمثل العلاقة بين المستتين الصوتي والنحوي في الدرس اللغوي.

واختلاط المستتين الصوتي والنحوي له مظاهر أخرى كثيرة تبسّط في حركات الإعراب، فتحريك أول الساكنين بالكسر حتى لا يلتقي مع الساكن الثاني كما في «لم يكن الذين كفروا» وكذلك حذف حرف العلة في «لم يستطع» مظهران من مظاهر التقاء المستتين الصوتي والنحوي، ويبدو هذا الالتقاء أيضاً في حركة الاتباع في قولهم المشهور «هنا يجترُ ضب غريب» فلقد كان حقّ (الباء) الأخيرة الرفع، إلا أنّ اتباعها حركة الباء التي قبلها صوتياً، جعلها تأخذ حركتها الإعرابية نفسها، ويبدو هذا الإتيان أيضاً في قراءة «الحمد لله» «اقرأ بكرة الدال اتباعاً لكسرة اللام»^(١). بل إنّ الدلالة الصوتية تدل في بعض الأحيان على موقع إعرابي، كما في «لم يرم» ولم يختر، ولم يسع، فتقصير حركات اللد في تلك الأفعال الثلاثة يدل على موقع الجزم فيها.

«والتحليل الإعرابي نفسه قد لا تفهم أسرارهُ، ولا تحل الغائزهُ إلا بعيلة صوتية هي التغميم الموسيقي intonation، لقد قرر النحاة مثلاً أنّ (عمة) في قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ فَلَذَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي^(٢)

(١) إعراب القرآن للعكبري، ج ١، ص ٨. ونال في هذا الإتيان «وهو عفيف في الآية لأنّ فيه تبايع الإعرابي البناء، وفي ذلك إيذان للإعراب».

(٢) البيت من شواهد الكتاب ٢٥٢/١، ٢٩٣، ٢٩٥.

يجوز في إعرابها وجهان ، بل ثلاثة على أساس أن (كم) إما خبرية أو استهغامية . وهذا الافتراض صحيح ، ولكن العامل الأساسي في الفصل بين كونها خبرية أو استهغامية إنما هو التنغيم وطريقة إلقاء الشطر أو البيت كله^(٣٤) .

مثال آخر يوضح فيه التفرق بين وجهين للإعراب على أساس من الخواص الصوتية وما لها من دور في التحليل ، وفي توضيح الفرق بين الاحتمالات المختلفة : النعت المقطوع . فغني قولنا (مررت بزيد الكريم) أو (مررت بزيد الكريم) لا بد أن تكون هناك وقفة أو سكتة بعد التنطق بكلمة (زيد) ، ثم ننطق كلمة الكريم بنغمة أخرى من شأنها أن تشير إلى استئناف الكلام أو إلى جملة جديدة . هذه السكتة أو الوقفة تدل على انتهاء الجملة بعد (زيد) ، وكان السامع بذلك أثناء هذه السكتة : من هو ؟ أو من تعني ؟ فتجيب : الكريم أو الكريم ، فهذا التنغيم الصوتي متفق تماماً مع ما يقوله النحاة من أن (الكريم) خبر مبتدأ محذوف ، أو هو مفعول به لفعل محذوف^(٣٥) .

وأوضح من هذا كله في التفاه المستويين الصوتي والنحوي عند حركات الإعراب ما رآه قطرب (للتوثق سنة ٢٠٦هـ) من أن حركات الإعراب هذه لم تجز للتفريق بين المعاني بل جاءت لفروقة صوتية لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلما جعلوا وصله بالسكون أيضاً ، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج . فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك مقابلاً للإسكان ، ليعتدل الكلام . ألا تراهم يتأول كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ، ولا يهين أربعة أحرف متحركة ؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون ، ونذهب للملة في كلامهم . فجعلوا الحركة عقب الإسكان^(٣٦) .

هذا هو رأي قطرب - ولنا الآن في مجال التعليق عليه - وهو يقابل الرأي الآخر للنحاة من أن حركات الإعراب هذه لها دلالات وظيفية : كالفعل والمفعول والمضاف ... ومن ثم فحركات الإعراب - من خلال هذين الرأيين - قد استوعبت دراسات صوتية ونحوية ، وكانت ملتقى لهما ، وليس هذا بغريب ، فقد كان علم الأصوات في بدايته جزءاً من أجزاء النحو ، ثم استعاره أهل الأداء والمقرون وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن الكريم^(٣٧) .

ننتقل الآن إلى نقطة أخرى من نقاط البحث وهي نشأة هذه الحركات وتطورها :
لم تكن الحروف العربية مشكولة حتى ولاية زياد بن أبيه على البصرة فيما بين سنتي ٤٥ ،

(٣٤) دراسات في علم اللغة ، قسم الأول ، ص ٢٢ . راجع الإعراب الثلاثة ذكرهما ابن هشام في المغني في باب (كم) ص ١٨٤ . وكذلك القسري في شرحه على الفصح ، ج ١ ، ص ٣٦٩ . وليس خطي في شرحه على الألفية باب الابتداء .

(٣٥) علم اللغة العام ، قسم الثاني ، للتذكير كمال بشر ، ص ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ بصرف ، طبع للدار سنة ١٩٧٠ م .

(٣٦) الإيضاح في علم النحو ، للزبيدي ، تحقيق مازن المبارك ، ص ٧٠ - ٧١ ، دار المعرفة بالقاهرة ، سنة ١٩٥٩ م .

(٣٧) التطوير النحوي ، مرجعنا ، ص ٥ ، طبعة السبع بالقاهرة ، سنة ١٩٧٢ م .

٥٣ للهجرة أو بالتحديد حتى تاريخ هذه الرواية التي يُجمَع أكثر من مرجع عليها ، فقد زَوَّاد أن زياداً طلب من أبي الأسود أن يضع شيئاً يُصلح به ألسنة العرب ويُعربون به كتاب الله بعد أن فسدت ألسنة وكثر اللحن في القرآن الكريم ، فلم يَأْبِ أبو الأسود ، لأنه من جهة كان غشياً بما تلقاه من علي كرم الله وجهه ، ومن جهة أخرى كان قد ضعف نشاطه بعزله عن ولاية البصرة بعد قتل علي وإنشاء الخلافة إلى الأمويين أعدائه السياسيين ، فذهب زياد حيلة - وكان من دعاة العرب - فقال لرجل من أتباعه : اقعد في طريق أبي الأسود ، واقرأ شيئاً من القرآن وتعمد اللحن ، فلهب الرجل ، وقعد في طريق أبي الأسود ، فلما قاربه رفع الرجل صوته بالقراءة كأنه لا يقصد إسماع أبي الأسود وقال « إن الله بريء من المشركين ورسوله » وكسر اللام ، فكان ذلك مبعثاً لأبي الأسود لوضع نطق الإعراب ، إذ اختار كتاباً من عيد قيس ، وقال له : خذ المصحف ومصحفاً يخالف لون المداد ، فإذا رأيته تحت شفتي بالحرف ، فانقط واحدة نسوقه ، وإذا كسرتهما فانقط واحدة أسفله ، وإذا ضممتهما فاجعل النقطة بين يدي الحرف ، فإن تَبَيَّنَ شيئاً من هذه الحركات عُثِّمَتْ فانقط نقطتين ، وابتدأ أبو الأسود القراءة حتى أتى على آخر المصحف ، والكاتب يضع للنقط بعدد يخالف لون المداد الذي عُثِّبَ به الآيات^(٧) .

كانت هذه النقطة إذن هي أول رمز للحركات الإعرابية ، وقد أدخلها الناس حيث لا يستعملوها في كتابتهم ، فكانوا يضعون للدلالة على فتحة الحرف نقطة فوقه ، وعلى كسره نقطة من أسفله ، وعلى ضمة نقطة من شماله ، والحرف الساكن لا يضعون عليه شيئاً ، وإذا كان الحرف منوئناً وضعوا مكان النقطة نقطتين ، وهذا مثال من شكل أبي الأسود :

سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ^(٨)

ولنا ملاحظات على قول أبي الأسود « إذا رأيته تحت شفتي بالحرف ، فانقط واحدة فوقه ، وإذا كسرتهما فانقط واحدة أسفله ، وإذا ضممتهما فاجعل النقطة بين يدي الحرف » هذه الملاحظات هي :

الملاحظة الأولى

لعل أبا الأسود هو أول من وصف عضواً من أعضاء الجهاز الصوتي ، أعني الشفتين عند إخراج هذه الحركات ، ومن وضع الشفتين عند التلظظ بهما أخذ أبو الأسود أسماء هذه الحركات ، ففي الفتحة تفتح الشفتين ، وفي الضمة تضمان ثم تكسران عند الكسرة .

(٧) فخر هذه الرواية في الحكم في نطق المصاحف ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، ص ٧ ، تحقيق الدكتور عزه حسن ، طبعة وزارة الأرشاد دمشق ، سنة ١٩٦٠ م . وفي مرآة التحويين ، لأبي الطيب اللخمي ، ص ١٠ . وتاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ، لغني ناصب ، ج ٢ ، ص ٨٨ ، طابعية المصرية ، دون تاريخ . وفي المدادوس التحوية ، لشوقي سيف ، ص ١٦ ، وفي ترميزا من الرابع .

(٨) تاريخ الأدب أو حياة اللغة ، ج ٢ ، ص ٨٦ .

ونلاحظ أن مصطلحات البناء (فتح ، ضم ، كسر) قد أخذت من قول أبي الأسود هذا ، إذ أنه أول من يذكرها عند وصف الشفتين . ولكننا قرأ في مفتاح العلوم^(٩١) أن القالب البناء من اختراع الخليل بن أحمد ، وإزاء ذلك فنحن أمام احتمالين :

أ - إما أن تكون القالب البناء من اختراع الخليل بن أحمد ، ولكنه نظر في قول أبي الأسود قبل أن يخرعها ، وفي هذه الحالة يكون أبو الأسود قد ألغى قوله هذا وصفاً للشفتين دون قصد منه إلى تعيين حركات البناء .

ب - وإما أن يكون أبو الأسود هو الذي اخترعها عندما وصف وضع الشفتين عند النطق بالحركات .

والمرجح عندي الرأي الثاني ، لأنه ليس من المقبول أن يصف أبو الأسود شكل الشفتين بالضم أو الفتح أو الكسر دون قصد منه أو دون أن يتخذ من هذه الأشكال اصطلاحات البناء .

أما مصطلحات الإعراب «الرفع ، والجر ، والنصب ، والجزم» فهي من اختراع الخليل^(٩٢) ، وقد بحثت في علاقة هذه المصطلحات بمصطلحات البناء «الضم ، والكسر ، والفتح ، والسكون» من حيث الدلالة اللغوية فلم أعثر على شيء شافٍ في هذا المجال . فلا علاقة لغوية بين الضم والرفع ، أو بين الكسر والجر ، أو بين النصب والفتح ، أو بين الجزم والسكون . وإذن فإن السؤال الذي يطرح إلى ذهن الباحث هو : لماذا كان للإعراب هذه المصطلحات دون غيرها ؟ السبب فيما يبدو لي هو سبب صوتي أيضاً يتعلق بوصف الحنك عند النطق بهذه الحركات ، فإذا كان أبو الأسود قد ذكر حركات البناء ، ونابها على أساس وصف الشفتين ، فإن الخليل يجيء بعده ولا يكتفي بوصف الشفتين بل يتم العمل بأن يضع مصطلحات الإعراب مستمدة من شكل الحنك عند النطق بها . ذلك أن «التكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ، ويجمع بين شفتيه ، والتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه فيبسط حنكه الأسفل من الأعلى ، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبادة أعداءها من صاحبه . . . وأما الجر فإذما سمي بذلك لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به وبه إلى إحدى الجهتين ، وأما الجزم فاصله القطع يقال جزمت الشيء وجزمته ووترته وجزمته وصلحته وفصلته وقطعته بمعنى واحد ، فكان معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة ، هذا أصله ، ثم جعل منه ما كان يحذف حرف على هذا ، لأن حذف الحركة وحذف الحرف جميعاً يجمعهما الحذف»^(٩٣) .

وإذا خلاصنا من هذا إلى أن اختيار مصطلحات كلٍّ من البناء والإعراب كان لسبب صوتي ، فالأولى مأخوذة من حركة الشفتين والثانية من حركة الحنك ، وإذا عرفنا أيضاً أنه لا يوجد فروق

(٩١) مفتاح العلوم ، للخلوي ، ص ٤٤ .

(٩٢) مفتاح العلوم ، ص ٤٤ .

(٩٣) الإيضاح في علم النحو ، لابي القاسم الزبلي ، ص ٩٣ و ٩٤ ، تحقيق مؤن الباز ، نشر دار العربية ، سنة ١٩٥٩ م .

صوتية بين حركات البناء وحركات الإعراب ، فلا يوجد فرق صوتي في حركتي اللام المبينة والمعربة من قولك : من قبل ، ومبجل ، ولا بين حركتي السين من قولك : أسير والشمس ، ولا بين حركتي الياء من قولك : لعب ولن يلعب ، إذا عرفنا هذا وجدنا مبرراً لكوفين في عدم تفريقهم بين الاثنين في المصطلحات^(١٢) ، بل إننا نجد من البصريين أيضاً « من يطلق أسماء هذه على هذه وهو قطرب ومن وافقه^(١٣) » .

فإذا عرفنا ذلك ظهر لنا أن التهاتوي قد جاتبه الصواب حين قارن بين مصطلحات البناء ومصطلحات الإعراب بقوله :

« الضمة هي عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوتٌ خفي مقارنٌ للحرف ، إن امتدَّ كان واولاً ، وإن قصر كان قسمة ، والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحروف وحدث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة ، وكذا القول في الكسرة . والسكون عبارة عن خلو العضو عن الحركات عند النطق بالحروف ، ولا يحدث بغير الحرف صوت فينجزم عند ذلك ، أي ينقطع ، فلذلك يسمى جزءاً اعتباراً بالتجزام الصوت وهو انقطاعه وسكونه اعتباراً بالعضو الساكن ، فقولهم : ضم وفتح وكسر هو من صفة العضو ، وإذا سميت ذلك رفعا ونصباً وجراً وجزماً فهو من صفة الصوت ، وعبروا عن هذه بحركات الإعراب ، لأنه لا يكون إلا بسبب وهو العامل كبا أن هذه الصفات (يقصد البناء) إنما تكون بسبب وهو حركة العضو ، وعبروا عن أصول البناء بالضمه والفتحة والكسرة والسكون ، لأنه لا يكون بسبب - أعني بعامل - كما أن هذه الصفات (يقصد الإعراب) يكون وجودها بغير آلة^(١٤) .

فملخص المقارنة عند التهاتوي أن حركات البناء من صفة العضو وسببها حركة العضو نفسه دون سبب آخر (يقصد دون العامل) ، وأن حركات الإعراب من صفة الصوت وسببها العامل دون آلة (يقصد دون أعضاء النطق) .

وتجلي أن التهاتوي قد استهونه وجوه للمعاكسة والتناقض بين حركات الإعراب وحركات البناء فأعطى للأولى ما لم يعطه للثانية وأعطى الثانية ما لم يعطه للأولى . ونحن لا نعرف ما يقصده (بالعضو) أهو اللسان أو الشفتان أم الحنك - ثم كيف تحدث حركات الإعراب دون آلة اكتفاء بالعامل ؟ ألي مقدورنا أن نطق بحركة النصب في (ضربت محمدا) دون آلة وهي أعضاء النطق ؟ هذا إلى أننا لا نعرف ما يقصده بقوله « وإذا سميت ذلك رفعا ونصباً وجراً وجزماً فهو من صفة الصوت » هل حركات الإعراب عنده صفات للصوت - أي للحرف الأخير من الكلمة ؟ وإذا كان الأمر كذلك فلم لا تكون حركات البناء أيضاً صفات للصوت ؟

(١٢) شرح المفصل ، لابن بشر ، ج ١ ، ص ٧٢ .

(١٣) معجم النواحي شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ج ١ ، ص ٢٠ ، دار المعرفة بيروت .

(١٤) كشف اصطلاحات الفنون ، للشيخ عبد علي البهاري ، ج ٢ ، ص ٨٩٤ ، كلكتا ، سنة ١٨٦٢ م .

بقي جانب في هذه الملاحظة الأولى حتى تستقل إلى للملاحظة الثانية ، هذا الجانب يختص بالسؤال : هل حركات الإعراب أصل لحركات البناء أو حركات البناء هي الأصل لحركات الإعراب ؟

هذا سؤال يضعه ابن الأنباري^(١٥) ويجب عليه بقوله « تختلف النحويون في ذلك ، فلهب بعضهم إلى أنَّ حركات الإعراب هي الأصل وأن حركات البناء فرع عليها ، لأن الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء وهي الأصل ، فكانت أصلاً ، والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف وهي الفرع ، فكانت فرعاً ، ونعُب آخرون إلى أن حركات البناء هي الأصل ، وحركات الإعراب فرع عليها ، لأن حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها ، وحركات الإعراب تزول وتتغير ، وما لا يتغير أولى بأن يكون أصلاً مما يتغير^(١٦) .

وعده الاجابة لها من الجانب المنطقي أكثر مما فيها من الواقع اللغوي المبني على استقراء التطور التاريخي ، والاستعمال الوظيفي لكل من البناء والإعراب ، هذا إلى الغموض الذي يكتنف السؤال نفسه ، نحن لا نعرف ما يقصده بحركات البناء والإعراب : ايقصد رموز كل من حركات الإعراب والبناء ، أم يقصد مصطلحات كل منهما ، أم هو يقصد إلى المعاني الوظيفية لكل منهما ؟ أما رموز كل منهما ، فلا فرق بين رموز البناء ورموز الإعراب ، فهي أو صغرة توضع فوق الحرف أو ألف منبحة فوقه أو ياء واجعة توضع تحت الحرف . وأما المصطلحات ، فإن مصطلحات البناء التي وضعها أبو الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٩ هـ سبق من مصطلحات الإعراب التي وضعها الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٠ هـ . وإذا نظرنا إلى الإعراب من ناحية تاجديته وظائفت نحويّة كالفاعلية والإضافة وما إليهما ، فلا شك أن البناء أسبق من الإعراب ، لأن الأوّل لا يدل على شيء ، والثاني يدل على معانٍ ، ولما كان المجهول يسبق للمعروف ، أي أن الشيء يكون في أول أمره مجهولاً ثم بالتطور والتقدم يعرف ، كان البناء سابقاً على الإعراب ، هذا إلى أن الإعراب - كما بينا في الفصل الأول - يمثل المرحلة الأخيرة من التطور اللغوي .

الملاحظة الثانية

لم يذكر أبو الأسود السكون ضمن الحركات مما يدل على أنه أدرك أن السكون لا يدخل في عداد الحركات ، بعكس بعض النحاة المتأخرين كالخضري عندما قال « إنّه ينوب عن أربع حركات الأصول عشرة أشياء : فينوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والكسرة والياء وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ، وعن السكون الحذف^(١٧) . فذكر

(١٥) أسرار العربية ، لأن الأنباري ، ص ٢٠ . تحقيق محمد سحّة البيطار ، دمشق سنة ١٩٥٧ م .

(١٦) ترتيب الحذف .

(١٧) حاشية لخضري على شرح ابن عقيل ، الثانية ، م. ط. ، ص ٣٤ .

(۲۵) احياء النعماء، ص ۱۰۸، لجنة التكيف والتنمية، النشر، سنة ۱۹۳۷ م.

سبق فيها ، بل هو مسبق لإيها ، إذ أنه قد أخذوا من السريان ، الذين كانوا يستعملون هذه النقط للشكل الإعرابي ، وقد أبان أستاذي الدكتور حسن عون عن هذه العلاقة بوضوح عندما ذكر أن اللغة العربية قد تعرضت بعد اتساع الفتح إلى نفس الأزمة التي كانت قد تعرضت لها اللغة السريانية خلال القرنين الرابع والخامس الميلادي : ظهور لغات أخرى في ميدان الحديث والكتابة ، وانتشار اللحن بين الناطقين والخوف من أن يمتد هذا اللحن إلى نصوص الكتاب المقدس . وكان من نتائج هذه الأزمة عند السريان أن وضعوا ضوابط لشكل كتابهم المقدس ، هذه الضوابط هي النقط التي استعملها أبو الأسود فيما بعد لشكل القرآن . من هذا نرى أن المقدمات متشابهة والظروف متشابهة والنتائج متشابهة ، وكلا المعلمين قد حدث في بيئة واحدة . واتصال أبي الأسود بالسريان أمر مثبت تاريخياً فقد كان والياً إدرلياً في بيئة العراق ، تلك البيئة التي كانت تفرج بالمعارف السريانية والعلماء السريان ، ورجل كأي الأسود مهتم بالدراسات اللغوية لا بد أن يكون قد اتصل بهم وأخذ منهم ، إما عن طريق الترجمة أو أن يكون له بعض الإلمام باللغة السريانية حتى يتسنى له هذا الأخذ^(٢١) .

وقد اطمأنت نفسي إلى ما قاله الدكتور حسن عون إلى أن قرأت رأياً للدكتور مهدي المخزومي مؤداه^(٢٢) أن السريان هم الذين أخذوا النقط عن أبي الأسود النولي ، وليس العكس ، ويشي هذا الرأي على ما قرأه في كتاب «المفصل في قواعد اللغة السريانية ص ٦٠» من أن السريان قد استعانتوا بالنقط في إعراب الكلمات حوالي سنة ٧٠٠ للميلاد . ثم يستنتج من هذا أن العرب كانوا حينذاك (أي سنة ٧٠٠ م) قد فرغوا من نقط المصحف بزمان طويل ، لأن أبا الأسود كان والياً على العراق فيما بين سنتي ٤٩-٥٣ للهجرة ويقابلها في التاريخ الميلادي ٦٧٠-٦٧٤ . والخلاصة هنا أن السريان أخذوا النقط سنة ٧٠٠ م من أبي الأسود الذي كان قد اخترعها قبل ذلك بثلاثين سنة أي سنة ٦٧٠ م .

هذا هو رأيي للمخزومي ، ولقد رجعت إلى «المفصل في قواعد اللغة السريانية» في نفس الموضع الذي استشهد به المخزومي فوجدت ما نصه :

«ولقد تبين للسريانيين حوالي سنة ٧٠٠ م أنه قد أصبح من الواجب وضع قواعد (إجرومية) للنظم وترتيبها ، وإدخال بعض الوسائل للتعبير بوضوح عن الحركات السريانية ، ولقد كان غرضهم الوحيد من ذلك هو : أنه بالقواعد ، وضبط الكلمات بالحركات تُمكن قراءة الكتاب المقدس باللغة السريانية قراءة صحيحة ، ولم تكن هناك وسيلة لجعل القراءة صحيحة إلا بالحركات والضبط ، ولا يمكن تصحيح الشكل إلا بالقواعد»^(٢٣) .

(٢١) اللغة والنحو، ص ٢٤٩ وما بعدها بنسرف.

(٢٢) تحليل بن أحمد الفراهيدي : أعماله ونتاجه ، للدكتور مهدي المخزومي ، مطبعة الزهرار بغداد ، سنة ١٩٦٠ م

(٢٣) «المفصل في قواعد اللغة السريانية وأدبها والموازنة بين اللغات السامية» ، محمد عطية الارناؤي وآخرين ، ص ١٠ ، المطبعة الأميرية بولاق .

ونلاحظ في هذا النص عبارة (للتعير يوضح عن الحركات السريانية) مما نستج معه أن الحركات أو رموزها كانت موجودة ولكنها كانت غير واضحة، فاستدعي الأمر توضيحها ووضع القواعد، وهذه الحركات غير الواضحة هي النقط، ودليلي على أن النقط كانت موجودة قبل سنة ٧٠٠ م بزمان طويل ما ذكره المؤلف (مؤلف المفصل في قواعد اللغة السريانية) من أن الخطوط في اللغة السريانية ثلاثة:

١- الخط الاستراتيجلي ٢- الخط النسطوري ٣- الخط اليعقوبي

ويقول ص ١٩ عن الخط النسطوري «وأما النسطوري فتلي الاستراتيجية في القدم وهو أصغر الخطوط كتابة، ويضبط بالحركات السريانية، وهي نقط تكتب فوق الحرف أو تحته، وكان يستعمله المسيحيون من النسطوريين نسبة إلى (نسطور) بطريرك القسطنطينية من أبريل سنة ٤٢٨ م إلى وقت أدائه سنة ٤٣١ م».

وإذن فإن هذه النقط كانت موجودة منذ سنة ٤٢٨ م على الأقل أي قبل أبي الأسود المؤلي بما يزيد على ثلاثمائة سنة. أما ما استحدثت عند السريان سنة ٧٠٠ م، والتي ظنها المخزومي دليلاً على تأثر السريان بأبي الأسود فهي الطريقة اليعقوبية في التشكيل التي اخترعها يعقوب السرهاوي المتوفى سنة ٧٠٨ م^(٣١) دون تأثر بالعرب فقد أخذها من الحركات الاغريقية، ولا علاقة لها بالنقط إطلاقاً، بل إن الفتحة فيها هكذا (A)، والكسرة (H)، والفتحة المملودة (و) والضممة (T).^(٣٢)



وتبقى هذه النقط التي اقتبسها أبو الأسود عن السريان مستعملة عند العرب كرمز لإعراب الكلمات حتى هجروها واستعملوا مكانها الرموز التي وصلت إلينا عنهم، والتي ما زلنا نستعملها حتى الآن.

ويتضح سبب وضع الرموز الجديدة لحركات الإعراب، وهجر النقط (مما ذكره الرواة عن الحجاج أثناء ولايته على العراق (٧٤- ٩٥ هـ) إذ أقر نصر بن عاصم أو يحيى بن يعمر بإعجام حروف المصحف لتمييز الحروف المتشابهة بعضها من بعض^(٣٣) فالظاهر أن الناس قد تشابهت عليهم نقط الإعراب ونقط الإعجام، فأخذوا يبحثون عن طريقة أخرى لبيان الشكل الإعرابي.

وقد انقسم العلماء فريقين إزاء واضح هذه الحركات الإعرابية التي نراها الآن (ـ، ـ، ـ، ـ، ـ) فريق ينسبها إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥ هـ، والفريق الآخر لم يذكر واضح هذه الرموز، بل ترك الأمر مبهماً.

(٢٩) للرجع السابق، ص ٢٦.

(٣٠) للرجع السابق، ص ٢٤.

(٣١) المدارس النحوية، ص ٩٧.

فمن الفريق الثاني جوريجي زيدان حيث يقول «أما صور الحركات التي وصلت إلينا ، نعني الضمة والفتحة والكسرة ، فلا نعلم واضعها أو واضعيها ولا الزمن الذي وضعت فيه ، ولكن الغالب أنها وضعت في القرون الوسطى للإسلام»^(٣٢).

ومن هذا الفريق أيضاً ولیم رايت حيث ينص على «أنه في فترة متأخرة اخترعت علامات الحركات القصيرة»^(٣٣) دون أن ينص على من اخترعها.

ومن الفريق الأول أبو عمرو عثمان بن سعيد الذناني حيث يقول «الشكل الذي في الكتب من عمل الخليل ، وهو مأخوذ من صور الحروف بالضممة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف ، لثلاث ثلثين بالواو المكتوبة ، والكسرة ياء تحت الحرف ، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف»^(٣٤). كذلك نصر بروكلمان^(٣٥) وحفني ناصف^(٣٦) على أن الخليل هو واضع تلك الحركات.

ونرجح رأي الفريق الذي ينسب وضع هذه الرموز التي نراها الآن إلى الخليل ، ذلك لأن هذه الرموز مأخوذة من صور حروف العلة أو حروف المد (الألف والواو والياء) وهي تشابه الحركات القصار إلا أن هذه الأخيرة أقصر منها من ناحية الاستغراق الصوتي ، أي أن اختيار هذه الرموز دون غيرها مبني على أساس صوتي ، فإذا نظرنا إلى قول الخليل «فالفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو ، فكل واحدة شيء - يقصد بعض - مما ذكرنا لك»^(٣٧) عرفنا أنه أدرك العلاقة الصوتية بين الاثنين : حركات المد ، والحركات القصار ، فوضع رموز الأخيرة مشتقة من رموز الأولى .

هذه واحدة وأخرى أن التسلسل التاريخي يرجع أن الخليل هو واضع رموز تلك الحركات . فقد وضعت نقط الإعجام أثناء ولاية الحجاج على العراق سنة ٩٥هـ وتشابهت هذه النقط مع نقط الإعراب التي وضعها أبو الأسود ، فبحث الناس عن رموز أخرى لحركات الإعراب ، عند ذلك يجيء الخليل فقد ولد سنة ١٠٠ للهجرة وتوفي سنة ١٧٥هـ (أي بعد ٩٥هـ) وإذا فقد كانت الفترة التي بحث فيها الناس عن رموز أخرى لحركات الإعراب توافقت الفترة التي عاش فيها الخليل .

ويجدر بنا أن نقول إنه قد حدث تطور في رمز الكسرة ، فخلد كانت في الأصل ياء صغيرة وجامعة ، ثم اختصر في كتابتها حتى جزئها الرابع^(٣٨) وعمل جوريجي زيدان لهذا التطور بقوله

(٣٢) تاريخ الأدب العربية ، ج ١ ، ص ٢٥٢ ، ليل ، سنة ١٩٥٧م .

(٣٣)

W. Wright, A grammar of the Arabic language, V.1, P.7.

(٣٤) الحكم في نقط المصاحف ، ص ٧ .

(٣٥) تاريخ الأدب العربي ، ج ٢ ، ص ٦٦٧ .

(٣٦) تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ، ص ٩٦ .

(٣٧) الكتاب ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٣٨) إحياء النحو ، ص ٨١ .

«ولما الكسرة فأنتها الآن بعيدة الشبه بالياء ، فلما أنها كانت عند أول استخدامها أقرب إلى شكل الياء ، ثم تنوعت بالاستعمال ، أو أنهم قللوا بها حركة الكسر عند السريان الشرقيين ، وهي نقطتان أسفل الحرف فرسمها العرب معاً فجدتا كالكسرة . أو لعلهم اقتبسا الياء السريانية فإن صورتها كالكسرة العربية»^(٣٩).

* * *

وإذا كانت حركات الإعراب هي الواصلة بين المستوى الصوتي والنحوي ، فإن حروف الإعراب هي ملتقى المستويين الصرفي والنحوي ، ذلك أننا إذا قلنا «جاء المحمدان» كانت الألف في (المحمدان) دليلاً للرفع ، وهي أيضاً دليل للتنبيه ومثل ذلك (الواو) في (جاء المحمدون) فهي دليل على الرفع والجمع . والجمع والتنبيه والإفراد من عمل الصرفيين ، والرفع والنصب والجور من عمل النحاة . إلا أن هناك نقطة هامة في هذا الموضوع ، وهي اختلاف علامتي التنبيه والجمع باختلاف الموقع الإعرابي . فالألف للتنبيه في حالة الرفع ، والياء في حالتي النصب والجور وكذلك (الواو) للجمع عند الرفع . والياء للجمع عند النصب والجور ، ونظن أن تكوين المثنى والجمع كان سابقاً على إعرابهما ، وأن مسألة تبادل الألف أو الواو^(٤٠) مع الياء^(٤١) مسألة لاحقة لفكرة ظهور التنبيه والجمع ، يدل على ذلك أن هناك من كلام العرب ما ثبت فيه (الألف) رفعاً ونصباً وجوراً كقول الشاعر :

تَزَوَّدَ بِنَا بَيْتَنَ أُنْسَاهُ طَمَنَةً دَغَتْهُ إِلَى هَبَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ

وقوله :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْمَجْدِ حَيَاتَنَا

ونسب السيوطي^(٤٢) هذه اللهجة لكتانة وني الحارث بن كعب وني العنبر وني الهجيم ويطون من ربيعة ويكر وخشم وهمدان ومزدادة وعذرة .

ويدل على ذلك أيضاً ظهور حركات الإعراب على النون في التنبيه مع بقاء الألف في مواقع الإعراب الثلاثة وذلك في بعض اللهجات كأن يقال مثلاً :

جاء الزيدان ، ورايت الزيدان ، وصورت بالزيدان

وورد على هذه اللهجة قول أبي عمر الزاهد :

يَا ابْنَا أَرْقَسَى الْقَلْبَانِ فَلَانُومُ لَا تَطْمِئُهُ الْعَيْنَانُ^(٤٣)

(٣٩) تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ١ ، ص ٢٥٣ .

(٤٠) في حقه الرفع .

(٤١) في حالتي النصب والجور .

(٤٢) مع المولود ، ج ١ ، ص ٤٠ .

(٤٣) اللغة والنحو ، ص ٨٢ .

وبالنسبة للجمع فإنه في بعض لهجات بني تميم وبني عامر يلزمونه الياء ويجعلون إعرابه على النون، وذلك مثل بيت جرير الذي قاله ضمن قصيدة يهجو بها الفرزدق:

رَأَيْتُ مَرَّ السُّنَيْنِ أَخَذْتُ بِسِيِّ كُنَّا أَتَّخِذُ السَّوَاوِ مِنَ الْهَلَالِ

حيث كسرت النون بالإضافة إلى (مَرَّ).

وبيت آخر يروي لشاعر من خزاعة أو من جرهم:

أَلَمْ نَسَقِ الْحَبِيبَا - سَلِي مَعًا - سَيْنَا مَا تَعِدُ لَهَا حِسَابًا^(٢٤)

من هذا فإننا نرجح أن الشية والجمع كانا ثابتين من حيث الكتابة؛ مهما اختلف الموقع الإعرابي ثم يتطور العقل البشري وارتقائه دخلت الصنعة النحوية في التكوين، فكانت الواو والألف للرفع والياء للنصب والجر، وهي ليست صناعة نحوية بحتة، بل هي صنعة للمجتمع الذي تفرض مطالبه على العقل البشري أن يرقى ويتطور باستمرار حتى يكون في مستوى هذه المطالب الاجتماعية. (ونحن لا نستطيع أن نؤرخ لدخول الواو والألف كعلامتين للرفع، ودخول الياء كعلامة للنصب والجر، بحيث نقول إنه في سنة كذا تغير الشكل الكتابي للمثنى والجمع، فأصبح يكتب بالألف والياء، وبالواو والياء، ذلك لأن مثل هذا التطور يكون بطيئاً ويستغرق أجيالاً بحيث نمجز عن وضع حد فاصل لهذا الانتقال.

ويرجع الأستاذ الدكتور حسن عون^(٢٥) أن إعراب المثنى والجمع بهذه الحروف - من واو ونون، ومن ياء ونون، ومن ألف ونون - لم يوجد كذلك مرة واحدة ولم تلتزم طرق الأداء به من أول الأمر بهذه الصورة التي نراها الآن، وإنما وجد الحرف الأول وهو الألف أو السواو أو الياء، وسارت اللفظ على ذلك مدة من الزمن ثم التزمت النون بعد ذلك، فمما ورد من شواهد التطور الأول دون نون قول الشاعر:

لَمَّا حَضَرْنَا إِذَا سَلَا وَجْهِي وَإِذَا قَدْ وَقَعْتُ بِالْحَرْ أَجْزُرُ

وقول الشاعر:

غَلِيظِي مَا إِنَّ أَتَمَّ الصَّادِقَا هَوَى إِذَا خِفْتُمَا فِيهِ عُلُولًا وَوَأْيِيَا

لهذان هما المثنى والجمع اللذان يمران بالحروف، (يبقى بعد ذلك مما يعرب بالحروف الأسماء الخمسة أو الستة، والأفعال الخمسة. فلما تلك الأسماء فالأمر فيها حين إذ أنها تمرب بحروف موافقة للحركات بعد مدح أو بعد اتباعها، فإذا كانت الفتحة للنصب، فإن الألف وهي من جنسها علامة للنصب في الأسماء الخمسة، وعلى هذا المقياس تجيء الواو من الضمة للرفع،

(٢٤) اللغة والنحو، ص ٨٧.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٨٥.

والإيهام من الكسرة للجر . وهذا ما دنع^(١٧) أبا عثمان المازني إلى القول بأن هذه الأسماء معربة بالحركات بعد إشباعها ، ويستدل على ذلك بأنه قد حكى عن العرب أنهم يقولون : هذا أَبُكَ ، وذهبت أَبُكَ ، ومررتْ بِأَبِكَ دون إشباع ، وقد جاء على هذه اللغة قول الشاعر :

بِأَبِيهِ أَتَسْدِي عَيْدِي فِي الْكَرَمِ وَتَمْنُ يُشَابِهَ أَبُهُ فَمَا غَلِمَ

ويرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن إشباع هذه الحركات - الذي نتج عنه الحروف - كان لسبب صوتي « فقد مُدَّتْ كُلُّ حَرَكَةٍ فَنشَأَ عَنْهَا لِيُشَابِهَ ، وسبب ذلك أن كلمتي « فوفا » وضمتا على حرف واحد ، وبقيت كلمات الباب وضعت على حرفين ، الأول منها حرف حلقي ، وتعلم أن حروف الحلق ضعيفة في النطق ، قليلة الحظ من الظهور ، فليس لبعض الحلق من المرونة والقدر على النطق وتحليله المخارج ما للسان والشفتين . ومن عادة العرب أن تستروح في نطق الكلمات ، وأن تجعلها على ثلاثة أحرف في أغلب الأمر ، فَمَدَّتْ في هذه الكلمات حركات الإعراب وَطَّأَتْهَا لتعطي الكلمة حظاً من البيان في النطق »^(١٨) .

ويبقى بعد ذلك تنية الفعل وجمعه ، أو ما يعرف بالأفعال الخمسة ، التي تعرب ببقاء النون أو حذفها ، وهذه التنية والجمع كانت في أول أمرها لتباعداً للمبتدأ عندما لا يكون مفرداً ، فيقال « المحمدان يلعبان » و « المحمدون يلعبون » فجاءت تنية الفعل وجمعه على غرار تنية الاسم وجمعه ، بذلك على ذلك لغة « أكلوني البراغيث » فيقال « يلعبان المحمدان » و « يلعبون المحمدون » . فالفعل يشابه الاسم في التنية والجمع سواء تأخر أم تقدم .

وهم يَتَلَكَّوْنَ لاتخاذ النون حرفاً للإعراب ببقائه . حذفه ، يأتنا لو أجرنا على هذا الحرف حركات الإعراب من غنة وفتحة وسكون نحو : الولدان يلعبان ، والولدان لن يلعبان ، والولدان لم يلعبان - لو فعلنا ذلك لوجب علينا أن نسطر الألف التي قبل النون في المثال الأخير لانتفاء الساكنين ، وبذلك نذهب بضمير الفاعل . لذلك أَبَقُوا على النون ، وكانت مبنية على الكسر في حالة الرفع وحذفوها في حالة الجزم بدلا من حذف الألف ، ثم شبهوا حالة النصب بحالة الجزم فحذفوها أيضا^(١٩) .

وهو تمثيل طريف إلا أنه لا يخلو من أخطاء الفكر المنطقي . وعندي أن حذف النون دليل إعراب ودليل معنى أيضاً ، إذ يدل حذفها على أن الفعل لم يتم أو لم يغتض بعكس بقاء النون الذي يدل على تنفيذ الفعل وتماه . ومن عجب أن حذف النون في الاسم جمعاً كان أو مفرداً ، له مثل هذه الخاصية فأنت تقول « مدرسو الفصل يشرحون الدرس » بحذف النون ، فحذفها هنا يُدَلُّ على أن هناك شيئاً لم يذكر تابعاً للمدرسين أو ملكاً لهم ، وبذلك فتُكَلِّم إذا قلت « مدرسو »

(١٦) الإصناف في مسائل الخلاف ، السكة الثانية ، ص ١١ ، وجميع المراجع ، ج ١ ، ص ٣٨ .

(١٧) إحياء النحو ، ص ١٠٩ .

(١٨) الأشباه والتناقض ، ص ٨٠ .

وسكت دون إضافة كان حذف النون طلياً على النقص أو عدم التمام ، شأنها في ذلك كشأنها مع الفعل .

وبخلاصة القول فيما تقدم من الإعراب بالحروف ، أنه في حالتها التثنية والجمع فإن الحروف (الواو والألف والياء) إنما وضعت أصلاً للدلالة على التثنية والجمع أي على العدد ، ثم اتخذت من بعد ذلك طلياً على الإعراب ، وأن تثنية الفعل وجمعه جلداً تبعاً لتثنية الاسم وجمعه وحذف النون فيه دليل على عدم اتمام الفعل ، ويقالهما دليل على العكس ، وأن إعراب الأسماء الستة بالحروف إنما هو إعراب بالحركات ، وقد أحسن النحويون صنماً عندما قالوا إنّ الإعراب بالحروف تبايئة عن الحركات .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الدكتور حسن عون^(١٩) يرى مبررات أخرى لأصل الحركات في الإعراب وأنها سابقة الحروف وهي :

أولاً : البسيط يسبق المركب ، والإعراب بالحركات بمثابة البسيط والإعراب بالحروف بمثابة المركب .

ثانياً : الإعراب بالحروف وُجد في الفاظ لا يمكن أن تكون قد وجدت واللفظة في حالتها الأولى ، فالتثنية والجمع وجدتا حتماً بعد الانقضاء للفترة ووجودهما يدل على تطور في اللفظة ، ويتبع ذلك أن علامات إعرابها قد وجدت بعد علامات الإعراب .

ثالثاً : ما جاء في بعض اللهجات من شواهد وأمثلة فيها علامات الإعراب بالحركات مع وجود الحروف .

وأخيراً : النسبة فيما تجده في اللفظة معرباً بالحروف ضئيل جداً بجانب ما هو معرب بالحركات .

الفصل الخامس

دروس نظرية العامل دارساً تاريخياً

المعامل

لم تُحط نظرية من النظريات بمثل ما حظيت به نظرية العامل في النحو العربي من دراسات وأبحاث ، تضمنت - من ناحية - الهجوم على هذه النظرية ، وتقنيها والنيل منها ، ومن الذين يؤيدونها ، والخروج على الناس بنظرية جديدة تجيبها ، وتضمنت - من ناحية أخرى - التحجيز لها ومؤازرتها ، وعرض أكلة المخالفين لها ثم تفنيد هذه الأدلة .

ولقد ظلت هذه الدراسات تنمو وتتفرع على مر العصور ، وعند كل النحاة ، لم يهملها دارس من الدارسين - سواء أكان لها مؤيداً أم معارضاً ، ولم تحبّ جذوتها في عصر من العصور منذ ما قبل سيبويه حتى هذا العصر .

ونحن إذ نتناولها ، نرجو ألا يمتد هذا تناول من فضول القول ، فما يقوم الإعراب عندهم إلا عليها ، وما الفاعل إذا رفع ، أو المفعول إذا نُعيب ، أو المضاف إليه إذا جُرَّ إلا بسبب من العامل . ومنهجا في هذا الفصل أن نعرض لهذه النظرية عرضاً تاريخياً مفصلاً ، ثم ننتهي إلى رأي نرجو أن نجد فيه الصواب . وغلاصة القول عندهم في هذه النظرية أن حركات الإعراب ناتجة عن عوامل سببت هذه الحركات ، فالفعل هو العامل في رفع الفاعل ونصب المفعول ، والحرف هو العامل في جر الاسم بعده ، و(إن) وأخواتها هي العامل في نصب الاسم بعدها ورفعه غيرها ، والعامل في جر المضاف إليه واحد من الحروف : (اللام) أو (من) أو (في) ، وقال بعضهم إنَّ العامل في المضاف إليه هو المضاف . ولا نجد معمولا إلا يكون له عامل .

وقسموا العوامل إلى أقسام ثلاثة : أفعال ، وأسماء ، وحروف . أما الأفعال فجعلوها الأصل في العمل لها ، وهي الأفعال التامة والناقصة والجامدة وأفعال القلوب .

وأما الأسماء فعمل منها ما كان شبيهاً بالفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل وهذه كلها من المشتقات ، وقد يكون الاسم العامل جامداً كالصنبر نحو ﴿ وَلَوْلَا

نَقَعَ اللهُ النَّاسَ بِتَضَمُّنِهِمْ يَتَضَمَّنُ^(١) وأسماء الأفعال ترفع فاعلاً نحو «مَنَهَاتٌ نَجِدُ» وتتصب مفعولاً نحو «فَرَكَ زَيْدًا» وصاحب الحال والمُضْمَرُ، وقد جمعهما سيويه بقوله «هذا باب ما يتصب لأنه ليس من اسم ما قبله، ولا هو هو» وضرب مثلاً للأول (أنت الرجل علماً)، عمل الرجل في العلم، و(العلم) متصب لأنه ليس من اسم الرجل، ولا هو الرجل نفسه، كما عمل (عشرون) في (الدروهم) حين قلت (عشرون درهماً)، لأن الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي^(٢) والمبتدأ عند سيويه أيضاً - عامل في الخبر، قال: «فلما الذي ينتمي عليه شيء هو هو» (يقصد المبتدأ)، فإن المبني عليه (يقصد الخبر) يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء^(٣) ونستج من ذلك النص أيضاً أن العامل قد يكون معنوياً كما في الابتداء فهو واقع للمبتدأ عند سيويه، ومن الأسماء العاملة لمضاً بالإضافة عند بعض النحاة كما سبق بيانه، ومنها أسماء الشرط التي تجزم فعليين.

وأما الحروف العاملة فهي حروف الجر، والحروف المشبهات بليس، وأن المصدرية وأخواتها الناصبة للفعل المضارع، وحروف الجزم: لَمْ، لَمْأَ، لا الناهية، لام الأمر، وإِنَّ، وإفصا الجازماتان لفعلي الشرط وجزائته.

هذا ملخص للعوامل بأنواعها الثلاثة لم نشأ التوسع في بيانها، إذ إنها مذكورة في كتب النحو ومطلوثة. وللعوامل قواعد خاصة أحكم وضعها النحاة، منها أن العامل لا بد من وجوده، فإن لم يكن موجوداً وجب تقديره، وألا يجتمع عاملان على معمول واحد، وهذه القاعدة هي الأساس في باب التنازع، ومنها أيضاً أنه إذا وجد معمولان وعامل واحد، مُكِّنَ لأحد المعمولين عامل، وهذه القاعدة هي الأساس في باب الاشتغال، ومنها أن الفعل كلما كان أمكن في باب الفعلية كان أقرب من العمل حفظاً، ويحمل الاسم في العمل على الفعل، فيجب أن يتحقق له شَبُّ بالفعل بقرينه منه ويؤهله لحكمه كما ترى في اسم الفاعل واسم للمفعول والمصدر، وكذلك لا بد أن يتحقق للحرف شَبُّ بالفعل حتى يعمل كالحروف الناسخة، أو أن يكون العمل أصلاً في الحرف غير محمول على الفعل كحروف الجر، ومن هذه القواعد أيضاً أن العامل مرتبة التقدم، وإذا كان العامل قوياً أمكن أن يعمل متقدماً ومتأخراً، فإذا كان ضعيفاً لم يحمل إلا متقدماً، وألا يفصل بين العامل ومعموله بأجنبي... إلى آخر هذه الأحكام التي بينها بالتفصيل الأستاذ إسماعيل مصطفي في إحياء النحو^(٤).

(١) آة ٢٥١ من سورة البقرة.

(٢) الكتاب، ج١، ص ٣٧٥ بصرف.

(٣) الكتاب، ج١، ص ٣٧٨.

(٤) إحياء النحو، ص ٢٥.

وإذا أردنا أن نمسك الخيط من أوله في مسألة العامل هذه، وما اتبشع عنها من أحكام وتفرعات فنقطة البدء عندنا هي سنة سبع وستين من الهجرة، تلويخ وفاة أبي الأسود الدؤلي، واضح نطق الإعراب في القرآن الكريم على ما سبق بيانه في فصل حركات الإعراب وحروله.

لقد وضع أبو الأسود نطق الإعراب، ولكن الرواة ينسبون إليه أنه وضع أبواباً من النحو، وتكلم في مسائل العلل والقياس والعوامل. وفي ذلك يقول ابن سلام الجمحي المتوفى سنة ٢٣٢ هـ: «كان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسيها أبو الأسود الدؤلي... ووضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم»^(١). ويقول ابن تقيّة عن أبي الأسود إنه أول من عمل في النحو كتاباً^(٢). ويقول أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي المتوفى سنة ٣٧٩ هـ: «أول من أصل النحو وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبواباً وأصلوا له أصولاً، لذلك عوامل الرفع والنصب والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف»^(٣).

وكل ما ذكره الرواة في ذلك ينافي طبائع الأشياء ووقائع الأمور، فالنحو - شأنه في ذلك شأن أي علم آخر - نشأ بسيطاً ساذجاً يتناول أطرافاً من المسائل النحوية المتفرقة التي لا يجمعها سبب واحد^(٤)، فكيف يتأتى لأبي الأسود وضع أبواب بأكملها في ذلك العهد المبكر؟ بل كيف يتأتى له أن يتكلم في تأسيس النحو، وفي العوامل ويصنفها إلى عوامل الرفع وعوامل النصب وعوامل الخفض وعوامل الجزم؟

ولكن المنطقي هنا والموافق لطبائع الأشياء أن تتبرّر نطق الإعراب التي وضعها أبو الأسود كلاماً وملاحظاتٍ عما هو مرفوعٌ وعما هو منصوبٌ وعما هو مجرورٌ. ومدى هذه الملاحظات، وذلك الكلام ليس من السهل أن نتبينه، ولا أن نحده، فقد ضاعت كل الآثار المادية التي تثير أسئلتنا الطريق في هذا^(٥) إلا أنه من المقطوع به أن هذه الملاحظات لم تتناول مسألة العامل، أو الأسباب التي أدت إلى الرفع أو النصب أو الجر.

حتى إذا انقضى القرن الأول الهجري، وبدأت طلّام القرن الثاني الهجري، وجدنا عبد الله بن أبي اسحق الحنظلي المتوفى سنة ١١٧ هـ، الذي يمثل نقطة تحول في تلويخ الدرس النحوي، يقول عنه ابن سلام: «كان أول من بعج النحو، ومد القياس وشرح العلل»^(٦). ويصدق قول ابن

(٥) مقدمة كتاب طبقات الشعراء، لابن سلام، طدار للطباعة مصر سنة ١٩٥٢ م.

(٦) الشعر والشعراء، لابن تقيّة، مطبعة الخليل، سنة ١٣٦٤ هـ.

(٧) طبقات النحويين واللغويين، ص ٢، مطبعة السعادة سنة ١٩٥٤ م، تحقيق محمد أبي القشل ليرام.

(٨) فصل القول في تلك الأستاذ الكبير حسن عرن في اللغة والنحو، ص ٢٣٨ وما بعدها.

(٩) المرجع السابق، ص ٤٩.

(١٠) طبقات فحول الشعراء، ص ١٤.

سلام عندما نطلع في أكثر من مرجع^(١١) ما كان بين الفرزدق وابن أبي اسحق من خلاف بسبب تخطئة الأخير له في بعض شعره من ناحية الإعراب ، خطأه في قوله :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِسَّ الْمَالِ إِلَّا مُنَحَّنًا أَوْ مُجَلَّفًا

« وذلك لرئعه قلبه البيت وكان حقها التنب ، لأنها معطوفة على كلمة (مسحا) للنصوبة أو بمباراة أدق لأن القياس النحوي يحتم ذلك ويوجهه^(١٢) .
وخطأه في قوله :

عَلَّ عَمَلِيًّا تَلْقَى وَأَوْحَلْنَا عَلَى ذَوَائِفِ تَرْجَى ، مَخْهَارِيْرُ

وقال له : « أسأت إنما هو (مخهارير) مشيراً بملك إلى قياس النحر في هذا التصير ، لأنه يتألف من مبتدأ وخبر^(١٣) .

وهجاه الفرزدق بالبيت :

فَلَوْ كُنَّا عَبْدَ اللَّهِ نَوِيَّ هَجَرْتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوِيَّ مَسْأَلِيَا

« فما كنا لهي أبي اسحق يسمع هذا البيت حتى قال له : أخطأت . إنما هو مولى موالٍ . يريد أنه أخطأ في إعرائه كلمة (موال) المضافة مجرى المنوع من الصرف ، إذ جرّها بالفتحة ، وكان ينبغي أن يصرفها قياساً على ما نطق به العرب في مثل جوارٍ وغواشي ، إذ يخلقون الياء منونين في الجر والرفع^(١٤) .

وإذئذ فإن تخطئة ابن أبي اسحق للفرزدق كانت مبنية على تحليل أو على سبب بحيث إننا نستطيع أن نخط مثل هذه الملاحظات أرمصاصاً لظهور نظرية المائل فيما بعد ، ويتأكد هذا الاستنتاج عندما ننظر في قول الفرزدق : « علي أن أقول وعليكم أن تحتجوا » وما الاحتجاج إلا بيان الصحيح ، أو الأسباب التي أدت إلى حركات الإعراب ، وطرق التخريج المختلفة التي تتحليل على الخطأ حتى يجعله صواباً . ثم قول الفرزدق « قلت هذا البيت ليسقى به النحويون » وما شقاء النحويين إلا في إيجاد الأسباب أو العوامل التي أدت إلى حركات الإعراب .

ونجد مثل هذه الأرمصاصات وأكثر منها عند من تلا ابن أبي اسحق أو ربما عاصره كعميس بن عمر الثقفي المتوفى ١٤٩ هـ الذي جَوَّزَ القول « ادخلوا الأول فالأول » لأن معناه « يَدْخُلُ الأول

(١١) نقرأ مثلاً ترجمة الألباء في طبقات الأدباء ، لابن الأثير ، ص ٢٤ . والشعر والشعراء ، ج ١ ، ص ٨٩ . وأنباء الرواة على أنباء الصحابة ، للذهبي ، ج ٢ ، ص ١٠٤ ، طدار الكتب . وقرأ ديوان الفرزدق ، ج ٢ ، ص ٥٥٦ ، فتمت عبد الله الصاي ، ط النجدة بصرى .

(١٢) المدفوس للنحوية ، ص ٣٣ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(١٤) المرجع السابق ، ص ٢٥ .

فالأول: فعمله على المعنى^(١٤) . فَتَقَلَّ الكائنين من كونهما حالاً إلى وقمهما على أنهما فاعل بفعل محذوف . ونرى عنده نوعاً من القياس النحوي ، يتضح ذلك في قراءته ليت الأحوص :

سَلَامُ اللَّهِ يَا سَطْرَ عَلَيْهَا وليس عليك يا مطرُ السَّلامُ

لكان يقرأ (يا مطرُ) الأولى بالنصب ، أي يا مطراً ، ويقبىها على النكرة غير المقصودة ، يقول سيويه : « وكان عيسى بن عمر يقول يا مطراً ، يشبهه بقوله يا رجلاً »^(١٥) .

ومن هؤلاء الأرائل أيضاً أبو عمرو بن العلاء « الذي كان لغوياً وراوياً ثقة من رواة الشعر القديم أكثر منه نحوياً »^(١٦) إلا أننا لا نعدم عنده بعض التعليقات في النحو تدور كلها في ذلك البحث عن أسباب حركات الإعراب ، فمن ذلك قراءته ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنْتٍ دَيَّانٍ ﴾^(١٧) فترك صرف سبأ لأنه اسم لثقله حملاً على المعنى^(١٨) ، ومنه أيضاً خلافه مع عيسى بن عمر حول النصب أو الرفع في (المسك) من قولهم « لَيْسَ الطُّيْبُ إِلَّا الْمَسْكُ » وكل منهما يعمل لرايه ، فابو عمرو يرى الرفع باهمال (ليس) حملاً على (ما) إذا جاء في خبرها (إلا) وعيسى يرى النصب باهمالها . وقد لخص ابن جني جهود رجال هذه الفترة بقوله : « إِنَّ أبا عمرو وطبقته قد نظروا وتسديروا وقاسوا وتصرفوا »^(١٩) .

وتظل هذه الأقبية وتلك النظرات تنمو وتتفرع حتى ينتج عوئها وتستوي نظريةً كاملةً في العامل ، وما فيه من أحكام وتقرينات عند سيويه المتوفى ١٨٠ هـ ، ومن قبله أستاذاه الخليل بن أحمد .

أنظر إلى الخليل ميئاً عمل (إِنَّ وإخوانها) في نصبها استنها ، لأنها تشبه الفعل ، ولكنها أقل مرتبة منه ، فلم يجز تأخير اسمها عن خبرها ولا إضممار مرفوعها فيها « زعم الخليل أنها (يقصد إِنَّ وإخوانها) عملت عملين : الرفع والنصب ، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيد ، إلا أنه ليس لك أن تقول : كَأَنَّ أخوك عبد الله ، تريد كَأَنَّ عبد الله أخوك ، لأنها لا تَصَرِّفُ تَصَرَّفُ الأفعال ولا يُضْمَرُ فيها المرفوع كما يضمَرُ في (كان) ، ومن ثُمَّ فَرَّقُوا بينهما ، كما فَرَّقُوا بين (ليس) و(ما) فلم يجروها مجراها ، ولكن قبل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها ، وليست بأفعال »^(٢٠) .

(١٤) الكتاب ، ج ١ ، ص ١٩٩ .

(١٥) الكتاب ، ج ١ ، ص ٣٦٣ .

(١٦) المدارس النحوية ، ص ٢٨ .

(١٧) آية ٢٢ من سورة همل .

(١٨) الإصناف في مسائل الخلاف ، ص ٣٦٥ ، وقراءة (سبأ) بصرفها على أنها قيلة بالهن سميت باسم بُدْ لم . فهي لفعل الثلاث والتذكير .

(٢٠) الخصائص ، ج ١ ، ص ٢٤٩ .

(٢١) الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٨٠ .

ويعتقد الخليل للفوارنات في القياس النحوي لبيّن العمل والكشف عن العمل، فالحرف (إن) يعمل قياساً على الفعل، و(إنما) لا تعمل قياساً على الفعل أيضاً إذا كان لغواً أي زائداً، يقول (إنما) لا تعمل فيما بعدها كما أن (أرى) إذا كانت لغواً لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما أن نظير (إن) من الفعل ما يعمل^(٢٢).

وتعرض الخليل لحروف الجزاء (الشرط) وبين أنها العاملة في كل من فعل الشرط وجوابه وأن (إن) هي أم البلب، لأنها لا تفارق الشرط أبداً بعكس (عزّ) مثلاً التي قد تكون للاستغناء أو اسماً موصولاً، وبالعكس (أينما) أيضاً التي قد تفارقها (ما) يقول عنه سيبويه: «وذهب الخليل أن (إن) هي أم حروف الجزاء فسأله: ولِمَ قُلْتَ ذلك؟ فقال: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكون استعمالها، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه يقصد إن- على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة»^(٢٣).

ووضّح الخليل فكرة حذف العامل، كالابتداء في مررت به المسكين، أي هو المسكين^(٢٤)، والكامل الذي نصب مفعولاً به في: ألا رجلاً جزاء الله خيراً، كأنه قال (ألا ترونني رجلاً)^(٢٥). ولا نريد الإطالة أكثر من ذلك، فكتاب سيبويه مليء بقوله عن الخليل فكرة العامل وحذفه وحذف الممول^(٢٦)، والعمل بالقياس إلى الفعل، وعمل حروف الجر الزائدة^(٢٧) والنصب هل نزع الخافض^(٢٨).

وتلاحظ أن التعليل عند الخليل تعليل لغوي أكثر منه منطقياً، كان الخليل يعتمد على حسه اللغوي، وما نقتضيه العرب في بيانه للعامل، أو بالأحرى لليلة في الرفع أو النصب أو الجر، وكان يعلم تماماً أن هذه العلة من صنعته هو، وليس للعرب بها حكم عندما نطقت بكلامها، وكان لا يتعصب لتعليلاته، بل يرى أن هذا رأيه ومن كان عنده رأي آخر فلا مانع من الأخذ به إن كان أقرب إلى اللغة وأبعد عن الفلسفة، كل هذا يتضح في النص الآتي الذي يورده الزجاجي «ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد، رحمه الله، سئل عن العلة التي يعمل بها في النحر فقليل له: أمن العرب اتخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال «إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علمه، وإن لم يتقن ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لا علمته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست. وإن تكن هناك علة»

(٢٢) الكتاب، ج ١، ص ٢٨٣.

(٢٣) الكتاب، ج ١، ص ٤٣٥.

(٢٤) الكتاب، ج ١، ص ٢٥٥.

(٢٥) الكتاب، ج ١، ص ٣٥٩.

(٢٦) الكتاب، ج ١، ص ٢٨٩.

(٢٧) الكتاب، ج ١، ص ٤٨.

(٢٨) الكتاب، ج ١، ص ٣١٤.

(أخرى) له ، ففتلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صُنِّحتْ عنده محكمة باتيها ، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج السالحة ، فكلمنا وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما قُتِلَ هذا هكذا ، لعلنا كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، ستحت له وَخَطَرَتْ بياله محتملة لذلك ، فجاؤُا أن يكون الحكيم الباني للدار قُتِلَ ذلك للعللة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجاهز أن يكون فعله لغير تلك العللة ، إلا أن ذلك - مما ذكره هذا الرجل - مُحْتَمَلٌ أن يكون عللة لذلك . فإن ستَحَ لغيري عللة لا غلَّته هي التي مما ذكرته بالملول فليت بها^(٣٧) .

ولا بأس من أن نأتي ببعض الأمثلة لتبين فيها بعد الخليل عن التعليل الفلسفي ، واعتماده على واقع اللغة ، وعلى الاستعمالات العربية . فهو يعمل لارتباط (النون) قبل (ياء) للكلم التي هي مفعول به في مثل : ضَرَبْتُ وَيَضْرِبُنِي ، بأن الفعل لا يُجْزُ ، لأن الجر علامة الإضافة ، والفعل لا يضاف إليه ، فلما اتصلت به (ياء) المفعول به وجلبت له الكسرة ، وهي كسرة المناسبة ، جاءوا بالنون حتى تحمل كسرة المناسبة نيابة عن آخر حرف في الفعل فقالوا ضربني ، هذه النون التي سَمَوْهَا فيما بعد بنون الوقاية ، وكأنها وَقَّتِ الفعل من الكسر ، أما في الاسم ، فلا تدخل نون الوقاية هذه ، لأن الكسر من طبيعته ، فقد سألَه سيويه «عن الضاري» فقال : هذا اسم ، ويدخله الجر ، وإنما قالوا في الفعل (ضربي) كراهية أن يَدْخُلَه الكسر ، كما مُنِعَ الجر . فإن قلت ، قد تقول : أضرب الرجل ، فتكسر ، فإِنَّكَ لَمْ تَكْسُرْها كسراً يكون للأسماء وإنما يكون هذا لانقضاء الساكنين^(٣٨) .

وهو يتخذ تغير الحركات الإعرابية دليلاً على تغير المعاني ، صحيح أن هذه الحركات تغيرت بسبب العوامل ، ولكنه ليس تغيراً مجرداً معزولاً عن المعنى ، بل ملتصقاً بالمعاني التي صرنتها العرب ، ينضح ذلك فيما نقله سيويه من أنه جَوَزَ في كلمة (المسكين) من قوله : مررت به للمسكين ، الرفع والجر والتصب ، فالرفع على التقديم والتأخير ، فقولك : مررت به للمسكين ، بدخني المسكين مررت به ، والجر بالإبدال من الضمير المجزوء في (به) ، وأما التصب فعلى اضممار فعل فيه معنى الترحم ، لأن الترحم في كلام العرب يكون بالمسكين والبائس ونحوه ، وَيُخَفِّهُ الخليل يونس في التصب على الحال مستشهداً بسنن العرب في الكلام ، يقول : «وأما يونس فيقول : مَرَزْتُ به المسكين ، على قوله (مررت به مسكيناً) وهذا لا يجوز ، لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام ، ولو جاز هذا لجاز : مررت بعبد الله الطريف ، تريد : ظريفاً^(٣٩) .

(٣٧) الإيضاح في علم النحو ، ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٣٨) الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٨٦ .

(٣٩) الربع السبق ، ج ١ ، ص ٢٥٥ .

ويعترف - في بعض الأحيان - عندما يقدر العامل أن هذا التفسير من عنده هو للإفهام ولم يتكلم به العرب «وذلك قولك : مَا أَحْسَنَ عَبْدُ اللَّهِ ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، وَدَخَلَهُ معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يُكَلِّمْ به»^(٣٠) . كانه يقول إن العامل من صنع النحوي وليس من طبيعة اللغة .

ومن بعد الخليل ، أو معه سيويه ، وما قلناه عن الخليل يقال مثله وزيادة عن سيويه ، «تتداخل نظرية العامل في كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية ، بل لا تغلو إذا قلنا إنها دائماً الأساس الذي يبنى عليه حديث في مباحث النحو ، وهي تلقانا منذ السطور الأولى في الكتاب ، فقد عقب على حديث عن مجاري أواخر الكلم الثمانية ، أو بعبارة أخرى عن أنواع الإعراب ، والبناء للكلمات»^(٣١) بقوله : «وإنما ذكرت لك ثمانية مجاري ، لأفوق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة ، لما يُحْدِثُ فيه العامل وليس شيء منها - أي من الذي يدخل من حركات الإعراب الأربع - الا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه بغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ، التي لكل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب»^(٣٢) .

ويرى الأستاذ علي النجدي ناصف أن سيويه في حديثه عن العامل «كان يستمد تعليلاته للمسائل التي يعرضها ، والآراء التي يراها من كل ما يمكن أن نستمد منه التعليلات إلا حقائق الفلسفة وقضايا العلوم ، فهذه وتلك لم تكن بلغت أَشَدَّهَا بَعْدَ ، فيكون لها في النحو أثر ، وفي تفكير النحويين عمل على نحو ما كان لها بعد ذلك في شتى الأجيال والمصور»^(٣٣) .

ومن بعد سيويه يبدو تأثير الفلسفة والمنطق في العامل خاصة ، وفي الدرس النحوي على وجه العموم ، وأول ما يلفتنا في فلسفة العامل تلك المناظرة التي جرت بين أبي عمر الجرمي المتصوف ٢٢٥ هـ وأبي زكريا الفراء عندما اجتمعا وسأل الثاني الأول : أخبرني عن قولهم : زيد منطلق . لِمَ رفعوا زيدا ؟ فقال له الجرمي : بالابتداء . فقال له الفراء : وما معنى الابتداء ؟ فقال الجرمي : تعريته من العوامل اللفظية ، قال له الفراء : فَأَعْلَاهُ ، فقال : هذا معنى لا يظهر ، فقال له الفراء : فَتَكَلَّمَ ، قال الجرمي : لا يتمثل ، قال الفراء : ما رأيت كاليد عاملاً لا يظهر ولا يتمثل ، فقال الجرمي : أخبرني عن قولهم : زيد ضربته . بم رفعتم زيدا ؟ قال الفراء : بالهاء العائدة على زيد^(٣٤) . فقال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لا نبالي من هذا قبانا نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملاً في صاحبه في نحو (زيد منطلق) . فقال له الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في (زيد منطلق) ، لأن كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه ، فجاز أن

(٣٢) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٧ .

(٣٣) المدارس النحوية ، ص ٦٤ .

(٣٤) الكتاب ، ج ١ ، ص ٣ .

(٣٥) سيويه لعام النجاة ، ص ١٦٣ ، مكتبة جامعة مصر بالقاهرة ، سنة ١٩٥٣ م .

(٣٦) لأن المحم عندنا لم يكن اسماً وقع الضمير فصل بالتعليل لئلا - .

يرفع الآخر، وأما الهاء في (ضربت) فهي في محل نصب فكيف ترفع الاسم؟ فقال القراء: لم ترفعه به وإنما رفعناه بالعائد. فقال له الجرمي. وما العائد؟ فقال القراء: معنى، فقال الجرمي: أظهره، فقال له: لا يظهر. فقال الجرمي: مثله، فقال: لا يتمثل. فقال له الجرمي: لقد وقعت فيما فرت منه^(٣٧).

ومعذرة لايراد مثل هذه المناظرة الطويلة، ولكنها تمثل عندنا بداية المناقشات الفلسفية والمذنبات العقلية في مسألة العامل، تلك المناقشات التي تمت وتفرعت من بعد حتى ناءت بحملها ويعدت عن الواقع اللغوي، فأتعبت العقول وأثقلت على النفوس. انتظر إلى تعجب المتحاورين من أن العامل معنوي، والمعنوي غير الحسي، فكيف يعمل؟ أي كيف يكون له أثر مادي، ثم هذه (الهاء) كيف ترفع وهي نفسها غير مرفوعة، مناقشات تدل على إعمال العقل في مسائل لا تحتمل ذلك، وكأن العامل عندهم كائن حي يؤثر ويتأثر، وليس معياراً فنياً لضبط اللغة.

وكذلك نجد أثراً لتلك الفروض الفلسفية البعيدة عن اللغة عند من تلا أبا عمر الجرمي كإبي سعيد السيرافي المتوفى سنة ٢٨٠ هـ الذي شرح كتاب سيبويه. ولنورد هنا مسألة في الضمائر، يعطى لها كل من سيبويه، وأبي سعيد السيرافي، والمبرد المتوفى ٢٨٥ هـ، وذلك لسرى أن التعليقات الفلسفية كانت معدومة عند سيبويه، ثم ظهرت بعد ذلك عند من خلفه كالسيرافي والمبرد. يقول سيبويه: «لا يجوز لك أن تقول للمخاطب: اضربك^(٣٨) ولا اقلك^(٣٩) ولا ضربك^(٤٠)، لما كان المخاطب فاعلاً وجعلت مفعوله نفسه ففتح ذلك، لأنهم استغنوا بقولهم اقل نفسك، عن الكاف وعن إليك... وكذلك المتكلم لا يجوز له أن يقول أهلكك^(٤١) ولا أهلكك^(٤٢)، لأنه جعل نفسه مفعوله ففتح ذلك، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم أنفع نفسي عن (ني) وعن (إياي)»^(٤٣).

فتعليل سيبويه لم يمتد أن ذلك الأسلوب قبيح ولم يعرف عند العرب ويقولون اقل نفسك، بدلا من اقلك. تعليل مباشر مرتبط بالاستعمالات اللغوية لا أثر فيه لمنطق أو لفظة.

ولكن انتظر إلى تعليل المبرد «اعتمد المريد وغيره من أصحابنا في إبطال (اضربك) ونحوه على أن الفاعل بكيته لا يكون مفعولا بكيته، فأبطلوا من أجله (ضربتني) وما أشبهه»^(٤٤). تجده تعليلاً فلسفياً فيه الكل والجزء دون إشارة إلى أن العرب لم تستعمل هذا الأسلوب.

وأكثر من تعليل المبرد فلسفةً تعليل أبي سعيد السيرافي، يقول في إبطال مثل هذا الأسلوب «لأن المفعول الصحيح ما اخترعه فاعله وأخرجه من العدم إلى الوجود نحو خلق الله للأشياء، وما يفعله الإنسان من القعود والقيام، ولا يجوز أن يكون الفاعل في ذلك مفعولا، لأنه لا بد من أن

(٣٧) نزهة الألباء، ص ٤٥.

(٣٨) بمعنى اضرب نفسك.

(٣٩) بمعنى ضربت نفسك.

(٤٠) الكتاب، ١٥، ص ٢٨٥.

(٤١) شرح السيرافي على كتاب سيبويه، فاش الكتاب، ١٥، ص ٢٨٥.

يكون الفاعل مروجياً قبل وجود للمفعول^(٤٢). العامل يوجد أولاً ثم بعد ذلك يوجد معموله، ولا يكون الشيء عاملاً ومعمولاً في آن واحد فهذا مخالف للقوانين الطبيعية، هذا ما نستنتج من قول السيرافي. أما أن تكون العرب قد تكلمت بمثل هذا الأسلوب أو لم تتكلم، فهذا غير وارد عند أبي سعيد.

ولننظر أيضاً في تحليل سيويه لمسألة الغاء العمل في أفعال القلوب، في نحو «زيد قائم ظنت» لقد علل سيويه للملك تعليلاً يدل على فهمه الدقيق للعامل وما تزديه الألفاظ بحسب مواضعها من دلالات مختلفة، فهو يرى أن تأخير (ظن) معناه أن الشك قد جاءك بعد ما قضى كلامك على اليقين، أو بعد ما تبتلىء وأنت تريد اليقين، ثم يدركك الشك، فنقول: زيد قائم... ظنته، وهكذا نكون أيضاً. عباد صاحب ذلك... بلغني. أما إذا بدأت كلامك على ما في نيتك من الشك أصلت الفعل^(٤٣) فهذا تحليل يربط العمل بالمعنى ويتغير كل منهما بتغير صاحبه، كل ذلك في إطار لنوعي بعيد عن الإشارات الفلسفية أو المسائل المنطقية.

والحقيقة أن هذه الإشارات الفلسفية والملاحظات المنطقية التي ظهرت في أواخر القرن الثالث ظلت تنمو وترعرع حتى آتت ثمارها - إن كان لها ثمر - من الاحتجاج القوي والقياس الدقيق في القرن الرابع الهجري، وما تلاه من قرون، إذ يعد هذا القرن أزهى عصور الابتكار في تأليف النحو واللغة، فقد استبحر فيه العمران ببغداد قاعدة الدولة الإسلامية الكبرى واتسعت فيه آفاق الحياة العملية ونشطت الدراسات اللغوية نشاطاً كبيراً أسفر عن تنويع حركة التأليف في النحو باختراع علم أصول النحو هل يد أبي بكر محمد السري السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ في كتابه أصول النحو الكبير والصغير^(٤٤) وهذا الكتاب لم ينشر حتى اليوم غير أن للمصنفات النحوية التي جاءت بعده احتفظت منه بنصوص ترونا من بعض الوجوه طريقتة، فقد نقل عنه السيوطي في الأشباه والنظائر، والزجاجي في الإيضاح وابن جني في الخصائص وابن الأنباري في أسرار العربية^(٤٥). ونقل عنه مثلاً واحداً لفلسفة العامل تراه يجزئ عن باقي الأمثلة، فقد حكى ابن الأنباري عن ابن السراج أنه شبه الجازم للفعل المضارع بالدواء، والحركة التي تنعدم بدخول الجازم على هذا الفصل بالفضلة التي يخرجها الدواء، وكما أن الدواء إذا صادف فضلة حذفها، وإن لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم، فكذا الجازم إذا دخل على الفعل، إن وجد حركة أخذها، وإلا أخذ من نفس الفعل. وسهل حذف حروف العلة لسكونه، لأنه بسكونه يضعف، فيصير في حكم

(٤٢) الربيع السنجي.

(٤٣) الكتاب، ص ٦١.

(٤٤) مقدمة سر صناعة الإعراب، لابن جني التي كتبها المحققون، ص ٦، يمحى التصرف، طاعلي، سنة ١٩٥٤.

(٤٥) المدارس النحوية، ص ١٤١، ويقصد شوقي سيف الله لم ينشر حتى وقت تأليف كتابه (للدارس النحوية) إلا أنه نش سجد، سنة ١٩٧٣م، بتحقيق الدكتور عبد الحسين القنلي.

الحركة ، فكما أن الحركة تحذف كذلك هذه الحروف في مثل : يغزو ويرمي ويسعى^(٣٦) والخلط هنا بين مسألة العامل النحوي والمعلوم الطبيعية واضح لا يحتاج لبيان .

ونرى من بعد ذلك أبا القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ يؤلف كتاباً عنوانه «الإيضاح في علل النحو» ويتحدث فيه - كما يستبان من عنوانه - عن الحركات ومسبباتها وعن العلل الأوائل والثواني والثالثات - أو كما يسميها هو - العلل التعليمية ، والقياسية ، والجدلية . «فالحرّوف (إنّ) نَحَسَبَ زَيْداً في قولنا (إنّ زَيْداً قَاتِمٌ) ، لأننا كذلك علمناه ونعلمه ، فهذه هي العلة الأولى ، وأما الثانية فإنّ (زَيْداً) انتصب بالحرّوف (إنّ) تشبيهاً لها بالفعل ، والعلة الثالثة في بيان أوجه التشابه بين (إنّ) والفعل^(٣٧) .

وكان تمام علم أصول النحو على يد أبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ وتلميذه ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ في كتابه الخصائص^(٣٨) . والحقيقة أن علم أصول النحو يمثل غاية ما يرد من فلسفة نحوية ، فلكل ظاهرة نحوية - في هذا العلم - أصل ، ولكل معمول عامل ، ولكل معلول علة . بل إنّ لكل علة علة وهو ما سماه ابن جني في خصائصه (علة العلة) ومثالها أن تسأل عن العلة في رفع الفاعل ، فالإجابة أنه رفع بإسناد الفعل إليه ، فتسأل عن علة العلة ، أي ولِمَ صار مرفوعاً ولم يك منصوباً ، فالإجابة أن الفتح أخف من الضم ، وللمفعول به أكثر في كلاتهم من الفاعل ، فأنشئت الحركة الضعيفة (الفتحة) لِمَا كَثُرَ في كلاتهم وهو المفعول ، وأنشئت الحركة الثغيلة (الضمّة) لِمَا قَلَّ في كلاتهم وهو الفاعل^(٣٩) . والحقيقة أن ابن جني ينقل هذا عن أبي بكر بن السراج ويعب عليه ذلك بقوله «وكان يجب على ما رتب أبو بكر أن تكون هنا علة ، وعلة العلة ، وعلة علة العلة ، وأيضاً فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه . فيقول : وَقَدْ عَكَسُوا الْأَمْرَ فَأَغَطُوا الْأَسْمَ الْأَقْوَى (أي الفاعل) الحركة الضعيفة (أي الفتح) لئلا يجمعوا بين ثقلين . فإن تكلف متكلف جواباً عن هـ ا تصاعدت جيئة العلل وأدى إلى هجنة القول وضعفة القائل ... فقد ثبت بذلك أن هذا موضعٌ تَسْتَحِقُّ فيه أبو بكر أو لم يُعَيِّمَ تلمذه^(٤٠) ومع ذلك فإن ابن جني لم يسلم من التفرع الفلسفي والبعيد عن الواقع اللغوي في بعض آرائه ، ولا أقول في كلها ، لغير ما يرى الاسم عاملاً ومعمولاً في آن واحد ، كما أن اللون الأسود يجعل ما يقع عليه أسود ، ولكنه هو نفسه - أي اللون الأسود - لم يجعله أحد أسود ، بل هو أسود في نفسه ، فهو علة ولا يكون معلولاً ، وهذا معنى قوله «ومن بعد فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة ،

(٤٦) أسرار العربية ، لابن الأثير ، ص ٣٢٢ .

(٤٧) الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٤ بصرف .

(٤٨) مقدمة سر صناعة الإعراب ، ص ٧ .

(٤٩) الخصائص ، ج ١ ، ص ١٧٢ .

(٥٠) اللوح السابق ، ج ١ ، ص ١٧٢ ، ١٧٤ .

ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه ، لا لأن جامعاً جملة على هذه القضية ؟^(١) .

ونرى من بعد هؤلاء ابن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ الذي تسم مؤلفاته بالتعليل والقياس والتعمق في الجدل ، من هذه المؤلفات لمع الألفة ، والاعراب في جمل الإعراب ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، وأسرار العربية . ويكتفي أن نعرف أن جميع فصول الكتاب الأخير تبدأ بسؤال : لم ؟... أو ما ؟... أو هل ؟... وكلها أسئلة تدور في تلك الفلسفة والبحث عن العلل والمعلولات .

ولا نستطيع أن نغفل في هذا المجال جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ الذي ألف كتاباً في أصول النحو بعنوان : الاقتراح في علم أصول النحو ، ويَعْرِفُهُ بأنه العلم الذي يبين مناهج الاحتياط في النحو والطرق التي تُعرف بها علل الإعراب .

ومن قبل السيوطي كانت ألفية ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ وما عليها من شروح وتوضيحات وتقريرات وتعليقات ، فصاحب الحاشية لا بد أن يأتي بجديد لم يذكره الشارح ، وكذا لا بد أن يزيد على صاحب الحاشية ، وصاحب التعليق لا بد أن يزيد على المقرر ، وهم في ذلك لا يسلمون أحياناً من الانسياق في تيار الفلسفة ، فابن هشام مثلاً يشرح الألفية في أوضاع المسالك ، ويحيى خالد الأزهرى فيشرح هذا الشرح ، أو يضع له حاشية في (التصريح على التوضيح) وشرح الأسموني الألفية ، يضع لها الصبان حاشية ، ويضع الشيخ أحمد الرفاعي تقريرات للحاشية ، وعندما شرح ابن عقيل الألفية وضع الخفري حاشيته لها ، وأيضاً عندما ألف ابن هشام مغني نجد الحواشي تتوالى عليه ، فهذه حاشية للأمير ، وتلك حاشية للدمرقي ، وثالثة حاشية للشعبي بعنواني (المتصف من الكلام على معنى ابن هشام) وبهامشها شرح للدمامي .

وفي كل هذا إثراء للغة والنحو معاً ، ولكن لم يسلم المؤلفون في بحثهم عن الآراء الجديدة ، وفي معارضة كل منهم لصاحبه من الانسياق وراء التعليلات الفلسفية والإشارات المنطقية التي تتجاثر طيبة اللغة .

عَرَسَ سيبويه وأستاذة إذن شجرة العامل غرساً لغوياً أصيلاً ، ثم نمت هذه الشجرة وتفرعت من بعدها ، ثم تشابكت فروعها تشابكاً فلسفياً ومنطقياً أبعدنا عن الواقع اللغوي ، وكونها معياراً وتقنيّاً للقواعد النحوية كما أرادها الخليل وسيبويه ، وانقلبت إلى كائن حي يؤثر ويتأثر ، والنحاة في ذلك يتناحرون - بلا شك - بالعلوم الطبيعية المقتة .

وفرق كبير بين العامل والمعمول في النحو ، وبين العلة والمعلول في العلوم الطبيعية مثل الكيمياء وغيرها أو في الفلسفة . ففي النحو لا يلزم وجود العامل وجود المعلول لزوماً حتماً ، ولا يلزم أيضاً غياب العامل غياب المعمول ، ولا فهل هناك مانع طبيعي يمنع لساني من عدم نصب المعمول عند

وجود الفعل ؟ أو عدم جر المجرور عند وجود حرف الجر ؟ صحيح أن هذا خطأ في الإعراب ، ولكنه لا يرقى إلى درجة حتمية وجود الماء إذا اتحد الأيلودوجين مع الأكسجين بنسبة معينة على سبيل المثال ، ففي هذه الحالة لا احتمال على الإطلاق إلا حالة وجود الماء . واذن فقد وجد المعلول عند وجود العلة .

وقد أحسن ابن جني صنماً عندما اتخذ ذلك مقياساً للفرقة بين علل النحاة وعلل المتكلمين ، فقال « وكذلك لو نصبت الفاعل ووقعت المفعول ، أو ألغيت العوامل : من الجوار ، والنواصب ، والجوازم ، لكنت مقتدراً على النطق بذلك وإن نفى القياس تلك الحال »^(٥٢) .

والذي أدى بالنحاة إلى التقلُّف والاعراق في الصنعة المنطقية دون النظر إلى واقع اللغة هو قياسهم علل النحو على المثال الذي أورده ، ولم يفتنوا إلى أن العلل النحوية من صنع المتكلم ، فهي علل صناعية وليست طبيعية أو تتناول جوهر الشيء ، وإنما وضعت ، وكانت شيئاً جميلاً ، لأنها تقنن الكلام ، وتعليق معايير ثابتة بقي المتكلم من الوقوع في الخطأ ، وتحمض النحو من دخول اللحن فيه . على ألا يؤكِّد ذلك كله إلى التأويلات البعيدة والتقديرية المعقدة التي تفقد غرضها التعليمي التقني ، وإلى اختراع أساليب سمجة من صنع النحاة ليقوموا بنظرية العامل ، وكان النحو علم من العلوم الطبيعية^(٥٣) .

ومن الشواهد الناطقة^(٥٤) بتكلف الأساليب السمجة لكي يقيموا نظرية العامل ويدعموها أنهم وضعوا قاعدة مؤداها أنه لا يجوز الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، فماذا يصنعون لو اعترضهم شاهد قوي لا شبهة في صحته ، وفيه فصل بين العامل ومعموله ؟ أقصد النص القرآني ﴿ إته على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر ﴾^(٥٥) ، فالظرف (يوم) منصوب بالمصدر (رجعه) ويوجد فاصل بينهما وهو خبر (إن) قادر ، هذا هو الإعراب الذي يقتضيه المعنى ، ولا يجوز أن يكون هذا الظرف منصوباً بقادر ، أي متعلقاً به لأن المعنى يتعارض معه ، إذ أن الله قادر في كل وقت على رجعه ، لا يوم تبلى السرائر فقط . سلم النحاة بأن (قادر) ليست هي العامل في الظرف لأن المعنى لا يقتضيه ، وهذا جميل منهم ، ولكن الذي ليس بجميل إتهم صمموا على القاعدة التي وضعوها وهي عدم جواز الفصل بين العامل ومعموله ، فقدروا عاملاً للظرف (يوم) يندلُّ عليه المصدر (رجع) ، فتقدير الآية :^(٥٦) إته على رجعه لقادر ، (يرجع) أو (أذكر) يوم تبلى السرائر أرايت إلى هذا التكليف وإفعال الأساليب والتقدير فيها حتى لو كانت تسمى أرقى التصوص ولزعمها ؟ ولو

(٥٢) الخصائص ، ١١٦ ، ص ١٤٥ .

(٥٣) رسالة الماجستير للطلب ، ص ١٦١ .

(٥٤) رجعت أيضاً إلى رسائل الماجستير في دراسة بعض هذه الشواهد ، ص ١٦٢ .

(٥٥) الآية ٨ ، ٩ من سورة الطه .

(٥٦) شرح الجمل على الجلائين ، ج ٤ ، ص ٥١٨ . وتنبهت إعراب المعكيري ، ج ٤ ، ص ٤٦١ . والجهان في علوم القرآن ،

أنهم آمنوا فظهر في الآيتين الكريميتين للاحظوا التقديم والتأخير فيها لأغراض بلاغية وللتسوق القرآني نفسه ، والتقدير : إنه على رجبه - يوم تبلى السرائر - لقادر .
وإذن فلا اعتراض على أن العامل في الظرف (يوم) هو المصدر (رجعه) مع الفصل بينهما بـ (قادر) .

شاهد آخر على التقديم المتكلف والنص واضح قوله تعالى : ﴿ أَقَلَّ يَمَلُّمُ إِذَا بُشِّرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّلُوبِ ، إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴾^(٥٧) فللمنى يستقيم عندما يكون (خير) هو العامل في (إذا) ولكنهم اعترضوا بأن الأعراب يمتعه . لماذا ؟ لأن ما بعد (إن) وهو (خير) لا يعمل فيما قبلها وهو (إذا) . فما الحل ؟ الحل أن يُقَرَّر له عاملٌ وهو ما دل عليه قوله سبحانه ﴿ إِنْ رِجْمَ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴾ أي (أقلا يعلم أنه تعالى يجازيه - إذا بشر) إذ أن معنى كون الله خبيراً بهم مجازاته لهم^(٥٨) .

ونلاحظ أنه في الآية الأولى استطاعوا أن يقدروا عاملاً مفرداً ، أعني من كلمة واحدة ، وعندما عجزوا من ذلك في الآية الثانية ، قدروا جملة يدل عليها خبر (إن) وهو (خير) ، فجاءوا بكلام آخر مخالف تماماً لما جاء في الآية كل ذلك لكي تستقيم قاعدتهم الفائلة بأن ما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها ، ولو أنهم قالوا بصحة ذلك واستشهدوا بهذه الآية الكريمة لكان ذلك عملاً مقبولا منهم ، وإراحتوا وإراحوا أنفسهم من مشقة التخريج والتقدير .

ويأتى النحاة أيضاً أن يجيزوا (أنت - في الشدة - الموصوف) ، (إنك - من السدنيا - رجالونا) و(عليك - في مطالب الحياة - اعتماثنا) . لماذا ؟ لأن كلاً منها يشتمل على مصدر سبقه معموله ، وهذا محظوظ عندهم ، فالمصدر لا يتقدم عليه معموله ، بالرغم من جريان مثل هذا الأسلوب على ألسنة الفصحاء قديماً ، وكثرة تداولها اليوم ، ومنها قوله تعالى : ﴿ فلما بلغ - معه - السمي ﴾^(٥٩) وقوله تعالى : ﴿ ولا تأخذكم - بهما - رافة ﴾^(٦٠) .

فهله إذن نظرية العامل ، كانت صافية خالصة فأفسدها النحاة بما أضافوا عليها من مسحة فلسفية منطقية ، وبما زادوا عليها من تأويلات وتخريجات ، الأمر الذي جعل بعض النحاة يهاجمونها في القديم والحديث على السواء .

فهذا محمد بن المستر (قطرب) المتوفى سنة ٢٠٦ هـ لا يرى الإعراب دالا على المعاني ، ولا الحركات ناتجة عن عوامل ، بل إن أمر الحركات يتلخص في أنها تسهل النطق عند وصل الكلام ، يقول : « وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف ،

(٥٧) الآية ٩ ، ١٠ من سورة المائدة .

(٥٨) شرح الجليل ، ج ٤ ، ص ٥٧٧ . والبرهان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٣٩٠ .

(٥٩) آية ١٠٢ من سورة الصافات .

(٦٠) آية ٢ من سورة النور .

(٦١) اللغة والتحويل بين القديم والحديث ، عباس حسن ، ص ١٩٥ بصرف ، دار المعارف ، س ١٩٦٨ م .

فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يسطرون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمنتهم الحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليحتد الكلام . إلا أنهم يتّواً كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكتين في حشو الكلمة ولا في حشويت ، إذ بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكتين يسطرون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستمجلون ، ونلعب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان . قيل : فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعقب سكوناً ؟ قال : لو فعلوا ذلك لفيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات وألا يحظروا على التكلم الكلام إلا بحركة واحدة^(١٢) .

وقد رد المخالفون لقطرب رداً مقنعاً يهدم رأي قطرب ، ذلك لأنه لو كان المقصود من الحركات وصل الكلام بعفيه بعض ، لجاز خفض الفاعل مرة ووقفه مرة أخرى ، ونصب ثالثة ، وجاز نصب المضاف إليه ، لأن الفصل في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يتبدل به الكلام ، وأي حركة أتى بها للتكلم أجزأته ، فهو مخير في ذلك . وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم^(١٣) .

وقد تابع قطرب في رايه الدكتور إبراهيم أنيس ، نراى أن الحركات الإعرابية لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض^(١٤) . وقد أشار الدكتور إبراهيم أنيس إلى قطرب عندما بين رأيه هذا .

وابن مضاء القرطبي المتوفى سنة ٥٩٢ هـ أمره مشهور ، في كتابه (المرد على النحاة) ذلك الكتاب الذي يهاجم فيه نظرية العامل ، ويرى أن التكلم هو الذي يعمل الرفع والنصب والجعر ، وأنه لا لزوم للقول بالعلل التواتي والثالث ، بل يكفي أن يقال في تعليل النصب أو الجعر أو الرفع : كذلك قالت العرب . وهذا هو للعب الظاهري في النحو ، يقلد فيه ابن مضاء الملعب الظاهري في الفقه ، على نحو ما سنين في الخلافات الملمية عند حديثنا عن آفات الإعراب^(١٥) .

ونحن لا نكر أن الرفع والنصب والجعر من عمل التكلم ، ولكنه معكوم في عمله هذا بالقواعد النحوية ، وليس حراً في أن ينصب أو يجعر أو يرفع كيفما يريد ، بل إن هذه الحركات تجلبها العوامل المختلفة تبعاً لاختلاف المعاني ، وهذه العوامل ليست طبيعية ، بمعنى أن التكلم يستطيع إغفالها ، ولكنه حين ذاك يكون قد خالف القواعد النحوية .

(١٢) الإيضاح في علل النحو ، ص ٧٠ ، ٧١ .

(١٣) تلخيص السابق ، ص ٢١ .

(١٤) من أسرار اللغة ، ص ١٥٨ .

(١٥) انظر ص ١٤١ ، هذا البحث .

وإذا كان ابن مضاء يتنقصه الاخلاص في دعوته إلى إلغاء نظرية العامل والأخذ بالظاهر^(٦٦)، فإن الأستاذ إبراهيم مصطفي لم يكن يعوزه الإخلاص أو يتنقصه الجدلية في دعمه لنظرية العامل، وابتداع نظرية جديدة مؤداها أن ليس هناك عوامل تعمل، وإنما هناك حركات في النحو العربي تدلان على معنى، «الحركة الأولى: الضمة، وهي علمُ الإنسان، وطيلُ أنَّ الكلمة المرغوبة يرواد أن يسند إليها ويتحدث عنها. والثانية: الكسرة، وهي علمُ الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط باداة أو بغير أداة، كما في (كتاب محمد)، (كتاب لمحمد). ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه، إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإبتاع. أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يرواد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة. فللإعراب الضمة والكسرة فقط وليستا بقیة من مقطع، ولا أثر لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليندل بهما على معنى في تأليف الجملة وتنظم الكلام»^(٦٧). هذا هو رأي المرحوم إبراهيم مصطفي، وهو رأي لا ينقصه الاخلاص كما قلت، ولكنني لا أوافق عليه للأسباب الآتية:

١ - أن عملية وضع الأصناف أو الأنواع كلها تحت جدول واحد أو جدولين، ثم إطلاق اسم أو عنوان على رأس الجدول - هذه العملية تناسب العلوم الطبيعية ويطلقون عليها عملية الجدولة، كان يضمنون - في الكيمياء مثلاً - كذا وكذا من المواد في جدول، على رأسه عنوان الفلزات، وجدول آخر به كذا وكذا من المواد تحت اسم اللافلزات. وعملية الجدولة هذه لا تناسب اللغة إطلاقاً، ولا تتفق مع الاستقراء اللغوي العام، ومع ذلك - فقد استعملها الأستاذ إبراهيم مصطفي فوضع جدولاً، على رأسه عنوان (الضمة)، وضع فيه كل ما هو مسند إليه من مبتدأ وفاعل ونائب فاعل. ولكن الأستاذ اصطدم بشيئين: الشيء الأول أن هناك مضموماً وليس مستنداً إليه في المتأخر في بعض أحواله، الشيء الثاني: أن هناك منصوباً، ومع ذلك فهو مستند إليه، وهو اسم (إن). أما المتأخر فقد تفاداه الأستاذ بدعوى أنه مبني على الضم وليس معرباً، وهذا حق، وأما اسم (إن) فكان عقبة في وجه الأستاذ هدمت جدولوه وزلزلت قاعدته، ولكنه - أي الأستاذ - لم يستسلم، بل دافع دفاعاً مستميتاً بلغ به الحد أن يقول: إن الأصل في اسم إن الرفع ولكن النحاة «أخطأوا» في فهم هذا الباب وتلقونه ثم تجرأوا على تغليب المعرب في بعض أحكامه^(٦٨). وهو يستشهد على رفع اسم إن بشاهد أو اثنين فيهما كلام كثير وأخذ ورد لا نهاية

(٦٦) لم ين معاذ تلك لغيره بقريب من يورف الذي كان منصيباً للمذهب الطائفي في الفقه، فأراد أن يمتنع مدعياً ظاهراً في النحو لهما.

(٦٧) إحياء النحو، ص ٥٠.

(٦٨) إحياء النحو، ص ٦٤.

له ، أما ما ورد من كلام العرب وفيه اسم إن منصوباً فتعليل ذلك عند الأستاذ أن الحرف (إن) استعمل كثيراً في القرآن الكريم متصلاً بضمير النصب (إنه ، إنهم ، إنها ...) لأن ضمير الرفع لا يوصل إلا بالفعل ، فلما استعمل العرب هذا الحرف (إن) متصلاً توهموا فيه النصب ، ولم يفتنوا إلا أن الأصل فيه الرفع !!! كلام لا يحتاج إلى تعليق ، فلشواهد وكلام العرب على نصب اسم إن فمن أين الرفع ؟ وإذا سلمنا بكثرة استعمال إن موصولة بالضمير ، فهل هذا ينطبق أيضاً على إنشواتها : لكن ، كأن ، ليت ، لعل ؟

٢- ثم رأى الأستاذ من بعد ذلك أن الفتحة يتضوي تحتها كثير من الممرات كالمفعول به والمفعول معه والمفعول فيه والمفعول له والاستثناء والتمييز والمنادي والحال ، ومن التعسف أو من المستحيل أن يضع كل هذه الممرات في جدول ، على رأسه عنوان يقابل العنوانين السابقين : الإسناد أو الإضافة ، لأنه ليس هناك معنى واحد تنضوي تحته كل هذه الممرات . فمماذا يفعل الأستاذ ؟ هرب من جدولة هذه الممرات تحت عنوان واحد بأن قال إن الفتحة ليست علامة إعراب ولا تدل على معنى . وواضح وضوحاً لا يحتاج لبيان ، أن الفتحة علامة إعراب وتدل على معنى .

٣- قول الأستاذ بأن الفتحة هي الحركة الخفيفة المنحبة التي يواد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة - هذا القول فيه نظر ، لأن الفصحى بها أيضاً حركة السكون ، فإذا كانت الفتحة بمثابة السكون عند العامة ، فما وضع السكون في الفصحى إذن ؟ أو ليس الوقت بالسكون من سمات الفصحى ؟

٤- قول الأستاذ بأن الحركات ليست أثراً للعامل ، بل هي من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى ، قول فيه نظر أيضاً ، لأن العامل لا يناقض المعنى ، بل يسمائي معه ، ولأننا لا ننكر أن الحركات من صنع المتكلم ولكنه محكوم - كما يبيّن من قبل - بقواعد النحو عند تقاطع هذه الحركات ، وليس حراً في أن ينصب أو يرفع أو يجزأ كيفما شاء .

ومن بعد الأستاذ إبراهيم مصطفى يصدر الدكتور تمام حسان كتابه القيم (اللغة العربية معناها ومعناها) وفيه يرسم الدكتور تمام لنظرية تنفي - عنده - عن العامل ، ونحاول هنا أن نلخص هذه النظرية تلخيصاً موجزاً ، وفي الوقت نفسه غير مخجل ، ثم نبدي فيها الرأي .

يرى الدكتور تمام حسان أن هناك ثلاثة أنواع من المعاني : المعنى اللفظي ، ويقصد بها المعاني النحوية كالفعالية والمفعولية والإضافة ... ، والمعنى المعجمي الذي تدل عليه الكلمة المفردة كما في المعاجم . وحصيلته العنيتين يساوي المعنى اللفظي للسياق ، أو بمعنى ظاهر النص كما يقول الأصوليون . وهذان المعنيان هما قرائن عقلية أي مكتوبة أملاً وتراها ، بعكس المعنى الثالث وهو المعنى اللقائ ، وهو الظروف الاجتماعية التي قيل فيها النص . وإذا أضفنا هذا المعنى الثالث (معنى

القام) إلى المعنيين الأولين نتج عندهما ما يعرف بالمعنى الدلالي^(٦٩). وللتمثيل للمعاني الثلاثة نأخذ جملة قالها طالب في الثانوي لناظر مدرسته ، وكان الأول يريد إشعال سجارة ، قال « تسمع بالولاعة » :

١ - فاللغنى الوظيفي أو التحليلي للجملة هو (تسمع) فعل مضارع مرفوع و (بالولاعة) جار ومجرور .

٢ - والمعنى المعجمي : (تسمع) من السماح ، أي الإذن له ، والولاعة آلة تخرج منها شعلة صغيرة من النار بالضغط على جزء منها .

٣ - والمعنى الدلالي : وهو النظر في القرائن الحالية والاجتماعية ، فنجد أنه يدل على سوء تربية وعدم احترام ، ذلك أن طالباً لم يزل في المرحلة الثانوية يطلب من ناظر المدرسة إشعال سيجارة له . وهذا المعنى يدرك بعد معرفة دور الناظر ومكانته بين الطلبة^(٧٠) .

ويرى الدكتور تمام حسان أن المعنى الأول - وهو المعنى الوظيفي - « مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والاضافة . . . الخ . وهذه المعاني الخاصة تحتاج إلى مجموعة من العلاقات التي تربط بينها (أي بين المعاني الخاصة) حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها وذلك كعلاقة الإسناد وعلاقة التخصيص وعلاقة النسبة وعلاقة التسمية . وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأسباب الخاصة كالفاعلية والمفعولية^(٧١) .

ثم يفصل القول في هذه العلاقات أو القرائن المعنوية ، فالإسناد هو العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ، وبين الفاعل أو نائبه والفعل . وعلاقة التخصيص - ويقصد به المنصوبات - علاقة سياقية كبرى ، أو قرينة معنوية كبرى تنفرد عنها قرائن معنوية أخص منها ، وهي قرينة التعدي وتدل على المفعول به ، وقرينة الغائية وتدل على المفعول لأجله ، وقرينة المعية وتدل على المفعول معه ، وقرينة الظرفية وتدل على المفعول فيه ، وقرينة التحديد والتوكيد وتدل على المفعول المطلق ، وقرينة الملابسة وتدل على الحال ، وقرينة التفسير وتدل على التمييز ، وقرينة الانخراج وتدل على الاستثناء ، وقرينة المضائفة وتدل على الاختصاص وبعض المعاني الأخرى . ومن بعد قرينة الإسناد ثم قرينة التخصيص تجيء قرينة النسبة ويقصد الدكتور تمام بها الجر بالإضافة أو بحروف الجر ، ثم تجيء أخيراً قرينة التسمية ويقصد بها التوابع الأربعة : التعت والعطف والتوكيد والإبدال^(٧٢) .

(٦٩) اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ، ص ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، يصرف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٧٣ م .

(٧٠) الربيع السابق ، ص ٣٥٨ ، يصرف .

(٧١) الربيع السابق ، ص ١٧٨ .

(٧٢) الربيع السابق ، ص ١٩١ وما بعدها .

فهذه إذن القرائن المعنوية ويقابلها قرائن لفظية وهي : العلامة الإعرابية ، والرتبة ، والصيغة ، المطابقة ، والربط ، والتضام ، والأداة^(٧٣) .

وقرائن التعليق هذه معنوية ولفظية هي التي يجب أن ننظر إليها عند تحديد المعنى الوظيفي أو التحليلي ، أو بمعنى آخر عند الإعراب . وهي تنفي عن فكرة العامل النحوي الذي قال به لنحاة . لقد اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوي إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة فقط وهي قرينة لإعراب أو العلامة الإعرابية^(٧٤) . ولكن يجب أن ننظر إلى قرائن التعليق كلها لا إلى العلامة الإعرابية وحدها .

ثم يعطي الدكتور تمام مثالا للإعراب اعتماداً على قرائن التعليق معنوية ولفظية فيقول : « فإذا طلب منا مثلاً أن نمرب جملة مثل (ضرب زيدٌ عشرًا) ، ننظرنا في الكلمة الأولى (ضربَ) فوجدناها قد جاءت على صيغة قَتَلَ ، ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي سواء من حيث صورتها أو من حيث وقوفها بإزاء (يَقْتُلُ ، أَقْتُلُ)^(٧٥) . فهي تندرج تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلم يُسَمَّى (الفعل) ومن هنا تبادر إلى القول بأن (ضرب فعل ماضٍ) ثم ننظر بعد ذلك في (زيد) فنلاحظ ما يأتي :

- ١ - أنه يتتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة) .
- ٢ - أنه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية) .
- ٣ - أن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد (قرينة التعليق) .
- ٤ - أنه يتتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة) .
- ٥ - أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبة) .
- ٦ - أن الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة) .
- ٧ - أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب ، (وهذا استناده مع الاسم الظاهر دائماً) (قرينة المطابقة) .

ثم ننظر بعد ذلك في (عمرًا) ونلاحظ :

- ١ - أنه يتتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة) .
- ٢ - أنه منصوب (قرينة العلامة الإعرابية) .

(٧٣) للربيع السابق ، ص ٢٠٥ .

(٧٤) للربيع السابق ، ص ٣٣١ .

(٧٥) ليس هذا صحيحاً بديل أن كلمة (خَرَجَ) من الجسلة : (وَلَيْتَ خَرَجَ أَخِيكَ لَمَقَ كُلَّ خَرَجٍ) حل وَزْنَ (قَتَلَ) ، ومع ذلك فهي ليست فعلاً ماضياً بل هي اسمٌ مفعولٌ به ، وكذلك كلمة (خَرَجَ) من الجسلة (إِنَّ خَرَجَ الْفَتَى بِنَجَاحِهِ عَظِيمٍ) على وَزْنَ (قَتَلَ) وهي ليست فعلاً ماضياً ، بل هي اسم (إِنَّ) منصوب بالفتحة .

(٧٦) يقول النحاة في مثل هذه الجسلة (ضربَ زيدٌ عشرًا) إن (زيد) هو الفاعل ، لأنه قام بالفعل (ضربَ) ، وهذا القول هو الذي عمل به الرفع ، وكذلك (عشرًا) مفعول به لأن القول قد وقع عليه ، وهذا القول نفسه هو الذي عمل له النهب . فالعامل بين الاثنين المعبر عن الفعل . وكلٌّ من الفاعل والمفعول . وهذا السهل بكثير من كل هذه القرائن إن عا الدكتور تمام .

- ٣- أن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعلية (قرينة التعليق) .
 ٤- أن رتبة من كل من الفعل والفعل هي رتبة التأخر (قرينة الرتبة) .
 ٥- أن هذه الرتبة غير محفوظة (قرينة الرتبة) .

وبسبب هذه الفروقات نسلج إلى القول بأن (عَمَرًا) مفعول به^(٧٧) .

ثم يستجج الدكتور تمام بعد ذلك أننا يمكننا أن نعرب كلاماً لا معنى له من الناحية المعجمية إذا اتضح معناه الوظيفي بأن يكون هذا الكلام مُصَوِّراً في صورة عربية من حيث التركيب والحروف والنطق، إذ أن معرفة للمعنى الوظيفي معناه نجاح عملية التعليق أو الكشف عن العلاقات السابقة^(٧٨)، ثم يطبق الدكتور هذا الرأي فيورد بيتاً من تأليفه من بحر الكامل لا معنى له وهو :

فَأَمَّنَ التَّجِيئُ شَحَالَهُ بِتَرْبِهِ الْ فَلَنِي قَلَمٌ يُسَيِّفُ بِطَاسِيَةِ التَّرَنِ^(٧٩)

ويبدأ الدكتور في إعرابه على الوجه التالي :

قاصر : فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب .

التجيين : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

شحال : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الهاء : مضاف إليه مبني على الفهم في محل جر .

الباء : حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب .

تريس : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الهاء : مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر .

الفناني : نعت (لتريس) مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على إلقاء منع من ظهورها الثقل .

الفاء : إلخ إعرابه للبيت^(٨٠) .

وليست هذه أول مرة يقول فيها الدكتور مثل هذا الرأي ؛ فقد سبق له أن أدلى بالرأي نفسه

سنة ١٩٥٥ في كتابه (مناهج البحث في اللغة) حيث قال :

«والحق أن الصلة وثيقة جداً بين الإعراب وبين المعنى الوظيفي ، فيمكنني أن تعلم وتظيفة الكلمة في السياق لتدعي أنك أعربت إعراباً صحيحاً^(٨١) . ولذلك يستطيع المرء أن يعرب كلمات لا معنى لها ، ولكنها مصوغة على شروط اللغة العربية ، ومرصوقة على غرار تراكيبها . وإذا لم يصدق القارئ هذا الكلام ، فليسمح لي بأن أجرج على خلق هذا النص الآتي على مثال اللغة العربية وإن

(٧٧) اللغة العربية منملاها ومبتليها ، ص ١٨١ ، ١٨٢ .

(٧٨) للرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(٧٩) للرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(٨٠) للرجع السابق ، ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٨١) من المعلوم أن المعنى الوظيفي لا يدرك إلا بعد إدراك المعنى المعجمي .

لم يكن هذا نصاً عربياً فكل كلماته هراء (حُكِّفَ المستعص بسقachte في الكمط نَعْمَدُ التران تعنيداً غيلاً، فلما اصطَفَتُ التران وتحنكت شغلَه للمستعص بحشله فانحكر سحيلاً سحيلاً حتى خرب) لكائي بالقارئ الآن قد بدأ في إعراب هذا النص، وكأني أسمعه يقول حنكف فعل ماضٍ، والمستعص فاعل، وسقachte جار ومجرور متعلق بحنكف... إلى أن يسم له الإعراب الصحيح. ولكن مهلاً كيف يستطيع القارئ أن يعرف كلمات ليس لها معنى في القاموس مع أن نصها المسوق هنا لا يدل على معنى دلالي خاص؟ الجواب بسيط جداً؛ لأن هذه الكلمات الهرايئة تحمل في طيها معنى وظيفياً. فالكلمة الأولى في النص تؤدي وظيفة الفعل للماضي لسببين: الأولى أنها جاءت على صيغته، والثاني أنها وقعت موقعه، وتقوم الثانية بدور آخر والثالث بوظيفة ثالث، وهلم جرا. فالإعراب إذن فرع للمنى الوظيفي، لا للمنى للمعجمي، ولا للمنى الدلالي، وأظننا قد فرقنا بين هذه المعاني الثلاثة في مكان سابق من هذا الكتاب^{١٨٦}.

هذا هو ملخص نظرية قرائن التعليق المعنوية واللفظية في الإعراب عند الدكتور تمام حسان، عرضناها بلمحة وبمعظم ألفاظ الدكتور، ولنا عليها ما يلي:

ذكر الدكتور تمام أنه أخذ كلمة (التعليق) من عبد القاهر الجرجاني، ومنه أيضاً استوحى نظريته في قرائن التعليق، يقول: «ولعل أدنى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني صاحب مصطلح التعليق»^{١٨٧}. ويقول الدكتور أيضاً «وأما لخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق، فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب، وإنما كان التعليق، وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية»^{١٨٨}.

فهل كان عبد القاهر يقصد ذلك حقاً؟ هل كان عبد القاهر ينظر إلى تعليق الكلام بعضه ببعض دون النظر إلى المعاني المعجمية، وما يترتب عليها من معان بلاغية؟ هل كان عبد القاهر ينظر إلى النحو نظرة جافة جامدة، لا يعرف فيها إلا إسناد الفعل إلى فاعله أو الخبر إلى مبتدئه، ولا يدرك منها إلا تخصيص المفعول به للفعل، أو إضافة الشيء إلى الشيء؟

لعله من المناسب أن ندع عبد القاهر نفسه يرد على هذا، فيقول: «وأعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك غلبت علماً لا يَتَقَرُّهُ الشكُّ: أن لا نَظَمَ في الكلام، ولا تَرْتِيبٌ حتى يُتَمَلَّقَ بعضها ببعض، ويُتَجَمَّلَ على بعض، وتَجَمَّلَ هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس. وإذا كان كذلك فَتَجَلُّرُنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه وما محصوره. وإذا نظرنا إلى ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن نتمد إلى اسم فتجمله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو نتمد إلى اسمين فتجعل

(١٨٦) اللغة العربية: منهاها ومنهاها، ١٨٦.

(١٨٧) المرجع السابق، ص ١٨٨.

أحدهما خبراً عن الآخر ، أو تبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفةً للأول أو تأكيداً أو بدلاً منه ...^(٨٤) .

فهل سكت عبد القاهر بعد ذلك أم أكمل كلامه بأن لا سبيل إلى معرفة ترتيب الألفاظ أو تعليق بعضها ببعض إلا بعد معرفة معانيها في النفس ، وأن الألفاظ ترتب في النطق في نفس الوقت الذي ترتب فيه معانيها في النفس ، فلنستمع إليه في الموضع نفسه مجيباً عن هذا السؤال ؟
« وإذا كان لا يكون في الكلام نظم ولا تركيب إلا بأن يُصنَعَ بها هذا الصنيع ونحوه ، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء ، ومما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته - بأن بذلك أن الأمر على ما قلناه : من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم ، وأن الكلام ترتب في النطق ، بسبب ترتيب معانيها في النفس ، وإنها لو خلت من معانيها حتى تتَجَرَّدَ أصواتاً وأصداء حروفٍ لَمَّا وقع في ضمير ، ولا هجس في خاطر ، أن يجب فيها ترتيب ونظم وأن يتجمل لها إمكانية ومنازل ، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بذلك »^(٨٥) .

فهل نقول بعد ذلك إن عبد القاهر فصل بين معاني النحو والمعاني المجمية ؟
وهناك نصاً آخر لعبد القاهر أكثر وضوحاً وبياناً لاختلاف المعنى مع ترتيب اللفظ، يرد على الدكتور تمام فيما ظنه أن المعاني النحوية بنى عن المعاني للمجمية ، وأن التعليق عند عبد القاهر لم يتمد المعاني النحوية .

« ليس الغرض بنظم الكلام أن توالى ألفاظها في النطق ، بل أن تتناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل ... ولو فرضنا أن تتخلع من هذه الألفاظ - التي هي لغات - دلالاتها ، لما كان شيء منها (أي من الألفاظ) أحق بالتقدم من شيء ، ولا يتصور أن يجب فيها ترتيب ونظم »^(٨٦) .

وإن نحن لا نستطيع أن نفصل المعاني الوظيفية عن المعاني للمجمية ، ولنطبق هذا عملياً ، فننتظر في بيت الشعر الذي أتى به الدكتور تمام . ونعلق على إعرابه له :

قاص : كيف ندرك أنها فعل ماضٍ دون أن نعرف معناها ، ليس ممكناً أن تكون اسم فاعل من قاص ، يقصو لي تباهد .

التجيين : ثم كيف نعرّب هذا اللفظ فاعلاً دون أن ندري ما هو الحدث الذي أبسند إليه ، ليس من الممكن أن يكون مضاعفاً إلى قاص ، أي (قاص التجيين) دون أن يخبر الوزن .

شحاله : كيف نحكم بأنها كلمة واحدة وبأنها منصوبة على المفعولية (شحال) والتفسير مضاف إليه ، ليس من الممكن أن تكون ثلاث كلمات (شحا) ، (له) جار ومجرور ؟

(٨٤) دلائل الإعجاز ، ص ٤٢ و ٤٥ ، طبعة دار الفكر ، سنة ١٣٦٦ هـ .

(٨٥) المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٨٦) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

بترسه : جاز ومجرور والضمير مضاف إليه !! كيف تعرف أن الياء حرف جر دون أن تعرف معنى ترس ؟ ليس ممكناً أن تكون الياء من أصل الكلمة ، ثم إذا كانت جازاً ومجروراً فبأي فعل نعلقها ونحن لا نعرف معناها أو معنى الفعل ؟

الفانسي : صفة وترس موصوف ! كيف يكون ذلك دون أن نعرف معنيهما ليست الصفة جزءاً من ماهيات الموصوف ؟ عندما نقول « الإنسان حيوان ناطق » نناطق هذه صفة الحيوان ، أي أن النطق من ماهيات هذا الحيوان لو من جوهره . ونحن لم نعرها هذا الإعراب إلا بعد أن عرفنا معنى (ناطق) ومعنى (حيوان) ، فكيف نحكم على (الترسي) و (الفانسي) بالموصوف والصفة دون أن نعرف معنيهما ؟

وهكذا إذا قمنا إلى آخر الشروط ، لا بد أن نجد المعنى للمجمعي أولاً ، وهو الذي يحسد المعنى الوظيفي ، أي الإعراب . ذلك لأن اللغة ليست قوالب شكلية مجردة يُصَبَّ فيها أي كلام فيستقيم الإعراب ، ولكنها - أي اللغة - وظيفة اجتماعية قبل كل شيء الغرض منها الإفهام . بل إن الأمر يزداد وضوحاً عند عبد القاهر عندما يذكر صراحة لفظ (المعامل) وهو يقتصد بالطبع المعامل النحوي ، ويربط هذا المعامل بالمعنى ووجوه البلاغة ، وذلك في قوله :

« وإن أردت أظهر أكرأ في هذا المعنى ، فانظر إلى قوله إبراهيم بن العباس :

فَلَوْ إِذْ نَبَا ذَهَرُ وَأَنْكَرَ صَاحِبٌ وَسَلَّمَ أَسْنَدُهُ وَحَسَبَ نَعِيرُ
تَكُونُ مِنَ الْأَهْوَازِ ذَايِ بِتَجْوَةٍ وَلَكِنْ مَقَالِدُ جَرَتْ وَأَشْوَرُ
وَأَيُّ لَارِجٍ يَهْدُ هَذَا مَحْضُ لِأَفْضَلِ مَا يُسْرَجُ أَخْ وَزَوْرُ

فلأنك ترى من الروق والطلاوة ، ومن الحسن والحلاوة ، ثم تستفد السبب في ذلك ، فتجده : إنما كان من أجل تقديم الظرف الذي هو (إذ نبا) على عمله الذي هو (تكون) وأنه لم يقل : فلو تكون من الأهواز ذاري بنجوة إذ نبا هـ... »

فهل بعد هذا نقول إن المعاني الوظيفية - أي الإعراب - يعرف معزولاً عن المعاني للمجمية . لا بأس في النظر إلى قرائن التعليق المعنوية التي ذكرها الدكتور تمام ، وهي قرائن الاستناد والتخصيص والنسبة والتبعية . ولكن هذه القرائن لا تعرف إلا بإدراك المعاني للمجمية أولاً . وإلا فمن أين لي أن أعرف أن هناك علاقة إسناد بين (التلميذ) و (مجتهد) في الجملة : التلميذ مجتهد . إذا لم أكن أعرف المعنى للمجمي لكل من التلميذ والمجتهد .

ويظلم النحاة القدماء من يقول إنهم قرروا نظرية المعامل بعيداً عن العلاقات السببية للنص ، وأن المعامل النحوي لم يكن لينظر إلا إلى العلامات الإعرابية ، التي هي قسوة من القرائن

(٨٢) دلائل الإعجاز ، ص ٦٤ . هنا يربط فكرة الإعراب بالمعاني البلاغية لو فهم النحو مصلاً ببلاغة كان مشحناً لها عند الفقي (٨٢) أي الحسن عبد الجبار القفاري سنة ٨٤١٥ هـ ، في كتابه المغني ، ج ١٦ ، ص ١٩٩ .

اللفظية ، وليست كلُّ القرائن ، كما أنها لا علاقة لها بالمعنى الدلالي . يقول ابن قتيبة حيناً اتصال الإعراب بالعلاقات السباقية للنص « وللعرب الإعراب الذي جعله الله وثباً لكلابها ، وحليّةً لنظامها ، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين : كالفاعل والمفعول ، لا يفرّق بينهما إذا تساوت حالهما في إمكان أن يكون الفعل لكل واحد منهما إلا بالإعراب ، ولو أن قاتلاً قال : هذا قاتلٌ لحي ، وقال آخر : هذا قاتلٌ لحي بالاضافة ، لدلّ بالتثنية على أنه لم يقتله ، وحذف التثنية على أنه تله . ولو أن قارئاً قرأ : ﴿ فَلَا يُخَوِّنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّهُمَا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُكْتُمُونَ ﴾^(٨٨) . وتَرَكَ طريق الابتداء بـ (إننا) وأعمل القول فيها بالنص على مله من ينصب (أن) بالقول كما ينصبها بالظن ، لقلب المعنى على جهته ، وأزاله عن طريقه وجعل النبي محزوناً لقولهم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون . وهذا كفرٌ مبنيٌّ تَمَكُّدٌ ، وضربٌ من اللحن لا تجوز الصلاة به ، ولا يجوز للمؤمنين أن يتجوزوا فيه . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يقتل قاضي صيراً بعد اليوم . من رواه جزءاً (لا يُقْتَل) أوجب ظاهراً الكلام للقرشي أن يقتل إن ارتد ولا يقتل منه إن قُتِلَ . ومن رواه رفعاً (لا يُقْتَل) انصرف التأويل إلى الخبر عن قرش ، أنه لا يُزَنُّ أحدٌ منهم عن الإسلام فيستحقّ القتل . أما ترى الإعراب كيف فرق بينهما ؟^(٨٩) .

ثم انه ليس يبعد عنا تفريق أيّ الأسود لآيته بين أسلوبيين : ما أحسن السماء ؟ على الاستغمام . وما أحسن السماء ؟ على التعجب ومن الممكن في مثال آخر على النبي مثل ما أحسن زيد .

وبعد فلعلنا أوضحنا أن قرائن التعليق التي وضعها الدكتور تمام حسان بمنأى عن المعاني المعجمة بعيدة كل البعد عن مفهوم التعليق عند عبد القاهر الجرجاني ، ولعل هذه القرائن أيضاً لا تغني عن العمل الذي يتصل اتصالاً مباشراً بواقع النص اللغوي ولا ينحزل عن السياق المعنوي للنص ، وإن كان يميّه في بعض الأحيان التأويل البعيد ..

هذا إلى أن هذه القرائن - قرائن التعليق - من الكثرة بحيث يبدو للعمل - بمقارنتها به - شيئاً سهلاً ميسراً ، وقد بينا ذلك في هامش صفحة ١٠٨ ، وأن من هذه القرائن قرينة العسلامة الإعرابية ، مع أن هذه القرينة هي مدار البحث ، وأن الأستاذ قد عقد هذا الفصل بأكمله لبيان لنا طريقة التعرف إليها ، فكيف يفترض أنها موجودة أصلاً وأنها هي التي تهدي لمعرفة الإعراب ؟ كأنه يبحث عن شيء ، ثم يستعين بوجود هذا الشيء نفسه في بحثه . أليس العامل - مرتبطاً بالمعنى - أسهل من كل هذا ؟

ثم أن لنا ملاحظة أخيرة تختص بتقسيم الدكتور تمام لقرائن التعليق للمعنوية ، فقد وضع المرفوعات تحت قرينة الإنسداد ، والمجرورات تحت قرينة النسبة ، والتوابع تحت قرينة التبعة . ثم

(٨٨) آية ٣١ من سورة يس ، وصلة القرينة بكسر حزة (إن) على الابتداء .

(٨٩) تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة للقرن سنة ٢٣٦ هـ ، ص ١١ و ١٢ ، تحقيق عبد أحمد صقر ، طرابلس ، سنة ١٩٨٥ م .

تبقى بعد ذلك المنصوبات، والمنصوبات في النحو كثيرة، ولا تدخل تحت معنى واحد، فالمفعول به يختلف في دلالاته عن الحال، والحال يختلف عن الاستثناء، وكل منهما يختلف في الدلالة عن الظرف... وإذا كان الأستاذ إبراهيم مصطفي قد تخلص من ذلك بأن قال: إن الفتحة ليست علامة إعراب، ولا تدل على معنى، بل هي الحركة الخفيفة المنتجة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك. فإن الدكتور تمام حسان تخلص من هذه الاختلافات بأن وضعها جميعاً تحت قرينة التخصيص، يقول: «وإنما سميت هذه القرينة قرينة التخصيص لِمَا لاحظته من أن كل ما تَقَرَّرُ عنها من القرائن قيودٌ على علاقة الأستاذ، بمعنى أن هذه القرائن المعنوية المنفردة عن التخصيص يَتَبَرَّرُ كُلُّ منها عن جهة خاصة في لهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة»^(٩٠). وأقول إن كل كلام في اللغة العربية هو تخصيص لمعنى، وليس التخصيص مقصوراً على المنصوبات فحسب، بل يتناول المجرور أيضاً، فقولنا «ينعَبُ المريض إلى المستشفى» تخصيص لجهة الذهاب، فكأنك خصصت ذهابه إلى مكان بعينه وليس غيره، وإذا قلت «هَذَا كِتَابُ مُحَمَّدٍ» فكأنك خصصت ملكية الكتاب لمحمد، وأيضاً فإن قرينة التخصيص تتناول الفاعل أيضاً في قولنا «إنما ينجح المجتهد» اليس في ذلك تخصيص للنجاح وجعله للمجتهد... من ذلك نرى أن قرينة التخصيص هذه قرينة واسعة، يدخل تحتها المعاني النحوية بعمامة، وليس المنصوبات فقط أو هي - كما يقول المناطقة - جامعة وليست مائعة.

وأبنا إذن أن فكرة العامل قائمة منذ سيبويه ولم تتجح المحاولات المعقدة في هملها، ذلك أنها - كما قلت - تنقن الكلام، وتعطيه معايير ثابتة تقي المتكلم من الوقوع في الخطأ - وتحفظ النحو من دخول اللحن فيه. ونحن إذ نقول ذلك نستند إلى قول نحوي كبير معاصر عاش القلعة في كتبهم وأعطاهم ما لهم من فضل وتقدير، يقول الأستاذ عباس حسن في المفاضلة بين العامل النحوي وبين المتكلم بوصفه هو عامل للرنج والنصب والجر: «لا يمتنا من العامل أن يكون هو المتكلم، أو هو المعنوي، أو هو اللفظ ظاهراً، أو مقدراً، أو محلوفاً، فذلك أمر سطحي شكلي بحث، وربما اقتضانا الإنصاف وحج التيسير أن نميل إلى جانب العامل بنسويه، المعنوي واللفظي، ونصرف عن العامل (بمعنى التكلم)، ذلك أن العامل اللفظي والمعنوي يُسهَّلُ على المستعرب وتعليم اللغة، والناتئ فيها - أن يرى العامل إن كان حياً، ويدركه إن كان معنوياً، فيضبط كلماته وألفاظه وفاق ما يُجسُّ ويُدرِكُ في سهولة وخفة. يرى الفعل أمامه فيعلم أنه يتطلب فاعلاً مرفوعاً وقد يتطلب مفعولاً به أو أكثر، ويرى الاسم بعد الفعل فيضبطه مرفوعاً أو منصوباً، بحجة أنه فاعل أو مفعول... أو... أو... ويرى حرف الجر والمضاف فيعرف أن كلاً يحتاج إلى مجرور، فيحرر الاسم بملهما ويرى المبتدأ أو المضارع فيبادر إلى رفعهما... وهكذا. فوجود

هذا العامل يسهل على المتكلم والكاظم الامتناء إلى الحركة المطلوبة والضغط الصحيح فيما يقع بعدهما ، وكان هذا العامل أمارة قاطعة على المطلوب ورائد لا يضل . أما العامل (المتكلم) فلن يعرف ضبط أواخر الكلمات وما يتصل بها ، وما ينشأ عن تصرفها إلا إذا كان عربياً أصيلاً ، ينطق اللغة العربية بفطوره ، وتجري على لسانه طائفة يغير أصوات مرشدة ، ولا علامات يستوحىها الضبط ، ويستيتها ما يتطلبه المقام من حركة دون حركة ، ومن ضبط دون آخر ، فالأخذ برأي الجمهرة في أمر العامل إنما هو أخذ بالأسر ، عملاً ، وتطبيقاً ، وإفادة ، بالرغم من أنه ليس هو الحق في الواقع المقطوع به ، ذلك أن الواقع اليقيني يقطع بأن الذي يجلب الحركات ، ويغيرها ، وينادى بينها إنما هو : المتكلم ، ما في ذلك شك . ولكن لا بأس أن ننسى أو نتناسى هذا الواقع ما دامت الفائدة محققة في النسيان أو التناسي ، والضرر لا أثر له . إنما الضرر كل الضرر أن نُسيخَ على هذا العامل للصنوع الوائتاً من القوة ، وصنوعاً من الزايات تجعله يتحكم - بغير حق - في المتكلم ، ويُعيد عليه تفكيكه ، ويعوقه في الأداء ، وتناول كلامه الصحيح بالشك والتجريح ، ويفرض عليه طوقاً خاصة في التعبير تستمد سلطاتها مما أسبقه النحاة على هذا العامل ، لا مما جرى على ألسنة الفصحاء من العرب الخاص أو مما جاء به التزليل الحكيم^{٣٩} .

الباب الثاني

مصادر الحقائق النظرية

الفصل الأول

عوارض مقبولة للتأويل أصول الصنعة النحوية

عوارض الصناعة النحوية

ونقصد بها ما نراه عند إعراب كلام ما من الزيادة والحذف والتقدير والتأويل والعروض ، وكلها أمور تنبت عن النظرة التعليمية في الإعراب .

ونحن في بحثنا عن هذه العوارض لن نستقرئ أبواب النحو باباً باباً ونجمع منه ما كان فيه شيء من تلك العوارض ، فلذلك عمل يطول ، وهو في الوقت نفسه ممل ، لا جدوى من روايته ولا جليد ، فكم من مؤلفات قد كتبت فيه ، وكم من باحث قد تآوّل عليه ، وما دام الأمر كذلك فسنحاول أن نلقّي الضوء على ما نعتقد أن الضوء لم يُلْقَ عليه بعد مع الاجتزاء ببعض الأمثلة لتوضيح ما نقول .

النحوي القديم يريد أن يعلم الإعراب للتلاميذ ومريديه ، فلا يستعرض معهم شواهد اللغة بقرآنها وشعرها ونثرها ، فهذه نظرة وصفية لا تَبِلُّ للتلاميذ بها ، بل هو يعمد إلى الشواهد المألوفة فيشرحها ويستخرج منها ما يريد استنتاجه من قواعد ، فإذا أراد أن يبين الخبر وأن لا بد له من مبتدأ جاء بمثل الآية ﴿ والله عزيز حكيم ﴾ فهذا مبتدأ ثم خبران . فإذا وجد خبراً دون مبتدأ ، فلا ينحى في هذه الحالة النحوي الوصفي فيقول : هكذا جاءت اللغة ، ثم يستعرض من الشواهد ما حوت الخبر دون المبتدأ ، لا ، إنه لا يفعل ذلك ، بل يَقْلُرُّ مبتدأ ، حتى يُسَهِّلَ على التلاميذ فهم القاعدة دون لُبْسٍ أو غموض^(١) . فهذا التقدير وما جرى مجراه من حذف وزيادة وتأويل - عوارض الإعراب ، لأنَّ كُلَّ من المعلم والمتعلم محتاج إليها ولا يستغنى عنها ، ولأن الإعراب التعليمي لا يستقيم إلا بها . بل إن القواعد التقنية - وهي قواعد تعليمية بلا شك - ممن أن لكل عامل معمولاً ، وأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، وأن المعمول لا يتقدم على عامله ، هذه

(١) عنه في ذلك مثل من يريد أن يعلم طلقاً شيئاً سهلاً الأشبه ، فيشير إلى معناه ويقول : هذه عين . دون أن يوضح فيقول إن (العين) تطلق على سمات أخرى منها الجلسوس والبدندان ، ونوع لثام من الأرض ، وعين الشيء تشبه للتأكيد ، وأحياناً القوم لترادفهم .

القواعد ما كان لها أن تستقيم وتصبح مفهومة لدى التلاميذ إلا بتلك العوارض الإعرابية . فما بالنا نعيب على النحاة القدامى هذا التقدير والحذف والزيادة . . . وهم قد أُنْفَرُوا زهرة العمر في البحث والتفتيش طالعين الحقيقة لوجه الله تعالى ، تاركين لنا مؤلفات تشهد لهم بالجدية في البحث والإخلاص للعمل^(٢) . كان أولى بنا وأجدر أن نتلمس المنهج الذي اتبعوه فيظهر لنا الحق ، ويظهر لنا تبرير صحتهم هذا ، ذلك أنهم لم يتبعوا المنهج الوصفي descriptive method . أي وصف اللغة والظواهر النحوية كما هي في الواقع دون إدخال شيء عليها أو حذف شيء منها ، بل هم اتبعوا في دروسهم وتعليمهم المنهج المعياري prescriptive method ذلك المنهج الذي لا يكتفي بوصف الظواهر النحوية ، بل يتجاوز ذلك إلى بيان الصحيح الذي يجب أن يقال تبعاً للقواعد العامة ، ويبان نواحي النقص والخطأ في غير الصحيح حتى يسلم منها ويطابق الأصول المرعية .

وعلى ذلك نقنأ لو افترضنا أن النحاة القدامى قد أخطأوا ، فإن الخطأ محصور في اختيار المنهج ، وليس في تطبيقه ، إذ أنهم طبقوا هذا المنهج المعياري خير تطبيق في الأغلب الأعم . ولكنني أرى أن اختيارهم المنهج المعياري لم يكن خطأ ولا بعداً عن الصواب . لماذا ؟ لأن الدراسات النحوية - ويدخل تحتها الإعراب - قد ظهرت ثم تمت وترعرعت لحفظ اللغة وقواعدها من العبث والتوسع الخارج عن نطاق الفصحاء من العرب ، ثم إن هذه الدراسات قد قلعت - كما بينت من قبل - بسبب اللحن ، لا سيما اللحن في قراءة القرآن ، كتاب الله للنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام ، والذي كان المسلمون يقدمونه وما زالوا ، فكان الغرض من هذه الدراسات تفادي اللحن عن القرآن الكريم وإيماده . فأتى للنحاة أن يضبطوا القواعد ويضعوا الأصول ويضيقوا دائرة الضبط والتضييق حتى يُبْعِدُوا اللحن لو أنهم اتبعوا المنهج الوصفي ولم يتبعوا المنهج المعياري ؟ أليس هذا المنهج الأخير هو المناسب لهذا الغرض والمناسب أيضاً لتعليم من يريد أن يتعلم ؟ إن الخطأ كان في المغالاة وتجاوز الحد في التقدير والحذف والعرض والتأويل وما إلى ذلك من عوارض الإعراب . فلنتناول الآن بعض الأمثلة بالتحليل والنقد ، ونرى إن كان النحاة على حق أو أنهم تجاوزوا الحد وتغلبوا في خيالهم للمدرسي . نبدأ الأمثلة بما نراه معقولا منها ، ثم ننتج إلى التكلف والمغالاة وتجاوز الحد ، ثم نتقل من ذلك إلى بيان أسباب هذا التكلف وتلك المغالاة . فهذا الباب يتقسم إلى ثلاثة فصول :

- ١ - الفصل الأول : عوارض معقولة ناتجة عن أصول الصنعة النحوية والغرض التعليمي .
- ٢ - الفصل الثاني : عوارض غير مقبولة ناتجة عن المغالاة وتجاوز حد التعليم .
- ٣ - الفصل الثالث : أسباب وجود العوارض غير المقبولة .

(٢) حقا إن بعضاً منهم قد دُفِنَ بما زاد من بهاء هذا الصرح النحوي الثمين ، فنقلنا في التقدير والحذف والعرض وتأويل ما لا يحتاج إلى تأويل ، واهتممنا بالإعراب خاصة - ليجازي الحد لئلاً - وسيد ذلك متخصصين بهذه قليل .

عوارض مقبولة ناتجة عن أصول الصنعة النحوية والغرض التعليمي

فمن أمثلة الحذف المعقولة حتى تستد للتهج التعليمي المدرسي تقديمهم الحذف في قول قيس ابن الخطوم :

نَحْنُ بِمَا عَلَّمْنَا وَانْتِ بِمَسَا عِشْتِكَ رَاضٍ وَالسَّرائِي مُخْتَلِفٌ^(١)

فأبي غضاضة في أن نقدر غيراً لـ (نحن) في أول البيت وهو (راضون) حتى يعرف المتعلمون أن كل مبتدأ له خبر ، وإن هذا التقدير جاء بالنظر إلى خبر (وانت) وهو (راض) ؟ أليست هذه هي النظرة التعليمية التي يناسبها التهج المعياري .

وفي الآية الكريمة ﴿ قَالُوا خَيْرٌ ﴾^(٢) تنصب (خيراً) على أنها مفعول به ، وقد تعلم الناشئ أن المفعول به هو الذي وقع عليه الفعل . فأتين الفعل الذي وقع عليه ؟ فلا بد إذن من تفسيره به (أنزل) ، بليل قوله تعالى في الآية نفسها ﴿ نَادَا أَنْزَلْ رَبُّكُمْ ﴾ فهل في هذا التقدير شيء خارج عن نطاق التهج المعياري الذي يهتم بإقامة القواعد لتعليم النشء ؟ والفعل المحذوف في الآية السابقة دل عليه دليل مقالي ، وربما دل على الحذف دليل نحالي نحو قولك لمن تأعب لسفر : (مكة) بأضمار (ترهد) ، ولأن سدد سهماً (القرطاس) بأضمار (تصيب) .^(٣)

وهل هناك إخلال بالقرآن الكريم إذا قدرنا مبتدئين في قوله تعالى ﴿ من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها ﴾^(٤) أي « من عمل صالحاً فعمله لنفسه » ومن أساء فأسأته عليها ؟ لا : ليس هناك أي إخلال لأننا عندما قدرنا المبتدئين لم نقل « كان الواجب على الله أن يقول كذا » حاشا لله ونززه عن مثل هذا القول ، ولكننا قدرنا هذا التقدير ، لأننا عندما نعرب (لنفسه) جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف خبر ، فسوف يسألنا من يتعلم الإعراب : هذا هو الخبر فأتين المبتدأ إذن ، وقد قسم لنا إن الخبر لا بد له من مبتدأ ؟ فهذا التقدير ليس ناتجاً عن النظرة الوصفية للغة ، ولكن هذه التعليم ليس غير . وبإي للتهج المعياري إلا أن يضع كل أجزاء الجملة أمامنا ، فإن سقط جزءه سرعان ما قدره .

وأنظر إلى التحليل الصناعي الصرف في قول ابن هشام عندما تعرض لكلمة (رسول) من الآية الكريمة ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾^(٥) فعنده « أَنَّ التقدير : ولكن

(٢) الكتاب ، ج ١ ، ص ٣٨ .

(١) الآية ٣٠ من سورة همل .

(٢) شذوذه الذهب ، ص ٢١٤ .

(٣) الآية ٤٦ من سورة فصلت .

(٤) آية ١٠ من سورة الأحزاب .

كان رسول الله ، لأن ما بعد لكن ليس معطوفاً بها - أي ولكن - لدخول الواو عليها ، ولا بالواو لأنه مثبت وما قبلها منفي ، ولا يُطْلَق بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفس والإثبات ، فإذا قدر ما بعد الواو جملة صحَّ نحالتهما كما تقول : ما قام زيد وقام عمرو^(٨) .

وننظر أيضاً إلى رأي النحاة^(٩) في الآية الكريمة ﴿ فلو شاء الله لهداكم أجمعين ﴾^(١٠) إنهم يقولون مفعولاً به للفعل (شاء) أي (هدايكم) . وكذلك يقولون عائداً على الموصول في الآية ﴿ وهذا الذي بعث الله رسولا ﴾^(١١) أي (بعثه) . ليس هذا من قبيل تعديل القرآن أو إصلاح أسلوبه ... حاشا لله ونزغهم سبحانه عن ذلك ، ولكنها النظرة التعليمية التي تفصل أجزاء الجملة إلى فعل ثم فاعل ثم مفعول به ، والتي تجعل للاسم الموصول جملة صلة ثم عائداً . فهذه النظرة إذن ليست نظرة بلاغية ، ولا هي نقد أسلوب ، ولا وصفاً للغة كما جاءت ، بل هي تبيان مدرسي تعليمي لا أكثر .

ولنتناول تقديماً إيمانياً آخر لا يسس النظم البياني ، ولا ماهية البلاغة في التعبير وهو في ذات الوقت لازمٌ لكل اللزوم لتسوية صنعة الإعراب ، وذلك في قوله تعالى ﴿ وَكُنُوا لِرَبِّكُمْ قَائِلِينَ ﴾^(١٢) فالقاعدة حلفت النون من الفعل (يدعون) لنصبه ، إذ أنه واقع بعد فاء السببية ، التي هي في جواب التثني ، لأن الحرف (لو) تضمن معنى (ليت)^(١٣) فماذا يصنع النحاة لتسوية الصنعة الإعرابية ؟ إنهم يقولون مبتدأً محذوفاً قبل الفعل (يدعون) أي «فهم يدعون» فخرجت الجملة من الفعلية إلى الاسمية . تقدير صناعي بحث ، لا علاقة له بنواحي النظم والبيان . وتُسَكَّرُ الذكورية عائشة عبد الرحمن هذا التقدير أشد الاستكثار ، تقول «وجمهور المصاحف على إثبات النون كما صرح أبو حيان في (البحر) وإنما جرهم إلى كل هذه الوجوه من التثاقول والتقدير أنهم عرضوا الآية القرآنية على قواعدهم النحوية ، ثم راحوا يلتمسون الحيل لتسوية الصنعة الإعرابية ، وقد قلت وأقول : ما يجوز أن يعرض البيان الأعلى على قواعد النحاة ، وأنه الأصل والحجة . ومن ثم تبقى الآية على وجهها ، وتكون الواو^(١٤) حرف عطف ، فثبتت النون رفعاً بالمعطف على (تدعون) والفاء العاطفة لا تفقد ملحظ السببية^(١٥) .

(٨) معاني السيبويه ، ج٢ ، ص ٦٠٦ .

(٩) الرجز السابق ، ج٢ ، ص ٦٣٣ .

(١٠) آية ٩ من سورة النحل .

(١١) آية ١١ من سورة الفرقان .

(١٢) آية ٩ من سورة النحل .

(١٣) القاعدة عند النحاة في هذا الصدد «ينصب التثني للفاعل بلاغاً مضمرة وجهاً بعد فاء السببية إذا سبقت بتي أو بطلب ...»

الأثر والبيد والفرس والتمضيض والهي والاسهام) . انظر شرح ابن حنبل على الألفية ، باب نواصب .

(١٤) تنص (الفاء) وليس الواو ، وإنما هو خطأ مطبعي في كتاب الذكورية ، وكذا النقل يلاحظ تحريماً للغة والألفاظ العلمية .

(١٥) التفسير البياني للقرآن الكريم ، للذكورية عائشة عبد الرحمن ، ج٢ ، ص ٥٨ ، فلو للفرس مصر ، سنة ١٩٦٨ م .

وكلام الدكتور عاتشة جميل لو لم تكن هناك آيات أخرى في الكتاب تُعَيِّب الفعل المضارع فيها بعد الفاء لوقوعه جواباً للتمني بعد (لو) المتضمنة معنى (ليت) مثل ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ نَمَّا يَثْبُتُوا يَوْمَ﴾^(١٧٧) و ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١٧٨) و ﴿أَوْ تَقُولُ حِينَئِذٍ سَرَى الْعَذَابُ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونُ مِنَ الْحَشِينَ﴾^(١٧٩).

فماذا نصنع في هذه الأفعال المضارعة المنصوبة : تنبراً ، نكون ، أكون ؟ أنرفعها هي الأجرى - وقد ثرثت منصوبة - فيستقيم كلام الدكتور عاتشة ؟ أو نبقي على قرأتها منصوبة فنحتاج إلى تأويل النحلة في الآية ﴿وَلَوْ أَنَّ تِلْكَ الْجِبْنَ قِيلَ هُنَا؟﴾

ونأتي إلى الزيادة ، وأول ما يقابلنا في الزيادة الاصطلاح الذي كثيراً ما نسمعه وهو حرف الجر الزائد . فما هو حرف الجر الزائد ؟ وما الفرق بينه وبين حرف الجر غير الزائد ؟ الحقيقة أن هذين السؤالين سوف يجراننا إلى مسألة التعليق ، فنلتقل رأيتا فيها وسوف يتضمن هذا الرأي التصريف بالزائد من حروف الجر وغير الزائد منها .

في قولنا (انتظرتك ساعة) الظرف هنا متعلق بالفعل (انتظر) ومعنى ذلك أن الحيز الزماني لهذا الفعل كان (ساعة) . وفي قولنا (لعب الأولاد في الحديقة) الجار والمجرور هنا متعلقان بالفعل (لعب) ومعنى ذلك أيضاً أن الحيز المكاني للعب كان (في الحديقة) وإذا فالتعليق إنما هو بيان لمدة الزمان التي استغرقها الفعل أو بيان للحيز المكاني الذي وقع فيه الفعل . ولتتصر تحديد هذين الحيزين - الزمان والمكان - على الجار والمجرور وعلى الظرف بنوعيه ، لذلك فقد كان تعليقهما بمشتق واجباً في الإعراب حتى نبين الحدث الذي وقع فيها ، وهذا التعليق إن دل على شيء فإنما يدل على دقة المعرّين الأوائل وتصوهم لفكرة الزمان وحيز المكان . والجار والمجرور في المثال السابق دل على حيز من المكان ولذلك فهو حرف جر (غير زائد) أما حرف الجر الزائد فهو الذي لا يدل على حيز من المكان كقوله تعالى : ﴿مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ فالجار والمجرور هنا لم يذلا على حيز من المكان ، بل إن (مِنْ) تدل هنا على استغراق الجنس ، أي نفي وجود الآلهة بعمامة إلا الله سبحانه ، ومن هنا كان تسميه (لا) النافية للجنس ، أي لجنس اسمها كله . هذا ، إلا أننا يجب أن نلاحظ أن الزيادة هنا في التركيب النحوي ، فحرف الجر (مِنْ) في الآية السابقة ليس له وظيفة نحوية ، تخص الإعراب ، بل وظيفته معنوية وهي استغراق النفي للجنس كله ، والمنهج المعيارى يهتم بالشكليات اهتماماً كبيراً ، بل إن أنماط التعبير عنده ليست إلا قوالب تصب فيها المعاني أبداً كانت هذه المعاني .

(١٧٦) آية ١٦٧ من سورة البقرة .

(١٧٧) آية ١٠٢ من سورة الشعراء .

(١٧٨) آية ٥٨ من سورة الزمر .

(١٧٩) آية ٦٥ من سورة ص .

فهذا تفصيل القول في حرف الجر الزائد، وَحَدَّثَ أَنَّهُ لَا يَثُلُّ عَلَى حِيزٍ مِنَ الْمَكَانِ، وَمَنْ أَمْلَتْهُ عِنْدَ التَّحَاةِ غَيْرَ مَا سَبَقَ: الْبَاءُ وَزِيادتها في الفاعل نحو (أَحْسِنَ بَيْدًا) وَالْأَصْلُ فِيهِ (أَحْسَنَ زَيْدًا) بِمَعْنَى ذَا حَسَنٍ، ثُمَّ غَيَّرَتِ الصِّفَةُ الْخَبْرِيَّةُ إِلَى الطَّلَبِ، وَزِيدَتِ الْبَاءُ إِسْلَاحًا لِلنَّفْعِ^(٢٠). وَكُلِّك زِيَادَتِهَا فِي فَاعِلٍ (كُنِيَ) نَحْوُ ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٢١)، وَيَرَى الزَّجَاجُ «أَنَّهُمَا دَخَلَتِ بُتُسْتَمَنَ (كُنِيَ) مَعْنَى (اكَتَى)»^(٢٢)، وَزِيَادَتِهَا فِي غَيْرِ (لَيْسَ) مَشْهُورٌ وَكَثِيرٌ نَحْوُ ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾^(٢٣) وَمِثْلُهَا فِي غَيْرِ مَا نَحْوُ ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يُشْكُلُونَ﴾^(٢٤).

فهذه كلها أمثلة من الزيادة والحذف، نجدها مقبولة لَا تُجَاوِزُ فِيهَا وَلَا مَفَالَاةٌ، وَفُضِمَتْ لِلتَّحْلِيلِ، وَإِسَاءَةُ الْبَلَدِيَّةِ وَالْأَصُولِ حَتَّى لَا يَكُونَ هُنَاكَ شُلُوبٌ فِي الْقَوَاعِدِ الْعِلْمِيَّةِ. وَدُونَ أَنْ يُوْثِرَ هَذَا الْحَلْفُ أَوْ تِلْكَ الزِّيَادَةُ فِي النِّظْمِ الْبَيَّانِي نَفْسَهُ أَوْ فِي التَّرَكُّبِ الْبَلَاغِيِّ.

وَعَلَى ضَوْءِ هَذَا الْفَهْمِ لِحَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ، وَأَنَّهُ زَائِدٌ مِنْ حَيْثُ الْعَيْنَةُ الْإِعْرَابِيَّةُ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى حِيزٍ مَكَتِيٍّ، وَلَكِنَّهُ يَبْدُو تَأْكِيدَ النَّهْيِ. عَلَى ضَوْءِ هَذَا الْفَهْمِ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَنْظُرَ فِي قَوْلِ الدُّكْتُورَةِ عَائِشَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ «وَقَدْ أَصْحَبْتُ مِنْ مَوَاضِعٍ مَجِيءِ الْبَاءِ فِي غَيْرِ (لَيْسَ) الصَّرِيحِ الْمُسَوِّدِ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ آيَةً، فِي مَقَابِلِ ثَلَاثِ آيَاتٍ بِغَيْرِ الْبَاءِ. وَكَثُرَ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ (مَا) الصَّرِيحِ الْمُسَوِّدِ بِأَلْيَاءِ. وَأَمَّا هَذِهِ الظَّاهِرَةُ الْفَرَاغِيَّةُ لَا يَهْوَنُ الْقَوْلُ: بِأَنَّ الْبَاءَ حُرُوفَ جَرٍّ زَائِدَةٌ، إِذَا مَقْصُودُ الْقَوْلِ بِزِيَادَتِهَا إِمَّا كَأَنَّ الْاسْتِغْنَاءَ عَنْهَا، وَهُوَ مَا لَا يُوْثِرُ إِلَيْهِ فِي الْبَيَانِ الْقُرْآنِيِّ»^(٢٥).

وَنَبِينَ أَنَّ الزِّيَادَةَ هُنَا لَيْسَتْ زِيَادَةً فِي صِلْبِ الْبَيَانِ أَوْ فِي الْمَعْنَى، عَلَى مَا سَبَقَ تَفْصِيلَهُ، بَلْ هِيَ زِيَادَةٌ مِنْ حَيْثُ إِمَّا لَا تَحْدُدُ حِيزًا مِنَ الْمَكَانِ أَوْ لَمَرًا مِنَ الزَّمَانِ.

عَلَى أَنَّ هُنَاكَ زِيَادَةً مِنْ نَوْعٍ آخَرَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، مِنْ حَيْثُ الْعَيْنَةُ الْإِعْرَابِيَّةُ أَيْضًا، وَلَكِنَّهَا لَا تَتَّصِلُ بِغَيْرِ الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ، بَلْ تَتَّصِلُ بِرُوحَةِ التَّصْوِيرِ، وَجَسَادِ الْأَدَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَيَسَا وَحَدَّةً مِنْ اللَّهِ لَيْتَ لَهُمْ﴾^(٢٦)، وَقَوْلُهُ ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ الْقُدُّ عَلَى وَجْهِهِ فَازَتْهُ بِصِيرًا﴾^(٢٧) فَإِنَّ التَّحَاةَ يَقُولُونَ إِنَّ (مَا) فِي آيَةِ الْأَوَّلِ وَ(أَنْ) فِي الثَّانِيَةِ زَائِدَتَانِ، أَيِ فِي الْإِعْرَابِ، فَيُفْهَمُ مِنْ لَا يَصْرُحُ لَهُ أَنَّهَا كِلَاكُ فِي النِّظْمِ وَيُقْبَلُ عَلَيْهِ مَعْنَى أَنَّ فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ لَوْنًا مِنَ التَّصْوِيرِ لَوْ هُوَ حُدُودُهُ مِنْ الْكَلَامِ لِلحَّبِّ بِكَثَرٍ مِنْ حَسَنَةِ وَدُوعِهِ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ الْأَوَّلَى، تَصْوِيرَ لَيْلِ النَّهْيِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِقَوْمِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ بِرَحْمَةِ مِنَ اللَّهِ، فَجَاءَ هَذَا السَّدُّ فِي (مَا) وَصَفًا لَفْظِيًّا يُوْكَدُ مَعْنَى اللَّيْلِ

(٢٠) مَقَالُ الْغَيْبِيِّ، ج ١، ص ١٠٦.

(٢١) آيَةُ ٥٣ مِنْ سُورَةِ الرَّحْمَدِ.

(٢٢) مَقَالُ الْغَيْبِيِّ، ج ١، ص ١٠٦.

(٢٣) آيَةُ ٣٦ مِنْ سُورَةِ الزُّمَرِ.

(٢٤) آيَةُ ١١٤ مِنْ سُورَةِ الْفُرْقَانِ.

(٢٥) التَّحْلِيلُ الْبَيَّانِي لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، ج ٢، ص ٤٧.

(٢٦) آيَةُ ١٥٩ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ.

(٢٧) آيَةُ ٩٦ مِنْ سُورَةِ يُونُسَ.

ويُفهمه ، وفوق ذلك فإن لهجة النطق به تشعر بانعطاف وعناية لا يُتبدأ هذا المعنى بأحسن منهما في بلاغة السياق ، ثم كان الفصلُ بين الباء المجارة ومجروها (وهو لفظ رحمة) مما يلتفت النفس إلى تدبر المعنى وينبه الفكر على قيمة الرحمة فيه ، وذلك كله طبيعي في بلاغة الآية كما ترى . والمراد بالثانية تصوير الفصل الذي كان بين قيام البشير بقيص يوسف وبين مجيئه ، لبعد ما كان بين يوسف وأبيه عليهما السلام ، وأن ذلك كأنه كان متظراً بقلق واضطراب^(٢٨) نزولهما وتصف الطرب لمقدمه واستقراره ، عُنْهُ هذه التون في الكلمة الفاصلة ، وهي (أَنْ) في قوله (أَنْ تَجَاةً) ^(٢٩) .

وإذا كان الحذف من عوارض الإعراب لتسوية صنعة النحو ولاستيفاء الغرض التعليمي ، فإن النحاة - مع ذلك - قد فطنوا إلى أن تقدير المحذوف في الأساليب التي بها حذف ينير من بناء الجملة أو تركيبها للملك فقد أوجبا تقليل مقدار المقدّر (بدل المحذوف) ما أمكن ، لنقل مخالفة الأصل وكذلك ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن ، ولذلك كان تقدير الأخص في (ضربي زيداً قائماً) ضربه قائماً ، أولى من تقدير باقي البصريين : حاصل إذا كان - أو إذ كان - قائماً ، لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة ، ولأن التقدير من اللفظ أولى^(٣٠) .

(٢٨) قال بل ذلك من لسان يعقوب «إلى لأجد بيتاً نيسكت» ولم يكن جلده البشير فكان يحس ٠٩

(٢٩) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، مصطفى صادق الرافعي ، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ ، طبع دار الفكر سنة ١٩٥٢ م .

(٣٠) مفتي الفيض ، ٢٥ ، ص ٦١٥ .

الفصل الثاني

في إعراب خبر عقوبة الله

ننتقل الآن إلى أمثلة المغالاة وتجاوز الحد ، والتعقيد ، دون أن ننسئ من وراء ذلك الغرض المرجو للتعليم .

ونبدأ بهذا المثال الفج الذي أتى به المبرد (المتوفى سنة ٢٨٦ هـ) نموذجاً صارخاً للتعقيد بل للتحلر والتكلف اللذين لا يحملان غرضاً تعليمياً من وراءهما : « فَإِنْ ثَلُت : (الذي أتى اللذان الذين التي في الدار جاريتهم منطلقون إليها صاحبه اخته زيد) كان جيداً بالغا (١١١) تجعل الذي مبتداً ، والتي ابتداء في صلة الذي ، واللذان ابتداء في صلة التي ، والذين ابتداء في صلة اللذان ، والتي ابتداء في صلة الذين ، وقولك : (في الدار صلة التي ، وجاريتهم خبر التي ، والضمير يرجع إلى الذين ، وقد تمت صلتهم ، لأن التي وصلتها ابتداء ، وجاريتهم خبر ذلك الابتداء ، فقد تمت صلة الذين ، وقولك منطلقون إليهما خبر الذين فقد تمت صلة اللذين ، وقولك : صاحبها خبر (اللذين) ، فقد تمت صلة التي الأولى ، واخته خبر التي الأولى ، والهاء ترجع إلى الذي فقد تمت صلة الذي ، وزيد خبر الذي فقد صَحَّ الكلام »^(١) .

ومعذرة لايراد هذا النص السمج الرذل الذي يُثِيبُ الفهمَ وَيَكِيدُ الذهنَ ولا نجني من وراءه ما يساوي هذا الكد والتعب ، ومن عجب أن المبرد صاحب هذا النص يصفه بقوله : « كان جيداً بالغاً » ، وهنا تبرز حقيقتان :

الأولى : أننا نقبل التقدير والحذف والزيادة والرجوع بعائد الموصول إلى ما يبعد عنه بكلمتين بل بكلمات ، نقبل هذا بشرط أن يكون الكلام الذي فيه هذه الألف الإعرابية من شواهد اللغة : قرأناها أو شعرها ونثرها ، أما أن يكون الكلام من اختراع النحاة وصنعهم ووضعهم ثم يُصَدَّعون بتأويلاتهم زُؤوسنا - كما في النص السابق - فليس هذا بمقبول ولا معقول .

الثانية : أن الحذف والزيادة والتقدير والعوض إلى آخر هذه الموارض الإعرابية لها غرض

(١) مدرسة البصرة النحوية ، للكثير عبد الرحمن السيد ، ص ٩٠ ، دار الملوب مصر ، نقلًا من : المختضب ، ج ٢ ، ص ٢ ، ص ١١٢ . خطوطة مسورة بدار الكتب بدم ١٤٢٥ .

تعليمي مدرسي، وهذا ما يقضي به المنهج المعاري، فإذا فقدت هذا الغرض التعليمي لم تعد مقبولة، ولا تُروم لها إطلاقاً.

ثم انظر إلى النص الآتي واحكم بعد ذلك أن للإعراب عوارض، كان من الممكن تلافيها لولا ولوع النحلة بتلغيف التراكيب التي ينفر منها ذو اللوق المستقيم: «ومن تخريج ابن العريف: تُلَغُّ من الإعراب التي ألف وجه وسبعمائة ألف وجه وواحد وعشرين ألف وجه وستمئة وجه وهي هذه (ضرب الضارب الشاتم القاتل محبك وذاك قاصدك معجباً خالداً في داره يوم عيد)، فترفع الضارب بالفعل، والشاطم نعته، والقاتل نعت ثان، ومحبك نصب بالقاتل، وذاك نعته، وقاصدك نعت ثالث، وت نصب معجباً بالفعل ضرب، وخالداً بمعجب، ولك رفع قاصدك بالابتداء وبغيره محذوف، أو هو خبر محذوف المبتدأ، ونصبه بأعني، وعلى الحال من القاتل أو من الضارب أو لوداك. فهذه سبعة، لك مع كل واحد منها نصب وادك بأعني أو الحال للقاتل أو للضارب أو مفعولاً، ولك رفعه بأنه خبر وبالعكس فذلك (٤٢). لك في محبك النصب بالقاتل وبأعني والرفع بالابتداء وبالخبر فذلك (١٦٨) لك مع كل منها»^(٢). إلى آخر النص الذي يظل يُعَدُّ وجوه إعراب كل كلمة باقية، ثم يُضَرَّبُ هذه الوجوه في عدد الكلمات التي سبق إعرابها حتى ينتج له العدد الذي ذكره في أول كلامه وهو ٢٧٢١٦٠٠. عملية حسابية لا علاقة لها باللغة أو الفكر اللغوي، ولم ينتج ابن العريف إلى أن الأعراب يكون حيث توجد لغةً صحيحة التركيب، وإن لكل إعراب معنى مختلفاً عن الإعراب الآخر، ولكن ابن العريف لا هم له إلا استعراض قدراته العقلية في العمليات الرياضية، وتطويع اللغة لها؛ وأتى للغة أن تطوع للرياضة فلا شك أن مثل هذا النص مما يثقل على المتخصص المتمرس، والمبتدئ الناشئ كليهما، ولا شك أيضاً أنه لا يفيد اللغة في شيء، فهو من آفات الإعراب بلا جدال.

وأرجو السمع لي بإيراد نصوص أخرى تناولها النحلة بشيء من الصنعة التي تدخل في صلب النظام البياني، وهنا نقف وقفة صغيرة نقول فيها إن هذا مما لا يجب. إن الصنعة التركيبية الصرفة مقبولة، أما أن تدخل في النظام وأمراره فهذا مما لا يقبل بحال. ونأتي إلى التفصيل، قال سبحانه: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَتُؤْمِنُوا﴾ بَلِ الْبِرُّ بِالشُّرْقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِإِسْمِهِ وَالْيَتِيمَ الْأَخْرَجَ^(٣) ومثلها الآية القرآنية ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾^(٤) فهم يعبرون (مَنْ) اسم موصول خبر، و(الْبِرُّ) اسم لكن، أي في حكم المبتدأ. ولكن هذا الإعراب المستقيم يتناقض مع قولهم «لا يُخبر عن الحدث (البر) باسم العين أو الذات (مَنْ) «فلجئوا إلى تأويلات إعرابية عدة»:

(٢) الأشباه والنظائر، ٣٠، ص ٩٦، ٩٧.

(٣) آية ١٧٧ من سورة الفرق.

(٤) آية ١٨٩ من سورة الفرق.

١ - فعند ابن يعيش أن هناك مضافاً محذوفاً قبل الاسم والتقدير ولكن ذا البر من اتقى ، فيكون المبتدأ (اسم لكن) ذا البر ، أي صاحبه في التقدير ، فهو اسم ذات مثل الخير (من) وإذن فلا تناقض .

٢ - وعند ابن يعيش أيضاً تأويل إعرابي آخر بأن تقرر مضافاً أيضاً ، ولكنه ليس قبل الاسم هذه المرة ، بل قبل الخير . والتقدير ولكن البرُّ برُّ من اتقى . فيكون اسم لكن وخبرها كلامها حدث ، وإذن فلا تناقض أيضاً^(٥) .

٣ - وعند أبي عبيدة في مجازة تأويل الحدث على معنى اسم الفاعل ، أي أَنَّ (البرُّ) بمعنى (البَرِّ) فهذا الأخير اسم ذات والخبر اسم ذات أيضاً فيتمشى مع القاعدة .

٤ - ووافق المفسر القرطبي^(٦) على رأي أبي عبيدة وأورد قول المبرد «لو كنت ممن يقرأ القرآن لقرأت» ولكن البرُّ ، أي بمعنى البَرِّ (اسم فاعل) .

وقرأ جولد زهير قول المبرد الذي أورده القرطبي فسرعان ما يهتبل هذا المستشرق المفسرُ الحافظ على الإسلام والقرآن هذه القرصة ليجد مطعناً في كتاب الله العزيز . يقول : «وفي أزمنة متأخرة عن ذلك - يقصد عن القرن الثاني الهجري - اشتد التكبر على استعمال التصحيح اللغوي ، فقد لقي مثلاً العالم اللغوي الشهير المبرد معاملةً غير رفيعة حينما صرح على استحياء عن رأي له في تسمية انحراف في التركيب (١١١) . ذلك أنه ورد في الآية ١٧٧ من سورة البقرة ، وهي موضع من المواضع القرآنية التي ذهبت مثلاً في الحُلُقِ الإسلامي ، وفيها جرى الحديث عن تحويل القبلة «ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب . ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين ..» ، وفي هذا الحمل «ولكن البر من آمن» عدم انسجام بلا رب ، يمكن إخضاعه حقاً بوساطة الذكاء العقلي لئير مطلب التركيب النحوي ، ولكنه في فوق المبرد بعيد أن يرد في كلام الله . وقد وجد اللغويُّ المشهورُ أيضاً الشجاعة التي جملة يقول : «لو كنت ممن يقرأ القرآن لقرأت» ولكن البرُّ يفتح الباء . من أجل ذلك كان عليه أن يتحمل سخط أهل السُّنة عليه قروناً طويلة بعد وفاته ، إذ كانوا يَرَوْنَ في القراءة المطلقة بالقول (ليس البرُّ) بكرر الباء تحقيقاً للإعجاز البلاغي في كلام الله^(٧) . أ. هـ جولد تسيهر .

ونبدأ أولاً بمناقشة النحاة ، ثم مناقشة هذا المستشرق ، فاما النحاة فليس لهم الحق في كل ما ادَّعوه لأن المبتدأ موجود وكذلك الخبر ، وإذن فقد كملت عناصر التركيب النحوي من ناحية الصنعة وليس لهم غير ذلك ، فليس لهم أن يقولوا إنَّ المبتدأ (حدث) والخبر (عَيْنٌ) فهذا يتناول الناحية الوصفية في اللغة ، لا الناحية الشكلية التي تلصُّ على أن يكون هناك مبتدأ وخبر

(٥) شرح المفصل ، لا يبيش ، ٣٠ ، ص ٣٣ .

(٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، ٢٠ ، ص ٣٣٩ ، ١٥ ، دار الكتب المصرية ، سنة ١٩٣٣ م .

(٧) مذاهب التفسير الإسلامي ، جولد تسيهر ، ص ٦٦ و ٦٧ ، تعريب د. عبد الحليم الحارث ، طبعة الخليلي مصر ، سنة ١٩٥٥ م .

وكفى ، أما نوعه وهل هو حدث أو اسم ذات أو صفة ... فكل هذا يمس الناحية البلاغية أولاً الناحية الجمالية التي تتعلق بالذوق الفني ، هذا الذوق الذي يختلف فيه الناس من شخص لآخر ، والحكم في هذا لا يدخل في نطاق المنهج المعاري الذي يهتم بالصواب والخطأ حسب القواعد للوضوح .

نتقل الآن إلى مناقشة جوليد تسيهر الذي افترى على الله كذباً فقال ضمن ما قال : «تسوية انحراف في التركيب» فكان القرآن به انحراف تركيبي سوف يقوم به جوليد تسيهر أو المبرد !! والحقيقة أن المخطئ هو جوليد تسيهر وصاحبه المبرد ، وأن التركيب «ولكن البر» أبلغ وأجمل بما لا يقاس من التركيب «ولكن النار» ولكي نقرب الموضوع نقول : إننا عندما نصيغُ رَجُلًا بالشجاعة نقول «الرجل شجاع» فهذا مبتدأ وخبر والاثنان اسم عين ، ولكن إذا كان هذا الرجل ذا شجاعة خارقة فلهذا نقول تعبيراً عن ذلك «هو الشجاعة نفسها» فليبتدأ هنا اسم عين أو ذات والخبر (حدث) وهو الشجاعة ، ونعني بذلك أنه لا يملك صفة واحدة من صفات الشجاعة بل هو الشجاعة بكل معانيها وأوصافها ، ولذلك فإن تعبيرنا بالحدث كان أبلغ بكثير من تعبيرنا باسم الذات . وكذلك في الآية الكريمة ﴿ولكن البر من آمن﴾ أبلغ بكثير من «ولكن البار ...» لأن الآية تعني أن هؤلاء الذين آمنوا بالله واليوم الآخر ... الخ . فهم كل صفات البر ، فهم البر نفسه بكل معانيه وأشكاله ليس ذلك أبلغ من التعبير «ولكن البار ...» الذي لا يحمل إلا صفة أو صفتين من صفات البر ؟ وإني أسأل المبرد^(٨) : أيهما أبلغ : أن يقال «فلان مؤدب» أو أن يقال «الأدب فلان نفسه» ؟

وبعد فإن الحذف والزيادة والتأويل والعرض ... إلى آخر الألفاظ الإعرابية يكون مقبولا إذا كان يمس الصنعة النحوية الصرفة ، أما ما له علاقة بالنظم البياني والتركيب البلاغي ، فليس من النحو في شيء ، ومن ثم كان تطبيق المنهج المعاري عليه خطأ جسيماً .

ونأتي إلى مثال آخر تتكاتف فيه الألفاظ الإعرابية وتتضافر بأنواعها وأقصد به بيت العباس بن مرداس :

أُبَا حُرَافَةَ أَمَا أَنْتَ نَقَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعُ^(٩)

فالفاعل (كان) محذوف هنا ، والأصل في العبارة «أما أنت ذا نقر» هو :

١ - لأن كنت ذا نقر أي لأجل كونك ذا نقر ، ثم دخل تفسير في هذا الأصل فحذف لام العلة فأصبحت العبارة :

٢ - أن كنت ذا نقر .

(٨) لأن البرد كان من يمدحون لمرور البلاغة والبيان ، ما كان ليرضى عن هذا النص الذي اختزعه وتراكت فيه الأوهام والوسوسة .

(٩) الكتاب لسبويه ، ١٠ ، ص ١٤٨ .

ثم حذف كان فانفصل الضمير فأصبحت العبارة :

٣- أن أنت ذا نفر .

ثم عوض عن (كان) المحذوفة بـ(ما) الزائدة فأصبحت العبارة :

٤- أن ما أنت ذا نفر ثم ادغمت النون من (أن) في الميم من (ما) وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأول وكونهما في كلمتين فأصبحت العبارة^(١٠) :

٥- أما أنت ذا نفر .

أرابت إلى هذا الحذف والزيادة ، والتمويض ، ولَعَنُورِي أَكَّان في خيال الشاعر وهو ينطق بهذه العبارة أن أصلها كذا ثم تحول إلى كذا . . . حتى صار إلى ما نطقها به ١١ أو كان يدري أن العبارة هذه سوف تثير هذا الجدل الإعرابي المقيم .

فلماذا لا نستغني عن هذه الآفات الإعرابية في البيت وتصحح روايته على ما أوردها أبو حنيفة الدينوري وابن دريد^(١١) : أبا خراشة أما كنت ذا نفر .

وهناك رأياً آخر لأبي الفتح بن جني يُقْنِنَا أيضاً عن هذه التأويلات ، فقد ذهب ابن جني إلى أن عامل الرفع والنصب في هذا الشاهد وفي غيره من مثل (أما أنت منطلقاً انطلقت) ليس (كان) المحذوفة بل هو (ما) المذكورة في الكلام لأنها عاقبت الفعل الرفع الناصب فعملت عمله مع الرفع والنصب^(١٢) .

بل وصل الحد في هذه الآفات إلى أنهم قد اتخلوا من ظاهرة «الإعراب» مسرحاً للالغاز والأحاجي ، أو ما يطلق عليه العامة (الفوازير) والناظر في كتاب السيوطي «الأشباه والنظائر في النحو» ليهول هذه الأبيات الملتزمة التي وضعها السيوطي أو نقلها عن الحريري والزبخري ، وكلها تدور حول العقد الإعرابية والالغاز التي تحتاج إلى كدّ الذهن وأعمال العقل حتى يُعرف حلّها . ولم لا ؟ أليس الإعراب مجالاً لهذه الرياضة ، وقد تحول بسبب آفاته إلى نوافذ وإحاجي وألغاز ؟ ألم تتجاوز هذه الآفات حلّها التعليمي ومنهجها الدراسي الذي وضعوه لها الأوائل ، لتسبح وتقفر فاما ملهمة الجهود العقلية دون ما جدوى أو فائدة ؟ ولنتنظر إلى بعض هذه الالغاز لنوضح ما نقول :

لغز^(١٣) : أَلْخَيْرَتِي عَنْ زَائِلٍ يَمْنَعُ الْإِضَافَةَ وَيُوَكِّلُهَا ، وَيَكُ تَرْكِيبُهَا وَيُؤَيِّدُهَا .

الجواب : هو (اللام) في قولهم : لا أبالك ، هي مائة للإضافة فاكّة لتتركبها بفصلها بين

(١٠) شرح ابن عقيل على الألفية، باب (كان وأضربا).

(١١) مجلة كلية آداب القاهرة ، صبر سنة ١٩٥٥م ، مقال الدكتور سيد بقوي بك ، ص ٣٩ .

(١٢) المختصر ، ج ٢ ، ص ٣٨١ .

(١٣) الأشباه والنظائر في النحو ، ج ٢ ، ص ٣٦٦ .

ركنيتها وهما المضاف والمضاف إليه ، وهي مع ذلك مؤكدة لعناها مؤيدة لقائلتها من حيث إنها موضوعة لاعطاء معنى الاختصاص .

لغز^(١٤) : وَمَا حَرَفْتُ بِقِيَمِهِ الْفَعْدَ لَمْ مَجْزُومًا وَمَرْفُوعًا
وَتَعَرَّبْتُ بِعَدِهِ أَيْضًا وَكُلُّ جَاءَ مَمْرُوعًا

الجواب هو : لا تأكل السك وتشرّب اللبن .

لغز^(١٥) : وَلَا مَ حَلَقْتُ تَجْلِيًا ثَلَاثًا حَلَاثًا لَيْسَ بِعَقِبِهِ إِجْمَاعُ
وَمَا اسْمَ فِيهِ لَمْ عَرَفْتَهُ وَلَيْسَ عَنِ الْبِنَاءِ لَهُ ارْتِجَاعُ

الجواب : لام التمرير لا تجمع التثنية ولا الإضافة ولا النداء . والاسم الذي عرف باللام ولم ترده إلى الإعراب (الآن) و(الخمسة عشر) وليس في العربية مبنياً يدخل عليه اللام ، إلا رُجِعَ إلى الإعراب ، عدا ما ذكر .

لغز^(١٦) : وَمَا نُونًا يُقْفَعَانِ لَفْظًا وَيَخْتَلِفَانِ تَقْدِيرًا وَحُكْمًا
وَنَاهِي فَتَمَّةٌ صَلَحَتْ لِأَمْرِ حَلِيقٍ أَوْ لِمَا قَدْ كَانَ قَدَمًا

الجواب : النونان في نحو قولك : الرجال يَدْعُونَ وَيَقْفُونَ والنساء يَدْعُونَ وَيَقْفُونَ هي في الأولى حرف إعراب ولها فتان ضمير . والفتة في عاد (منصور) ونحوه ، إذا قلت : يا مَنْصُ تَصْلَحُ أَنْ تكون التي في الأصل قبل النداء ، وأن تكون فتة النداء على لغة من لا ينتظر .

وهكذا نجد الخمسين الصفحة الأخيرة من الجزء الثاني من الأشباه والنظائر مليئة بهذه الألفاظ والأحاجي . ولم يكتفِ السيوطي بذلك ، بل خصص نوعاً في (الزهر) لشرح هذه الألفاظ والأحاجي^(١٧) .

وغير أحاجي الأشباه والنظائر والمزهر والألفاظ نجد كتاباً آخر ألفه الرماني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ عنوانه «توجيه إعراب أبيات ملفزة الإعراب» وقد اعتمد مؤلفه على بعض الشبهات التي تثار حول إعراب بعض الكلمات ، هذه الشبهات ناتجة من وضع الكلمات في غير أماكنها أو من استعمال بعض الحروف أكثر من استعمال كالياء مثلاً فهي ضمير في محل جر بالإضافة في نحو (أبي) ، وهي علامة إعراب في الأسماء الخمسة في نحو (مروت بأبيك) ونتيجة أيضاً من توزيع كلمة ما على أكثر من باب من أبواب النحو كالحرف (إن) فهي مخففة من الثقيلة (إن) ، وهي حرف شرط ، وهي زائدة ، أو تكون الكلمة صالحة لأن تكون حرفاً وصالحة أيضاً لأن تكون فعلاً

(١٤) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٨١ .

(١٥) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ .

(١٦) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ .

(١٧) المزهر ، ص ٥٦٧ وما بعدها . فتح التلح والتلح . طبع في القاهرة ، دون تزيين .

كالكلمة (أَنْ) فهي من أخوات (إِنْ) وهي أيضاً الفعل الماضي من (يشن) . كل هذه الشبهات والمطابق كانت سبباً في لبس الإعراب ، فهي من أقاته التي أوجبت تأليف هذه الكتب في الأحاسبي والإلتغاز ، وإلباس الحق ثوب الباطل أو الباطل ثوب الحق ، أو كما يقول مؤلف كتابنا في المصلحة وقاعدت في ذلك على أبيات ألغز قائلها إعرابها ، ودفن في غمامة الصنعة صوابها ، وكانت ظواهرها فاسدة ، ومواطنها جيدة صحيحة^(١٨) نأتي الآن إلى التطبيق العملي لهذه الظاهرة ، ظاهرة إلباس الحق ثوب الباطل . قال الشاعر :

إِنْ أُمِّي جَعْفَرٌ غَلِي فَرَساً لَوْ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَا زَكِيًّا^(١٩)

فظاهر البيت خطأ من الناحية الإعرابية ، ولكتنا تبين صحته بشيء من السوية والتفكير ، فكلمة (أُمِّي) بمعنى (والدي) و(جعفر) غير (إِنْ) ، و(علي فرساً) أي اعطى من علا يملو ، وكسبها الشاعر (علي) بإيلاء أمعاناً في الإلتغاز ، مما يدل على أن الشاعر يقصد إلى الإلتغاز قصداً ، ولم يجرء معه البيت عفواً . وفي الشطر الثاني (أَنْ عَبْدَ اللَّهِ) أَنْ فعل ماضٍ ، مضارعه يَنْ . والترخيم أيضاً وشبهه إضائته إسماء بعده ، وما هو بمضاف ، كذلك حذف نون التثنية من المضاف ، يعطي لباً بالخطأ الظاهري ، وما هو بخطأ كقول الشاعر :

لَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ شَرَّ مَقَالَةٍ كَفَى بِكَ يَا عَبْدَ الْعَزِيزِ حَسِيهاً^(٢٠)

قال الرماني في توجيه إعراب هذا البيت : (أما فتح الدال من (عبد الله) فلا لأنه يريد التثنية : عبد الله ، وسقطت ألف التثنية من اللفظ لكونها وسكون لام التعريف بعدها ، وقوله : (يا عبد العزيز) : فإن (عبد) مرغم من (عبد) وقد حذف الهاء وأبقى الدال مفتوحة يدل عليها ، كما تقول : (يا طلع أبل) ترخيم (طلحة) ، و(العزيز) رفع بالابتداء ، و(حسيها) خبره ، وتفسير المعنى (لقد قال عبدان بك شَرَّ مقالة كفى بك يا عبدة العزيز حسيها) أي : (الله حسيها)^(٢١) . ثم نأتي إلى نوع آخر من الحيل في قول الشاعر :

إِنَّمَا الْحَبُّ فِي اكْتِسَاكَ مَا لَمْ يَتَيْنِهْ مِنْكَ طَرَفُ الرُّقِيَّا^(٢٢)

ها نحن قد شدت انتباهنا كسرة الفاء في (طرف) ونصب (الرقية) فماذا يقول الرماني ليجل هذا اللغز :

(١٨) توجيه إعراب أبيات ملفزة الإعراب ، لآل الحسن الرماني ، تحقيق سعيد الأفندي ، طعة الجامعة السورية ، سنة ١٩٥٨ م ، ص ٤ . وقد نبه الحق إلى الرماني خطأ وأما هو للفرقي .

(١٩) المرحع السلف ، ص ٣٩ .

(٢٠) المرحع السلف ، ص ٤٣ .

(٢١) المرحع السلف ، ص ٤٣ .

(٢٢) لك السلف ، ص ٤٥ .

«إِنَّ (الرقيب) نصيبٌ بالمصدر وهو (اكتسبك) كأنه يريد (إنما الحبُّ في اكتسبك إياه الرقيب)، أي في أن كتبه الرقيب، أي أخفيته عنه وسترته و(طرف) منادى مضاف إلى بياض المتكلم، وقد حذف تخفيفاً وبقيت الكسرة تدل عليها، وترتيب الكلام (إنما الحب في اكتسبك الرقيب ما لم يبينه منك يا طرفي)، والمعنى: أن حقيقة الحب ما كتبه طرف المحب عن رقيه»^(٣٣).

ونأتي إلى مثال آخر في قول الشاعر:

وقلنا: (ما نرى وحشاً) فقالوا متى لم تظهر الصحرا وحوشاً^(٣٤)

قال الرماني في توجيه إعرابه: «أما (وحش) الأول فإنه رفع بخبر الإبتداء، والبتدا: (ما) في معنى (الذي)، ونرى صلة له، والتقدير: (قلنا: الذي نراه وحش) وقد حذف العائد لطول الاسم به، وخلَّفه حشَّ جازئ في الكلام والشعر، وأما وحوش الثاني ففيه تفصيل: فالواو مبدئة من همزة (الصحراء)، لأن الهمزة انقلبت واواً، فيبقى (حوش) فيكون أمر جماعة من (حاش الصيد يحوش) و(حش الصيد) أي: أجمعه ويكون (الصحراء) رفعاً بالفعل وهو (تظهر) الذي يريد به معنى الظهيرة، وهو نصف النهار عند شدة الحر، أي: (متى لم يشتدَّ حرُّها ظهرأ فحوشوا الصيد) وترتيب الكلام: (وقلنا: الذي نراه وحش) فقالوا: «متى لم تظهر الصحراء حوشوا»^(٣٥).

وبعد، فهنا إذن موضوع كتاب الرماني، ونستطيع أن نستخ تسمية هذه الشبهات الإعرابية بأفان الإعراب، إذا علمنا أن الرماني قد استطاع أن يجمع من هذه الأبيات خمسة وخمسين ومائتي بيت، كلها لشكالات وألفاظ وحيل إعرابية فيها تخريب وتأويل. ثم جمع هذه الأبيات وجعل منها كتاباً مستقلاً.

والزمخشري أيضاً صنع صنيع الرماني فالف كتاباً عنوانه الأحكام النحوية^(٣٦)، ويعتمد فيه على ما لإعراب الكلمة الواحدة من وجوه مختلفة في الإعراب، كما أنه يعتمد أيضاً على المشاكل التي نتجت عن مخالفة القواعد الإعرابية. والكتاب يحتوي على خمسين مسألة تبدأ كل منها بالسؤال: أخبرني عن كذا وكذا... ففي المسألة التاسعة مثلاً يقول: «أخبرني عن نعت مجرور، ومنعوتة مرفوع، وعن منعوت موحدة ونعته مجموع»^(٣٧). ولا شك أنه يعتمد في هذه الأحكام على نقض القاعدة النحوية التي تقول باتباع الصفة للموصوف في الإعراب، وفي العدد. ويرد على سؤاله بأن

(٣٣) المرجع السابق، ص ٤٥.

(٣٤) المرجع السابق، ص ١٧٠.

(٣٥) المرجع السابق، ص ١٧٠.

(٣٦) الأحكام النحوية، لحرف الله الزمخشري، تحقيق مصطفى الحديدي، منشورات مكتبة التراث، سنة ١٩٦٩م.

(٣٧) المرجع السابق، ص ٢٩.

جر التمت مع رفع التمتوت يتحقق في قول العرب (هذا جحرٌ ضَبٌّ غريبٌ) . وأما جمع التمت مع
توحيد التمتوت ففي قول القطامي :

كَأَنَّ قَدْرَهُ رَحْلِي حِينَ ضُمَّتْ حَوَالِبَ عُزْرًا وَوَعَا جِياعاً^(٢٨)

فاعتبر (يماً) أي أمعاء مفرداً ، و(جِياعاً) جمعاً .

وفي المسألة الرابعة عشرة يقول : «أخبرني عن فاعل خفي فما بدا ، وعن الآخر لا يخفى
أبداً . ويجب عن هذه الأحجية التي اعتمد فيها على استار الضمائر وجوباً عند المخاطب
والتكلم ، فيقول : أفعل ، ونفعل لا يكون فاعلهما اسماً ظاهراً ، ولا يكون أيضاً ضميراً بارزاً ،
وحالة الخفاء تنضح في الفاعل إذا وقع بعد (إلا) ، لم يستر أبداً ، لأن (إلا) ضربت سداً بينه
وبين فعله ، فأني ليتصل به حتى يستر فيه ؟ فهو إذن على عكس حال الذي قبله ، فيلزم إما اسم
ظاهر كقولك : ما ضَرَبَ إلا زيد ، أو ضمير منفصل نحو : ما ضرب إلا أنا أو أنت أو هو»^(٢٩) .

وفي المسألة التاسعة عشرة يسأل : «أخبرني عن زائد يمنع الإضافة ويؤكدها ، ويفك تركيبها
ويؤيدها . ويجب : هو اللام في قولك : لا أبا لك هي مائة للإضافة فاكدة لتركيبها ، لفصلها
بين ركنيها وهما المضاف والمضاف إليه ، وهي مع ذلك مؤكدة لمعانها ولقائلتها من حيث أنها
موضوعة لإعطاء معنى الاختصاص»^(٣٠) .

وهكذا نستطيع أن نأتي بمسئلة أخرى من الكتاب تغطي عليها طابع الحيل والخداع والتلاعب
بالقواعد الإعرابية .

(٢٨) رواية الديري :

كَأَنَّ نَشْرَحَ رَحْلٍ حِينَ ضُمَّتْ حَوَالِبَ كُرْثًا وَيَمَّا جِياعاً
والمراد أي عروق الفرج التي يجرى فيها الدم ، وعزراً أي خلية ، ومما جِياعاً أي لمداء خالية والمثرد جمع قتل وهو خشب الرجل
أو ما تربطه الأمتة ، ديوان القطامي ، ص ٤١ ، تحقيق الدكتور إبراهيم السمراني وأحمد مطلوب ، دار الثقافة ببيروت ، ط ١ ،
سنة ١٩٩٠ م .

(٢٩) الأحاجي النحوية للزهدي ، ص ٣٧ ، ٣٨ .

(٣٠) الراس السنين ، ص ٢٣ و ٢٤ ، وهو القلزم نفسه الذي أوردته السويدي في الأضياء والاشطار ، ج ٢ ، ص ٢٦٦ .

الفصل الثالث

أسباب العوارض غير المقبولة

أشرنا في الفصلين السابقين إلى أن عوارض الإعراب من حذف وزيادة وتقدير وعرض ... تكون مقبولة بشروط ثلاثة :

الأول : أن يكون الكلام الذي فيه هذه العوارض الإعرابية من شواهد اللغة ، وليس من اختراع النحاة .

الثاني : أن يكون لهذه العوارض غرض تعليمي مدرسي ، وليس لمجرد اظهار المقدرة العقلية والتمكن الفلسفي في التأويل والتخريج ، فإذا فقدت هذه الألفات غرضها التعليمي لم تُعد مقبولة ، ولا لزوم لها .

الثالث : أن يمس الحذف وزيادة والتقدير والعرض ... إلى آخر هذه الألفات الإعرابية تمس الصنعة النحوية الصرفة ، أما ما له علاقة بالنظم البياني والتركيب البلاغي ، فليس من النحو في شيء ، ومن ثم كان تطبيق المنهج المعياري عليه خطأ جسيماً ، لأنه يتبع التلويح الأدبي .

والآن نبحث في الأسباب التي دعت إلى التقديرات المتخلفة والزيادات المقتطعة ، التي أدت بدورها إلى التحلل الإعرابي دون أن يكون وراءه غرض مدرسي تعليمي .

١ - الخلافات المذهبية

وتتمثل هذه الخلافات أصلياً تمثل فيما كتبه ابن مضاء القرطبي - المتوفى سنة اثنين وتسعين وخمسمائة من الهجرة - في رده على النحاة ، ذلك أن ابن مضاء كان قاضي الجماعة في دولة الموحدين ، تلك الدولة التي أسسها في المغرب « ابن تومرت » المتوفى سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

ودولة الموحدين هذه تمثل المذهب الظاهري في الفقه ، وهذا المذهب يظهر جلياً في عهد يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي « ٥٨٠ - ٥٩٥ » ، الذي أمر برفض فروع الفقه كما أمر

الفقهاء بأن لا يفتوا إلا بالكتاب والسنة النبوية^(١) وثار على أصحاب المذاهب الأربعة في المشرق، وهم مالك وأبو حنيفة والشافعي وأبو حنبل. وقد بالغ في ذلك حتى إنه أسر بلحراق كسب للمذاهب، وكان قصده أن يرد نفع المشرق على المشرق وسحق مذهب مالك من المشرق مرة واحدة وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث دون تقليد أحد من الأئمة المجتهدين القدماء، بل تكون أحكامهم بما يؤدي إليه اجتراحهم.

فهذا إذن للمذهب الظاهري في الفقه: الأخذ بظاهر نصوص الكتاب والسنة وعدم التفرع بما يؤدي إليه من تأويل واستنتاج.

نفساً فعل ابن مضاء في النحو؟ لقد كان قاضي القضاة في عهد يعقوب بن يوسف، وقد رأى تعصب للظاهرة ضد أصحاب المذاهب والقروء، لذلك فإنه جرياً على سنن الدولة أو نفساً لسيده (يوسف) ثار على التفرع والتأويل في النحو، وحاول تطبيق للمذهب الظاهري على النحو، وقد بدأ بفرض نظرية العامل التي جعلت النحاة يكثر من التقدير، وهو تقدير يؤدي إلى علم التمسك بحرفية أي الذكر الحكيم، تلك الحرفية التي كان يعتد بها أصحاب مذهب الظاهر. وأيضاً فإنه افترض منهم ما يذهبون إليه من نفي الملل والقياس في الفقه، ونادى بتعميم تلك في النحو، حتى نتخلص من كل ما يعوق جريانه وانطلاقه في العقول والأفهام^(٢).

وقبل ابن مضاء في الظاهرية كان علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ هـ^(٣) والذي كان يلقب بالظاهري. «وكان صاحب حديث وفقه وجدل، وله كتب كثيرة في المنطق والفلسفة لم يخُل فيها من غلط، وكان شافعي المذهب، يناضل الفقهاء عن مذهبه، ثم صار ظاهرياً لوضع الكتب في هذا المذهب وثبت عليه إلى أن مات^(٤)». وقد ألّف ابن حزم رسالة عنوانها «إبطلان القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل» حققها الأستاذ سعيد الأفغاني ونشرتها جامعة دمشق سنة ١٩٦٠ م. وفي هذه الرسالة كثير من الآراء الفقهية المبينة على الاستقراء الظاهري لنصوص الكتاب، وظاهر السنة، وفيه رد على أصحاب القياس والرأي.

نود أن نتخلص من هذا إلى أنه إذا كان ابن حزم يمثل المذهب الظاهري في الفقه فإن ابن مضاء يمثل المذهب الظاهري في النحو، وأن ابن مضاء لم يسم بهدم نظرية العامل في الإعراب جاً في اللغة، أو إخلاصاً للنحو، ولكنه كان يريد من ذلك التودد إلى كبار ساسة الدولة. فماذا هم من ماضين للفقه المشرقي، فليهدم هو أيضاً الأداة التي تعين على فهم هذا الفقه، وليهدم كل ما

(١) رجعت لها كتب من دولة الموحدين ونصبتها للمذهب الظاهري إلى القلعة التي كتبها الدكتور شوقي سيف في صدر كتاب «الرد على الشكوك» لابن مضاء والذي قام بحقيقته، دار الفكر العربي، سنة ١٩٥٧ م.

(٢) الرابع السابق، ص ٩.

(٣) الإعلام، خير الدين قرطبي، ج ٥، ص ٥٩.

(٤) نفع الطب من شخص الأندلس الرطبي، لأحمد بن محمد المقرئ طرابلسي، بتحقيق محمد عبيد القمن، ج ٢، ص ٢٨٣، ط ١، مكتبة المطبعة الكبرى، سنة ١٩٤٩ م.

كان على نسق هذا الفقه ومنهجه . وإنه فهذا خلاف يرجع إلى أمور مذهبية ، وليس إختلاصاً للغة أو النحو .

ننتقل الآن إلى التطبيق العملي لهذا المذهب الظاهري عند ابن مضاء في «الإعراب» . إنه يرفع كلمة (زيد) من الجملة (قام زيد) . لماذا ؟ لأنها فاعل وكفى . وهذه هي العلة الأولى الظاهرة التي يُعَرِّف بها ابن مضاء . أما العلل الثواني والثالثـ من أننا ولعنا الفاعل حتى لا يشبه بالمفعول ، وأننا نصبتا للمفعول لأن الفاعل قليل في كلامنا فأعطيناه حركة الرفع ، وهي حركة يستقلها العرب ، ونصبتا للمفعول لأنه كثير في كلامنا فأعطيناه حركة النصب وهي حركة يستقلها العرب . كل هذه العلل لا يعترف بها ابن مضاء ، ولا يجد فيها مبرراً لرفع الفاعل ، بل رفع لأنه «كلما نطق به العرب ، وثبت ذلك بالاستقراء من الكلام للتواتر ، ولا تُرْفَقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ مَنْ عُرِفَ أَنْ شَيْئاً مَا حَرَّمَ بالنص ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة ، لينقل حكمه إلى غيره ، نسال : لِمَ حُرِّمَ ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه»^(٥) .

فكما أن المذهب الظاهري للفقه لا يعترف بالعلل تبريراً للأحكام ، كذلك المذهب الظاهري للنحو لا يعترف بها .

كذلك يرى ابن مضاء أَنَّ (خيراً) من قوله تعالى ﴿ مَاذَا أَنْزَلْ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ ﴾^(٦) مفعول به ، أما عن الفعل الناصب ، أي (أنزل خيراً) فلا يُعَرِّف به ابن مضاء ولا بغيره من مثل نصب الناصب بفعل محذوف تقليره أذعوا أو النصب بأن مضمره وجوباً بعد فاء السببية وواو المعية . لا يُعَرِّف إلا بما هو موجود بل مكتوب في النص ، فهذا هو الظاهر أما ادعاء الزيادة ولا سيما في كتاب الله تعالى ، «فالقول بذلك حرام على مَنْ تَبَيَّنَ لَهُ ذَلِكَ ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ . . . وَمَنْ بَنَى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل ، فقد تبين بطلانه ، لقد قال في القرآن بغير علم وتوجه الوعيد إليه»^(٧) .

ومن مذهب الظاهري في النحو أيضاً رفضه أن يكون الفعل المضارع معرباً لأنه يشبه الاسم من ناحيتين :

الأولى : أن الاسم يكون شاملاً فيتخصص فكلمة رجل نكرة عامة فإذا أراد المتكلم تخصيصها أدخل عليها الألف واللام ، كذلك الفعل للمضارع إذا أراد المتكلم تخصيصه للاستقبال دون الحال أدخل عليه السين أو سوف .

الثاني : أن لام الابتداء تدخل على الاسم نحو «إن زيدا لقائم» كما تدخل على الفعل المضارع نحو «إن زيدا ليقوم» .

(٥) الرد على النحاة ، ص ١٥١ .

(٦) آية ٣٠ من سورة النحل .

(٧) الرد على النحاة ، ص ٩٧ .

يرفض ابن مضاء هذا القياس ، قياس الفعل على الاسم ويتساءل لِمَ لا يكون الفعل هو الأصل ، والاسم هو الفرع ، ثم يأخذ بالظاهر دون تحليل فيقول «يكتفي بأن يقال إنَّ الفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع ، ولم يتصل به ضمير جماعة ، ولا النون الخفيفة ولا الشديدة فسأته معرباً»^(٨).

وهكذا نستطيع أن نأتي بأمثلة أخرى تبين أثر المذهب الظاهري في الإعراب حتى نأتى على الكتاب كله ، إلا أننا نجرب في هذه الأمثلة خشية الإطالة .

نتقل الآن إلى ناحية أخرى من نواحي الخلافات اللغوية وكيف كانت سبباً في آفات الإعراب ، ونعني بها الخلافات اللغوية التي نشأت بعد مقتل عثمان وتولية علي بن أبي طالب ، فقد ظهر في ذاك العصر : الشيعة : أتباع سيدنا علي ، والأمويون أتباع معاوية وهم أقارب عثمان ، ثم الخوارج الذين خرجوا على الاثنين ، والمعتزلة الذين اعتزلوا المجتمع الإسلامي بما فيه من ضغائن وخلافات حول صاحب الحق في الخلافة ، ومن قبل هؤلاء كان أهل السنة ، أهل السلف الصالح ، ثم من قبل هؤلاء ومن بعدهم التصوفة .

ولقد كان هؤلاء تفسير لكتاب الله ، وتعرضوا في تفسيرهم لإعراب آيات من الذكر الحكيم ، وهم في تلك الإعراب أولوا وقُلُّوا وَتَمَلُّوا عن الوجه الصحيح والطريق السلم لكي يسخروا وجموه الإعراب المختلفة لحكمة معتقداتهم اللغوية ولتأييد أصولهم ومبادئهم على نحو ما سنرى في الفصل الخامس «بالإعراب في حكمة التفسير بالرأي» .

ثم نجزم كلامنا في الخلافات اللغوية برواية تدل على أن ضعف الإيمان بالله سبحانه وتعالى والاستهتار بقدرته على الخلق - وهذا من الخلافات اللغوية أيضاً - جعلت الفرزدق يعتمد الخطأ في الإعراب في قوله :

رَعَيْتَنِي قَالَ اللهُ كُنَّا فَكَانَتْا فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ

فقد كان في مقدوره أن يقول (فعولين) دون أن يختل الوزن الشعري ، وهذا ما جعل ابن اسحق يقول له : «ما كان عليك لو قلت : فعولين . فقال الفرزدق : لو شئت أن أشتج لسبحت . فلما قام الفرزدق سئل ابن أبي اسحق عما يقصد ، فقال : لو قال فعولين لآخبر أن الله خلقها وأمرها ولكنه أراد : هما فعولان بالألبياب ما تفعل الخمر»^(٩).

(٨) الرد على النحاة ، ص ١٥٤ .

(٩) مجالس العلماء ، لأبي القاسم هزاعبي المرقى سنة ٣٤٠ هـ ، ص ٨٥ ، المجلس رقم ٣٨ ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، طويزة الرشاد والتبليد في الكويت ، سنة ١٩٦٢ م .

٢- الخلافات والأهواء الشخصية

ونقصد بها ما كان بين الشعراء والنحاة من خلاف ، ثم ما كان من خلاف أيضاً بين النحاة بعضهم وبعض ، تلك الخلافات التي نجد لها صدى عالياً وصوراً عديدة في كتب الأدب والنحو على السواء ، وقد كانت هذه الخلافات من أهواء الإعراب وعوارضه ، فالشاعر يأتي بالخطأ في الإعراب ، فيوقع المنصوب ، أو ينصب المرفوع ، أو يجر المنصوب ، أو ينصب للجرور ... الخ . لا عن سهو أو جهل أو ضرورة ، بل عن عمد وقصد ، وذلك نكالية في نحوي يحرص به ، أو إغاضة للنحوي يترصد . وربما يكون هذا مقبولا ، ولكن العجب العجيب الذي لا يستطيع الإنسان تقبله أن يأتي النحويون بعد ذلك ، فيخرجون قول الشاعر المخطئ . فالسائلة إذن استعراض للقوة العقلية ، كل ذلك حمل الإعراب أكثر مما يحتمل وعُدَّ وجوهه في مجال لا حاجة له فيه إلى التعمد ، وشحنه بروايات تكذب الذهن وتعمب العقل ، وكان هو في غنى عنها . وتتمثل هذه المعاني جميعها فيما كان بين الفرزدق الشاعر الأموي ، وعبد الله بن أبي اسحق النحوي التوفى سنة ١١٧ هـ بالبرصة . فقد قال الفرزدق في قصيدته التي مطلعها :

عَزَزْتُ بِأَعْيُنِي وَمَا كُنْتُ تُعْرِفُ وَانْكَرْتُ مِنْ خَلَاءٍ مَا كُنْتُ تُعْرِفُ
إِلَّاكَ أَيْمَنَ الْمُؤْمِنِينَ زَنْتُ بِهَا لَهْمُومُ السُّنَى وَالْهَوِجِ السُّنَنِ
وَعُضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْتَحْتَأً أَوْ مُتَجَلِّفًا

وكان الصحيح أن ينصب كلمة (مجلف) . ونظروا إلى رد الفرزدق على عبد الله بن أبي اسحق عندما سأله الأخير «بِمَ رعت (مجلف) فقد ردَّ الفرزدق «بما يسوؤك وينوؤك»^(١٠) وتكمل بعض المراجع قوله «عليّ أن أقول وعليكم أن تحتجوا»^(١١) بل تذكر بعض المراجع أنه قال : قلت ذلك .. أي هذا البيت - ليشقى به النحويون»^(١٢) . رد صريح من الفرزدق بتممه الخطأ . ومع ذلك فلقد قدر لهذا البيت الخاطئ أن يشغل صفحات وصفحات ، من كتب النحو والأدب ، لتخريجهم وتأويله وقص مناسبة قوله ، ولم يكن ليشغل هذه الصفحات لو أنه كان صحيحاً . أفليس هذا من عوارض الإعراب ؟

(١٠) المجلد التاسع : الأرض غير المعروفة مطبقا لفرزادها ظم للإنسان .

(١١) ديوان الفرزدق ، ج ٢ ، ص ٥٥٦ ، شرح وتحقيق عبد الله الحارثي ، للكتبة الحارثية - مصر . والحق : للشامل الذي لا يدع شيئا إلا أحدا . والمغرب : الذي أخذ دون الجميع ، وفي رواية أخرى (حلف) ، وأخلف من الفم : السائر الذي أصدر بهته . والخطأ الإعرابي في (حلف) قرأته ، وكان نصب صحبا .

(١٢) نزهة الألبا في طبقات الأدباء ، لابي بكرات الألباني ، ص ٢٩ . نسخة قديمة مصورة غير موضح بها الطبع أو التاريخ ، موجودة بكتبة الآداب برقم ٧٠٨١ ب .

(١٣) الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق وشرح الأستاذ أحمد محمد شكري ، ج ١ ، ص ٨٩ ، طبع المطبع مصر ، سنة ١٩٦٦ م .

(١٤) شرح شواهد الكشاف ، للمرحوم عبد الله أحمد ، ص ٨٥ . ملحق بتفسير الزمخشري المعروف بالكشاف في نهاية الجهر الثاني ، الطبعة الثانية - مصر . سنة ١٩٦٥ م .

ولنلق نظرة عابرة على تلك الصفحات في أمهات المراجع التي شغلت بهذا البيت وتخرج إعرابه مع علم مؤلفها بخطأ الفرزدق بل بتعمده الخطأ . فهذا الخليل - فيما نقل عنه الرماني^(١٦٠) - يقول « هو على المعنى فكأنه قال (لم يبق من المال إلا مسحت) لأن معنى (لم يدع) و(لم يبق) واحد ، فاحتاج إلى الرفع فحمل على شيء في معناه « وقال غيره^(١٦١) : (مجلف) رُفِعَ بالابتداء وتعبيره محذوف ، والتقدير (أو مجلف كذلك) ، وقد عطفَ جملةً على جملة .

وفي شرح شواهد الكشف قال عنه الزمخشري - فيما نقل عنه الشارح - « بيت لم تنزل الركب تصطك في نوبة إعرابه فمن روى (إلا مسحت أو مجلف) كأنه قال : لم يبق من المال إلا مسحت أو مجلف . ومن روى (إلا مسحت أو مجلف) فإنه رفع ... »^(١٦٢) . إلى آخر كلامه الذي يشبه كلام الخليل .

ويقول عنه ابن قتيبة « فرفع آخر البيت ضرورةً وانتبأ أهل الإعراب في طلب العلة ، فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشيء يرضى . ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به من العلل احتيال وتمويه ... »^(١٦٣) .

وتسمل ابن جني لهذا البيت مخرجاً فيقول : « فأما قولهم وَبَعِ الشيءَ يَدْعُ - إذا سَكَنَ - فَادْعُ ، فسموعٌ منبَغٌ ، وعليه أنشد بيت الفرزدق :

وعضُ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لَمْ يَدْعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مَسَحَتْ أَوْ مَجْلَفٌ

فمعنى لم يدع - بكر الدال - أي لم يدع ولم يبت ، والجملة بعد (زمان) في موضع جر لكونها صفة له ، والمائد منها إليه محذوفٌ للمعلم بموضعه ، وتقديره : لم يدع فيه أو لأجله من المال إلا مسحت أو مجلف ، فيرتفع (مجلف) بفعله ، و(مجلف) عطف عليه^(١٦٤) .

وكذلك ذكر هذا البيت من النحويين المحدثين المرحوم إبراهيم مصطفى^(١٦٥) ، والأستاذ علي التجدي ناصب^(١٦٦) ، والدكتور إبراهيم أنيس^(١٦٧) ، ذكروه بال نقد والتحليل والتعليق .

أرأيت إذن إلى خطأ إعرابي مقصود يَشْتَلُ القدماء والمعاصرين إلى هذه الدرجة ؟ كل ذلك والفرزدق لم يزل سادراً في غيه ، ولا يرضى بتخطئه ابن اسحق له ، فيهجوه ببيت يتمسك أن

(١٥) إعراب أبيات ملفزة الإعراب ، ص ٢٠٧ .

(١٦) طرح الساق ، ص ٢٠٧ .

(١٧) شرح شواهد الكشف ، الذين يألوه قتال من الكشف ، ص ٨٥ .

(١٨) الشعر والشعراء ، ج ١ ، ص ٨٩ .

(١٩) الخصائص ، ج ١ ، ص ١٠٠ .

(٢٠) إحياء النحوي ، ص ٩٤ ، ٩٥ .

(٢١) ذكر في كتاب : « سيبويه أمام النحاة » ، ص ١٧ ، مكتبة بنة مصر بالقاهرة ، سنة ١٩٥٣ م .

(٢٢) في أسرار اللغة ، ص ١٢٧ ، الأمل للقرية ، سنة ١٩٥١ م .

يخطئ فيه أيضاً إيماناً في اغاضته وفي الاستهانة بأمر الإعراب قتلاً والله لأهجوئك بيت يكون
شامداً على السنة النحويين أبدأ وهجاء بالبيت

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلىَ هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلىَ مَوْلِيَا^(٢٣)

ويظل العناد من جانب الفرزدق عاملاً على انتشار تلك الألفاظ الإعرابية ، فيقول متممداً الخطأ
أيضاً :

مُسْتَجِلِينَ مَتَالِ الشَّامِ نَهَرْتُكَ بِحَاصِبٍ كَتَلِيْبِ السُّطْنِ مَثُورِ
عَلَى عَمَائِمَا تَلْقَى ، وَأَرْحَلْتُكَ عَلَى زَوَاجِفِ تَرْجِسِ مُخْهَارِيرِ^(٢٤)

وعندما بلغ الفرزدق أن ابن أبي اسحق يمينه قال : «أما وجد هذا...»^(٢٥) ليسني مخرجاً في
العربية ، أما اني لو شاء لقلت : على زواحف نمزجها محاسير ، ولكني والله لا أقوله^(٢٦) وأبي
الفرزدق أن يغير البيت إلا بعد أن ألح عليه ابن أبي اسحق^(٢٧) .

وكنيت أرد أن اكتفي بهذا الخلاف بين الفرزدق وابن أبي اسحق ، دون الاطالة بذكر خلافات
بين شعراء ونحاة آخرين ، إلا أنني خشيت أن يقال : «أنك أثمت قاعدة مؤداها أن الخلاف بين
الشعراء والنحاة ، ثم بين النحاة بعضهم وبعض كان سبباً لما تسميه بعوارض الإعراب ، ثم دللت
على هذه القاعدة برواية واحدة ، والرواية الواحدة لا تكفي لإقامة قاعدة ، لذلك ، فاراني مضطراً
لذكر بعض أمثلة الخلافات الأخرى .

فهذا صاحب الأغاني يحدثنا عن خلاف آخر فيقول : «كان الأخفش قد طعن على بشار
قوله :

فَالْآنَ أَقْصَرَ عَنْ سُمَيَّةَ بِاطِلِي وَأَقْصَرَ بِالْوَجَلِ عَلَيَّ مُشِيرِ^(٢٨)

وقوله :

عَلَى الْقَرْوِ مَيْسِي السُّلَامِ فَرُئِمَا لَهَوْتُ بِهَا فِي ظِلِّ مَرْمُومَةٍ رُهِمِ^(٢٩)

(٢٣) مراتب النحويين ، لأبي الطيب الفراء ، ص ١٢ ، ولم أجد هذا البيت في ديوانه .

(٢٤) الديوان ، ج ١ ، ص ٢٦٢ ، وشهابي في شهابي في شهابي من المزار والصف ، روى الديوان (تجزيها علمي) .

(٢٥) مكان الخط كلمت نافية لم ألتا ذكرها .

(٢٦) للرجع السابق .

(٢٧) أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد السرياني ، ص ٢٩ و ٣٧ ، تحقيق فريش كرتكو ، الطبعة الكلاسيكية .

(٢٨) ديوان بشار ، ج ٣ ، ص ٢٩٨ ، تحقيق محمد شوقي أمين ، لجنة التأليف والنشر ، سنة ١٩٥٧ م ، روى الديوان شبيمة بدلاً من

سُمَيَّة ، وذكر الديوان أن بشاراً لم يعرف صاحبه بهذا الاسم

(٢٩) ديوان بشار ، ج ٣ ، ص ٢٧٧ ، وفرد في ثلاث صفحات اسم مصدر يعني القزل ، والرومية القديمة ، وهو البيضاء للقرى

وقوله في وصف سفينة :

تَلَا جِبْ نِينَانَ الْبَحْرِ وَزَيْمًا رَأَيْتَ نَفْسَ الْقَوْمِ مِنْ جِزْيِهَا تُجْعِرِي^(٣٠)

وقال -أي الأخفش- لم يُستع من الوجه والغزل فَعَلَى ، ولم أسمع بنون ونيسان ، فبلغ ذلك بشاراً ، فقال : وبلي على القصارين^(٣١) ، دعوني وإياه . فبلغ ذلك الأخفش فبكى وجزع ، فقيل له : ما يبكيك ؟ فقال : ومالي لا إيكى ، وقد وقعت في لسان بشار ، فلهب أصحابه إلى بشار ، فكذبوا عنه ، واستحبوا منه عرضه وسأله أن لا يَهْجُوهُ فقال : قد وهبته للذم عرضه . فسكان الأخفش بعد ذلك محتج بشعره في كتبه ليلغوه . فكف عن ذكره بعد هذا^(٣٢) . ويذكر صاحب الأغاني أن هناك رواية أخرى تقول: إن سيويه هو الذي عاب بشاراً وليس الأخفش ، فقال يهجوه :

أَسْبَيْتُهُ ابْنَ الْفَارِسِ مَا الَّذِي تَحَلَّيْتُ عَنْ شُعْبِي وَمَا كُنْتُ تُبَيِّدُ
أَعْلَلْتُ تَعْنِي سَابِراً فِي مَسَامَتِي وَأَمْلِكُ بِالْمِصْرَيْنِ تُعْطِي وَتَأْخُذُ^(٣٣)

وتقرأ رسالة الفُقران فما تلبث أن تجد أبا العلاء المري يسخر من التقديم والتأخير والحذف والموس في الإعراب ، ذلك بأن يسأل الشاعر -على لسان ابن القارح- عدي بن زيد عن بيته :

أَرَدَاخَ مُسَوِّغٍ أَمْ بِكَوْذٍ أَنْتَ فَاتَنْظُرْ لَايَ خَالٍ تَصِيرُ

وعن رايه في استشهاد سيويه بهذا البيت فإنه يزعم أن (أنت) يجوز أن يرتفع بفعل مضمر يفسره تولك : فانظر ، وأنه -أي ابن القارح- يستبعد هذا المذهب ، ولا يظن أن الشاعر أَرَادَهُ فيقول عدي بن زيد دعني من هذه الأباطيل^(٣٤) .

«وزعموا أيضاً أن بشاراً كان يشار^(٣٥) سيويه ، وأنه حضر يوماً حلقة يونس بن حبيب ، فقال بشار (هل ههنا من يرفع خيراً) ؟ فقالوا : لا . فأتشدهم :

بَنِي أُمَيْيَّةَ هُبُوا بِسَنٍ وَفَادِكُمْ إِنَّ الْخَلِيفَةَ بِعَقُوبٍ بِسَنٍ دَاوِدُ
لَيْسَ الْخَلِيفَةُ بِالْمَوْجُودِ فَاتَمُوا خَلِيفَةَ اللَّهِ بِسَنٍ النَّاسِي وَالْمَوْجُودِ

وكان في الحلقة سيويه ، فيدعي بعض الناس أنه وشي به^(٣٦) . وبالرغم من أن المري يشك في هذه الرواية إلا أن سؤال بشار (هل ههنا من يرفع خيراً) يدل على الاستهزاء بالإعراب فهو لا

(٣٠) ديوان بشار ، ج٣ ، ص ٢٨١ . ونيان البحر : حنظل البحر .

(٣١) اللغتين صناعة شبيب .

(٣٢) الأغاني ، ج٣ ، ص ٥٤ .

(٣٣) الرجع السبق .

(٣٤) رسالة الفُقران ، لأبي العلاء المري ، ص ١٨٣ ، تحقيق د. ست الشافعي ، ط ٢ ، دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٥٠ م ، واليت قد استشهد سيويه به أيضاً في الجزء الأول ، ص ٧٠ .

(٣٥) شار : خامس ، وتشقرا : كتمانها .

(٣٦) الرجع السبق ، ص ٤٢٢ .

يقصد برفع الخبر تبليغ النبا ، بل يقصد وضع ضمتين على الخبر صنو المبتدأ ، ولا يفعل ذلك إلا النحوي ، فكانه يسخر بالنحاة .

ويذكر أبو العلاء^(٣٧) أيضاً أن بشاراً هجا سيويه وأن الأخير تلافاه واستشهد بشعره ومنه عجز البيت :

وقا كل ذي لب يؤتيتك نصحه وما كل مؤتٍ نصحه بإيب^(٣٨)

والخلاف بين النحوي ابن خالويه التوفى سنة ٣٧٠ هـ والشاعر المتتبي المتوفى سنة ٣٥٤ هـ مشهور ، بل إن الأمر ليصل بابن خالويه إلى أن يعتدي على أبي الطيب ، فيضربه بمفتاح حليدي في جبهته ضربة تسبب قعة على وجهه^(٣٩) . وللمتتبي أبيات بها من الألفاظ الإعرابية ما يفظ النحوي ابن خالويه ، ففي قوله :

بإد غواك صبرت أم لم تصبراً وتكاذ إن لم يجز فثك أو جزي^(٤٠)

فكان الصحيح أن يجزم الفعل المضارع (تصبر) لأن قبله حرف جزم وهو (لم) ويعمل النحاة لهذا الخطأ الإعرابي بأن الشاعر أراد (تصبرن) بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلها ألفاً^(٤١) . وبالطبع فإن النحاة مغرمون بالتحلل والتحليل فلم يقولوا أنها الضرورة الشعرية التي جعلت أبا الطيب ينصب الفعل المضارع خطأ . ويخطئه الشاعر مرة أخرى في قوله :

يتضاء يثمنها تكلم ذلها تينها ، ويثمنها الحياء تيناً^(٤٢)

فقوله (تكلم) يريد أن تتكلم ، فحذف وأعمل ، وكذلك (تيناً) . قال الثعالبي : (نصب (تميس) مع حذف أن) وهو ضعيف عند أكثر النحويين^(٤٣) .

ومن المؤكد أن أبا الطيب - وهو الشاعر الملقب بالمتكلم - كان في إمكانه أن يغير من تركيب الأبيات حتى تصح إعراباً ، وحتى لا يجعله الضرورة الشعرية يخطئه في الإعراب ، ولكنه أثر هذا الخطأ ليفظ ابن خالويه ، وأبا فراس وغيرهما من خصومه ، وليثير الأقاويل بينهم ، فيسفلهم ويعمل ذكرو . وكان هذا بالطبع على حساب الإعراب والنحو بوجه عام .

ونختم هذا الخلاف بين النحاة والشعراء بما أورده القاضي عبد العزيز الجرجاني من أن النحاة كانوا يتبعون أغاليط الشعراء ولحونهم حتى هجا البرذعت بعض النحويين :

(٣٧) المرجع السابق ، ص ٤٢٣ .

(٣٨) من شواهد سيويه ، ج ٢ ، ص ٤٠٩ .

(٣٩) الصبح المنبي عن حيشة المتتبي ، يوسف النديم ، ج ١ ، ص ٦٤ ، دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٦٨ م .

(٤٠) الديوان ، شرح البرقي ، ج ٢ ، ص ٦٤ ، دار الكتاب العربي بيروت .

(٤١) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٥ .

(٤٢) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٤ .

(٤٣) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٤ .

(٤٤) يثيمة الدهر ، أبي منصور الثعالبي ، ج ١ ، ص ١٢٢ ، لمدينة المعرفة ، سنة ١٩٢٤ م .

لَقَدْ كَانَ فِي عَيْتِكَ يَا خِفَصُ شَاغِلٌ وَأَنْتَ كَمُشَلِّ الْعُودِ مِمَّا تَنْبَسُ
تَبَسُّ لِحْناً فِي كَلَامٍ مُرَقَّصٍ وَخَلَقْتَ مِنِّي عَلَى اللَّحْنِ أَجْمَعُ
فَعَيْنُكَ إِتْقَانٌ وَأَنْفُسُكَ مَكْفَأٌ وَوَجْهُكَ إِعْطَاءٌ فَانْتَ الْمَرْقُوعُ^(١٠٠)

هذا ما كان من أمر الخلاف بين النحاة والشعراء ، فإذا انتقلنا إلى الخلاف بين النحاة بعضهم وبعض ، فلا بد أن نذكر تلك المسألة المشهورة التي قلما يخلو منها مرجع من مراجع اللغة والنحو ، وهي المسألة الزنبورية^(١٠١) ، والتي قيل إنها كانت السبب في موت سيويه إمام البصرة . فخلاصة هذه المسألة أن الكسائي سأل سيويه ، في مناظرة بينهما بحضرة أحد البرامكة وهو يحيى بن خالد « تقول : قد كنت أظن أن المعرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي ، أو فإذا هو إياها » فرد سيويه « فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب » وسأله عن أمثال ذلك نحو « خرجت فإذا عبد الله القائم » أو القائم « فقال سيويه : كل ذلك بالرفع ، ولا يجوز النصب . فقال الكسائي : العرب ترفع كل ذلك وت نصب . فقال يحيى : قد اختلفنا وأنتما رئيسا بلديكما ، فمن يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب يبابك ، قد سمع منهم أهل البلدين ، فَيَحْضُرُونَ وَيُسْأَلُونَ ، فقال يحيى وجهر : أنصفت . فأحضرنا ، فوافقوا الكسائي ، فاستكان سيويه ، فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم ، فخرج إلى فارس ، فلقام بها حتى مات ولم يعد إلى البصرة .

ولا يجوز اعتبار المسألة الزنبورية من باب الخلاف المدرسي بين الكوفة والبصرة ، صحيح أن سيويه والكسائي ، بطلي هذه المسألة ، كانا إمامي بلديهما ، ولكن المؤسف أن الكسائي لم يكن يمثل رأي الكوفة في هذه المسألة ، بل كان يعلم أن سيويه على حق بدليل ما ورد في هذه الروايات من أنه قد أعطى العرب الذين شهدوا له نقوداً حتى يُخْطَبُوا سيويه بالباطل ، وأن هؤلاء العرب لم ينطقوا بالنصب ، بل قالوا : القول قول الكسائي ، حتى إن سيويه قال ليحيى : مُرَّهم أن ينطقوا بذلك ، فإن ألتهم لا تطرح بهم ، فأمر الخلاف إذن بعيد عن مناهج المدرستين في السماع والقياس ، وقرب من الهوية الشخصي الذي يزين للإنسان سوء عمله مالي يناله أو لاجء يكتبه ، وليس هذا بعيد عن الكسائي وقد جاء عنه في مراتب النحويين « ولولا أنه دنا من الخلفاء ، فرفعوا من ذكره لم يكن شيئاً ، وعلمه مختلط بلا حجيح ولا علل ، إلا حكايات عن الاعراب مطروحة ، لأنه كان يلتهم ما يريد »^(١٠٢) .

(١٠٠) الوساطة بين المتنبي وخصومه ، ص ٩ . والروايت هو الفهرست الذي أحد شعراء العصر العباسي . والاقوال في الشعر : حقائق لغوية في الإعراب . والاكفاء : غفلة جند لغوي . والإظهار : تكرير الفتحة بالفتح والفتح .

(١٠١) جند كراما على سبيل المثال في : « تاريخ بغداد » للشاطبي أبي بكر الخطيب البغدادي ، ص ١٢٨ ، ص ١٠٥ ، ط الخاني ، سنة ١٢٧٢ . والاتصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأثيري ، ص ٢٤ ، ص ٤١١ ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، نشر بمبادرة تريبسكي في سنة ١٩٤٥ م . وروايات الأعيان وأنباء الزمان ، لأبي العباس أحمد بن حنبل ، ص ٣ ، ص ١٣٤ ، نبذة مصر ، سنة ١٩٤٨ م . وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العبد الحفيل ، ص ١٤٠ ، ص ٢٥٢ ، ط مكتبة الفلاس ، سنة ١٣٥٠ . ونزهة الألباء ، لاسر الأثيري ، ص ٧٩ . ومقتى القليب ، لابن هشام ، ص ١٤ ، ص ٢٨٨ ، وفيه من المراجع .

(١٠٢) مراتب النحويين ، ص ٧٤ .

هذا الخلاف الناتج عن الهوى والتعصب كان آفة من آفات الإعراب ، فقد غلط الكسائي عندما أتى بهذا المثال سواء بالرفع (فإذا هو هي) أم بالنصب (فإذا هو إياها) لأن هذا المثال لم يأتِ شاعداً على نمطه من كلام العرب ، بل هو من وضع الكسائي ، فلم يأتِ عن العرب شاعداً فيه الظرف (إذا) ثم تتأنيق بعده ضميران ظاهران (هو هي) ، بل يقولون في مثل هذا الموضع (فإذا هما سيان) أو (فإذا هما سواء) . وقد جاء في القرآن الكريم الظرف (إذا) وبعده ضمير واحد ثم اسم ظاهر . قال تعالى : ﴿ فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُجبانٌ مُبِينٌ ، وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بِيضاءٌ لِلنَّاطِرِينَ ﴾^(١٨) وقال تعالى ﴿ فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾^(١٩) .

ولكن النحويين يُؤَيِّدُونَ إلا أَنَّ يُخَرِّجُوا لهذا الخطأ الإعرابي ويتمحلوا مع علمهم بأن الكسائي أخطأ متعمداً ، ومع علمهم بالآيات الكريمة التي أوردتها منذ قليل ، ولا أريد أن أنقل بلذكر الوجوه المبنية التي أوردتها النحاة لكي يخرجوا خطأ الكسائي ، ولكني أوجز بعضاً منها حتى أبين أن كل هذه التأويلات ما كان لها ضرورة لو أنهم قالوا : أخطأ الكسائي ، ثم سكتوا . فأول هذه التخریجات أَنَّ (إذا) ظرف فيه معنى الفعل ، فنصب (إياها) كما ينصبه الفعل ، قاله أبو بكر بن الخطاط . الثاني : أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع ، قاله ابن مالك . التخریج الثالث : وصاحبه ابن مالك أيضاً - أن (إياها) مفعول به لفعل محذوف ، والأصل (فإذا هو يشابهها) ثم حذف الفعل (يشابه) فانفصل الضمير ، فصاحبه (إياها) . الرابع : وقاله الشلوبي ، أن (إياها) مفعول مطلق ، والأصل : فإذا هو يلع لسعتها ثم حذف الفعل وانفصل الضمير . الخامس : أنه منصوب مع الحال من الضمير في الخبر المحذوف ، والأصل : فإذا هو ثابت مثلها ، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير . . . الخ . هذه التخریجات التي أوردتها ابن هشام^(٢٠) عن ابن الخطاط وابن مالك والشلوبي وغيرهم ، والتي استغرقت خمس صفحات في المعنى بغض النظر عن المراجع الأخرى . كل ذلك لتخریج خطأ إعرابي متعمد فيه ، أفليس هذا من آفات الإعراب ؟ وماذا كان يضير النحاة لو أنهم قالوا : أخطأ الكسائي . ثم سكتوا .

بل إن هذا الهوى قد صور للأمرء أنفسهم أَنَّ المدلول عن الباطل ، والرجوع إلى الحق لا يليق بالأمر وسوف يحبط ذلك من قدره ، ويدعو الناس إلى الاستهانة والاستخفاف به والبل عنه . يدل على ذلك ما ورد في مجالس العلماء من أن أمير البصرة محمد بن سليمان غلط في الإعراب عندما قرأ ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾^(٢١) برفع (ملائكته) ثم استحيا أن يرجع ، ثم

(١٨) الأينان ١٠٧ ، ١٠٨ من سورة الأعراف .

(١٩) الآية ٢٠ من سورة طه .

(٢٠) المحقق ، ج ١ ، ص ٩١ وما بعدها . والشلوبي ياه النسبة ويشيرها نسبة إلى الشلوبيين أو شلوبيه حسن بالانقليس .

(٢١) آية ٥٩ من سورة الأحزاب .

أرسل إلى النحويين فقال: احتالوا لي، فقالوا: عطلت (وملائكته) على موضع (الله) وموضعه وقع. فاجازهم. ولم تزل قراءته حتى مات، وكروا أن يرجع عنها. ويقال إن الأمير لحن^(٩٢).
فانتظر إلى قول الأمير للنحويين احتالوا لي. هذا يدل على أن كل خطأ عندهم له تخريج بل له احتيال، وهذا مما شجب الوجوه، وخلط باطلها مع صوابها.

وقص علينا السيوطي طرفاً آخر من خلافات النحويين، فقد كان أبو حيان يُعْظَمُ ابنَ تيمية ويُجِلُّه، ويبدو أن نقاشاً نحوياً دار بينهما، فنقل أبو حيان شيئاً عن سيويه لكي يقيم حجته ويدلل على سلامة رايه، فما كان من ابن تيمية إلا أن هاج وماع، وقال ساخراً: وسيويه كان نبي النحوا؟! لقد أخطأ سيويه في ثلاثين موضعاً من كتابه. ولم يكتف ابن تيمية بمعاودة سيويه وحده بل عدى أيضاً أباً حيان، لأنه استشهد بسيويه. ورواه في تفسيره النهر بكل سوء^(٩٣).

ويروي بالوقت أن اليزيدي سأل الكاسي بحضرة الرشيد قال: انظر، هل في هذا الشعر عيب؟ وأنشده:

مَا زَأَيْتَا غَوِيًّا نَشَرَ عَنْهُ الشَّيْطَانُ صَفَرًا
لَا يَكُونُ الْعَيْرُ مُهْرًا لَا يَكُونُ الْمُهْرُ مَهْرًا^(٩٤)

فقال الكاسي: قد أقوى الشاعر، فقال له اليزيدي: انظر فيه، فقال: أقوى، لا بد أن ينصب المهر الثاني على أنه خبر كان، فضرب اليزيدي بقلمه الأرض وقال: أنا أبو محمد، الشعر صواب، وإنما ابتدأ فقال: للمهر مهر، فقال له يحيى بن خالد: إنكنتي^(٩٥) بحضرة أمير المؤمنين .. وتكشف رأسك؟ والله لخطأ الكاسي مع أدبه، أحب إلينا من صوابك مع سوء فعلك^(٩٦).

وبعد فإن الخلافات بين الشعراء والنحاة، وكذلك الخلافات بين النحاة وبعضهم وبعض كثيرة متعلدة، متشعبة، وحسبنا منها هذا القدر من الصفحات حتى يستبين لنا أن هذه الخلافات الشخصية غير للزعة عن الأهواء والأغراض كانت وبالا على الإعراب، وكانت سبباً في هذا الحشد الذي لا أول له ولا آخر من تأويل وحذف وعوض وتقليد... إلى آخر هذه العوارض الإعرابية.

(٩٢) مجلس العلماء، للزبيدي، ص ٥٤، مجلس ٢٢، تحقيق الأستاذ عبد السلام مازون، الكويت، سنة ١٩٦٢ م.

(٩٣) بغية الوعاة، للسيوطي، ص ١٦١، ١٦٢، ط الحناي، سنة ١٣٣٦ هـ.

(٩٤) الحروب الجبلية، مكرر يفرغ به القل في الصلاة. وينظر الفكر البني: لغة نحر- ففرخ. يقول ما رأينا أن العصر ينف من يمين الجبل ليخرج سه صفر أي أن هذا محال.

(٩٥) أي أنكنتك متخفراً بذلك.

(٩٦) معجم الأدياب، ج ١٤، ص ١٧٨.

٣- طلب الرزق

وَهَذَا سَبَبٌ آخَرُ مِنْ أَسْبَابِ عَوَاضِ الْإِعْرَابِ ، فَلَقَدْ كَانَ هُنَاكَ نَفَرٌ مِنَ النُّحَاةِ اتَّخَلَّوْا مِنْ صِنَاعَةِ النُّحُوِّ وَسِيلَةَ الرُّزُقِ وَطَلَبَ الْعِيشَ ، وَقَدْ تَعَمَّدُوا الْإِعْرَابَ وَالتَّعْقِيدَ وَالخُرُوجَ عَنِ الْمَلُوفِ فِي صِنَاعَتِهِمْ حَتَّى يَضْمِنُوا حَاجَةَ النَّاسِ إِلَيْهِمْ فِي تَفْسِيرِ مَا أَغْرَبُوا فِيهِ ، وَتَسْهِيلِ مَا عَقَدُوهُ ، إِذْ أَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا السُّهْلَ الْيَسِيرَ الْوَاضِحَ ابْتِدَاءً لَمْ أَحْتَاجِ النَّاسُ إِلَيْهِمْ وَاتَّقَطَّ رِزْقُهُمْ . يَتَضَحُّ هَذَا فِي رِوَايَةِ الْجَاظِ : « قُلْتُ لِأَبِي الْحُسَيْنِ الْأَخْفَشِ : أَنْتَ أَعْلَمُ النَّاسَ بِالنُّحُوِّ ، فَلِمَ لَا تَجْعَلُ كِتَابَكَ مَفْهُومَةً كُلِّهَا وَمَا بَالُنَا نَفْهَمُ بَعْضَهَا وَلَا نَفْهَمُ أَكْثَرَهَا وَمَا بِكَ تَقْدِمُ بَعْضَ الْعَوَاضِ وَتُؤَخِّرُ بَعْضَ الْمَفْهُومِ ؟ قَالَ : أَنَا رَجُلٌ لَمْ أَضَعْ كِتَابِي هَذِهِ هَ ، وَلَيْسَتْ هِيَ مِنْ كِتَابِ الدِّينِ . وَلَوْ وَضَعْتُ هَذَا الْوَضْعَ الَّذِي تَدْعُونِي إِلَيْهِ ثَلَاثَ حَاجَتِهِمْ إِلَيَّ فِيهَا ، وَإِنَّمَا كَانَتْ غَايَتِي الثَّلَاثَ . فَأَنَا أَضَعُ بَعْضَهَا هَذَا الْوَضْعَ الْمَفْهُومَ لِتَدْعُوهُمْ حَلَاةً مَا فَهَمُوا إِلَى التَّمَسُّكِ فَهَمَ مَا لَمْ يَفْهَمُوا وَإِنَّمَا قَدْ كَسِبْتُ فِي هَذَا التَّشْبِيرِ إِذْ كُنْتُ إِلَى التَّكْسِبِ ذَهَبٌ »^(٥٧) .

وتحدثنا كتب التاريخ والطبقات ونحوها عما كان للنحاة من منزلة سامية عند الخلفاء ، وأنهم كانوا يُجَبَّرُونَ عَلَيْهِمُ الْأَرْزَاقُ ، ويتخلونهم مؤدبين ومعلمين لأولادهم ، وأن هذه الأرزاق والرواتب لم تكن قليلة أو منقطعة ، بل إن الخلفاء كانوا يرفعون في هذه الأرزاق ، وتلك الرواتب ، الأمر الذي جعل النحاة يسلكون طرقاً شتى لكي يتميز كل واحد منهم عن الآخر ، ويكون له لونه الخاص حتى لا يستغنى عنه الخليفة أو يستبدل به آخر ، فيفتن النحوي في الإيمان بالغريب ، ويتحمل في اختلاق الجديد بما فيه من نوافذ وطرائف إعرابية .

وهل يغيب عنا أبو عثمان المازني عندما خرج بيتاً فيه لغز إعرابي فأمر له الوائق بماله يصلح حاله وحال ابنته ؟ ذلك أن مغنية غنت بحضرة الوائق :

أَعْلِيْمُ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا . أَهْلَى السَّلَامِ نَجِيَّةٌ فَلَسْمُ

فلما راجعها الخليفة في نصب (رجلاً) وأمرها بالرفع على أنها خبر (إن) صَمَّتْ الْمَغْنِيَةُ عَلَى النِّصَبِ وَقَالَتْ : إِنَّ الْمَازِنِيَّ هُوَ الَّذِي لَقَنَهَا الْبَيْتَ . فلما أحضر المازني إلى الخليفة حل الإشكال الإعرابي بأن (ظلم) التي في آخر البيت هي خبر (إن) ، وأما (رجلاً) فهي مفعول به للمصدر (مصابكم) . ولقد سر الخليفة بهذا الحل حتى إن المازني استغل هذا ليطالب من الخليفة الرزق لا لنفسه فحسب بل لابنته أيضاً^(٥٨) . بل يصل الأمر بالخليفة أن يطلب من المازني أن يبقى معه ، ولكنه يقول : « إِنَّ النَّفْسَ نَفِي قَرِيبَ ، وَالنَّظَرَ إِلَيْكَ ، وَالْأَمْنَ وَالْفَوْزَ لَدَيْكَ ، وَلَكِنِّي أَلْقَيْتُ الْوَحْدَةَ ، وَأَنْتَ بِالْأَنْفَرَادِ ، وَلِي أَهْلٌ يُوَحِّشُنِي الْبَعْدَ عَنْهُمْ ، وَيَضْرُرُّهُمْ ذَلِكَ وَمَطَالِبَةُ الْعَادَةِ أَشَدَّ مِنْ مَطَالِبَةِ

(٥٧) الميوان ، للجاحظ ، ج١ ، ص ٩١ ، ٩٢ ، طبع مطبع الخليلي بمصر .

(٥٨) مراتب النحويين ، ص ٧٨ يتصرف . ومغنى اللبيب ، ج ٢ ، ص ٥٢٩ .

الطباع . فقال لي : فلا تقطعنا وإن لم نطلبك . فقلت : السمع والسطاعة ، وأمر لسي يسألف دينلو^(٥٩) .

ويروي صاحب معجم الأدباء أيضاً « أن عبيد القاسم بن سلام كان إذا ألف كتاباً حمله إلى عبيد الله بن طاهر فيعطيه مالا وفيراً ، فلما صنف (غريب الحديث) أهدها إليه . فقال : إن عقلاً بعث صاحبه على عمل هذا الكتاب لحقيق ألا يُخَوِّجَ إلى طلب معاش ، وأجرى له في كل شهر عشرة آلاف درهم^(٦٠) . » وكان أبو عبيدة يسبق بمصنفاته إلى الملوك فيجيزونه عليها^(٦١) .

ومعروف أن الكسائي كان مؤدب ولدي الرشيد - الأمين والمأمون - ومعلمهم ، وكان يجري الرشيد عليه الرزق دون انقطاع حتى بعد مرضه . يقول باقوت : « فلما أصاب الكسائي الوضخ في وجهه وبلنه كره الرشيد ملازمته أولاده ، فأمر أن يرتاد لهم من ينوب عنه ممن يرتضى به ، وقال : إنك قد كبرت ونحن نحب أن نودعك ولنا نقطع عنك جزائك^(٦٢) » .

٤ - عدم الالتفات إلى اختلاف اللهجات

وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية ، إذ أن عدم الالتفات النحاة إلى اختلاف اللهجات أدى بهم إلى التمثل والتكلف في الإعراب حتى يخضعوا شواهد هذه اللهجات للقواعد العامة التي وضعوها ، دون أن يربحوا أنفسهم فيقولوا إن هذه لهجة من لهجات العرب ، فشكل هذا جانباً كبيراً من العوارض الإعرابية .

وقبل أن نتناول تلك الآفات بالتحليل نود أن نلقي شيئاً من الضوء على ماهية اللهجة ووضعها بالنسبة للغة .

« اللهجة مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة ، ويشارك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة ، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات ، لكل منها خصائصها ، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه اللغات بعضهم ببعض ، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث ، فهُمَّا يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات . وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات ، هي التي اصطلح المحققون على تسميتها باللغة ، فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص . فاللغة عادة تشمل على عدة لهجات ، لكل منها ما يميزها . وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية ، والمعادن الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات^(٦٣) . »

(٥٩) معجم الأدباء ، لقرت المصري ، ج ٧ ، ص ١١٩ بصرى ، طبعى المحلى .

(٦٠) الربع السابق ، ج ١٦ ، ص ٢٥٤ .

(٦١) مراتب النحويين ، ص ٩٤ .

(٦٢) معجم الأدباء ، ج ١٣ ، ص ٦٠٧ .

(٦٣) اللهجات العربية ، ص ١١ .

«وتتميز بيئة اللهجة بصفات صوتية خاصة تخالف كل المخالفة أو بعضها صفات اللهجات الأخرى في اللغة الواحدة، غير أن اللهجة قد تتميز أيضاً بقليل من صفات ترجع إلى بيئة الكلمة ودلائلها من القلة بحيث لا تجعل اللهجة غريبة عن أحوالها، بعيدة عنها، عسرة الفهم على أبناء اللهجات الأخرى في نفس اللغة، لأنه متى كثرت هذه الصفات الخاصة، بعدت باللهجة عن أحوالها، فلا تلبث أن تسفل وتصبح لغة قائمة بذاتها»^(٦٤).

«ولقد كانت هناك لهجات عربية منتشرة في الجزيرة العربية قبل الإسلام، ويعزى سبب وجودها إلى طبيعة الجزيرة الجغرافية، فهي مثقلة واسعة فيها الجبال والوديان، وفيها مناطق الاستقرار والتحفز حيث يوجد شيء من زراعة أو نصيب من تجارة، فكان من الطبيعي أن تختلف اللهجات، فالذين يعيشون في بيئة زراعية مستقرة يتكلمون لهجة غير التي يتكلمها الذين يعيشون في بيئة صحراوية بادية. ويعزى سبب وجود هذه اللهجات أيضاً إلى الهجرات البشرية، فقد هاجر من أهل اليمن إلى وسط الجزيرة وشرقها وشمالها، وهاجر من هاجر من أهل الحجاز إلى اليمن وتجاورت لهجات مع لهجات، ومع لغات أخرى، فلهجات القبائل العربية التي كانت تنزل بادية الشام أو العراق مثلاً كانت تجاور لغات كالأرامية والعبرية، والاحتكاك معها أدى إلى ظواهر لهجية»^(٦٥). وقد «هاجر قوم من الساميين إلى بلاد ما بين النهرين، وكونوا على أنقاض السومريين تلك المملكة التي عرفت فيما بعد بمملكة البابليين والآشوريين، وقد قضت هذه الهجرة السامية على اللغة السومرية بعد أن تركت في اللغة السامية أثراً»^(٦٦).

وطبيعي أن تؤدي هذه الهجرة إلى نشأة اللهجات في كل من العربية والآشورية، إذ أن كلا منهما تأثر بالأخرى، «والأثر الذي يقع على لغة ما من لغات مجاورة لها كثيراً ما يلعب دوراً هاماً في التطور اللغوي، ذلك لأن احتكاك اللغات ضرورة تاريخية، واحتكاك اللغات يؤدي حتماً إلى تداخلها»^(٦٧).

وإذاً فإن السبب في وجود اللهجات العربية يرجع إلى جغرافية الجزيرة وإلى الهجرات، كما يرجع أيضاً إلى الغزو وما نتج عنه من تأثير وتأثر بين اللغات السامية بعضها وبعض. وبالرغم من اختلاف اللهجات العربية اختلافاً طفيفاً في بعض الظواهر اللغوية، إلا أن «قبيلة قريش منذ نهضت في أرض الحجاز وبدأت تسود غيرها من القبائل وتزعمها في الدين والسياسة والاقتصاد وأخذت لهجتها كذلك تسود اللهجات الأخرى، وتغلب عليها، فقد استمرت هذه

(٦٤) المرجع السابق، ص ٩٤.

(٦٥) اللهجات العربية في القراءات القرآنية، للكثير عبد الرزاق، ص ٣٧ و٣٩، يصرف طاهر المازني، ص ٢٤.

١٩٦٨م.

(٦٦) اللهجات العربية، ص ٢٢.

(٦٧) اللغة، لصديقي، ص ٣٤٨.

اللهجة في طريقها من الرقي بواسطة عدة عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية حتى كادت تهمل في جانبها لهجات القبائل الأخرى ، وهي التي أورتنا هذه الآثار الدينية والأدبية والعلمية ، وهي أيضاً لغة القرآن والحديث والأدب العربي^(٦٨) .

ولقد كانت قريش على صلات بالقبائل الأخرى « فقد كانت يشتها مورداً للقبائل العربية يأتون إليها للتجارة والحج والمقاترة والمناقرة في الأسواق »^(٦٩) لذلك ، فإن « لهجتها في أغلب الأحيان كانت هدفاً لأن تطعم من اللهجات الأخرى ، ولكن مهما كثر الدخيل في تلك اللهجة القرشية فلن يرقى - فيما نظن - إلى أن يتجنى أمامه الأصل - أي اللهجة القرشية - ليشأصل ذلك الدخيل ، والذي ينبغي أن نتصوره ونطمنن إليه هو أن لقريش لهجة خاصة ممتازة ، وكانت مع ما لها من صلات دائمة باللهجات الأخرى تتلغ وتنهضم ما يفد إليها من تلك اللهجات ، وليس أدل على ذلك من هذه القروك في اللهجات الأخرى التي تجدها في بعض الأمثلة والشواهد التي نقلها إلينا من تصدي لجمع اللغة وتدوينها من القلماء^(٧٠) .

وما دام الأمر كذلك ، أي ما دامت لغة قريش قد سادت واستطاعت أن تتلغ ما يفد إليها من تلك اللهجات ، وأصبحت هي اللغة النموذجية الأدبية ، فقد كان حرياً بالنحاة أن يضعوا القواعد طبقاً لما سمع من هذه اللغة دون غيرها من اللهجات ، وألا يحاولوا أن يطبقوا هذه القواعد على تلك اللهجات مما أخرجهم إلى التقدير والتخريج حتى يخضعوها لقواعدهم . « ذلك أن تعدد صور الإعراب في حالة تعدد اللهجات يعني الخلط بين المستويات اللغوية وهذا الخلط أمر ترفضه الدراسات اللغوية الحديثة ، لإصرار هذه الدراسات على وجوب تحديد مستوى الكلام المدروس ويسته منذ بداية الأمر^(٧١) وهذا ما قصده ابن الأنباري عندما حدد البيئة اللغوية بقوله « النقل هو الكلام العربي للتصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة ، فخرج عنه إذن ما جاء في كلام غير العرب من اللولنين ، وما شذ في كلامهم : كالجزم (لن) والنصب (لم) . وقرئ في الشواهد « ألم نشرح » بفتح الحاء ، وكالجر (لعل) كما في : لتل أبي المغوار منك قريب .

وقال : عل صروف اللغز أو قولاتها .

ونكتب بعضهم جزأي (لعل) و(ليت) ، قال :

يَا لَيْتَ آيَامَ الصَّبَا رَوَّاجِمَا^(٧٢) .

ولكن القلماء من علماء العربية لسوء الحظ لم يقصروا تقديمهم لقواعد العربية على مصدر

(٦٨) في اللغة والنحو ، ص ٤٢ .

(٦٩) المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٧٠) المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٧١) علم اللغة العام ، القسم الثاني (الأسوات) ، د . د . كمال بشر ، دار المعارف ، سنة ١٩٧٠ م .

(٧٢) الإعراب في جمل الإعراب وبلغ الأدلة ، ص ٨١ و ٨٢ ، تحقيق سعيد الأفقار ، طبعة صنف ، سنة ١٩٥٧ م .

واحد هو لغتها النموذجية الأدبية كما كان الواجب ، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفتها وخصائصها المتباينة . وهكذا حاولوا تقعيد القواعد من عدة مصادر^(٧٣) .

وليست هذه الحقيقة - حقيقة تقعيد القواعد من استقراء اللغة النموذجية - مقصورة على لغتنا فحسب بل « تلك هي الحال التي نراها الآن في اللغة الإنجليزية والفرنسية وغيرهما من لغات الأمم الناعضة . فإذا شاء عالم لغوي أن يقعد للإنجليزية قَوَاعِدَ عَمَدَ إلى استقراء صفاتها وخصائصها من مصدر واحد وهو لغتها النموذجية ، تاركاً لهجات الإنجليز للدراسات الخاصة التي يتوفر عليها الباحثون في الجامعات والمعاهد العليا . أما ما يتعلمه التلاميذ في مدارسهم وما يلتزمه الكتاب والخطباء والشعراء ، وما يستمسك به الناس في المجال الجِدِّي من الحياة ، فيكاد يكون مقصوراً على تلك اللغة النموذجية ، لا يخلط بينها وبين اللهجات في تقعيد القواعد . فإذا سمع بعض الإنجليز في منطقة خاصة يقول :

I like my dog وصحتها like .

أو يقول I haven't said anything وصحتها anything .

أو يقول You was with him وصحتها were .

أو يقول Give it to I وصحتها to me .

لم يذكر ذلك اللغوي في قواعده أن من الإنجليز أصحاب اللغة من يعمرون هذا التعبير ، وينطقون بمثل هذه الأساليب ، أو على الأقل أن مثل هذه الأساليب جائزة مقبولة لا لشيء سوى أنها صدرت عن إنجليزي ، والإنجليزية عنده سليقة^(٧٤) .

وبعد ، فماذا نجد من آثار تلك اللهجات الأخرى - غير لهجة قرين - في النماذج الإعرابية ؟ وكيف تناول النحاة تلك النماذج ؟

غير بعيد عنا الآية القرآنية ﴿ إِنْ هَٰذَا إِلَّا خُفَاةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴾^(٧٥) فهي تعد مجالاً خصباً للدرس ، ننبين فيه إلى أي حد طغت تلك الآفات الإعرابية على الدراسات النحوية ، لقد بلغ ما كتب عن تحليل رفع (هذان) في هذه الآية مئات الصفحات في المراجع المختلفة ، وإني إذ أسهب في عرض ما قيل التمس العذر من أساتذتي وأرجو أن يغفروا لي هذا الإسهاب ، لأنه ضروري هنا لبيان أن عدم الالتفات إلى اللهجات واختلافها كان آفة من آفات الإعراب ، فقد كثر في تحليل رفع (هذان) التخريج والتأويل والتحمل والحذف والبوض وطرق أبواب أخرى غير أبواب النحو ، حتى إن الإنسان ليستطيع - وهو مطمئن - أن يؤلف كتاباً مستقلاً عما قيل في تخريج هذه الآية . ومشار

(٧٣) من أسرار اللغة ، ص ٦٩ .

(٧٤) للربع الثاني ، ص ٢٨ و ٢٩ .

(٧٥) آية ٦٣ - سورة طه

الناقصة رفع (هذان) بالالف مع كونها اسماً لأن ، فكان الوجه أن تكون (هذين) . والتعليل الصحيح - في رأيي - لرفع (هذان) هو أنها لغة بلحوت بن كعب وخثعم وزيد وبعض بني عذرة ، ونسبها الزجاج إلى كنانة ، وابن جني إلى بعض بني ربيعة^(٧٦) ، فكل هؤلاء يلزمون المتنى الألف ، ويعربونه بحركات مقدرة على الألف ، فهم يعاملون المتنى معاملة الأسماء المقصورة مثل عصا وقسي وهدي . وبهذه اللغة وردت الشواهد :

- أ - تَزِيدُ مِنَّا يَتَنُ أَفْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَلِيهِ التُّوَابِ عَقِيمٍ
ب - فَاطَرُكَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَتَاعاً لِنَابِهِ الشُّجَاعِ لَصَمَّمَا
ج - يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَلَهَا بِشَمْسٍ تُرْضِي بِهِ أَبَاهَا
إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَهَا^(٧٧)

واختار هذا التوجيه ابن مالك ، قال بعضهم : وهذه اللغة هي القياس ، لأن الألف اجتلبت للدلالة على الاثنين ، فالقياس أن تلزم ، ويقدر عليه الإعراب ، ولم تجلب لاملل الرفع حتى تزول بزواله . بل هي سابقة عليه .

وتعليل ثان مقبول عندي أيضاً أن (إِنَّ) في لغة كنانة ومن جاورهم في مكة ونواحيها بمعنى (نعم)^(٧٨) . ونص عليها سيوريه فقال : «وأما قول العرب في الجواب (إِنَّه) فهو بمنزلة (أَجَلْ) وإذا وصلت قلت (إِنَّ) يا فتى» . قال الشاعر :

وَقُلْتُ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَفَدَ تَجَرَّتْ قُلْتُ إِنَّه^(٧٩)

ومن شواهد (إِنَّ) بمعنى (نعم) ما ورد في الأغاني من أن فضالة بن شريك استمنح عبد الله بن الزبير فلم يمنحه ، فقال : لَعَنَ الله نَاقَةَ حِمْلَتِي إِلَيْكَ . فقال ابن الزبير : إِنَّ ، وراكبها^(٨٠) .

وعلى هذا فمعنى الآية : نعم هذان لسحران . وعلى الرغم من أن هذا التوجيه ينص على أن (إِنَّ) بمعنى (نعم) في لهجة من اللهجات العربية ، إلا أنه لم يسلم من اعتراض النحاة ، فقد اعترض على ذلك بأن (اللام) في (لسحران) لا تجيء في خبر المبتدأ ، ولا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر كقول الرازي :

أَمْ الْخُلَيسُ لَعَجُوزٌ شَهْرَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ يَعْظُمُ الرَّقِيَّةُ^(٨١)

(٧٦) تفسير الطبري ، ص ١٦ ، ص ١١٨ .

(٧٧) الشواهد مكتوبة في شرح الإمبراء على الإلفية ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، ج ١ ، ص ٣٦ .

(٧٨) حاشية المدوني على مفتي اللبيب ، ج ١ ، ص ٥٣ .

(٧٩) الكتاب ، ج ١ ، ص ١٧٢ و ١٧٥ . وفي الجزء الثاني من الكتاب ص ٢٧٩ ، يرى سيوريه أن اللام في (إِنَّه) للسكت لتبين حركة الراء قبلها . يمكن أن يرى عبد الله الذي يرى أنها ليست للسكت بل هي شبيهة منصوب (إن) والجر معروف (حاشية المدوني على المفتي ، ج ١ ، ص ٥١) .

(٨٠) الأغاني ، ج ١ ، ص ١٥ ، طوقان .

(٨١) مفتي اللبيب ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ .

واجيب عن هذا الاعتراض بأن القرآن حجة على غيره . وذكر الزجاج في جواب هذا الاعتراض أن التدوير (لهما ساحران) فاللام داخلة على المبتدأ المحذوف وهو (هما) والجملة الصغرى من المبتدأ المحذوف وخبره في محل رفع خبر المبتدأ (هذان) . واعترض على قول الزجاج بأن حذف (هما) من باب الاختصار ، والتأكيد من باب الإطناب وإذن فالجمع بينهما ، أي بين الاختصار والإطناب محال ، لأنهما متافيان^(٨٦) . ووافق الدسوقي الزجاج وقال إن المؤكد باللام ليس المبتدأ المحذوف حتى يقال إن هنا تناقضاً بين الحذف والتأكيد ، وإنما المؤكد نسبة الخبر إلى المبتدأ^(٨٧) .

وأورد الدمامي^(٨٨) دليلاً ثانياً - عن أبي علي الفارسي - على خطأ من قال إنها بمعنى (نعم) فقال : إن ما قبل (إن) المذكورة لا يقتضي أن يكون جوابه (نعم) ، إذ لا يصح أن يكون جواباً لقول موسى عليه السلام ﴿وَلَكُمْ لَا تَقْرَؤُا عَلَى اللَّهِ كَلْبًا﴾^(٨٩) ، ولا أن يكون جواباً لقوله ﴿فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ﴾^(٩٠) وعلق الدمامي على هذا القول بأنه قول حسن . واعترض عليه الشمني بأنه لا حسن فيه^(٩١) ، فإنه على هذا الحمل - أي على حمل (إن) بمعنى (نعم) - جواب لإخبار بعضهم بعضاً ، أو لاستخبر بعضهم عن بعض عند إصرارهم النجوي ، فالظاهر أنهم تشاوروا في الأمر ، وتجادفوا هذا القول ، ثم قالوا (إن هذان لساحران) فكانت نجواهم في ترديد هذا الكلام ، فترديه خوفاً من غلبتهما وتبسيطاً للناس عن اتباعهما ليكون التكذيب أبلغ .

تخريج ثالث للآية الكريمة أن اسم (إن) محذوف وتفسيره ضمير الشأن أو القصة أو الحكاية . والجملة بعدها في محل رفع خبر (إن) ، وذلك بعد حذف مبتدأ الجملة الصغرى ، لأن اللام لا تدخل على خبر المبتدأ وتقدر الكلام (أنه هذان لهما ساحران) . ومما ورد على حذف ضمير الشأن قول الرسول صلى الله عليه وسلم «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة للصورون» وقول بعض العرب «إن بك زبد مأخوذ»^(٩٢) .

رابع التخريجات أن تنية (هذان) نزع عنه ألفان (هذان) ألف هذا ، وألف التنية ، فوجب حذف واحدة منهما لاختفاء الساكنين ، وفي الآية الكريمة نُكِّلَتْ ألف التنية هي للحلوة ، فلم تقل ألف (هذا) التغير^(٩٣) ، بمكس لو قدرت ألف (هذا) هي للحلوة ، فإن ألف التنية تقلب حيثل إلى ياء في حالتي الجر والنصب .

(٨٢) تفسير الطبري ، ١٦٥ ، ص ٣٦٧ .

(٨٣) حاشية الدسوقي على المغني ، ج ١ ، ص ٥٢ .

(٨٤) شرح الشافعي على مغني اللبيب ، ويقتضها حاشية الدمامي ، ج ١ ، ص ٨ .

(٨٥) آية ٦١ من سورة طه .

(٨٦) آية ٦٢ من سورة طه .

(٨٧) شرح الشافعي على المغني ، ج ١ ، ص ٨ .

(٨٨) مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٨ .

(٨٩) لرحم السائق ، ١٥٠ ، ص ٣٩ .

ويرى الفراء وأياً قريباً من هذا الرأي ، قال إنَّ المراد في الآية بابه النصب ثم حذفت لسكونها ، وسكون ألف (هذا) قبلها ، واعترض عليه ابن جني بقوله «إنَّ بابه التنية هي الطارئة على ألف (هذا) فكان يجب أن تحذف الألف لمكانها ، إذ أنه عندما يترادف على الكلمة ضدان فالبقاء للطارئ منهما»^(٩٠).

ويجذب ابن فارس كون المحذوف هو ألف التنية ، لأن (هذا) اسم منهوك ، ونهكه أنه على حرفين ، أحدهما حرف علة وهو الألف . و(ها) كلمة تنبيه ليست من الاسم في شيء ، فلما نهي احتيج إلى ألف التنية ، فلم يوصل إليها لسكون الألف الأصلية ، واحتيج إلى حذف واحدة منهما ، فقالوا : إنَّ حذفنا الألف الأصلية بقي الاسم على حرف واحد ، وإن أسقطنا ألف التنية كانت في النون منها عوض ودلالة على معنى التنية ، فحذفوا ألف التنية ، فلما كانت الألف الباقية هي ألف الاسم - واحتاجوا إلى إعراب التنية - لم يغيروا الألف عن صورتها ، لأن الإعراب واختلافه في التنية والجمع إنما يقع على الحرف الذي هو علامة التنية والجمع ، فتركوها على حالها في النصب والخفض^(٩١).

التخريج الخامس قال به الإمام ابن تيمية وهو أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد - وهو (هذا) - جعل كذلك في التنية ، ليكون المثني كالفردي لأنه فرع عليه . وقال أبو جعفر النحاس : (هذان) جاء على أصله ليملم ذلك ، وقد قال الله عز وجل ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾^(٩٢) ، ولم يقل (استحاذ) فجاء على هذا ليدل على الأصل ، وكذلك (إن هذان)^(٩٣).

التخريج السادس : أن (إن) مؤكدة تمل النصب والرفع ، و(ها) اسمها وهو ضمير القصة ، و(ذان) مبتدأ و(لساحران) خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر (إن) ، واعترض على هذا التخريج بأنه كان يقتضي أن يكتب في المصحف (إنها ذان لساحران)^(٩٤).

التخريج السابع ما جاء في نفع الطيب للمقري من أن أبا العباس بن البناء سئل في قوله تعالى ﴿إنَّ هذان لساحران﴾ : لِمَ لَمْ تعمل (إن) النصب والرفع في الآية ؟ فأجاب : لما لم يؤثر القول في المقول لهم لم يعمل العامل في الممول . فقال له السائل : يا سيدي ، هذا لا ينهض جواباً لأنه لا يلزم من بطلان قولهم بطلان عمل (إن) . فقال : إنَّ هذا الجواب نوازة لا تحتمل أن تحذف بين الألفين^(٩٥).

(٩٠) القصص ، ٣٤ ، ص ٦٥ .

(٩١) الصافي في فقه اللغة وسنن العرب ، لأحمد بن فارس ، ص ٢٠ - ٢١ ، الكتبة السنية ، سنة ١٩١٥ م .

(٩٢) آية ١٩ من سورة البقرة .

(٩٣) القرآن الكريم وآثره في الدراسات التحوية ، لعبد الله مكرم ، ص ٣٣٧ ، دار المطبوع ، سنة ١٩٦٥ م .

(٩٤) شرح شذور الذهب ، حفص ص ٥١ .

(٩٥) نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، لأحمد بن محمد القرني الطلسي ، ج ٧ ، ص ١٨٩ ، الشجرة الكبرى ، سنة ١٩٩٩ م .

فهذه مجموعة التخريجات التي حصلت عليها من كتب اللغة والنحو، وكان في الإمكان أن لجمع أكثر وأكثر. والسبب في كل هذه التخريجات أن النحاة لم يلتفتوا إلى اللهجات، وكان يمكن أن يقولوا إن الآية جاءت على لغة من يلزم المثنى الألف، أو على لغة من يجيء به (إن) ومعني بها (نعم) ويوفر علينا كثرة هذه التخريجات، ولا سيما أن القرآن الكريم كان في قراءته خبير حائظ للغات ولهجات العرب بفضل عبادة القراء وتدقيقهم في الضبط وتحريمهم في التلقي، حتى إنهم ليراعون اليسير من الخلاف ويلقونته ويدونونه^(٩٦).

ولكن النحاة يأتون ذلك، ولا يترصنون إلا بإخضاع كل لهجات العرب لقواعد الإعراب التي وضعوها ناظرين فقط إلى لهجة قريش.

وبعد هذا العرض المفصل لما قيل عن هذه الآية الكريمة نمر على شواهد أخرى هي لهجات عربية. ولكن النحاة أتوا إلا أن يخرجوها حتى توافق قواعدهم. يقول كعب بن سعد الغنوي:

نَقَلْتُ إِذْغَ أُخْرَى وَارْفَعَ الصَّوْتُ جَهْرَةً لَسَلْ أَبِى الْمَوَارِثُ مَكَ قَرِيبُ

فهذه لغة عقيل، فإنهم يَجْرُونَ الاسم بعد (لعل)^(٩٧). قلوا أن النحاة قالوا بهذا ثم سكتوا لكان ذلك جميلاً منهم، موافقاً لواقع اللغة كما ينطقها أهلها، ولكنهم أتوا السكوت، فماذا قالوا حتى يستري هذا الشاهد مع القاعدة العامة التي تقول نصب الاسم بعد لعل؟

عندهم أنَّ (لعل) في هذا الشاهد بمنزلة الحرف الزائد، فلا يتعلق بشيء، ومجبروها في موضع رفع على الابتداء. ولكنها ليست زائدة محضة، لإفادتها الترجي، والزائد لا يفيد معنى غير التوكيد، كما أنها ليست أصلية محضة، لأن مجبروها في محل رفع بالابتداء، والحرف الجار الأصلي في محل نصب على المفعولية^(٩٨)، وجروا بها منبهة على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجر^(٩٩).

وذهب الفارسي إلى تخفيف (لعل) في هذا الشاهد، وتعمل في ضمير الشأن محلولة، وعلى ملهيه فالشطر الثاني من البيت أصله:

نَقَلْتُ لِأَبِى الْمَوَارِثُ مَكَ جَوَابِ قَرِيبِ

ثم حذف ضمير الشأن، ولام (لعل) الثانية، وأدغمت الأولى في لام الجر، وحُصِفَت كلمة (جواب) فصار الكلام: لعل أبي الموارث منك قريب^(١٠٠).

فهو بعد قول أبي على الفارسي دليل على أن عدم الالتفات إلى اللهجات كان سبباً في تلك

(٩٦) من مثال للكثير عند الخليل بن أحمد في مجلة أدب عين حمص، سنة ١٩٦٣ م، ص ١٢.

(٩٧) مفتي الليبي، ١٠، ص ٢٨٩.

(٩٨) حاشية الدسوقي على المغني، ٢٨، ص ١٢٢، الطبعة الثانية بمصر، دون تلويح.

(٩٩) مفتي الليبي، ٢٨، ص ٤٤١.

(١٠٠) جميع المراجع شرح جميع المراجع، ١٠، ص ١٤٢.

الأنات الإعرابية؟ وماذا كان يصير أبا علي لو أنه قال إنها لغة عقيل ثم سكت؟ لا سيما أنه قد وردت شواهد أخرى يجر الاسم بعد لعل، قال الشاعر

قَسَلُ اللَّهِ قَفْلَكُمْ غَلَّتْهَا بِشِيءٍ إِنْ أَكْمَ شَرِيءٌ^(١٠١)

وأنشد الأخفش:

لَقَسَلُ اللَّهِ يُمَكِّنِي غَلَّتْهَا جَهْلًا مِنْ زُفَيْرٍ أَوْ أُسْتَيْدٍ^(١٠٢)

وقال:

عل صروف الدهر أو دولاتها تَلْتَلِنا اللَّمة من لمتها^(١٠٣)

وهم في البيت الأخير يمللون لجر كلمة (صروف) تعليلًا يفوق في غرابته تعليل أبي علي الفارسي لجر الكلمة (أي) في: لعل أي المغوار منك قريب، ذلك أنهم استشهدوا بيت الفرزدق:

إِذَا عَثَرْتُ بِي ثُلْتُ عَالِكٍ وَانْتَهَى إِلَى بَابِ أَبْوَابِ السُّلَيْدِ كَلَالِهَا^(١٠٤)

ومنى (عالك) أي ارتفعاً لك أو ارتضي من العثرة، ومثلها: لما لك، فقد أنشد الفراء^(١٠٥):

فَهَسُّ عَلَى أَكْثَافِنَا، وَوَسَاحْنَا يَقُلْنَ لِمَنْ أَفْزَكُنْ: ثَمًّا وَلَا لَمًّا

فعل هذا يكون تقدير (عل صروف الدهر) عا لصروف الدهر، فكأنه أشبع حركة الفتحة في حرف العين، ونقل حرف اللام إلى كلمة صروف، وذلك قياساً على بيت الفرزدق السابق: إذا عثرت بي قلت عاك...، وقال ابن رومان: سمعت الفراء ينشد عل صروف الدهر، فسأته: ولم تكرر (صروف) فقال: إنما معناه (لما لصروف الدهر) فاتخفت صروف باللام، والدهر بالاضافة^(١٠٦)، ولست في القول بأن هذه الحيل الإعرابية ما كان لها داع لو أنهم اكتفوا بأن الجر بلعل لغة عقيل.

ولغة (أكلوني البراغيث) مثال آخر من أمثلة اختلاف اللهجات، فهذه اللهجة هي لهجة قبائل طيء وأزاد شونة وبلحارث بن كعب^(١٠٧)، فإنهم يشون الفعل إذا كان الفاعل مثنى، ويجمعونه إن كان الفاعل جمعاً، ومن هنا جاءت عبارة (أكلوني البراغيث) إذ الوجه فيها أن يقال

(١٠١) شرح التصريح على التوضيح، للشيخ غلام الأزمري، ج ٢، ص ٣، الكنتة التجارية الكبرى بمصر، دون تاريخ.

(١٠٢) اللسان، مادة عل، ج ٣، ص ١٣٣، ص ٤٩٥.

(١٠٣) المغني، ج ١، ص ١٥٥.

(١٠٤) ديوان الفرزدق، ج ٢، ص ٧٠٩، ومنى البيت: إذا عثرت نقيت قلت لما - قرنتي وتصفي وحمل الله معنى تمك واستقره إلى باب الوليد.

(١٠٥) اللسان، مادة عل، ج ٣، ص ١٣٣، ص ٤٩٥.

(١٠٦) طريق السق، ج ٣، ص ١٣٣، ص ٤٩٥.

(١٠٧) مفتي القليب، ج ١، ص ٣٥.

(أكنني البراغيت) ، ولكنهم جمعوا الفعل لأن الفاعل جمع ، ليدلوا على خصيصه تلك اللهجة .
ولقد ورد على هذه اللهجة شواهد كثيرة فمنها قول ابن قيس الرقيات :

تَزَلُّ قِتَالُ المَارَتَيْنِ بَنَيبِهِ وَقَدْ اسْلَفَاءُ مُبْتَدُ وَحِيمِهِ^(١٠٩)

وقول عبد الرحمن العتيبي :

زَأَيْنِ الغَوَانِي البِصْرَ لَاحَ يعَارِضِي فَأَعْرَضَنِي عَنِّي بِالْخُلُودِ التَّوَاضِي^(١١٠)

كما أورد سيويه قول الفرزدق :

وَلَكِنْ دِيْنَانِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِخُورَانٍ يَفْصِرُنَ السُّلَيْطُ أَتَانِيهِ^(١١١)

ومن هذه اللهجة أيضاً الحديث الشريف «يَتَعَاكِرُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ» بل إن منها أيضاً الآية الكريمة ﴿وَأَسْرُوا النُّجُومَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(١١٢) والآية ﴿لَمَّ عَصَا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾^(١١٣) . فهذه الشواهد إذن دليل على أنها لهجة من لهجات العرب وهي تير لنا سبيل القول بأنه من المرجح أن تكون هذه الطريقة في التعبير أسبق من القاعدة العامة المعروفة الآن وهي أفراد الفعل عندما يتقدم الفاعل الجمع ، فالمعقول أن يجمع الفعل مع الجمع ويفرد مسع المقدر^(١١٤) . وكان جديراً بالبحاة أن يضعوا هذا في اعتبارهم عند إعراب أحد هذه الشواهد ، ولكنهم لم يتجهوا هذا النهج ، بل أولوا وتمحلوا ، وقدموا وأخروا حتى تستقيم هذه الشواهد مع القاعدة القائلة ببقاء الفعل على إفراده إذا كان فاعله مثنى أو جمعاً .

ولنأخذ من هذه الشواهد الآية الكريمة ﴿وَأَسْرُوا النُّجُومَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ فأعرابها الذي يساير واقع اللغة وما جاءت به اللهجات أن واو الجماعة في (أسروا) حرف دليل على الجمع لا محل له من الإعراب . و(الذين) اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع فاعل . لا غير إطلاقاً على هذا الإعراب البسيط السهل . وقد أحسن سيويه صنماً عندما قال : «واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قوبك ، وضرباني أخوك ، فشبهوا هذا بالثاء التي يظهرنها في (قالت فلاتة) أي ثاء التأنيث . فكانهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة ، كما جعلوا للمؤنث . وهي قليلة»^(١١٥) . ولكن العجيب أن سيويه عندما تعرض للآية : ﴿وَأَسْرُوا النُّجُومَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ ، لم يطبق ذلك الرأي الحسن على إعرابها ، فقد قال «وأما قوله عز وجل ﴿وَأَسْرُوا النُّجُومَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ فإنه

(١٠٨) شرح ابن عقيل على الألفية ، باب القامل ، ج ١ ، ص ٤٦٣ .

(١٠٩) المرجع السابق .

(١١٠) الكتابية ، ج ١ ، ص ٢٣٦ . والبيت بديوان الشاعر ، ص ٥٠ .

(١١١) آية ٣ من سورة الأنبياء .

(١١٢) آية ٧١ من سورة الثلاثة .

(١١٣) اللغة والنحو ، ص ٦١ .

(١١٤) الكتابية ، ج ١ ، ص ٢٣٦ .

يجيء على البدل، أو كأنه قال : « انطلقوا . فقتل له : من ؟ فقال : بنو فلان . فقولوه » وأسروا النجوى الذين ظلموا » على هذا^(١١٦) .

فلما البدل الذي ذكره سيويه فإنه يقصد به أن واو الجماعة في (أسروا) فاعل ، واسم الموصول (الذين) بدل من هذا الفاعل . وأما قول سيويه « كأنه قال : انطلقوا . فقتل له : من ؟ فقال : بنو فلان » فيقصد به أن جملة (أسروا النجوى) في محل رفع خبر عن المبتدأ المؤخر (الذين) .

والمعكري^(١١٧) أيضاً يجد في هذه الآية مجالا لسرد ما يترأى له من وجوه الإعراب فيها دون أن يلتفت إلى أنها لهجة من لهجات العرب . قال « الذين ظلموا » في موضع (الذين) ثلاثة أوجه :

١ - أحدها الرفع وفيه أربعة أوجه :

أ - أحدها أن يكون بدلا من الواو في أسروا .

ب - الثاني أن يكون فاعلا والواو حرف للجمع لا اسم^(١١٨) .

ج - الثالث أن يكون مبتدأ والخبر (هل هذا)^(١١٩) .

د - الرابع أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي هم الذين ظلموا .

٢ - الوجه الثاني أن يكون منصوبا على اضممار أعني .

٣ - الوجه الثالث أن يكون مجرورا ، صفة للناس^(١٢٠) .

وبعد فتحب أن هذه الأمثلة التي أوردناها كافية لترجيح ما نراه من أن عدم التفات النحاة إلى اختلاف اللهجات كان وبالا على الإعراب ، وكان بابا وليج منه النحاة لكي يستعرضوا قدراتهم على التويل والتفسير والحلف ... وما إلى ذلك من الألفاظ الإعرابية .

وشاهد اللهجات غير ما ذكرنا كثيرة في كتب النحو والأدب ، فمنها أن (ما) النافية تعمل عمل ليس عند الحجازيين فتصب الخبر ، وعند التميميين فإنها مجرد النفي مع بقاء الخبر مرفوعا . فالحجازيون يقولون : ما زيد منطلقا . والتميميون يقولون : ما زيد منطلق . الأمر إذن أمر لهجات ، فهذه القبيلة تصب ، وتلك ترفع . وكلتا اللهجتين صحيحة بالنسبة إلى القبيلة الناطقة بها . لأنها هكذا نطقت . فإذا سلمنا بذلك فسوف نسلم أيضاً بأنه من آفات الإعراب أن نعمل لصحة الرفع في لهجة تميم ، وخطأ التصب في لهجة الحجازيين ، وهذا ما فعله سيويه عندما

(١١٥) الكتاب ، ١ ج ، ٣٣٦ .

(١١٦) إعراب القرآن ، للمعكري ، ج ١ ، ص ٦٥ .

(١١٧) ليت المعكري قصر على هذا الوجه الذي نصب اللمعة ولا يخرج إلى التويل ، كما أنه يأنس في اعتباره هذه اللمعة .

(١١٨) يشير إلى باقي الآية ، لأن الآية بعدها : « لامة تلزم وأسروا النجوى الذين ظلموا » . هل هذا إلا بشرطكم . فتكترون لهم ولم يبرهنوا .

(١١٩) كلمة (فتل) متذكورة في قول السيرة : القرب للناس حلهم .

قال « هذا باب ما أجرى مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله ، وذلك الحرف (ما) تقول . ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقاً ، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (لما) و(هل) وهو القياس ، لأنها ليست بفعل ، وليس ما كليس ولا يكون فيها اضمماراً^(١٢٠) .

فالقياس والصحيح عند سيويه هو لهجة بني تميم ، والتعليل لذلك أن (ما) حرف ، وأن (ليس) فعل ، ولا يصح أن يعمل الحرف عمل الفعل ، وكذلك لأن الفعل (ليس) يكون فيه اضممار ، تقول « ليس خلق الله مثله »^(١٢١) أي ليس الأمر أو الشأن . . . وهذا الاضممار لا يتأتى مع الحرف (ما) ، فلهذين السببين يرى سيويه صحة الرفع وخطأ النصب . وربما يسأل السائل : ولكن الحجازيين ينصبون خبرها ، فكيف يكون هذا خطأ ؟ فلا يجد الرد من النحاة إلا هذه التعليلات البعيدة عن واقع اللغة ، والتي هي بحق آفة من آفات الإعراب نتجت عن عدم رغبة النحاة في وضع اللهجات العربية موضعها الصحيح من الدرس اللغوي .

وقد أحسن ابن جني صنفاً عندما ساوى بين اللهجتين إذا كانتا متدائنتين متراسلتين أو كالتراسلتين دون تفضيل واحدة على الأخرى . يقول في باب اختلاف اللغات وكلها حجة : « اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسلتها ، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشدُّ أسأ بها ، فَمَا رد إحداهما بالأخرى فلا . ويقول بأن الإنسان يتخير ما هو أقوى وأشيع من اللهجات ، إلا أنه لو استعمل ما هو أقل وأضعف في القياس لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين . وكيف تصرف الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ^(١٢٢) ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه^(١٢٣) .

٥ - الضرورة الشعرية

من المعروف أن الشاعر في قرضه للشعر يتقيد بقود تفرضها صناعة الشعر ، منها المحافظة على تفعيلة البحر الذي اختره لينظم منه قصيدته ، ومنها الثقافية ، ومنها التزامه بحرف روي واحد ، هذه القيود أباحت للشاعر ما لم تبح للناسخ ، أباحت له أن يتخفف بقدر معلوم من بعض قواعد النحو والصرف : كصرف ما لا ينصرف ، ومنع صرف ما ينصرف ، وقصر المددود ، وتخفيف

(١٢٠) الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٨ .

(١٢١) الكتاب ، ج ١ ، ص ٣٥ .

(١٢٢) المحاضرات ، ج ٢ ، ص ١٠ و ١١ و ١٢ .

المشدد، وحذف يون يكر، وحذف اللام مع اقتضائها في حروف التشديد، في هذه الأحوال؛ ذلك، و
التغير في حركات الإعراب، لا سيما في حركة حروف الروي بحفاظ على وحدة الحدة في كل
حروف الروي إلى آخر ما ذكر في كتب الضرورات الشعرية، وذلك حتى يمكن الشاعر من
إقامة شعره كما تقتضيه أصول الصناعة، وإدخاله هناك جانباً جانب القيود النحوية، وحالت قيود
صناعة الشعر، وتقلب الجانب الثاني على الأول كان سبباً من أسباب عوارض الإعراب، ذلك
لأن الشاعر - كما قلت - يضطر إلى الخروج عن قواعد الإعراب اضطراراً حتى يفهم أصول صناعة
الشعر، والنحويين يعرفون ذلك جيداً، ولكنهم عند التعرض لمثلة الخروج عن قواعد الإعراب
لا يقولون، قال الشاعر كذا للضرورة، ثم يسكتون، ولو قالوا ذلك لأغنى أنفسهم عن إرهاق
كتابة صفحات عديدة في مراجع كثيرة، لا لم يقولوا ذلك، بل أولسوا وتمحللوا وقسموا
وحذفوا حتى تستقيم الأبيات التي قالها الشاعر مضطراً مع القواعد النحوية الصحيحة، على
نحو ما سرى في بعض أمثلة أخذناها من كلامهم - دون إسهاب - حتى يدل على ما نقول

وإذا عُرِّفْنَا ته ما من شاعر - في أي عصر من العصور - إلا استباح لنفسه هذه الضرورات
الشعرية واستغلها استفلا وإسماً، لإقامة شعره حتى المفعول منهم أمثال زهير بن أبي سلمى،
وأبي الطيب المتنبي، وأبي العلاء المعري - أقول إذا عرفنا ذلك تبين لنا ضخامة الصفحات التي
تبليت في تأويل الأبيات المختلفة التي قالها الشعراء مضطرين، حتى تستقيم إعراباً، وهذا بلا شك
آفة من آفات الإعراب أصيب بها على مر العصور

ولنعرض الآن بعض نماذج هذه الآفات الإعرابية التي نتجت عن الضرورة الشعرية فهذا
امرؤ القيس يقول واصفاً ناقته

لَهَا نَشَانٌ خَطَّانَا كَمَا أَكْبَ غَلَى سَاعِدَيْهِ الثَّيْبَرُ^(١٣٣)

وكان الوجه أن يقول (خطَّانان) ولكنه حذف يون التشنية دون إضافة، وما ذاك إلا لحفاظ على
تفعيلة البحر المتطارب. تعليل بسيط وسهل وهو في الوقت نفسه صحيح
وقد ورد في بيت آخر حذف النون دون إضافة، ولكن يقصد إقامة الوزن العروضي أيضاً، كما
فعل الأخطل في قوله

أَبْنِي كُتَيْبٍ إِنْ عَمَّيَ اللَّذَا قَتَلَ الْمَلُوكَ وَفَكَكَ الْأَغْلَا^(١٣٤)

ولكن استمع معي إلى ما يقوله الكاسي في تعليل حذف النون يقول «أراد امرؤ القيس أن
يقول خطَّاناً، فلما حرك التاء رد الألف التي هي بدل من لام الفعل، لأنها إنما كانت قد حذفت

(١٣٣) ديوان امرؤ القيس ص ١٦٤ بحذف ي من الفعل يرامح دار المنزه مصر سنة ١٩٦٤ م وللتا حنا لظهر
والخطا لكثرة من كل شيء. «نحو» ما سجد كسحتي أهم الفرق في علمي

(١٣٤) الكتاب ج ١ - ص ٩٥

لسكونها وسكون التاء ، فلما حرك التاء ودعا ، فقال : خطئنا ، ولسزمه على هذا أن يقول في قضنا ، وغزنا : قضنا وغزنا^(١٢١) .

أرأيت إلى هذا التعليل المبني على الخطأ ؟ من المؤكد أن أمراً القيس نفسه لم يُرَدِّ مثلي هذا ، ولم يخطر بباله ، ولكنها تعليقات النحاة التي تأتي أن تترك اللغة كما هي ، بل لا بد من استعمال الملكة العقلية في التأويل والتقدير حتى إن كان هذا على حساب اللغة وعلى حساب الإعراب . وانظر مثلاً إلى قول زهير بن أبي سلمى :

وإن أتاه خليل يسوم مسألة يقول : لا غائب مالي ولا حريم^(١٢٢)

فمن الواضح أنه رفع جواب الشرط (يقول) مضطراً ، ولو أسفاه الوزن لقال (يقول) ، إلا أنه محافظة منه على أول تفعيل في الشطر الثاني (متعلل) اضطر إلى رفع (يقول) حتى يستقيم له البحر البسيط . فهل اقتنع النحاة بهذه الضرورة ؟ لا : لم يقتنعوا بل تحملوا حتى يبرروا للشاعر قوله ، والمعجب أن الشاعر نفسه لم يكن محتاجاً إلى هذا التمثل . فهذا المبرد ومعه الكوفيون يملكون رفع الفعل (يقول) على إضمار الفاء ، ويستعاضم الفاء تقدير مبتدأ محذوف ، فالأصل عندهم : وإن أتاه خليل يوم مسألة فهو يقول .. وتكون الفاء واقعة في جواب الشرط والجملة الاسمية بعدها (هو يقول) في محل جزم .

ولقد أدل سيويه بطلوه في هذا المجال ، فأتى بتفسير يدل على ملكته العقلية الفذة ، ولكنه تفسير بعيد عن الواقع اللغوي . قال : « وقد نقول إن أتيتك إن أتيتك ، أي أتيتك إن أتيتني . قال زهير :

وإن أتاه خليل يسوم مسألة يقول : لا غائب مالي ولا حريم^(١٢٣)

ويقصد سيويه بذلك أن الفعل (يقول) مرفوع على تقدير تقديمه ، أي يقول كنا وكلنا إن أتاه خليل يوم مسألة . وجواب الشرط مقدر يدل عليه أول الكلام . هذه هي آفات الإعراب ، تأويل لما لا يحتمل التأويل ، وتقديم وتأخير نحن في غنى عنهما ، فما ضر النحاة لو قالوا : هذه ضرورة شعرية وضرروا صفحاً عن هذه التعقيدات الإعرابية .

ومن المعروف أنَّ (نون) كان تحذف إذا كانت في الزمن المضارع مجزومة فلم يبعدها متحرك كما في الآية الكريمة ﴿ ولم أكُ بفياك ﴾ ولكنها حذفت بعد (لام) ساكنة كقول أبي الطيب التتبي :

جَلَلًا كَمَا يَسِي قَلْبُكَ التَّبْرِيعُ أَغْلَدًا ذَا الرُّشَا الْأَعْنَ السَّحِجُ^(١٢٤)

(١٢٤) لسان العرب ، مادة غلظ ، ج ١٨ ، ص ٢٥٥ .

(١٢٦) مفتي اللبيب ، ج ٢ ، ص ٤٢٢ . ومعجم المصاحف ، ج ٢ ، ص ٦١ . وحاشية الصبان ، ج ٤ ، ص ١٢ و ١٣ . وشرح ابن عقيل في باب جواز المضارع . واليت في ديوان الشاعر ، ص ١٥٣ .

(١٢٧) الكتاب ، ج ١ ، ص ٤٣٦ .

(١٢٨) ديوان المتنبي شرح عبد الرحمن البيهقي ، ج ١ ، ص ٣٦٥ ، دار الكتب العلمية .

ويعلق الجرجاني على ذلك قائلاً: «كأنه حذف النون ثم جاءه بالساكن بعده فنسكه على الحذف»^(١٣١).

وهذا شيء عجيب من الجرجاني، فالشاعر - في رأيه - عندما قال البيت حذف النون أولاً، إذ لم يك ينوي أن يأتي ساكن بعدها، إلا أنه جاء بالساكن فمأثر أن تبقى النون محذوفة كما هي، على أساس نية الأولى في عدم الإتيان بساكن بعدها، أرابت إلى هذا الكلام العجيب؟ أليس هذا من عوارض الإعراب، فلو أنه قال إن الضرورة الشعرية ألجته إلى ذلك لكان حسناً.

ومن أبيات الضرورة أيضاً قول الأحموس الأنصاري:

سَلَامُ أَهْلِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

ولقد أوردته لأننا نجد فيه نوعاً آخر من مناقشات النحاة، فقد اتفقوا على أن تنوين (يا مَطَرُ) للضرورة، فليت من البحر الوافر والتنوين هنا لا بد منه لاقامة التضمين الثانية من البحر. وكان الصحيح إعراباً أن يبنى على الضم لأنه منادى مقرد علم. ولكنهم اختلفوا: هل ينون بالنصب (يا مطراً) أم بالرفع (يا مَطَرُ)، والذي سَوَّخ لهم هذا الاختلاف أن كلا التنوينين يقيم البيت عروفاً، وللنظر الآن إلى حجة كل منهما في التنوين بالرفع أو بالنصب نعرف أنها مبنية كلها على أسباب وتعليلات لا علاقة لها باللغة، بل هي مما زاد من مشاكل الإعراب وآفاته، فاما اللذين يقولون بالتنوين رفعاً، فحجبتهم أن المنادى هنا بمنزلة ما لا ينصرف من الأسماء، فإذا انصرف ترك على ما كان عليه من الإعراب وَنَوَّنَ. وأما القائلون بالتنوين نصباً لحجبتهم أن التنوين يرد (أي يرد المنادى) إلى أصله، لأن أصله النصب، إذ كان في المعنى مفعولاً، فليس رفعه إعراباً فيبقى عليه إذا نون، بل يرجع به التنوين إلى أصله^(١٣٢).

أليس كل هذا من آفات الإعراب، وما ضرهم لو قالوا: يجوز الرفع كما في البيت أو النصب كما في قول المهلهل بن أبي ربيعة:

فَرَرْتُ سَلْوَهَا إِلَيَّ وَقَلْتُ يَا عَبْدِي لَقَدْ وَقَعْتُ الْأَوَاتِي

والضرورات الشعرية كثيرة حتى إن كتباً بأكملها ألفت فيها ومن يقرأ مقدمة المحققين لكتاب ضرائر الشعر للقرنوي^(١٣٣) يعرف مقدار ما كتب من مؤلفات في هذه الضرائر أو الضرورات الشعرية، حتى إن الباحث ليأخذ هذه الأبيات بشيء من الحيلة حين يستشهد بها ويجب علينا ألا نقبس على هذه الضرورة إلا في حالة الضرورة فقط، وهذا هو رأي أبي علي الفارسي عندما سأل أبو الفتح بن

(١٣١) الوساطة بين المتبني وخصومه، ص ٤٤١.

(١٣٢) ضرائر الشعر، لأبي عبد الله القرنوي، تحقيق الدكتور محمد زامل سلام وعبد مصطفي هدادة، ص ٨٣ - ٨٤. مادة المأثور بالاشتراك، ص ١٩٧٢ م. والبيت في ديوان الشاعر، ص ١٨٩، تحقيق عادل الجليل، القاهرة، سنة ١٩٥٠ م.

(١٣٣) شرح للمفصل، ص ١٨، ص ٨.

(١٣٤) ضرائر الشعر، ص ٨.

جني ، هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا ؟ فقال : كما جاز لنا أن نقبس مشورنا على مشورهم ، فكذلك يجوز لنا أن نقبس شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، وما حظرت عليهم حظرت علينا . وإذا كان كذلك ، فما كان من أحسن ضرورتهم ، فليكن من أحسن ضرورتنا . وما كان من أحبها عندهم فليكن من أحبها عندنا . وما بين ذلك بين ذلك^(١٣٥) .

ونتقل الآن إلى بيت آخر لامرئ القيس يختلف عن الأبيات السابقة فيما قيل حوله ، وذلك قوله :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْتُ غَيْرَ مُسْتَجِيبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِظٍ

فقد سكن الشاعر الباء (أشرب) للضرورة ، إلا أننا نلاحظ أنه كان في مقدوره أن يأتي بفعل آخر معتل الآخر يحافظ على الوزن ، وفي الوقت نفسه لا يكرر القواعد النحوية ، وهذا الفعل هو (أسقى) وبهذا الفعل جاءت رواية الديوان^(١٣٦) ، يضاف إلى ذلك قول المبرد : « ليست هذه هي الرواية الصحيحة » -رواية فاليرم أشرب- إنما روايته الصحيحة في مطلقه هي (فاليرم فأشرب) وإذن يكون سكون الفعل طبعياً لأنه فعل أمر^(١٣٧) .

وإذن فإن الشاعر تعمد التمكن في الفعل (أشرب) وكان في مقدوره أن يهزّب من هذه الضرورة ، ومن هنا فإن أستاذنا الدكتور محمد زكي العشماوي يرى ، في إحدى محاضراته ، أن التمكن في الفعل (أشرب) جاء لنكته بلاغية ، وهي التفريق بين حالين ، حال الشاعر قبل أن يأخذ بنار أبيه ، وقد نَشَزَ ألا يشرب الخمر ثم حاله عندما أدرك ثلره فحلت له الخمر فلا يائمه لشربها ، فقال : فاليرم أشرب ، ثم سكت ، ليدل على انتقاله من حال إلى حال .
ومما ورد أيضاً وفيه نكته بلاغية ناتجة من التمكن قول الراجز^(١٣٨) :

إِذَا اغْوَيْتَ جَنِّ ثَلْتُ صَاحِبَ قَوْمٍ بِالْقَوْمِ أَثْنَالِ السُّفِينِ الْقَوْمِ

فقد سكن (صاحب) للضرورة وكان في مقدوره أن يقول : إذا اعرججن قلت صليح قوم . على الترخيم^(١٣٩) . ولكن الشاعر آثر التمكن إذ أنه أراد أن يتلوي صاحبه فقال (صاحب) ثم وقف وسكت ليسير أثر ندائه . ثم إن هذه الوقفة الناتجة عن التمكن تَمَكَّنُ صاحبه من الانتباه والتيقظ إلى ما سبقه الشاعر بعد هذا النداء ، ولولا هذا الوقت لاغتلط النداء بفعل الأمر بعده ، فلا ينتبه صاحبه إليه .

(١٣٣) المختصر ، لابن جني ، ج ٢ ، ص ٣٢٢ .

(١٣٤) الديوان ، ص ١٢٢ ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم ، دار المؤلف ، سنة ١٩٦٤ م .

(١٣٥) المدارس النحوية ، ص ١٣١ .

(١٣٦) الكتاب ، ج ٢ ، ص ٢٩٧ . والقول : المصراع . وإيراد أمثال السنين : رويحل عملة تقطع المصراع تلغ الحسن البز .

(١٣٧) تحسن عين الذهب ، للتستري ، مطروح مع كتاب سيبويه أعمال المعجمات ، ج ٢ ، ص ٢٩٧ .

فكما أن الإعراب دال على معنى ، فإن عدم الإعراب - وهذا مما يشهد للفتا بالجمال والشفق - في أساليب القول - في بعض المواضع يعطي من المعاني والصور ما لا يعطيه الإعراب ، فهذان الشاهدان قد لقي الشاعران فيهما بكلمتين غير معرّتين ، لدلالة المعنى واحتياجه إليهما ، ولا يقال إن هذه ضرورة شعرية ، فقد كان في مقدور الشاعر أن يأتي بكلمة أخرى معربة تقيس الوزن العروضي - كما بينت - إلا أنه لم يفعل ذلك ، لأنه بسليقته اللغوية أثر عدم الإعراب لمعنى معين يريد أن يبينه . ومن أمثلة هذا أيضاً غير ما ذكرنا قول أبي الطيب المتبي :

زَانِي لَيْسَ قَسْمٌ كَأَنَّ نَفْسًا بِهَا أَتَتْ أَنْ تُسَكِّنَ اللَّحْمَ وَالنَّفْسَ^(١٣٨)

فما كان أسهل على المتبي أن يرجع الضمير في آخر الشطر الأول (نفسنا) إلى قوم فيقول (نفسهم) ولم يكن الوزن العروضي ليتغير لو أنه فعل ذلك ، إذ أن وزن كل من السكلمتين (مفاعلين) وفي آخر تقميلة في البحر الطويل . ولكن الشاعر أثر استعمال (نفسنا) لغرض معين في نفسه ، فالشاعر يفخر وكان لهذا الإتيان دلالة النفسية عندما اختار الضمير (نا) فهو يشعرون بانتلاء الشاعر بنفسه عندما استعمل ضمير المتكلم . الشاعر يفخر ، وهل أبلغ في هذا من الضمير (أنا) و(نحن) و(نا) ، وكأنه حين قال (وإني لمن قوم) قد تمثلهم حاضرين حوله يسزونه بعصبيتهم ويشعرون أنه فزاد إحساسه بشرف الانتماء إليهم ، فلم يجد للتعبير عن هذا الاحساس خيراً من أن يجمع بينهم وبين نفسه في الضمير (نا)^(١٣٩) .

وهنا تليل سليم من المرحوم الدكتور محمد مندور ، ولكن النحاة يأتون مثل هذه التعليلات فيزعمون في قول المتبي هذا «أن العرب تحمل الكلام على المعنى فتصرف الضمير عن وجهه ، وتتركه مع الحاجة إليه ، لأن المراد بالضمير الثاني هو الأول في الحقيقة ، وإن اختلفت العلامتان»^(١٤٠) .

وبعد فهذه كلها أمثلة لما يسمونه اليوم في علم الأساليب بكر البناء *Rupture de syntaxe* وهو عبارة عن الخروج على قواعد اللغة التماساً لجمال الأداء وروعته ، وإنما يباح هذا لكبار الكتاب ، بل يحملون من أجله وهم لا يأتونه عن جهل بالقواعد ، أو عن غفلة في العبارة ، وإنما يقصدون إليه لأغراض لا حصر لها ، وإن استطعنا أن نحسها في كل حالة لذاتها^(١٤١) .

وشبه بهذا ما ورد في كتاب (غرائب الشعر) : ما يجوز للشاعر استعمال معنى في الإعراب لا يجوز مثله في الكلام ، ولكن يجوز له هو أن يستعمله ، وهو أن يقول (قاتل زيد عمرو) لأن كل واحد في المعنى لأصل يصاحبه^(١٤٢) . ومن هذا الباب قول الشاعر :

(١٣٨) الديوان ، ج ٤ ، ص ١٠٩ .

(١٣٩) النقد المنهجي عند العرب ، للدكتور محمد مندور ، ص ٣٦٥ ، مكتبة هبة مصر ، سنة ١٩٤٨ م .

(١٤٠) الصلابة بين المتنبي وخصومه ، ص ٤٤٧ .

(١٤١) النقد المنهجي ، ص ٣٦٤ .

(١٤٢) غرائب الشعر ، لابي عبد الله هزاز ، ص ١٠٩ .

قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتُ بِئْسَ الْقَسَمَا فِي الْأَعْنَوَانِ وَالشُّجَاعِ الشُّجَعَمَا^(١١٣)

فكان الوجه أن يرفع (الأعنوان والشجاعا) بالبدل أو بالمقطب على الحيات، لكنه لما قال: قد سالم الحيات القدم، أراد أن يبين أن القدم أيضاً سالت الحيات، أي أن كليهما فاعل ومفعول في الوقت نفسه، فنصب الأعنوان والشجاع الشجعما. ولقد أشد ابن هشام هذا البيت شاهداً على إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس^(١١٤). ومنه أيضاً قول أوس بن حجر:

تَوَاهَيْتُ رَجُلًا مَا يَذَاهُ، وَرَأْسُهُ لَهَا قَنْبٌ خَلَفَ الْحَقِيصَةَ رَادَفُ^(١١٥)

يصف حمراً من حمير الوحش يجري وراء أتان، فرجلها توافقان في الجري يدي هذا الحمير، فكان الوجه أن يقول: تواهق رجلها يديه. لكنه أراد المشاركة في التواهي، أي التباري في السير، بين الرجلين واليدين، فرفعهما.

٦ - الخلافات المدرسية

ونعني بها ما كان بين الكوفة والبصرة من خلافات أدت في بعض الأحيان إلى نوع من التعقيد الإعرابي، والتمحل فيه بقصد إبراز كل من الشخصيتين المدرستين بصفات منفردة، مبع أن المقروض أن كليهما تصدران من نبع واحد وهو كلام العرب المتضى الفصح. ولقد كان لهذا الخلاف أثر كبير في كثرة الملاحظات التي كتبت في هذا الموضوع، فيذكر الزبيدي^(١١٦) أن أبا جعفر النحاس قد وضع كتاباً في اختلاف البصريين والكوفيين سماه (المقتنع) وهذا العنوان يدل على أن كلًا من الفريقين قد بذل مجهوداً كبيراً في بسط حججه وعرض أدلته لكي يفتح القارئ بصدق رأيه وصحة نظريته، وهذا يدل على مدى الشقاق والخلاف بينهما.

ويذكر صاحب الفهرست أن أبا الحسن بن كيكان قد ألف كتاباً في (المسائل على مسلح النحويين فيما اختلف فيه الكوفيون والبصريون)^(١١٧).

ومع أن جلال الدين السيوطي لم يؤلف كتاباً مستقلاً في هذا الخلاف المدرسي، إلا أن كتابه (الأشباه والنظائر) لا يخلو في كثير من مواضعه من أمثلة هذا الخلاف فيعرض آراء الفريقين ثم يرجع رأياً على الآخر. فلذا انتقلنا إلى كتابه (مع الهوامع) - وهو كتاب لتعليم النحو مثل شرح

(١١٣) ذكر هذا البيت في المرجع السابق ص ١٠٧، ويكره سيويه، ج ١، ص ٤٥، وفي شرح الشجري أسفل هذه الصفحة أن الأعنوان ذكر الألفي، والشجاع والنجم نوعان من الخيل. يصف رجلاً بخشية القدمين وعظ جلدهما ولحيته لا تؤثر فيها.

(١١٤) المغني، ج ٢، ص ٦٦٩.

(١١٥) الخصائص، ج ٢، ص ٤٢٥.

(١١٦) طبقات النحويين واللفظيين، ص ٢٤٠.

(١١٧) الفهرست، ص ١٢٠.

الكافية والكافية وشرح ابن يعيش - وجدناه لا يذكر مسألة نحوية في أي باب من أبواب النحو إلا مشفوعةً بالاختلافات العديدة التي أثّرت حولها من قبل النحاة ، حتى ليخيل إلى قارئ هذا الكتاب - وهو في الغالب الطالب المتعلم - أن الأصل هو الخلاف ، وأه من الشكوك أن يكون هناك اتفاق حول رأي .

ولقد تعددت هذه المدارس ، فلم تعد مقصورة على البصرة والكوفة ، بل كانت هناك مدرسة بغداد والأندلس ومصر ، وكان لكل من هذه المدارس اتجاهاتها الخاصة في درس النحو - ومنه الإعراب - حتى أصبحت هذه المدارس حقيقة واقعة في الدرس النحوي . وقد ألف باحث معاصر كتاباً مستقلاً عن هذه المدارس ، مبيناً فيه أشهر رجالها وآراءهم في النحو واختلافاتهم العديدة^(١١٨) . تعددت الاتجاهات إذن وتضاربت الأقوال وتفرعت الآراء . أليس هذا من عوارض الإعراب ؟ مسألة واحدة في الإعراب تستطيع أن تجد لها أكثر من وجه ، وكل وجه له أكثر من تخرّيج ، وكل تخرّيج له سببه وتبريره ... أليس هذا مما ينوء بكامل الإعراب ويجعله عبثاً ثقيلاً ؟

ونستقل من التجريد إلى ذكر أمثلة عملية تبين كيف أن هذه الاختلافات المدرسية قد أثقلت الإعراب وحملت ما لم يحتمل . ولا نجد في هذا المجال خيراً من كتاب ابن الأنباري : الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، وهذا الكتاب هو أشهر الكتب الذي ألفت في هذا المجال على الإطلاق . ونحب قبل أن نأخذ منه بمض الأمثلة أن ننظر في عنوانه (الانصاف ...) غلام تمل هذه الكلمة ؟ ألا تدل على مبلغ الخصومة الشديدة بين الفريقين حتى إتهما يحتاجان إلى قاضي كي ينصف بينهما ، انتقل الأمر إذن من الواقع اللغوي وأصبحنا كأننا في ساحة القضاء ، وكل من الخصمين يبيري للدفاع عن نفسه بالحجج القوية والأدلة المقنعة حتى ينصفه القاضي ، لا هم له إلا فهر خصمه وتسفيه رأيه ، ثم الانتصار لنفسه واعزاز وجهة نظره حتى لو كان ذلك على حساب اللغة والنحو . ولست مبالغاً فيما أقول فإن النصوص التي سأوردتها تشهد بذلك .

فمن ذلك أن الكوفيين والبصريين اجمعوا على أن الفعل المضارع معرب ، ولكنهم اختلفوا في علة إعرابه ، فالكوفيون يذهبون إلى أنه معرب لأنه قد دخله المماثي المختلفة والأوقات الطويلة . والبصريين يرون العلة في أنه شابه الاسم من ثلاثة وجوه : الوجه الأول أن المضارع يكون شائعاً فيتخصص ، فالمضارع (يذهب) يصلح للحال والاستقبال ، فلذا قلت (سوف يذهب) تخصص للاستقبال ، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه ، كما تقول (رجل) فيصالح لجميع الرجال ، فإذا قلت (الرجل) اتخصص بعد شياعه . الوجه الثاني أن المضارع تدخل عليه لام الابتداء كالاسم . الوجه الأخير أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه ، فالفعل (يضرب) واسم الفاعل (ضارب) يبدآن بحركة فسكون فحركاتين .

ثم يرد البصريون على رأي الكوفيين بأن الحروف أيضاً يدخلها اللعاني المختلفة ، فالحرف (ألا) يصلح للاستفهام والعرض والتسني ، و(يرن) تجي لمان مختلفة من ابتداء الغاية والتجبيض والتبيين والتوكيد . وقول الكوفيين (الأوقات الطويلة) يبطل بالفعل الماضي ، فإنه كان ينبغي أن يكون معرباً لأنه أطول من المستقبل ، لأن المستقبل يصير ماضياً ، والماضي لا يصير مستقبلاً...^(١٣٩)

• ونورد مسألة أخرى يظهر فيها الجدل عنيفاً والمناقشة الفلسفية في أجل صورها . فالبصريون والكوفيون على أن المبتدأ والخبر مرفوعان ، ولكنهم اختلفوا في العامل ، فالكوفيون يزعمون أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ ، أي أنهما مترافعان . والبصريون على أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأما الخبر فذهب قوم منهم إلى أنه مرفوع بالابتداء وحده ، وآخرون على أنه مرفوع بالمبتدأ وفتة ثالثة على أنه مرتفع بالاثنتين : الابتداء والمبتدأ .

واستدل الكوفيون على أن المبتدأ والخبر مترافعان بأن كلاً منهما مرتبط بالأخر لا ينفك عنه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، فكذلك كانا في العمل أيضاً . وهدموا رأي البصريين بقولهم : ولا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، لانا نقول الابتداء لا يخلو إما أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره ، أو غير شيء . فإن كان شيئاً فلا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروف اللعاني . فإن كان اسماً فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له ؛ وذلك محال . وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال : زيد قائماً ، كما يقال : حضر زيد قائماً . وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد . وأما إن كان غير شيء ، فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معلوم غير معروف...^(١٤٠) إلى آخر هذا اللجاج الفلسفي البعيد عن الواقع اللغوي ، والذي يتميز بإظهار الملكة العقلية القوية في المناقشة وتفنيد آراء الخصم دون فائدة نحوية.

ومثال ثالث - والأمثلة كثيرة - أن الكوفيين والبصريين متفقون على نصب غير كان والمفعول الثاني للفعل ظن . ولكن الفريق الأول ينصب على الحال ، والثاني ينصبه نصب المفعول لا الحال . وأيضاً فإن لكل من الفريقين استدلالات ومقاييس وحججاً في تأكيد رأيه ودفع رأي خصمه^(١٤١) .

ومن اختلافاتهم أيضاً ما رأَوْهُ في المنادي المقرد العلم ، أهو مبني أم معرب^(١٤٢) فنعب الكوفيون إلى أنه معرب مرفوع بغير تنوين ، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الفهم ، وليس بفاعل ولا مفعول . وذهب البصريون إلى أنه مبني على الفهم وموضعه النصب لأنه مفعول .

(١٣٩) الانصاف ، السكة ٧٣ ، ص ٢٨٦ .

(١٤٠) الانصاف ، السكة ٥ ، ص ٣٩ .

(١٤١) الانصاف ، للسكة ١١٩ ، ص ٤٤٩ .

(١٤٢) الانصاف ، للسكة ٤٥ ، ص ١٨٠ .

ونعيب الكوفيين إلى أن فعل الأمر للمؤنث المفعول عن حرف المضارعة نحو (افعل) معرب مجزوم. ونعيب البصريين إلى أنه مبني على السكون^(١٤٠).

ولكل فريق في هذه المسائل وغيرها استدالات وحجج وبراهين يدافع بها عن رأيه ويدفع بها رأي الفريق الآخر، واكتفى بذكرها في مسألتي إعراب المضارع، والعامل في الابتداء والخبر خشية الإطالة. والملاحظ هنا أنهم -البصريين والكوفيين- يفتقون في الشكل الإعرابي، فالبتداء أو الخبر عند كليهما مرفوعان، والمضارع معرب، والمنادى المفرد العلم آخره ضم، وكذلك فعل الأمر للمخاطب آخره سكون، وخبر كان والمفعول الثاني لظن منصوبان، انفتحوا على المبادئ أو الأسس الوصفية للغة، ولكنهم اختلفوا في تحديد ماهية هذا الوصف أو في التحليل له، وكلها مسائل وتعليقات تجر إلى نقاش فلسفي وجدل نظري لا طائل من ورائه فهي لا تغيد النحو في شيء، ولا تفسر أوضاع اللغة، فما كان أغناهم عن هذا النقاش والجدل. ولكنها الخلافات المدرسية التي جعلت كل فريق يتميز برأي خاص مهما كانت النتائج.

صحيح أن للبصريين منهجاً في البحث يباين منهج الكوفيين «فالبصريون يفتقون عند الشواهد المؤثقة بصحتها، الكثيرة النظائر، ولذا كانت آرائهم وقواعدهم أقرب إلى الصحة، وكنوا يؤيدون ما ورد مخالفاً للقواعد، ويحكمون بأنه شاذ أو مصنوع». ولذا كثر عندهم ما قبل عند الكوفيين من التأويل والحكم بالشذوذ والضروريات. والكوفيون أساس خطة في النهج العلمي وأكثر خضوعاً، كما كانوا في طابعهم أدنى إلى الطاعة والاستسلام. فهم يعتمدون على الشعر المصنوع والنسب لغير قائله، دون أن يهتموا بالتحقيق، ويكتفون بالشاهد الواحد فينبون عليه حكمهم ويستنبطون القاعدة، بل إنهم يرخصون بالقياس النظري على مقتضى الرأي إذا أعوزتهم الشواهد، فيصلون إلى القاعدة دون اعتماد على شاهد^(١٤١).

هذا صحيح، ولكن هل التعليقات -التي ذكرناها لهم- لظواهر الإعراب تنبثق عن هذين النهجين في البحث؟ لا؛ ولكنه الترف العقلي في البحث النحوي وإظهار الملكات الفلسفية، والتأمل لكل ظاهرة إعرابية. على أن هذا لا يعني أن اختلافهم في مسائل أخرى من الإعراب كان مرتبطاً بالمنهج الذي اتبعته كل مدرسة في البحث. فمن ذلك مثلاً أن الكوفيين جاوزوا تقديم معمول خبر (ما) الناقية عليها نحو (طعناك ما زيد أكلاً) وحجتهم في ذلك أنهم سمعوا تقديم معمول الحروف: لم ولن ولا عليها نحو (زيداً لم أضرب)، و(عمرأ لن أكرم)، و(بشراً لا أخرج) ولما كانت هذه الحروف ناقية، شأنها في ذلك شأن الحرف (ما) جاز تقديم معمول خبر (ما) عليها^(١٤٢). فالكوفيون هنا يرخصون بالقياس النظري على مقتضى الرأي إذا أعوزتهم

(١٤٣) الاتصال، السكت ٧٢، ص ٢٧٣.

(١٤٤) القواعد النحوية مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسن، ص ٧٥، مطبعة المعارف للغة، سنة ١٩٤٦م.

(١٤٥) الاتصال، السكت ٢٠، ص ١٠٠.

الشواهد أم المصنوع فيأتون مثل هذا التركيب لأنه لم يسمع عن العرب شواهد مؤنثة ، إذ هم يفتقرون عدد الشواهد المؤنثة بصحتها الكثيرة النظائر^{١٥٧}

وكذلك فإن الكوفيين يجهلون بناء (غير) على الفتح سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن وهم في ذلك لا يمتددون على شواهد مؤنثة بصحتها ، بل يقيسون (غير) على (إلا) فهي بمعناها وما دامت الأخيرة مبنية ، فيجوز في الأولى (غير) البناء أيضاً لمشابهتها لياها . أما البصريون فلم يجهلوا ذلك بل فرتوا بين استعمالين ، (إضافتها إلى مبني فيجوز البناء ، وإضافتها إلى معرب فيجب إعرابها)^{١٥٨}

ومن هنا تأتي عوارض الإعراب ، إما من تعليلات فلسفية بعيدة عن واقع اللغة وجوهرها ، وإما من أحكام صادرة نتيجة قياس على الشبه دون وجود شواهد صادقة مؤنثة بصحتها تؤيد هذه الأحكام . وإذا كان الاختلاف المدرسي يتمثل في البصرة والكوفة فإن ذلك راجع إلى أنهما أشهر مدرستين ، وأن من الأولى النحاة الذين وضعوا أسس النحو كأبي الأسود الدؤلي وأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب والخليل وسيبويه ، إلا أن ذلك لا يمنع من أن نجد في المدارس الأخرى بعضاً من هذه الاختلافات التي كان يقصد منها إظهار المقدرة على النقاش والجدل .

ففي المدرسة البغدادية مثلاً نجد الحسن بن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩ هـ فقد ذهب الجمهور إلى أن علة بناء (أمس) على الكسر تضمنت معنى الحرف وهو لام التعريف ، ولذا لم يبين (غد) مع كونه معرفة ، لأنه لم يتضمنها ، وإنما يتضمنها ما هو حاصل واقع . و(غد) ليس بواقع ... وقال ابن كيسان بني (أمس) لأنه في معنى الفعل الماضي ، وأعرب (غد) لأنه في معنى الفعل المستقبل ، والمستقبل معرب^{١٥٩} . وذهب الجمهور في إعراب (ما قام زيد ولكن عسر) إلى أن الواو هي العاطفة و(لكن) حرف ابتداء ، ولكن ابن كيسان رأى أن (لكن) عاطفة و(الواو) زائدة غير لازمة^{١٦٠} . وكان جمهور البصريين يذهب إلى أنه إذا وصلت (إن) وأخواتها بالحرف (ما) يكل عملها ، ما عدا (ليت) فيجوز فيها الاعمال والاهمال ، وأضاف إليها الزجاج البصري المتوفى سنة ٣١٠ هـ (لعل) و(كان) ، أما أبو القاسم الزجاجي البغدادي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ فعمم الالتقاء والاعمال لما حكى عن بعض العرب من قولهم إنما زيداً قائم . وهو هنا يبتعد عن منهج الكوفيين إذا سمعوا لفظاً شاذاً قاسوا عليه وعمموا الحكم^{١٦١} . ونجد عند أبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ شيئاً من هذا الاختلاف أيضاً ، فجمهور النحاة على أن العامل في المطفوف هو العامل في المطفوف عليه ، ولكن أبا علي يرى العامل في المطفوف فعلاً محذوفاً بعد أداة المطفوف

(١٥٦) القواعد التحوية ، ص ٧٥

(١٥٧) الإصناف ، السكة ٣٨ ، ص ١٦٤

(١٥٨) مع المراجع ، ١٨ ، ص ٢٠٨

(١٥٩) المغني ١٨ ، ص ٢٩٣

(١٦٠) المدارس التحوية ، ص ٢٥٤

يدل عليه الفعل المذكور قبلها ، فتحو (صرَّحتُ زيداً وعمراً) تقديرُها (صرَّحتُ زيداً وصرَّحتُ عمراً) .

وغير بعيد عنا لين مضاء القرطبي من المدرسة الأندلسية وشروته على العامل والعلل الثنوي والثالث ، والتقدير وتوابعه وما نتج عن ذلك من اختلاف في الإعراب .

وبعد ، فقد رأينا أن الخلافات المدرسية كان من شأنها في بعض الأحيان الجسور إلى آراء بعيدة فيها تعقيد وتأويل وكانت المدارس تفرق نفسها أحياناً في التعليلات العقلية البعيدة عن طبيعة اللغة . وما كان ذلك إلا لرغبة كل نحوي في الظهور بمظهر التميز عن سواء ، غير التابع لأحد . فكان ذلك مما غفَّ الإعراب وأبهم مسائله . على أن هذا لا ينفي الوجه الآخر من هذه المدارس ، وهو ظهور عنصر الثالثة في الدرس والتحصيل ، وكثرة المؤلفات النحوية ، مما كان له أثره في إثراء اللغة والنحو جميعاً .

٧- النمط الشكلي للمؤلفات

نستطيع أن نقول - ونحن مطمئنون - إن النمط الشكلي للمؤلفات النحوية منذ كتاب سيبويه المتوفى سنة ١٨٠ هـ حتى مع الوهاج للسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ كان سبباً من أسباب آفات الإعراب ، وذلك لأن تلك الكتب كان لها شرح ، وبعض هذه الشروح عليها حواشي ، وربما كانت لهذه الحواشي تقارير ، وربما كانت هذه الأخيرة مصحوبة بتعليقات . وقبل أن نعطي الأمثلة الوافية على ذلك نود أن نقول إن الشارح في شرحه للثنى كان لا بد أن يزيد في شرحه عما جاء به صاحب الثن ، كذلك صاحب الحاشية لا بد أن يأتي بجديد لم يأت به الشارح ، وكذلك فإن المقرر أو المعلق لا بد أن ينافس صاحب الحاشية في بانه بأفكار جديدة لم يأت بها صاحب الحاشية . وهم جميعاً مضطرون إلى الإغراب والجدل والمعاظلة في القول والتفنن في التأويل ، حتى يستطيعوا الاتيان بهذا الجديد ، وحتى يستطيع كل منهم أن يكتب الشخصية للمصلحة التي تميزه عن غيره ، وإلا فكيف يكون التعليق مختلفاً عن التقرير إن لم يتبع به صاحبه نحواً لم ينفك الأنصر؟ وكيف يكون التقرير متميزاً عن الحاشية إن سار صاحبه في الدرب نفسه الذي سار فيه صاحبها؟ وإني للشارح أن يكون مغايراً لأصاحب الثن إن لم يزد عليه في أفكاره؟ وهكذا خرجوا عن واقع اللغة إلى واقع آخر لا علاقة له بها في سبيل هذا الجديد وفي سبيل هذا التناقص . ومنشأ هذه الطريقة في التأليف أنه علم النحو قد اكتمل وضعه تقريباً بعد أن ألف سيبويه كتابه في أواخر القرن الثاني الهجري ، ولم يبقَ بعده مزيد لمن يريد التأليف في النحو . فماذا يفعل المنحاة بعده ؟ اتجه فريق منهم إلى تأليف مباحث مستقلة في بعض أبواب النحو والصرف ، مثل رسالة الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ هـ في لحن العامة ، والمذكر والمؤنث للفراء سنة ٢٠٧ هـ ، والمقصود والممدود لابن ولاد

سنة ٨٣٣٢هـ ، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه سنة ٣٧٠هـ^(١١١) . واتجه فريق آخر إلى شرح كتاب سيويه ، وهو أول كتاب له شروح في تاريخ التأليف النحوي ، شرحه أبو سعيد السيرافي المتوفى سنة ٨٣٦٨هـ . وعلق على الكتاب أيضاً أبو علي الفارسي كما يتبين ذلك من قول صاحب كشف الظنون : «شرح السيرافي كتاب سيويه شرحاً أعجب به المعاصرون له حتى حسده أبو علي الفارسي لظهور مزايده على تعليقاته التي علق عليها ، كما شرح الكتاب أيضاً الرماني^(١١٢)» ، وابن الحاجب (٦٤٤هـ) وغيرهما كثيرون^(١١٣) . ويبدو أن هناك من علق على الكتاب في حواشيه ثم تدخلت هذه التعليقات مع المتن حتى بدت كأنها منه ، يستدل على ذلك بقول السيوطي : «ألحقت حواشي من كلام الأغشى وغيره في متن كتاب سيويه»^(١١٤) .

ولقد كانت هذه الشروح والتعليقات أمراً حسناً ، لأن الكتاب في بعض مواضعه يتميز بالغموض والاتواء بحيث يستعصى على الفهم ، فمن ذلك قوله ، بعد أن أورد قول غني بن زبد :

أَرْوَيْتُ مُرَوِّعٌ أَمْ يُكْوَرُ أَنْتَ فَتَنْظُرُ لِيَّ خَالٍ تَصِيرُ

« فإنه على أن يكون في الذي يرفع على حال المنصوب في الذي ينصب ، على أنه على شيء هذا تفسيره^(١١٥) » ولقد أبان عن معنى هذا السرياني بأن (أنت) في البيت فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، أي : انظر أنت ، كما تنصب و (زيداً) في (زيداً فاضربه) ، فهو منصوب بفعل محذوف يفسره ما بعده^(١١٦) .

ولكن هذه الشروح في بعض مواضعها تزيد على ما قاله سيويه زيادة بعيدة عن واقع اللغة وعن استعمالاتها المألوفة ، وتجنح إلى التعليل وإعمال المنطق ولتأخذ مثالا لذلك من شرح أبي سعيد السيرافي على قول سيويه : «واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل^(١١٧) يتمدد إلى اسم الحدثان^(١١٨) الذي أنجز منه ؛ لأنه إنما ذكر ليدل على الحدث . ألا ترى أن قولك (قد ذهب) بمنزلة قولك (قد كان منه ذهب) . وإذا قلت (ضرب عبد الله) لم يُستثنَ أن المفعول (زيداً) أو (عمراً) ، ولا يدل على صنف ، كما أن (ذهب) قد دل على صنف وهو الذهب ، وذلك قولك (ذهب عبد الله الذهب الشديد) و(قعد قعدة سوء) و(قعد قعدتين) لما عيّل في الحدث^(١١٩) عيّل في المرة منه والمرة^(١٢٠) » .

(١١١) القواعد النحوية ، ص ١٣٦ .

(١١٢) كشف الظنون ، ج ٢ ، ص ١٤٢٧ .

(١١٣) الأشياء والنظائر ، ج ٤ ، ص ٢٥ .

(١١٤) الكتاب ، ج ١ ، ص ٧١ ، والبيت في ديوان الشاعر ، ص ٨٤ ، تحقيق محمد جبار القيد ، بغداد ، سنة ١٩٦٥ م .

(١١٥) هامش الكتاب ، ج ١ ، ص ٧٠ .

(١١٦) ينصب الذي لا يتعدى الفاعل إلى المفعول .

(١١٧) اسم المحدث يقتضيه به المصدر .

(١١٨) أي : صنف الفعل في الحدث .

(١١٩) الكتبة ، ج ١ ، ص ١٥ .

تعليل لغوي بسيط من سيويه لحتمية عمل الفعل في المصدر لأن الفعل نفسه يدل عليه من لفظه ، ولا يدل على المقول به . ولكن أنظر إلى شرح السيرافي على قول سيويه «يعني أن الفعل يعمل في مصدره ، وإن كان لا يتعدى الفاعل كقولنا (قام زيد قِياماً) . والمصدر أصح المقعولات ، لأنَّ الفاعل يُخرِجه من العدم»^(١٧١) ، تجده قد دخل في مسألة العدم والوجود ، وكلها اصطلاحات فلسفية لا تدخل للغة بها .

وينص سيويه^(١٧٢) على وجوب الإضمار في الفعل إذا سبقه فاعل متى أو جمع نحو (قومك قُلوا) و(أبوأك ذعبا) ، وليس هناك إضمار بارز في نحو (محمد قام) . ويعلل السيرافي لهذا تعليلاً منطقياً بقوله «إن قال قائل : لِمَ لَمْ يجعل للضمير السواحد علامة ، وجعل للاثنتين والجماعة ؟ قيل : لأنه معلوم أن الفعل لا بد له من فاعل لا يخلو منه ، وقد يخلو من الاثنين والجماعة ، فلذلك جعل لهما علامة لئلا يقع لبسٌ ، واكتفى بما تقدم في العقل من حاجة الفعل إلى فاعل من علاقة ظاهرة ، وإذ قيل : زيد قام هو ، فالضمير الذي قام في التية ، و(هو) تؤكد»^(١٧٣) .

هذا إلى أن التعليقات - التي قد تكون على حواشي الكتاب - ربما تتداخل مع المتن بحيث يخلل للقارئ بعد مضي زمن أنها جزء من المتن ، الأمر الذي يفتت أوصال العبارة ويجعلها غير مفهومة .

وبعد كتاب المفصل للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ أول كتاب شامل في النحو بعد كتاب سيويه . وهو أيضاً عليه شروح عديدة ، فقد شرحه ابن الحاسب وسماه الإيضاح ، وشرَّحه العكبري وابن مالك وابن يعيش وغيرهم . وشرح ابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ذائع متداول ومرجع للدارسين^(١٧٤) .

وما وجدناه عند السيرافي من خروج عن الواقع اللغوي في شرحه لبعض مواضع من كتاب سيويه نجد له أيضاً مثيلاً عند ابن يعيش في شرحه على مفصل الزمخشري . من ذلك أن الزمخشري يذكر أن مما يُعرب «بالحروف الأسماء الستة مضافةً وذلك نحو (جاني أبوه وأخوه وحموه وهنزه وفوه وفو مال ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه ، وكذلك الباقية) ، وفي (كلا) مضافاً إلى مضمر تقول (جلاني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما) . وفي التية والجمع على حددها تقول (جاني مسلماً ومسلمين ورأيت مسلماً ومسلمين ومسلمين ومسلمين)»^(١٧٥) .

(١٧٠) الرجح السابق .

(١٧١) الكتاب ، ج ١ ، ص ٣٣٥ .

(١٧٢) للرجح السابق .

(١٧٣) القواعد النحوية ، ص ٢٥٣ ، و ص ٢٦٠ .

(١٧٤) شرح المفصل ، ص ١٠ ، ص ٥١ ، لفظة للتية مكثرة ، دون تلويح .

هذا هو مص الزمخشري ، فماذا فعل ابن يعيش في شرحه له ؟ إنه يبحث في إيجاد التعليلات المنطقية للإعراب بالحروف ، وكأن من الواجب عليه أن يعلل للأوضاع النحوية تعليلات منطقية حتى تكون مقبولة ، ويأبى أن يقال هكذا سمعت ، أو هكذا نطق بها العرب ، فالأسماء الستة عنده - إنما أعربت بالحروف لأنها أسماء حذفت لامتائها في حال إفرادها . وتضمنت معنى الإضافة فجعل إعرابها بالحروف كالعرض من حذف لامتائها^(١٣١) أي أننا ما دنا قد حذفنا الحرف الثالث من الكلمة فلا بد من إعرابها بالحرف حتى نعوض الحذف ١ . فهل هذا تعليل له اتصال بالواقع اللغوي ؟ وهل دار بخلد العرب هذا التمييز عندما أعربت الأسماء الستة بالحروف ؟ ثم انظر إليه في اللوح نفسه عندما ساق تعليلاً آخر لإعراب الأسماء الستة بالحروف : « أعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب الجمع والثنية بالحروف ، وذلك أنهم لما اعتزموا إعراب الثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض الأسماء المفردة بالحروف ، حتى لا يستوحش من الإعراب في الثنية والجمع السالم بالحروف »^(١٣٢) تعليل أكثر غرابة من التعليل الأول فالتسبب والجمع سوف يشعرا بالوحشة إن هما - دون غيرهما - أعربا بالحروف ، لذلك جعلنا إعراب الأسماء الستة بالحروف حتى لا تكون هناك وحشة أو كلام لا يحتاج إلى تعليق .

ومثال آخر قول الزمخشري في باب الفاعل « والمرفوع في قولهم (هل زيد قام) فاعلُ فمسلر مضمير يفسره الظاهر »^(١٣٣) . أي أن (زيد) فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، لأن الاسم وقع قبله استفهام ، والاستفهام من خواص الفعل ، فلا بد أن يُقَرَّرَ فعل قبل هذا الاسم حتى يصرب فاعلاً . وعندما شرح ابن يعيش هذه القاعدة وقع في اضطراب ، يقول « اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه ، وذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل ، لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهل عمله ، والشك إنما وقع في الفعل ، وأما الاسم فمعلوم عندك ، وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا للاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله ، وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعل فالاختيار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمّر دل عليه الظاهر ، لأنه إذا اجتمع الاسم والفعل كان حمله على الأصل أولى وذلك نحو قولك : أتريد قام »^(١٣٤) هنا فإن ابن يعيش يختار الرفع على القاعدية ، ولكن اتراً ما يقوله بعد ذلك مباشرة وورفعه بالابتداء حسن جيد لا قبح فيه ، لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر^(١٣٥) . نجد أنه يناقش قوله السابق عندما يرى أن الرفع على الابتداء جيد وحسن ، فكأنه أيضاً نفى ما قال به من اختصاص الفعل بالاستفهام .

(١٣٥) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٥٠ .

(١٣٦) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٥٠ .

(١٣٧) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٥٠ .

(١٣٨) شرح المفصل ، ج ١ ، ص ٨١ .

(١٣٩) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٥٠ .

وغير متن المفصل للزمخشري نجد متوناً أخرى منظومة ومشورة ، فمن الأولى ألفية ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ومن قبله ألفية ابن معقل المتوفى سنة ٦٨٢ هـ وأجرومية ابن أجروم محمد بن داود الصنهاجي ، ومن التون المشورة متن المفصل الذي أشرنا إليه ومتن شذور الذهب لابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ ، وجميع الجوامع للسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ .

وكل هذه التون لها شروح ، إنا لأصحاب التون أنفسهم وإما لغيرهم . ولقد وضعت هذه التون في صورة مبرجة مضغوطة إلى أبعد الحدود ، وذلك حتى تُفَيَّ بالغرض من وضعها وهو التسهيل على الدارس في حفظها عن ظهر قلب ، « ولكن هذا النظام له نقائصه وصعابه ، وبعضها نظم يشوبه في الغالب قصور العبارة والتلوّها وغموضها »^(١٨٠) . « ويغلب عليه الحشو وتشتبع فيه الضرائر ، وتتابع اللآلئ ، ولا يسع الناظم إلا أن يغفل بعض ما يجب ذكره ، أو يفتي فيه بالتلميح عن التصريح ، أو يلقطهم عن الملفوظ . وإذن فلا بد لفهم إشاراته وكتائنه فقاظقه من جهد أكبر من جهد الشر يرضيه الطالب إلى جهد التحصيل والحفظ . بل إنه لحق أن يتكلف جهداً آخر في التعمد وتكرار المراجعة لثلاث تبيّهم الإشارات وتشتبه للعالم ، فلا يكون ثمة إلا اشتات من أمهات المسائل وجملّة الفروع »^(١٨١) . « وقد يكون العناية الذي يبدل في ذلك مستغداً لزمن كان المتعلم في غنى عن إضاعته لو استقى المعلومات بطريقة مباشرة من عبارات ثلثة وألفه »^(١٨٢) .

« وقد ذاع هذا النظام ، وهو نظام التون والشروح منذ عصر الماليك في أواسط القرن السابع الهجري وفي القرن العاشر الهجري ظهر نهج آخر في التاليف وهو نظام الحواشي والتضارير ، أما الحواشي فهي إضاح لبعض عبارات الشروح ومساثلها ، يجلي ما في عباراتها من غموض أو يكمل ما فيها من نقص في الحقائق والشروط التي لم يستوفها الشرح : وأما التضارير فهي تعليقات على الحواشي ، لإبداء ملاحظات أو إتمام نقص أو نحو ذلك ومنشأ الحواشي هو أن نظام التعليم كان أساساً لتدريس كتاب أو قرأته على حد تمييزهم ، فكان للدوس بمالجات المسائل التي يتضمنها المتن والشرح فإذا صادف غموضاً أو قصوراً أو نقصاً كتب على حاشية الكتاب ما يحتاج به ذلك ، ثم يجيء من يشرّون الكتب فيطبّونه مع الشرح ، وأحياناً يجعلون الشرح على هامش الكتاب والحاشية في الصلب ، وأحياناً يكون العكس وذلك حسب ما يقتضيه النظام الوضعي في إخراج الكتاب . فإذا تصدّى أحد الدُرّسين لتدريس هذه المجموعة التي تتألف من متن وشرح وحاشية ، أضاف إليها ما يبيّن له من تقارير تطبع مع هذه المجموعة في بعض أطراف الكتاب أو في ناحية بارزة منه ، على حسب مقدارها »^(١٨٣) .

(١٨٠) القواعد التحوية ، ص ٢٧١ .

(١٨١) سيبويه إمام النحاة ، على الحذف نصف ، ص ٣٠ ، مكتبة نبعة مصر بالقاهرة ، سنة ١٩٥٢ م .

(١٨٢) القواعد التحوية ، ص ٢٧١ .

(١٨٣) القواعد التحوية ، ص ٢٧٠ .

والآن نضرب أمثلة لبعض هذه الشروح والحواشي، وأول ما يلتقنا في هذا المجال الفقيه ابن مالك فقد شرحها نحاة كثيرون منهم قاضي القضاة عبد الله بن بهاء الدين بن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩ هـ، ثم يضع الشيخ محمد الحضري حاشية لهذا الشرح. ومنهم أبو الحسن الأشموني في مؤلفه منهج المسالك إلى الفقه ابن مالك، وأعقبه محمد بن علي الصبان فوضع حاشية لهذا الشرح يعارض بها أستاذه الحفني وكانت له هو الآخر حاشية على شرح الأشموني^(٣٤١)، ثم وضع الشيخ أحمد الرفاعي تقريرات على حاشية الصبان. ومن الذين شرحوا الألفية أيضاً ابن هشام في أوضح المسالك إلى الفقه ابن مالك، وجاء بعده الشيخ خالد الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥ هـ فوضع شرحاً لأوضح المسالك أسماء التصريح على التوضيح، ثم هناك الشيخ يس المتوفى سنة ١٠٦١ هـ الذي وضع حاشية على التصريح، وأيضاً كانت من مصنفات الشيخ خالد الأزهرى النحوية «المقدمة الأزهرية في علم العربية» وشرح عليها، وهما مطبوعان، وللشيخ حسن العطار المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ حاشية مختصرة على شرح الأزهرية.

«أما السيوطي فقد تولى شرح مئة بنفسه في مؤلف عنوانه «جمع الهوامع شرح جمع الجوامع» ولم يسلم هو الآخر من الشرح أيضاً أو شرح الشرح في مؤلف عنوانه «الدرر اللوامع على جمع الهوامع» للشطيقي ولا ننسى أيضاً ابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٩ هـ وكافيته في النحو وشافيته في الصرف وقد شرح الرضى الاسترأبادي الكافية كما شرحها غيره من أصحاب الحواشي^(٣٤٢). وإذا انتقلنا إلى مثال آخر من أمثلة استيعاب المتن بالشرح والحاشية والتقرير، فنسجد في مغنى اللبيب لابن هشام خير مثال، فقد ألف محمد الأمير حاشية على المغنى، وحذا حذوه أيضاً الشيخ محمد الدسوقي. كما شرح المغنى محمد بن أبي بكر الدمايني الاسكندري المتوفى سنة ٨٣٧ هـ في مؤلفته «تحفة الغرب في حاشية مغنى اللبيب» تحامل فيه تحملاً شديداً على ابن هشام مما جعل الشمني الاسكندري المتوفى سنة ٨٧٢ هـ يتعقبه في حاشية على المغنى وقد سماها «المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام» والحاشيتان جميعاً مطبوعتان معاً^(٣٤٣).

لقد كانت هذه المؤلفات جميعاً -متأ وشرحاً وحاشية وتقريراً- كانت سلاحاً ذا حدين، فهي إنماء للحركة النحوية، وتوسيع لدائرة البحث العلمي المنظم ومثار مناقشة بين المشتغلين بالنحو، وإثراء للغة والنحو جميعاً ولكنها في الوقت نفسه خلقت نوعاً من الاضطراب الشديد لدى الدارس، وخطأ في الآراء النحوية، من شأنهما أن يجعلاه يضل الطريق إلى الرأي الصحيح والنهج القويم، يضاف إلى ذلك تشتت ذهنه بين ما قيل في المتن وما قيل في الشرح ثم بين ما قيل في الحاشية وما قيل في التقرير، وربما كان الرأي في هؤلاء جميعاً غير خالص لوجه الله، بل

(٣٤١) المدارس النحوية، ص ٣٦١.

(٣٤٢) لشرح اللين، ص ٣٤٣.

(٣٤٣) المدارس النحوية، ص ٣٥٧.

خالص لوجه المنافسة التي تؤدي إلى الإغراب والجدل العقيم والمعارضة في الحق - والحق ظاهر - حتى ينتهي الأمر ببلداس إلى ترك هذه المؤلفات جميعاً يائساً من النحو ودرسه .
وبعد فيحق لنا أن نأتي مباشرة لهذا اللجاج النحوي في مسائل الإعراب حتى نيسم للبحث حقه . ونجتزئ مباشرة من بعض المؤلفات المذكورة خشية الإطالة ، وبعض الأمثلة في هذا المجال يغني عن البعض الآخر .

ورد بيت أبي نواس في ألفية ابن مالك في باب الابتداء :

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِأَلْهَمٍ وَالْحَسْرَتِ

عندما ذكر المبتدأ - إذا كان وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام - فإن ما بعده مرفوع على أنه فاعل أو نائب فاعل سد مسد الخبر . وإعراب البيت الواضح البسيط : غير مبتدأ ، مأسوف مضاف إليه ، على زمن جار ومجرور متعلق بمأسوف ، على أنه نائب فاعل سد مسد الخبر .

ولكن ابن الحلجب يأبى هذا الإعراب البسيط ، ويرى إعراباً آخر فيه من التقديم والتأخير ، والحذف والتقدير ما يجعله غريباً ممجوجاً ، وهو أن غير خبر مقدم ، والأصل : زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، ثم قلعت غير وما بعدها ، ثم حذف (زمن) دون صفته وهي جملة (ينقضي) فعاد الضمير المجرور بالحرف (على) على غير مذكور ، فأتى بالاسم الظاهر مكانه ، إعراب فيه من اللجاج العقلي والتكلف ما لا يحتاج إلى تعليق . انظر أيضاً إلى حاشية الدسوقي على المغنى في البيت نفسه . يقول ابن هشام في المغنى أن الوصف وهو (مأسوف) مخفوض بإضافة (غير) إليه ، ولكنه في قوة المرفوع بالابتداء ، وانتقل الرفع إلى (غير)^(١٨٧) ويقول الدسوقي في الحاشية تعليقاً أو تفسيراً لقول ابن هشام : « أي فحركة الرفع التي على (غير) هي التي يستحقها هذا الاسم (مأسوف) بالأصالة . لكنه لما كان مشغولاً بحركة الجهر ، لأجل الإضافة ، جعلت حركته التي كانت له بطريق الأصالة من حيث هو مبتدأ ، على (غير) بطريق العارية »^(١٨٨) .

تلك الحاشية من الدسوقي من شأنها أن تعقد القول بدلا من أن تسهله ، وانظر أيضاً إلى الاصطلاحات التي استعملها : الأصالة ، والعارية تجد أنه يريد أن يزيد شيئاً على ابن هشام بغض النظر عن أمر هذه الزيادة وهل لها اتصال بالموضوع أو لا اتصال لها .
مثال آخر يقول ابن مالك :

وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ لَوْ بِحَرْفٍ جَرٍ نَاطِقِينَ مَعْنَى كَالَّذِينَ أَوْ اسْتَعْتَرِ

ويعلق الصبان على ذلك بأن (كان) هذه المقولة من (كان) الناعمة لا الناقصة ، وإلا كان الظرف

(١٨٧) مغني المصنف ، ١٠ ، ص ١٥٩ ، بام غير .

(١٨٨) حاشية الدسوقي ، ١٠ ، ص ٣٣٤ .

أو الجار والمجرور في موضع الخبر لها فيقدر له متعلق آخر وهكذا إلى ما لا نهاية^(١٨٩). أي إذا كان متعلق الجار والمجرور أو الظرف اسم فاعل وهو (كائن) فلا بد أن يكون اسم الفاعل هذا مشتقاً من كان التامة، لا الناقصة، لأن الناقصة تحتاج إلى الخبر فيلزم تقدير خبر لها سبب متعلق هو الآخر بكان الناقصة التي تحتاج إلى خبر... وهكذا إلى ما لا نهاية، بعكس التامة التي لا تحتاج إلى خبر بل تحتاج إلى فاعل ليس غير. وواضح ما في قول الصبان من أعمال شديد للفكر واجتهاد للعقل لا طائل ولا جدوى من ورائهما.

ومن أمثلة التزيد في الإشرح أيضاً وما ينتج عنه من اضطراب وخلط في الأحكام- شرح الأشموني على بيتي ابن مالك:

وَقَسْلُ أَثَرٍ وَتَضْعِي يُتَيَسَّرُ وَأَعْيَسُوا مُضَارِعاً، إِنَّ غَرِبَنَا
مِنْ نَوْنٍ تَوْكِيدٍ مَبَاهِرٍ، وَبَسْنُ نَوْنٍ إِنْثَاتٍ: كَ (يُؤَخِّرُ مَنْ لَيْسَ)

وواضح أن ابن مالك يقول إن المضارع معرب إلا إذا باشرته نون التوكيد فينسحب على الفتح أو نون الإنثاء فينسحب على السكون. ولكن الأشموني يريد أن يزيد ولو هدم تلك القاعدة التي حفظناها منذ الصغر فيروى أن قوماً يرونه معرباً عند اتصاله بنون النسوة ولكنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرّض فيه من الشبه بالماضي!^(١٩٠)

ولابن مالك في لغتيه باب اختار له اسماً أو عنواناً هو (الابتداء) ومتعلق الصبان في حاشيته على الأشموني على هذا العنوان ليس غير ولَمْ يختاره ابن مالك دون العناوين الأخرى كالمبتدأ، أو المبتدأ والخبر. ولَمْ قَدْ باب الابتداء على باب الفاعل. كل ذلك في عرض منطقي ومناقشة فلسفية حتى إن القارئ ليشعر بأن الصبان مكلف بجهود تحليل منطقي لكل ما قال به الأشموني أو ابن مالك. يقول الصبان^(١٩١) في تعليقه على كلمة الابتداء «هذا شروع في الأحكام الترتيبية»، والتركيب المقيّد إمّا جملة اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوضف مع مرفوعه للغنى عن الخبر، أو فعلية ومنها الجملة الندائية. ولم يقل المبتدأ أو الخبر؛ لأن الابتداء يستدعي مبتدأ وهو يستدعي خبراً أو ما يسد مسده غالباً على ما ستعرفه، فأطلق الابتداء وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة، ففي الترجمة به تأدية للمقصود مع الاختصار، والإشارة إلى عدم تلازم الابتداء والخبر، فلا يقال ترجم لشيء ولم يُتَيَسَّرْ، وَتَيَسَّرَ شيئاً ولم يترجمه. نعم: قد يقال هذه النكتة حاصلة لو قال المبتدأ، فَلَمْ لَمْ يترجم به؟ ويمكن أن يُجَابَ بأنه أثر التمييز بالابتداء على التعبير بالمبتدأ للإشارة

(١٨٩) حاشية الصبان، باب الابتداء، ج ١، ص ١٦٤.

(١٩٠) شرح الأشموني على الألفية، ومعه حاشية الصبان، ج ١، ص ٥٧، ويشهد بعمارة «ما عرّض فيه من الشبه بالمضي» أن الماضي سبب على التبع، والأصل فيه أن يكون مبدأً على السكون، لما كان آخر الفعل المضارع متصل بنون فقرة ساكناً (يَلْتَمِزُ)

شابه للمضي من هذه الناحية. وفي هذا من التحليل ما ينبغي من البيان.

(١٩١) حاشية الصبان، ج ١، ص ١٥٤.

في الترجمة إلى أنه العامل . فتأمل (١) وَقَلَّمْ باب المبتدأ على باب الفاعل لما قيل ١ - إنه أصل المرفوعات ، لأنه مبدوء به ، ٢ - وقيل الفاعل ، لأن عامله لفظي ، ٣ - وقيل كلُّ أصل . قال المصنعي : تظهر قلعة الخلاف في نحو (زيد) جواباً لـ (من قام ؟) فعل الأول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر ، وعلى الثاني يترجح كونه فاعلاً لفعل محذوف ، وعلى الثالث يستوي الوجهان . ثم اعترض بأن استحسان مطابقة الجواب للسؤال في الاسمية والفعلية يقتضي ترجيح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقاً . وأجاب بأن جملة (من قام ؟) اسمية في الصورة ، فعلية في الحقيقة ، ويبان ذلك أن قولك : من قام ؟ أصله : أقام زيد أم عمرو أم خالد ... إلى غير ذلك ، لا أريد قام أم عمرو أم خالد ، لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام ، ولما أريد الاختصار وضعت كلمة (مَنْ ؟) دالةً إجمالاً على تلك الذات المفصلة ، ومتضمنةً لعنصر الاستفهام ، وبهذا تضمنين وجب تقديمها على الفعل ، فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الدوات ، فعلية في الحقيقة . فإن أجبت بالفعلية نظرنا إلى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معني ، وإن أجبت بالاسمية نظرنا إلى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معني ، وإن أجبت بالاسمية نظرنا لوجودها في الصورتين ، فبني الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ سلماً فتدبر . ولله نظر لأن مقتضى «إلى آخر كلام الصبان الذي يتلخص في إعراب (زيد) جواباً لمن سأل (من قام ؟) هل (زيد) فاعل أو هو مبتدأ ؟ ولكي يجب عن هذا السؤال ذكر النص الذي نقلته عنه والذي لا ينفي في النحو أو يفيد في اللغة شيئاً إلا حسب المناقشة واللجاج والجدل العقيم .

وإذا كان لنا أن نختم القول في هذا ، فلحسب أن أورد نصاً آخر للرضي في شرحه على كافية ابن الحاجب . يقول ابن الحاجب : يشترط مفعي خبر (إن) لجواز العطف بالرفع على اسمها نحو إن زيدا قائم وعمرو^(١٧٦) . ويقول الرضي معللاً لذلك في شرحه :

«ومنعوا (إن زيدا وعمرو قائمان) ، لأن العامل في خبر المبتدأ - عند جمهورهم - الابتداء ، والعامل في خبر (إن) ، فيكون (قائمان) خبراً عن زيد وعمرو معاً ، فيعمل عاملان مختلفان مستغلان في العمل رفعاً واحداً فيه ، وذلك لا يجوز ، لأن عامل النحو عندهم كاللوازم الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتب ، والأثر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التأثير ، كما ذكر في علم الأصول ، لأنه يستغني بكل واحد منهما عن الآخر ، فيلزم من احتياجه إليهما معاً استغناؤه عنهما معاً^(١٧٧) .

وظاهر في شرح الرضي أنه يتمسك بالقواعد - لا يجتمع عاملان على معمول - دون الرجوع إلى كلام العرب في ذلك ، فقد ورد فيه العطف على اسم (إن) بالرفع قبل استكمال الخبر ومنه قوله

(١٧٦) شرح الرضي على الكافية ، ج ٢ ، ص ٣٩٩ ، ط مطبوع .

(١٧٧) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٣٥٤ .

تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مِمَّن آمَنَ﴾^(١٩٤) وقوله تعالى ﴿إِنْ أَلَّهِ وَمَلَائِكَتُهُ يَصْطَلُونَ﴾^(١٩٥) برفع ملائكته . وقول الشاعر وهو ضائي بن الحارث البرجمي :

فَمَنْ يَكُ أَتَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَيَأْتِي وَقَبِيلُ بِهَا لَتُسْرِبُ

وقول الشاعر :

خَلِيلِي هَلْ طِبُّ . فَإِنِّي وَأَنْتُمَا - وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِأَلْهَوَى - ذَنْفَانِ

ويعد أن فصلنا القول في الأسباب التي دعت إلى اختلاق هذه العوارض الإعرابية التي لا جدوى منها في الدرس اللغوي ، يجدر بنا أن نتقل إلى بحث آخر من مباحث الإعراب ، وهو تأثير درس الفقه وأصوله في الإعراب ثم تأثير الإعراب في الفقه ، وهو موضوع الباب الثالث .

(١٩٤) آية ٦٩ من سورة التوبة .

(١٩٥) آية ٥٦ من سورة الأحزاب .

الباب الثالث

الفقه وأصوله وإجراءاته

الفصل الأول

تأثير الفقه وأصوله في الإعراب

لقد كان هناك تأثير وتأثر بين الفقه وأصوله وبين منهج الدرس في الإعراب النحوي . ويتضح أثر منهج أصول الفقه في الإعراب من ناحيتين :

١ - المصطلحات الإعرابية التي نجدتها في جملتها مأخوذة من اصطلاحات الأصوليين .

٢ - القياس في الإعراب أو في مسائل العلل هو ذاته القياس في أصول الفقه .

كما كان للإعراب بدوره تأثير ملحوظ في الأحكام الفقهية وفي توجيهها .

وقد يسأل سائل : لِمَ زَعَمْتَ أَنَّ منهج أصول الفقه هو الذي أثر في الدرس الإعرابي ، وَلِمَ لا يكون العكس هو الصحيح ؟ والإجابة عن هذا السؤال تجعلنا نتبع نشأة أصول الفقه ونشأة النحو لنعرف أن نشأة الأولى سابقة نشأة الثاني .

إنَّ القارئ للمؤلفات التي كُتِبَتْ في (أصول الفقه)^(١) ليدرك إدراكاً لا يشوبه الشك أن هذا العلم بدأ في عهد الصحابة ، فلقد عرفوا مَرُوفَ الاستنتاج الفقهية ، والمناهج التي يعمونها لاستنباط الأحكام الشرعية ويدرك أيضاً أن الاستنباط يتسع في عصر التابعين لكثرة الحوادث ولعكوف طائفة من التابعين على الفتوى . وتتميز هذه المناهج بشكل أوضح في عصر الأئمة المجتهدين ، حتى إذا جاء الإمام محمد بن أدریس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ) ووجد أمامه تلك الشروة الفقهية الكبيرة التي خلفها صحابة رسول الله وأكابر التابعين ومن سبقه منهم ، لم يستطع أمام هذه الشروة الضخمة إلا أن يقوم بتدوين تلك القواعد التي اوتكرزت عليها ، فكانت هذه القواعد هي أصول الفقه .

فالشافعي تَوَرَّعَ هذه القواعد ليس غير ، إذ أنها كانت معروفة منذ عهد الصحابة والتابعين ، يدلُّك على ذلك ما يقوله علي بن أبي طالب في عقوبة الشارب : « أنه إذا شرب هُذًى ، وإذا هُلًى قُذِفَ ، فيجب عليه حد القذف » ، فإن الإمام الجليل ينهج منهج الحكم بالمال أو الحكم

(١) انظر مثلاً (أصول الفقه) للمرحوم محمد أبي زهرة ، ص ١٠ و ١٢ ، و (أصول الفقه) للأستاذ بدران أبي هنيئ ، ص ١١٠ .
دار المصنف ، سنة ١٩٩٩ م . وما كتبه هنا منقول عن ملحق الكتابين يطعن التصرف في المسألة لمر في التقديم والتأخير .

بالزواج . ويملك على ذلك أيضاً ما يقوله عبد الله بن مسعود في عدة المتوفى عنها زوجها الحاصل : **إِنَّ عَهْدَهَا بِوَضْعِ الْحِلِّ ، وَاسْتَدْلَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾** ^(٢) . ويقول في ذلك « أشهد أن سورة النساء الصغرى نزلت بعد سورة النساء الكبرى » ويقصد أن سورة الطلاق نزلت بعد سورة البقرة . وهو بهذا يشير إلى قاعدة من قواعد الأصول ، وهي أن المتأخر ينسخ المتقدم أو يخصه .

أما بالنسبة لنشأة النحو فيكاد الرواة يتفقون في أن واضح اللبنة الأولى لعلم النحو هو أبو الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٩ هـ ^(٣) . وهذا الموضوع قد تساور عليه كثير من الباحثين في القديم والجديد مما يجعل الكلام فيه لا طائل وراءه ولا غناء في تربيده ، ولكن الأمر الذي نريد الوصول إليه هو أن وفاة أبي الأسود الدؤلي كانت لاحقة على انتهاء عصر الخلفاء الراشدين ، فقد توفي سنة ٦٩ هـ في حين أن آخر الخلفاء الراشدين وهو علي بن أبي طالب كان مقتله سنة ٤٠ من الهجرة . وقد رأينا أنه بانهاء عصر الخلفاء الراشدين كان علم أصول الفقه قد عُرف ، فقد عرف الصحابة طرق الاستنتاج الفقهية والمناهج التي يتبعونها لاستنباط الأحكام الشرعية ، وبدأ هذا الاستنباط يتسع في عصر التابعين ، على ما سبق أن بيناه .

هذه واحدة ، وأخرى أن علم النحو نشأ في تلك الفترة بسيطاً متواضعاً يتناول أبواباً معينة من النحو دون تعمق أو استقصاء ، ولم يكتب لهذا العلم التمام الذي نراه الآن والتضرع في البحث والاحتجاج القوي والقياس الدقيق والنظر الثاقب والتامل البارع إلا في القرن الرابع الهجري وما تلاه من قرون ، إذ بعد هذا القرن ازدهر عصور الابتكار في تأليف النحو واللغة ، فقد استبحر فيه العمران ببغداد قاعدة الدولة الإسلامية الكبرى واتسعت فيه آفاق الحياة العملية ونشطت الدراسات اللغوية المبكرة نشاطاً كبيراً أسفر عن ترويع حركة التأليف في النحو باختراع علم أصول النحو على يد أبي بكر محمد بن السرى السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ في كتابه أصول النحو الكبير والصغير ، وأبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ في كتابه الإيضاح في علل النحو ، واتمام ذلك على يد أبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ وتلميذه أبي الفتح بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ في كتابه الخصائص ^(٤) .

(٢) آية ٤ من سورة الطلاق .

(٣) راجع في ذلك الروايات التي لروىها ابن سلام الجبسي في طبقات فحول الشعراء ، القندة ص ١٢ . والشعر والشعراء ، ج ٢ ، ص ٧٠٧ . ومراتب التحويين ، ص ٦ . ونزهة الألباء ، لابن الأثيري ، ص ٤ . والفهرست ، لابن النديم ، ص ٦٠ . ومقدمة ابن خلدون ، ص ٥٤٦ . واللغة والنحو ، ص ٢١٩ . وكلام العرب ، ص ١٦٠ . وغيره من الرابع .

(٤) مقدمة (مرصعة الإعراب ، لأن جني) التي كتبها الملقود ، ص ٦-٧ ، يفيض التصرف . طبعته الحلبي ، سنة ١٩٥٤ م . غنيق الأستاذ مصطفى السقا وآخرين . هذا وكتاب أبي بكر السراج (أصول النحو الكبير والصغير) لم ينشر غير أن للصفات الحوزية التي جاءت بعد ترتيبها من بعض الروايات طبعته ، فقد نقل عنه السويطي ، في الأئمة والنظر ، وابن جني في الخصائص ، والربطحي في الإيضاح ، وتبرعم (المدارس النحوية ، لشوقي شيف ، ص ١٤٣) .

ونرى من بعد هؤلاء ابن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ الذي تسم مؤلفاته بالتعليل والقياس والتمتع في الجدل والأدلة . من هذه المؤلفات لمع الأدلة ، والإعراب في جمل الإعراب ، والإنصاف ، وأسرار العربية . ثم نجد السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ في مؤلف يحمل اسم « الاقتراح في علم أصول النحو » وهو العلم الذي يبين مناهج الاستباط في النحو والطرق التي نعرف بها علل الإعراب .

من ذلك كله نجد أن المؤلفات النحوية التي اهتمت بالتفريع وقياس الفروع على الأصل ، والأشياء والنظائر ، وبيان العلل ، هذه المؤلفات كلها قد كتبها أصحابها بعد زمن الأئمة الأربعة (الإمام مالك ٩٥ - ١٧٩ هـ ، والإمام أبي حنيفة ٨٠ - ١٥٠ هـ ، والإمام الشافعي ١٥٠ - ٢٠٤ هـ ، والإمام أحمد بن حنبل ١٦٤ - ٢٤١ هـ) هؤلاء الأئمة الذين وضعوا علم أصول الفقه وأزسوا قواعده ، وهذا يظهر لنا بجلاء أن علم أصول الفقه سبق النحو وأصوله ، ومن ثم كان الأول هو المؤثر في الثاني وليس العكس .

فيذكر السيوطي أنه ألف كتاب (الأشياء والنظائر) قاصداً أن يسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنه المتأخرون فيه والفقه من كتب الأشياء والنظائر . ويذكر عدة كتب ألفت في الأشياء والنظائر ، وأن كتابه هذا يشبه كتاب القاضي تاج الدين السبكي (الأشياء والنظائر) الذي في الفقه ، فإنه جامع لأكثر الأقسام ، كما يذكر السيوطي أيضاً أن صدر كتابه يشبه صدر كتاب الزركني حيث إن قواعده مرتبة على المعجم^(٥) .

ويذكر أبو البركات بن الأنباري في مقدمة كتابه لمع الأدلة أن علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو يعرف بهما القياس وتركيبه وأقسامه : من قياس العلة ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد ... إلى غير ذلك على حد أصول الفقه ، فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى به ، لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول .

ويقارن أبو القاسم الزجاجي بين الإعراب والفقه في ظاهرة الاطراد ، فيذكر أن الأصل في الإعراب أن يكون حركة ، ولكن قد يخرج عن هذا الاطراد فيكون حرفاً . وهذا الخروج عن الأصل ليس في النحو فقط ولكنه موجود في سائر العلوم الأخرى حتى في علوم الديانات ، كما يقال بالإطلاق : الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ، ثم نجد منهم من تكلفه علة تُستبقت عنه فرضها . وكما يقال : من سرق من حرز قطعت يده ، وقد نجد القطع ساقطاً عن بعضهم ، ولهذا نظائر كثيرة ، فكل ذلك حكم الإعراب وحقيقته ما ذكرناه . ثم بعد ذلك ذكر الضرورة التي جعلت الإعراب يخرج عن كونه بالحركات ويصبح بالحروف^(٦) .

(٥) الأشياء والنظائر ، ١٨ ، ص ١٠٣ .

(٦) الإيضاح في علل النحو ، ص ٧٣ .

وَصُفِّتْهُ ابْنُ الْأَثَلِيِّ كِتَابَهُ (الإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ) عَلَى نَمَطِ كِتَابِ الْأَصُولِ، حَيْثُ يَقُولُ فِي الْقُدَمَةِ «... وَبَعْدَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْمُتَأَدِّبِينَ وَالْأَدَبَاءِ الْمُتَفَقِّهِينَ الْمُشْتَغَلِينَ عَلَى بَعْلَمِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْمُدْرَسَةِ النَّظَامِيَّةِ - عَمَرَ اللَّهُ مَبَانِيهَا - سَأَلُونِي أَنْ أَلْخَصَ لَهُمْ كِتَابًا لَطِيفًا، يَشْمَلُ عَلَى مُشَاهِيرِ الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ بَيْنَ تَحْوِيِ الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ، عَلَى تَرْتِيبِ الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ بَيْنَ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ...»^(٧).

وَيَنْقُلُ السَّيُوطِيُّ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ قَوْلَهُ «كَانَ بَعْضُ الشَّايِخِ يَقُولُ: الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ، عِلْمُ نَضْجٍ وَمَا احْتَرَقَ وَهُوَ عِلْمُ النُّحُوِّ وَالْأَصُولِ، وَعِلْمٌ لَا نَضْجَ وَلَا احْتِرَاقَ وَهُوَ عِلْمُ الْبَيَانِ وَالتَّفْسِيرِ، وَعِلْمُ نَضْجٍ وَاحْتِرَاقٍ وَهُوَ عِلْمُ الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ»^(٨). وَنَحْنُ لَا يَهْمَانَا مِنْ إِبْرَادِ هَذَا النِّصِّ مَنَاقِشَتَهُ مِنْ حَيْثُ ادَّعَاهُ النَّضْجَ وَالْاحْتِرَاقَ فِي الْعِلْمِ الَّتِي ذَكَرَهَا، لَكِنْ يَهْمَانَا أَنْ نَبَيِّنَ صِلَةَ النُّحُوِّ بِالْفَقْهِ، فَالْإِتِّفَاقُ يَذْكُرَانِ فِي عِبَارَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَوْلُهُ (بَعْضُ الشَّايِخِ) تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفُقَهَاءَ كَانُوا نَحَاةً، وَالنَّحَاةَ كَانُوا فُقَهَاءً. بَلْ أَنَّهُ يَقَارَنُ بَيْنَ عَمَلِ اللَّغْوِيِّ وَالنُّحُوِّ، وَعَمَلِ الْمَحْدَثِ وَالْفَقْهِ يَقُولُ «أَعْلَمُ أَنَّ اللَّغْوِيَّ شَأْنُهُ أَنْ يَنْتَقِلَ مَا نَطَقَتْ بِهِ الْعَرَبُ وَلَا يَتَعَدَّاهُ، وَأَمَّا النُّحُوِّ فَشَأْنُهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا يَنْتَقِلُهُ اللَّغْوِيُّ، وَيَقْبِسُ عَلَيْهِ، وَمِثَالُهُمَا الْمَحْدَثُ وَالْفَقِيهَ، فَشَأْنُ الْمَحْدَثِ نَقْلُ الْحَدِيثِ بِرِثَتِهِ، ثُمَّ إِنَّ الْفَقِيهَ يَنْتَقِلُهُ وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ وَيَسْطُرُ فِيهِ عِلْمَهُ، وَيَقْبِسُ عَلَيْهِ الْأَمْثَالَ وَالْأَشْيَاءَ»^(٩).

فَكُلُّ هَذِهِ التَّصَوُّصِ تَبَيَّنَ تَأَثُّرُ النُّحَاةِ الْبَالِغِ بِأَصُولِ الْفَقْهِ فِي تَصْنِيفِ مُؤَلَّفَاتِهِمْ. وَنَبْهَتْ الْأَنْ فِي هَذَا التَّأَثُّرِ فِي الْإِعْرَابِ مِنْ نَحْوِيْنِ:

١ - الْمَصْطَلَحَاتُ الْفَقْهِيَّةُ الَّتِي أَسْتَعِيرَ كَثِيرٌ مِنْهَا لِلْإِعْرَابِ.

٢ - الْقِيَاسُ وَطَرُقُ التَّعْلِيلِ.

١ - الْمَصْطَلَحَاتُ الْفَقْهِيَّةُ وَمَصْطَلَحَاتُ الْإِعْرَابِ

لَمْ يَكُنِ الْعَرَبُ عِنْدَ نَشْأَةِ النُّحُوِّ يَعْرِفُونَ تِلْكَ الْمَصْطَلَحَاتِ الَّتِي نَعْرِفُهَا الْآنَ، وَلَمْ يَكُنْ نَطْقُهُمُ الْعَرَبِيَّ مَبْنِيًّا عَلَى قَوَاعِدَ يَقْدَرُ مَا كَانَ سَلِيقَةً وَفُطْرَةً يُجِبُّوْنَ عَلَيْهَا، كَانُوا يَعْرِفُونَ هَذِهِ الْمَصْطَلَحَاتِ بِمَعْنَاهَا اللَّغْوِيَّةِ وَلَيْسَ بِمَعْنَاهَا الْإِصْطِلَاحِيَّةِ. يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا يَبْرُوهُ الْأَصْمَعِيُّ مِنْ «أَنَّهُ قَالَ لِأَعْرَابِيٍّ: أَتَهْمُزُ إِسْرَائِيلَ؟ فَرَدَّ الْأَعْرَابِيُّ قَائِلًا: إِيَّيْ إِذْنُ لِرَجُلٍ سَوٍّ. فَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: أَتَقْتَجِرُ قُلُسْطِينَ؟ قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: إِيَّيْ إِذْنُ لِقَوِيٍّ»^(١٠).

(٧) الْإِنْصَافُ، ج ١، ص ٣.

(٨) الْأَشْيَاءُ وَالنَّقَطَاتُ، ج ١، ص ٥.

(٩) الْمَزْهَرُ، ج ١، ص ٥٩.

(١٠) الْمَقْدَدُ الْفَرِيدُ، لِابْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، ج ٢، ص ٢٩٩، حَتَّى تَهَكِّفَ وَتَفْرَجَ وَتَقْشَرَ بِتَهَكُّفَةٍ.

فالأعرابي هنا لم يفهم الهمز إلا بمعناه اللغوي وهو ذكر العيب وقد يَبْرَأُ الأعرابي نفسه من هذه النقيصة لأنه ليس رجلاً سوء . ولم يفهم التجرُّ إلا بمعناه اللغوي أيضاً ، وهو الجذب أو الشد ، فهو لا يستطيع أن يجز فلسطين لأنه ليس رجلاً قوياً . أما المعنيان الاصطلاحيان وهما وضع همزة تحت ألف إسرائيل ، أو وضع كسرة تحت نون فلسطين فلا يخطران على الأعرابي ببال .

« وسمع أعرابي يقول : نحن - بني علقمة - الأخيار ، فقال له بعض المشتغلين بالنحو : لِمَ نَعَبْتْ (بني) ، فقال : ما نصبتم لشيء^(١١١) » فالسائل هنا كان يقصد المعنى الاصطلاحي للنصب ، وكان يتوقع من الأعرابي أن يجيب بأنه نصبها للاختصاص ، ولكن الأعرابي لم يفهم ذلك ، بل كان ينطق بالسليقة والفطرة ، دون أن يعرف أسلوب الاختصاص أو يصرف النصب ، بل إن رَدَّهُ يُظهر لنا أنه فهم النصب بمعناه اللغوي وهو التنب .

لذلك فإني أرى أن كل ما نجده مشتركاً من هذه الاصطلاحات بين النحو وأصول الفقه قد أخذته النحاة من الأصوليين . النسخ مثلاً ، أخذ النحاة هذا الاصطلاح من الأصوليين لِمَا رَأَوْهُ مِنْ تطابق في المعنيين الفقهي والنحوي . فهو عند الأصوليين رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر ، ومثاله ما رُوي من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين كانوا في أول الأمر يتوجهون في صلاتهم إلى بيت المقدس ثم أمروا بالتوجه إلى المسجد الحرام بقوله تعالى ﴿ قَدْ نَرَى ثِقْلَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُلَاقِيكَ فِي بُرْجٍ تَرْصَدُنَا فَوَيْلٌ لَّكَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَخَشِئْنَا كُفْرُكَ فَنُكَلِّمُكَ فَنُؤْمِرُكَمْ فَتَنْفِرْ^(١١٢) » .

ورأى النحويون أن الابتداء والخبر مرفوعان ، وأن دخول (كان وإن وظرف) عليهما تغير من هذا الحكم ، فأطلقوا عليها كلمة النواسخ ، وأطلقوا اصطلاح النسخ على هذا العمل لما فيه من رفع حكم وإبدال آخر به .

وإصطلاح (التعليق) أيضاً أخذته النحاة من الفقهاء ، فللمرأة (المعلقة) عندهم هي المرأة التي فقدت زوجها أو التي طلقها زوجها ، ولم تستوف بعد عدة النكاح ، فلا هي متزوجة ولا تستطيع أن تزوج في الوقت نفسه ، فهي معلقة^(١١٣) . قال الله تعالى ﴿ وَلَنْ تَسْتَظِمُوا أَنْ تَعْمَلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ، فَلَا تَعْمَلُوا كُلَّ لَيْلٍ فَتُزْوَغُوا كَالْمعلقة^(١١٤) » .

هذا المعنى أخذته النحاة في باب أفعال القلوب ، فكما أن الزوج يكون موجوداً ، إلا أن زوجته لا تتمتع بحقوق الزوجية ، كذلك العامل يكون موجوداً ولكنه لا يؤثر في المعمول ، إذ أن التعليق في

(١١١) تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ، خي ناصف ، ج١ ، ص ٤٧ ، طابعية المصرية .

(١١٢) أصول الفقه ، للشَّيْخِ بَدْرُ بنِ مُحَمَّدٍ ، ص ٤٦٢ . والاية ١٤٤ من سورة البقرة .

(١١٣) حاشية الجمل على الجلائين ، ج١ ، ص ٤٣١ .

(١١٤) آية ١٢٩ من سورة النساء .

هذا الباب هو إبطال عمل طى وأخواتها في اللفظ دون التقدير لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها نحو (علمت لزيد قاضل) ^(١٦٠)، فحتى (ريد قاضل) النصب ولكن العامل ملغى في اللفظ. عامل في المحل، فهو عامل لا عامل، فسي معلقاً أخذاً من المرأة المعلقة التي لا هي مزوجة ولا مطلقة، ولهذا قال ابن الخشاب: لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى ^(١٦١).

والتعلية عند النحاة هي تأثير الفعل في المفعول به، أو أن تجعل الفعل اللازم متعلياً بتضعيفه أو بالهزة أو بزيادة ألف المقابلة، ومنه انقسمت الأفعال إلى نوعين لازم ومتعد. وهذا الاصطلاح (التعلية) مأخوذ من الفقهاء والأصوليين، فهو عندهم إثبات حكم مثل حكم الأصل في الفرع ^(١٦٢).

والابتداء أيضاً أخذته النحاة من الفقهاء، فهو من مصطلحاتهم ويقابل عندهم الوقت ^(١٦٣). والكتابة عند نحاة الكوفة بمعنى (الضمير)، لأنه يكتفى به عن متكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره، تأخذها الكوفيون من الأصوليين والفقهاء أي فهي عندهم مقابل للصريح، قالوا الصريح لفظ اكتشف المراد منه في نفسه، أي بالنظر إلى كونه لفظاً مستمعلاً، والكتابة لفظ استتر المراد منه في نفسه ^(١٦٤).

والندوب عند النحاة هو الاسم الذي يُضجع عليه أي يُنحزن لأجله بلفظ (يا أو وا) وذلك الضجع يسمى ندبة، إلا أن لفظ (وا) مختص بالندبة دون (يا) فإنها مشتركة بينهما وبين النداء ^(١٦٥)، أخبره من الأصوليين، فالندوب عندهم ما طلب الشارع فعله من المكلف طلباً غير مُحتمٍ، ولا تُكْرَم كالآذان والجماعة، وكل ما واطب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يتركه إلا مرة أو مرتين ليدل على عدم وجوبه، كالضمضة في الوضوء، وقراءة سورة أو آية من القرآن بعد الفاتحة في الصلاة. وربما يبدو أن معنى الندوب عند الأصوليين مختلف تماماً عن معناه عند النحاة، ولكن قريب منه في الحقيقة، فإن الإنسان لا يضجع على شيء أو يُنحزن لأجله إلا إذا كان مستحباً ذا قيمة، وكذلك الزائد على الفرائض (الندوب) فإنها أفعال مستحبة يثاب من أجلها العبد وإن كان لا يعاقب على تركها.

والظاهر هو الاسم الذي ليس بضمير، وعند الأصوليين هو لفظ ظهر المراد منه بنفس الصيغة، أي المراد المختص بالوضع الأصلي أو العرفي دون المراد المختص بالتكلم ^(١٦٦).

(١٦٥) حاشية الصبان، ج ٢، ص ٢٠

(١٦٦) المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٢

(١٦٧) كشف اصطلاحات الفنون، للنسخ محمد علي البحري، كلكتا، سنة ١٨٦٢ م، ج ٢، ص ١٠٨٠

(١٦٨) المرجع السابق، ج ١، ص ١٠٧

(١٦٩) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٢٨٣

(١٧٠) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٣٦١

(١٧١) المرجع السابق، ج ٢، ص ٩٢٩

والشرط معروف في النحو ونقول في الإعراب اسم شرط أو حرف شرط. وهو في اصطلاح الفقهاء والأصوليين: الخارج عن الشيء، الموقوف عليه ذلك الشيء، غير المؤثر في وجوده. كالطهارة بالنسبة للصلاة، فالطهارة خارجة عن الصلاة، ولكنها متوقفة على الطهارة. فالشرط ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون داخلًا فيه أو مؤثرًا فيه^(١).

واللغو اصطلاح أخذته النحاة من الفقهاء وجمع بينهما أنه ما زاد على القول ولا يؤخذ به. قال تعالى ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْغُمُ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(٢) أي لا يعاقبكم ولا يجب عليكم الكفارة، فاللغو إذن قسم من اليمين لا عقد معه، كقول القائل: كلا والله، وبلى والله، على ما سبق اللسان من غير قصد وثبة، وبه قال الشافعي، وقيل في معنى اللغو هو أن يحلف على شيء يراه أنه صادق ثم يبين له خلاف ذلك وبه قال أبو حنيفة، ولا كفارة فيه ولا إثم عليه عنده. وفسائدة الخلاف الذي بين الشافعي وأبي حنيفة في لغو اليمين أن الشافعي لا يوجب السكفارة في قول الرجل: لا والله، وبلى والله، ويوجبها فيما إذا حلف على شيء يعتقد أنه كان ثم بان أنه لم يكن. وأبو حنيفة يحكم ضد ذلك^(٣). فإذا انتقلنا إلى النحاة وجدنا أن اللغو قسم من أقسام الظرف، فهو عندهم:

أ - ظرف مستقر، وهو ما كان متعلقه المحذوف كوناً عاماً يُقِيم بدونه ذكره، وسمي مستقراً للأمريين، لاستقرار معنى عامله فيه، أي فهمه منه، ولأنه حين يصير خبراً ينتقل إليه الضمير من المحذوف ويستقر فيه. وبسبب هذين الأمرين يجب حذفه حتماً^(٤) وذلك مثل: زيد عندك، أي مستقر عندك أو كائن عندك.

ب - ظرف لغو، ويريدون به ما كان متعلقه كوناً خاصاً، وسمي كذلك لأن وجوده ضئيل الأثر مع وجود عامله. إذ لا يستقر فيه معنى ذلك العامل ولا يتحمل ضميره^(٥). وذلك نحو: زيد نائم عندك، فالنوم هنا وجود أو كون خاص لا بد من ذكره، وهو نفسه الخبر، والظرف هنا ليس عمدة. كما هو الحال في الظرف المستقر لذلك كان لغوياً.

هذا بالإضافة إلى أن النحاة يطلقون كلمة (لغو) على كل ما هو زائد في الكلام، ولا يؤثر حذفه في سياق التعبير، وفي هذا أيضاً تأثر بلعنى الفقهي، يقول الخليل في تحليل إبطال عمل (إن) عندما تدخل عليها (ما) (إِنَّمَا) لا تعمل فيما بعدها كما أن (أرى) إذا كانت لغوياً لم

(٢٢) للرجح السابق، ج١، ص ٧٥٣.

(٢٣) آية ٢٢٥ من سورة الفرقة.

(٢٤) حاشية الجمل على الجلالين، ج١، ص ١٨١.

(٢٥) النحو الوافي، ج١، ص ٣٤٨.

(٢٦) الرجح السابق، ونظر أيضاً مقدمة كتاب، وهو حق:

Mortimer Stoper Howell, A grammar of the classical Arabic language - India 1863.

نقد أورد في هذه اللغة ترجمة لبعض الاصطلاحات النحوية ومبها كلمة لغو.

تعملُ، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما أن نظير (إن) من الفعل ما يعمل^(٣٧) فاللغو هنا بمعنى الزائد.

«والحال عند الأصوليين هو طلب صحة الحال للماضي بأن يحكم على الحال بمثل ما حكم على الماضي، وحاصله إبقاء ما كان على ما كان، بمجرد أنه لم يوجد له دليل مزيل، وقد يطلقون على الحال اصطلاح الاستصحاب^(٣٨). فمثلاً الشخص الذي تزوج فتاة على أنها بكر، ثم ادعى بعد دخوله بها أنه وجدها كيتاً، تكون دعواه غير مقبولة استصحاباً، ذلك لأن حال البكارة ثابت من حيث نشأتها، فيبقى مستصحباً إلى حين الدخول بها حتى تقوم بينة على عهده^(٣٩). أخذ النحاة هذا المعنى وهو معنى الاستصحاب، فأطلقوه على ما يعرف في اصطلاحهم بالحال وهو الوصف الفضلة المتصحب للدلالة على هيئة، ذلك لأن هذا الاستصحاب موجود بين الحال وصاحبه.

ومن عجب أن نحمداً كابن جني يجيز حذف الحال إذا دلّ عليه دليل المصاحبة دون وجود دليل مزيل لهذه المصاحبة، وهذا مما يدل على أثر الاصطلاح الفقهي في اصطلاح النحاة، يقول ابن جني «وأما ما أجزته من حذف الحال في قول الله تعالى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٤٠) أي فمن شهده صحيحاً بالتمام، فطريقه أنه لا دلت عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً. وأما لو غرِبت الحال من هذه القرينة - يقصد قرينة المصاحبة - وتجرّد الأمر فونها لا جاز حذف الحال على وجهه^(٤١).

وهكذا نستطيع أن نأتي بأمثلة أخرى يظهر فيها أثر أصول الفقه في النحو من ناحية وضع مصطلحات الإعراب، إلا أننا نكتفي بهذا القدر خشية الإطالة، وننتقل إلى مجال التأثير الأخر، وهو تأثير القياس الفقهي في الإعراب، وسيكون منهجنا في تناول هذا التأثير مقارنة القياس الفقهي بقياس النحو، ثم بيان تأثيره فيه من واقع التطبيق على النماذج الإعرابية.

٢ - القياس الفقهي والإعراب

القياس عند علماء الأصول هو بيان حكم أمر غير منصوص على حكمه بإحاطه بأمر معلوم حكمه بالنص عليه في الكتاب أو السنة، ويعرفونه أيضاً بأنه إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما في علة الحكم^(٤٢).

(٣٧) الكتاب، ج ١، ص ٢٨٢.

(٣٨) كشف اصطلاحات الفنون، ج ١، ص ٣٦٠.

(٣٩) أصول الفقه، ص ٣٢٠.

(٤٠) آية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٤١) المختصر، ج ٢، ص ٣٧٨ و ٣٧٩.

(٤٢) أصول الفقه، ص ٦٠٩.

وتعريفه عند النحاة لا يخرج عن تعريف الأصوليين في المعنى ، وإن اختلف في اللفظ ، نعتهم هو « تقدير الفرع بحكم الأصل ، أو « حمل فرع على أصل بعلة » ، أو « إلحاق الفرع بالأصل بجامع » ، أو « اعتبار الشيء بالشيء بجامع »^(٣٣) .

ونجد أن أركان القياس عند كليهما أربعة : الأصل والفرع والعلة والحكم . ويضرب ابن الأنباري مثالا على ذلك فيعمل لإعراب نائب الفاعل بالرفع قياساً على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع . والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، « وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد ، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل من أئمة النحو »^(٣٤) .

وابن الأنباري يرفع من قيمة القياس ، ويرى أننا لو اتخذنا (النص) أصلاً للحكم دون العلة لوقت كلاًهما على التوضيح التي رويت عن العرب دون غيرها أو دون القياس عليها « ألا ترى أننا لو قلنا إن الرفع والنسب في (ضرب زيد عمراً) بالنص لا بالعلة ، لَبُكِّلَ الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما وذلك لا يجوز »^(٣٥) .

ويقس الزجاجةي نصب (إن) لاسمها ورفعهما لخبرها على الفعل المتعدي عندما ينصب مفعوله المقدم ويرفع فاعله المؤخر ، يقول : « ضارعت (إن) واختواتها الفعل المتعدي إلى مفعول ، فُحِبِلَتْ عليه ، فأعملت إعماله لئلا ضارعت ، فالنصب بها شبه بالمفعول لفظاً ، والمرفع بها شبه بالفاعل لفظاً ، فهي تشبه من الأفعال ما قدم فاعله على مفعوله ، نحو (ضرب أخاك محمداً) وما أشبه ذلك »^(٣٦) .

إذن فهذا هو قياس العلة عند النحاة أخذوه من الأصوليين ، وطبقوه في الدواة الإعرابية عند تعريفهم له ، وعند إعطاء الأمثلة على هذا التعريف . وفي تقسيم القياس أيضاً نجد مثل هذا التأثير ، فقد قسم الأصوليون قياسهم هذا - وهو قياس العلة - إلى ثلاثة أقسام تبعاً لقوة العلة في الفرع دون الأصل ، أو تساويها في كليهما ، أو ضعفها في الفرع دون الأصل . وهذه الأقسام هي :

١ - قياس الأولى : « وهو أن يكون المعنى الذي شُرِّعَ لأجله وهو العلة في القريع أقوى من الأصل ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم : (إن الله حرم من المؤمن دمه ، وأن يُقَتَّلَ به إلا خيراً) ، فإن هذا يُفهم منه حكم عدم قول المكلف في المؤمن غير الخير ، فإنه إذا كان لا يُظن بالمؤمن إلا خير فاولى ألا يقال فيه إلا خير »^(٣٧) .

(٣٣) مع الأذلة ، لابن الأثير ، ص ٩٢ ، تحقيق سيد الأعلام ، دمشق ، ١٩٥٧ م .

(٣٤) للرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٣٥) للرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٣٦) الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٤ .

(٣٧) أصول الفقه ، ص ٣٣٧ .

ب - قياس المساوى : « وهو أن يكون الوصف الذي اعتبر علة للحكم متحققاً في الفرع بقدر ما يتحقق في الأصل ، وذلك مثل قياس العبد على الأمة في تنصيف العقوبة ، فإذا قال تعالى ﴿ فَإِذَا أَحْبَبْتَ فَاِنَّ أَثَرَيْنِ بِفَاجِئَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفٌ مَّا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾^(٣٨) ، فالقياس يثبت التنصيف على العبد^(٣٩) .

ح - قياس الأدنى : وهو أن يكون تحقيق العلة في الفرع أقل وضوحاً من تحققها في الأصل كالإسكار في بعض الأئمة ، فإنه ليس في قوة وضوح الإسكار في الخمر ، ولكن ذلك لا يمنع استقامة التعليل ، لأن النصوص عليه دائماً يكون أوضح في الدلالة على العلة وهذا يوجب أن يكون تحققها فيه أوضح^(٤٠) .

فهذا هو قياس العلة وأقسامه الثلاثة عند الأصوليين وهو نفسه بأقسامه عند النحاة ، فنصنيفه عندهم « أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل ، نحو حمل ما لم يُسم فاعله على الفاعل بعلة الإستناد^(٤١) » وأقسامه عند النحاة ثلاثة أيضاً وهي :

أ - قياس الأولى : وفيه تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل ، أو هو حمل الأصل على الفرع ، ومنه حذف الحروف للجزم^(٤٢) ، وهي أصول حملها على حذف الحركات له^(٤٣) وهي زوائد ، وحمل الاسم على الفعل في منع الصرف وعلى الحرف في البناء وهو أصل عليهما^(٤٤) .

ب - قياس المساوى : وفيه تكون العلة من الفرع في قوة العلة التي في الأصل ، فهو حمل نظير على نظير ، ومن أمثلته حذف فاعل (أُفِيلَ به) في التعجب لَمَّا كان مشبهاً بفعل الأمر في اللفظ، وبناء باب حذام على الكسر تشبيهاً له بِتَرَاكٍ وَتَرَاكِ^(٤٥) .

ح - قياس الأدنى : وهو أن تكون العلة في الأصل أقوى منها في الفرع ، أو هو حمل الفرع على الأصل ، وفيه يقول ابن جني^(٤٦) « وأعلم أن العرب تؤثرون التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأملت عرفت منه قوة عنايتنا بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال ، ألا ترى أنهم لَمَّا أحرزوا بالحروف في التشبية والجمع الذي على حده ، فأعطوا الرفع في التشبية الآلاف ،

(٣٨) آية ٢٥ من سورة النساء .

(٣٩) أصول الفقه ، ص ٢٣٧ .

(٤٠) المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(٤١) بلع الأدلة ، ص ١٠٥ .

(٤٢) يقصد أن الجزم ينسب في حذف الحروف كثرة الأفعال المحممة وكثرة العلة في الأفعال المطلقة الآخر .

(٤٣) نحو (لم يلمس) فقد حذفت حركة الياء .

(٤٤) الاقتراح في أصول النحو ، ص ٤٣ .

(٤٥) المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٤٦) المحققين ، ١٠ ، ص ١١١ .

والرفع في الجمع الرواء ، وبقي النصب لا حرف له فيماز به ، جذبه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع ، لتلك الأسباب المعروفة هناك^(١٧)

ننتقل الآن إلى نوعين آخرين من القياس عند الأصوليين ، يجمع الفرع والأصل فيهما دلالة العلة ، أو شبه العلة ، وليست العلة نفسها .

فأما قياس الدلالة : « فهو الجمع بين الأصل والفرع بدليل العلة وملزومها ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَزَيْنَ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَالِيَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اخْضَرَّتْ وَزُتَّتْ ﴾ ، إِنَّ الذي إحياءاً لَمْحْيِ السَّوْآتِ ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^(١٨) » ، فدل سبحانه عباده بما أراهم من الإحياء الذي تحققوه وشاهدوه ، على الإحياء الذي استعملوه ، وذلك قياس إحياء واعتبار الشيء بنظيره . والعلة الموجبة هي عموم قدرته سبحانه ، وكمال حكمته ، وإحياء الأرض دليل العلة^(١٩) .

وأما قياس الشبه : « فلم يحكمه الله سبحانه إلا عن المبطلين ، فمنه قوله تعالى ، إخباراً عن إخوة يوسف أنهم قالوا عندما وجدوا الصواع في رحل أخيههم : ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾^(٢٠) » ، فلم يجمعوا بين الأصل والفرع بعلّة ولا دليلها ، وإنما ألحقوا أحدهما بالآخر من غير دليل جامع سوى مجرد الشبه الجامع بينه وبين يوسف ، فقالوا هذا مقيس على أخيه ، بينهما شبه من وجوه عديدة ، وذاك قد سرق ، فكذلك هذا^(٢١) .

هَذَانِ التَّوَعُّانِ مِنَ الْقِيَاسِ نَجْدُ النِّجَاحِ قَدْ أَخْلَوْهُمَا فِي مَبَاحِثِهِمُ الْإِعْرَابِيَّةِ إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَبَدَّلُوا قِيَاسَ الطَّرْدِ بِقِيَاسِ الدَّلَالَةِ .

فقياس الشبه عندهم « وهو أَنْ يُخْتَلَفَ الْفَرْعُ عَلَى الْأَصْلِ بِضَرْبٍ مِنَ الشَّيْءِ غَيْرِ الْعِلَّةِ الَّتِي عُقِّلَ عَلَيْهَا الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ ، مِثْلُ أَنْ يُدْلَلَ عَلَى إِعْرَابِ الْفِعْلِ الْمَضْرُوعِ بِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِعَدِّ شَيْعَاهُ كَمَا أَنَّ الْأِسْمَ يَخْتَصُّ بِعَدِّ شَيْعَاهُ ، نَكَانَ مَعْرَباً كَالْأَسْمِ . وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ (يَقْرَأُ) ، فَيُصْلَحُ لِلْحَالِ وَالْأَسْتِقْبَالِ . فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ السِّينَ اخْتَصَّ بِالْأَسْتِقْبَالِ ، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ (رَجُلٌ) فَيُصْلَحُ لَجَمِيعِ الرِّجَالِ ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَالْوَاحِدَ ، فَقُلْتَ (الرِّجُلُ) اخْتَصَّ بِرَجُلٍ بَعِيْنِهِ ، فَلَمَّا اخْتَصَّ هَذَا الْفِعْلُ بِعَدِّ شَيْعَاهُ ، كَمَا كَانَ الْأِسْمُ يَخْتَصُّ بِعَدِّ شَيْعَاهُ ، فَقَدْ شَاحَ الْأِسْمُ ، وَالْأِسْمُ مَعْرَبٌ فَكَذَلِكَ مَا شَاحَهُ^(٢٢) .

(١٧) قال الامري في مبحث إعراب التثني في باب العرب والني « وحمل النصب على إعرابها . بعد التثنية وجع المذكور السابق . فالتثنية للنصب للرفع دون الرفع ، لأن كلاً منها فصلة ، ومن حيث المخرج ، لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين . »

(١٨) آية ٣٩ من سورة فصلت .

(١٩) أعلام السؤلمين عن رب العالمين ، لابن تم الجزية ، ١٠٠ ، ص ١٥٠ ، تحقيق عبد الرحمن الركيل ، دار الكتب الحديثة بقطر ، سنة ١٩٦٦ م .

(٢٠) آية ٧٧ من سورة يوسف .

(٢١) أعلام الموقمين ، ج ١ ، ص ١٦٦ .

(٢٢) لمح الأدلة ، ص ١٠٨ .

وقياس الطرد وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة ، واختلفوا في كونه حجة ، فذهب قوم إلى أنه ليس حجة ، لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن ، ألا ترى أنك لو غلبت بناء (ليس) لعدم التصرف لأطرد البناء في كل فعل غير متصرف ، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف ، لا الإعراب في كل اسم غير متصرف ، فلما كان ذلك الطرد لا يوجب غلبة الظن أن بناء (ليس) لعدم التصرف ، ولا أن إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف ، بل نعلم يقيناً أن (ليس) إنما بني لأن الأصل في الأفعال البناء ، وأن ما لا ينصرف إنما أعرب ، لأن الأصل في الأسماء الإعراب ، وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها ، علم أن مجرد الطرد لا يكفي به ، فلا بد من إخالة أو شبهة^(٥٣) .

وإذا كان القياس ذا أربعة أركان : ١- الأصل ٢- الفرع ٣- الحكم ٤- العلة ، فإن العلة هي الأساس الذي قام عليه القياس ، وهي أهم أركانه ، وقد عرفها الأصوليون بأنها الوصف المتعيز الذي يشهد به أصل شرعي بأنه ينط به الحكم^(٥٤) . ومن ثم كان ناسئ التحاة بالأصوليين في دراساتهم لهذا الركن شديد الوضوح ، فالعلة عند الأصوليين لها شروط ولها مسالك ، وهي كذلك عند التحاة . وساتبع الشروط والمسالك عند كل مشغوعة بأمثلة من التطبيقات الإعرابية حتى أبين هذا التأثير .

شروط العلة

١ - أن تكون وصفاً ظاهراً بحيث تكون أمراً يجرى عليه الإثبات ، فتبوت النسب تكون علته قيام فرائس الزوجية أو الإقرار ، وهذان أمران ظاهران . . . وكذلك العلة في تقديم الأخ الشقيق على الأخ لأب في الميراث هو قوة القرابة ، فتكون علة لتقديمه في الولاية على نفسه . وإذا كانت العلة أمراً باطلاً نسبياً أقام الشارع أمراً ظاهراً يدل عليه ، فالعقود كلها أساس الالتزام فيها هو التراضي ، لقوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾^(٥٥) ولكن الرضا أمر باطني فقام مقامه اللفظ الدال عليه ، ما لم يقدم دليل على أن اللفظ كان تحت تأثير إكراه ، فنقدم فيه الرضا بأثار العقد^(٥٦) .

وهذا يذكرنا بالتحاة عندما يعللون لأحكامهم الإعرابية بعلى ظاهرة ، ولا يترصنون أبداً بالرفع أو النصب أو . . . دون أن يكون هناك علة ظاهرة ، وهذا الشرط من شروط العلة هو السبب في تقدير الحذف في الأساليب الإعرابية إذا لم تكن العلة ظاهرة ، فيقولون إنها محذوفة ثم يقدرونها ،

(٥٣) الرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٥٤) أصول الفقه ، ص ٢٣٧ .

(٥٥) آية ٢٩ من سورة النساء .

(٥٦) أصول الفقه ، ص ٢٢٨ .

وهذا واضح في قولك لمن رفع سوطاً (زيداً) باضمار (اضرب) ، ومنه ﴿ قالوا سلاماً ﴾^(٥٧) أي سلمنا سلاماً . . . ومنه ﴿ ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً ﴾^(٥٨) فهذه التفاصيل كلها ، يقدرون قبلها أنفعلاً هي العلة في نصبها^(٥٩) ، وقد عقد ابن هشام في المغني فصلاً كاملاً عن أنواع هذا الحذف وأصلته^(٦٠) .

٢ - المناسبة : اشترط الأصوليون أن تكون ثمة مناسبة أو ملائمة بين الحكم والوصف الذي اعتبر علة ، فالقتل علة مناسبة لنع الميراث ، إذ أن أساس الميراث صلة تسريط يمين السوارث والسؤرث ، وأن القتل بلا ريب يتأفي هذه الصلة ويقطعها^(٦١) .

على أن النحاة اختلفوا في هذا الشرط ، فذهب قوم إلى أنه لا يجب إبراز (الإخالة) أي المناسبة ، وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم خبر (كان) عليها فيقول (فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياساً على سائر الأفعال المتصرفه) فيطلب بوجه الإخالة والمناسبة . وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجب إبراز الإخالة (أن المستدل أتى بالدليل بأركانه فلا يبقى عليه الإتيان بوجه الشرط وهو الإخالة ، وليس على المستدل بيان الشروط بل يجب على المعترض بيان عدم الإخالة التي هي الشرط) وذهب آخرون إلى أنه (يجب إبراز الإخالة ، واستدلوا على ذلك بأن الدليل إنما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكم وتعلق به . وإنما يكون متعلقاً به إذا بان وجه الإخالة ولا يكفي في ذلك بما ينطلق عليه القياس من غير بيان ولا ارتباط)^(٦٢) .

٣ - التعدي : وهذا يعني أن تكون العلة متعدية غير قاصرة على موضع الحكم ، كالسفر فإنه مقصور على الصيام من حيث إنه يرخص الإنطار والقضاء عن أيام أخر ، فلا يصح علة لعدم أداء الصلاة . وإن تعدى العلة هو الأساس في القياس ، فإذا كان الوصف مقصوراً على موضعه الذي يحل به ، فإنه لا يمكن تعديده . والمستوفي للشرط كالإسكار ، فإنه وصف يتعدى ويوجد في أشياء كثيرة ، فنحرم هذه الأشياء لوجود ذلك الوصف فيها .

ولقد عقد ابن جني باباً مستقلاً عنوانه (باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح) وفيه يقول « من ذلك قول من اعتل لبناء (كَمْ وَمَنْ وَمَا وَآذ) ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين ، نحو (هل ويل وقد) . قال : فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها ، كما أن الحروف مبنية . وهذه علة غير متعدية وذلك أنه

(٥٧) آية ١٦ من سورة همل .

(٥٨) آية ٣٠ من سورة فصل .

(٥٩) أي أن إسناده هذه الأفعال إلى القائل هو العلة ولا بد أن تكون ظهيرة .

(٦٠) المغني ، ج ٢ ، ص ٦٦٤ وما بعدها .

(٦١) أصول الفقه ، ص ٢٢٩ .

(٦٢) لمح الأدلة ، ص ١٦٣ و ١٦٤ .

كان يجب على هذا أن يبي ما كان من الأسماء أيضاً على حرمين نحو يد وأخ وأب وهم ودم وجبر وغن ونحو ذلك^(١٦٣).

٤ - الدوران وجوداً وعلماً ، أو الطرد والعكس : أي أن تكون العلة مطردة منعكة ، على معنى أنه كلما وجدت العلة وجد معلولها ، وكلما انتفت العلة انتفى معلولها . ومن أمثلة ذلك تعطيل تحريم الخمر بالإسكار ، فإنه علة مطردة ، لأنه كلما وجد ترتب عليه التحريم . فالتنبيذ المسكر محرم قياساً على الخمر ، وأيضاً الإسكار علة منعكة ، لأنه كلما انتفى الإسكار انتفى الحكم وهو التحريم ، ومن ذلك تعطيل وجوب الزكاة بملك النصاب الفاصل عن حاجيات المالك الأصلية إذا حال عليه الحول ، فإنه علة مطردة ، ويعتبر كذلك علة منعكة ، لأن النصاب كلما مُلِكَ وحال عليه الحول وجبت فيه الزكاة ، وكلما يتنفي النصاب يتنفي وجوب الزكاة^(١٦٤) .

ولست نظرية العامل عند النحاة إلا تطبيقاً لهذا الشرط ، وسكفي أن تقرراً كتاب (أسرار العربية) لابن الأثيري ، لتعرف أن لكل معلول علة يوجد حيث توجد ، ويتعدم حيث تتعدم .

وهناك خلاف في هذا الشرط بين الأصوليين ، ومن عجب أن هذا الخلاف بعينه أثر يسر النحاة أيضاً مما يقطع بأن هناك تناقضاً واضحاً بمنهج الأصوليين لدى النحاة . وهذا الاختلاف ينحصر في أن العلة ربما تكون موجودة ولا يوجد الحكم ، وهذا ما يطلقون عليه (تخصيص العلة) ، أي أنها تبقى علة ولكنها تكون مخصصة بأحوال معينة ، ولا يصح القياس عليها في غير هذه الأحوال ، هذا رأي بعض الأصوليين ، وذهب آخرون إلى أن هذا يؤدي إلى نساد العلة وانتفاضها ، «ومثال ذلك أن يملأ الزيا بالطعم ، فيورد على هذا العرايا ، وهي بيع الرطب بالتمر ، والعنب بالزبيب ، ففيها الطعم ، والتعارض فيها مع جهل التماثل ليس بحرام في مقدار معين مبين في الفروع . وقد وجدت العلة وتختلف الحكم . ويختلف الفقهاء في هذا : فمنهم من يراه قدحاً في العلة ويسبب نقضاً ، ومنهم من لا يراه نقضاً ويعود به محل العلة بالتخصيص»^(١٦٥) .

وتجد هذا الخلاف أيضاً عند النحاة ، فابن جني يرى جواز تخصيص العلل حيث يقول «اعلم أن حصول ملبأ أصحابنا ، وتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل ، وذلك أنها - وإن تقدمت علل الفقه - فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق ، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً - وإن كان على غير قياس - ومستقلاً»^(١٦٦) . ثم يأتي بمثال على ذلك من الإعراب بقوله «وكذلك لو نصبت الفاعل ، ورفعت المفعول ، أو ألغيت الموامل : من الجوار ، والتواصب ، والجواز ، لكنت مقتدرًا على النطق بذلك ، وإن نسي القياس تلك

(١٦٣) المختصر ، ج ١ ، ص ١٦٩ .

(١٦٤) أصول الفقه ، ص ٣٧٩ .

(١٦٥) من تعليق الأستاذ محمد علي الحارثي ، تحقيق كتاب (المختصر) لاس حبي ، ملحق ص ١٤٤ ، من الجزء الأول .

(١٦٦) المختصر ، ج ١ ، ص ١٤٤ - ١٤٥ .

الحال^(٣٧) يقصد أن علة رفع الفاعل موجودة ، وكذلك مصب المفعول ، ولكنك تستطيع أن تنطق بهما غير معربين . فلا تعطيهما الحكم الذي أوجبته العلة ، وبذلك تكون العلة مسووجة دون الحكم ، فهذا إذن تخصيص العلة . ومن ثم يفرق ابن جني بين هذه العلة ، وعلل المتكلمين التي هي بمثابة علل عقلية لا يمكن التخصص فيها كعدم اجتماع السود والياض في محل واحد ، وكون الجسم متحركاً ساكناً في حال واحدة فاسد .

ويخالف ابن الأنباري ابن جني في العلة النحوية ، فلا يرى فيها التخصص ، بل لا بد من وجود الحكم عند وجودها في كل حالة ، فما دامت علة الإسناد موجودة ، فلا بد من رفع كل ما أسند إليه لوجود علة الإسناد ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه ، وجر كل ما دخل عليه حرف الجر لوجود عامله ، وكذلك وجود الجزم في كل ما دخل عليه حرف الجزم لوجود عامله ، وإنما يجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة ها هنا ، لأن العلة النحوية كالعلة العقلية ولا خلاف أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصص ، فكذلك العلة النحوية^(٣٨) .

ويسمي ابن الأنباري عدم اطراد الحكم مع العلة (بالتنقض)^(٣٩) .
وقد ذكر السيوطي هذا البحث في كتابه الاقتراح في باب (القواعد في العلة)^(٤٠) . ولم يزد شيئاً عما قاله ابن جني وابن الأنباري .
هذه هي شروط العلة التي وجدنا فيها تأثر النحاة بزملائهم الأصوليين ، فساداً عن مسالك العلة ؟

مسالك العلة

مسالك العلة عند الأصوليين هي الطرق التي يُعرف بها ما اعتبره الشارع علة ، وما لم يعتبره علة . وعلل الأحكام تؤخذ من النصوص ، أو من الإجماع أو من الاستنباط الفقهي من مجموع الأحكام الشرعية .

أولاً- النص : ويكون حين يدل اللفظ الوارد في النص على العلة بوضعه مثل : من أجل ، ولأجل ، وكى ، واذن ، وذلك كقوله تعالى ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَتَاوٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ، وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ والمعنى : من أجل قتل قابيل لأخيه هابيل كتبنا ، وحديث الصحيحين «إنما جعل

(٣٧) الخصائص ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

(٣٨) لمع الأدلة ، ص ١١٢ .

(٣٩) الاغتراب في جدول الاعراب ، ص ٦٠ .

(٤٠) الاقتراح ، ص ٦١ .

الاستئذان من أجل ، أي جعل الاستئذان واجباً في الشرع لأجل حفظ البصر ، حتى لا يقع على من حرم النظر إليه^(٧١) .

والثقل عن النصوص العربية أو ما يعرف بالشواهد هو ركن أساسي من أركان إقامة القواعد عند النحاة ، ألا نرى أنك لم تستمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعله ولا مفعوله ، وإنما سمعت البعض فقت عليه غيره ، فلذا سمعت (قام زيد) أجزت (عُرِفَ بِشَرِّ وَكُرُمِ خَالِدٍ)^(٧٢) .

ويقول ابن جني في موضع آخر : «حدثنا أبو علي (الفارسي) عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال : سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ (ولا الليل سابق النهار) فقلت له : ما تريد ؟ قال : أردت : سابقُ النهار . فقلت له : فهلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن (أي أنقل في النفس وأقوى)^(٧٣) . ثم يقول ابن جني في موضع آخر تعليقاً على هذا النص : «إنها (أي العرب) فعلت كذا وكذا»^(٧٤) ، فهذا هو نص العملية الصريح ، فالعرب نصب (النهار) ولم يُنَوَّنْ (سابق) فعل هذا للختة في النطق ، ومن ثم كان النص مسلطاً من مسالك العلة عند النحاة ، شأنهم في ذلك شأن الأصوليين ، وسمي الأصوليون هذا النوع من النصوص بالنص الصريح القطعي ، إذ أن هناك نصوصاً تدل على العلة إيماء ، ومن هذا النوع قوله عليه الصلاة والسلام لأعرابي ذكر أنه واقع امرأته في نهار رمضان (اعتنت ربة) فإن جناية الأعرابي علة لجواب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن لم يرد لفظة صريح بذلك . ومن ذلك أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم (لا يقضي القاضي وهو غضبان ، لأن ائتزان الوصف بالحكم يشعر بالعلية ويسمى إلى أن العلة في جوب الاجتناب عن القضاء هي الغضب .

أما عند النحاة فالنصوص التي تدل على العلة إيماء ، أوردها السيوطي في اقتراحه وأورد مثالا عليها ، وهو أن ابن اسحق سأل الفرزدق : كيف تشدد :

وَعَيْنَانِ قَالَا اللَّهُ كَوْنَا فَكَانَتَا فَعَوْلَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَقَعَلُ الْخُمُرُ

فأجابه الفرزدق : كذا أَتَشِيدُ ، فقال ابن أبي اسحق : وَلَمْ لَا تَقُولُ فَعَوْلَانِ ! فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبح لسبحت ، ونهض فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد بقوله : لو شئت أن أسبح لسبحت ، أي لو نصب لآخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعل ذلك ، وإنما أراد : أنهما تفعلان بالآلأب ما تفعل الخمر . و(كان) هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر فكأنه قال : وعينان قال الله أحدثنا فحدثنا . فكان ذلك من الفرزدق إيماء إلى العلة^(٧٥) .

(٧١) أصول الفقه ، ص ٢٧٧ . والآية ٣٢ من سورة النور .

(٧٢) إحصائيات ، لمن جني ، ج ١ ، ص ٣٥٧ .

(٧٣) الترجيع السابق ، ج ١ ، ص ١٢٥ .

(٧٤) الترجيع السابق ، ج ١ ، ص ٢٥٩ .

(٧٥) الاقتراح ، ص ٥٧ .

ثانياً - الإجماع : وهو ثاني مسالك العلة عند الأصوليين ، كإجماعهم على أن علة تقديم الأخ الشقيق على الأخ لأب في الإرث هو : اختلاط النسبين بين الشقيقين (نسب الأب ونسب الأم) دون الأخ لأب ، فيقاس عليه تقديم الأخ الشقيق على الأخ لأب في ولاية التزويج^{٣٧٦} . وكذلك يعمد النحلة مسلماً من مسالك العلة ، وذلك بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا ، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في التصور التعلل وفي المنصوص الاستتال^{٣٧٧} .

ثالثاً - الاستنباط الفقهي : أو ما يعرف بالاجتهاد أو الأدلة العقلية ، وهذه الأدلة لها أقسام عند الأصوليين ، أخذنا النحلة دون تغيير ، وجعلناها مسالكاً للعلل النحو . وهذه الأقسام هي :

أ - السير والتقسيم : سير الجرح نظر ما غوره ، وبابه نصر والمسار بالكسر ما يُسَرُّ به الجرح يُعرف غوره^{٣٧٨} .

«وأما التقسيم لغة فهو تجزئة الشيء ، بأن يقال الشيء إما كذا وإما كذا . وفي الاصطلاح حصر الأوصاف التي يظن صلاحيتها علة في الأصل ، وقد أطلق الأصوليون مجموع السير والتقسيم على حصر الأوصاف التي توجد في الأصل ، والتي تصلح للعلة في بادئ الأمر ، ثم إبطال ما لا يصلح للعلة منها ، وتعيين الباقي ، فمثلاً يقول القائل : العلة إما أن تكون هذا الوصف ، أو هذا الوصف ، أو هذا الوصف ، لكون كل منها يظن أنه علة ، ثم يتناول كل وصف منها لاختباره والتعرف على مدى صلاحيته ، فإذا ظهر له عدم صلاحيته استبداه ، فيقول لم يبق إلا أن يكون وصفاً كذا هو العلة لتوفر الشروط فيه فيحكم عليه بأنه علة .

«ومن أمثلة ذلك أنه قد ورد النص بتحريم الربا في مبادلة النمر بالتمر مع التفاضل ، ولم يرد نص ولا إجماع على أن علة التحريم هو كذا ، فسلك المجتهد لمعرفة علة هذا الحكم مسلك السير والتقسيم . فأنزل بحصر الأوصاف التي تصلح للعلة في بادئ الأمر ، فقال : العلة إما كونه مما يضيظ بالكيل أو الوزن ، وإما كونه مما يطعم وإما كونه مما يقتات به ويدخر لوقت الحاجة ، ثم بعد ذلك يأخذ المجتهد في اختبار كل وصف من الأوصاف الثلاثة على ضوء شروط العلة : فإن ظهر له استبعاد كون العلة الاقتيات والادخل ، لأن التحريم ثابت في الملح بالملح عند التفاضل وليس قوتاً ، وإن ظهر له استبعاد كون العلة الطعم ، لأن التحريم ثابت في الذهب بالذهب والفضة بالفضة عند التفاضل ، وليس كل منهما طعاماً ، عند ذلك يقول لم يبق ما يصلح للعلة إلا الوصف الثالث وهو كونه مما يكال أو يوزن ، وهو ما يعبر عنه بالقتنر . فيقيس على ذلك كل

(٣٧٦) أصول الفقه ، ص ٢٨١ .

(٣٧٧) الافتتاح ، ص ٥٦ .

(٣٧٨) اللسان ، مادة سرور .

المقدورات بالكيل والوزن ، كالأرز والفول والعدس والقطن والحديد ، ويحكم بأن مبادلتها بجنسها مع التضائل حرام شرعاً^(٧٩) .

وهذا المنهج نفسه -منهج السبر والتقسيم- اتخذته النحلة للتصرف على العلة في الحكم التحري . والكوفيون والبصريون في جدالهم عن علة مسألة ما من مسائل الإعراب كثيراً ما يجمعون هذا المنهج ، فالبصريون يرون أن علة هذه المسألة إما هذا الوصف وإما هذا الوصف وإما هذا الوصف ، ويأتي الكوفيون ويفتدون مواضع العلة هذه موضعاً موضعاً ، فيطلقونها ثم يقرنون على موضع واحد من مواقع العلة دون تفنيد ، فيكون هو الوصف الصحيح أو موضع العلة . وأورد ابن الأثير أمثلة كثيرة لهذا المنهج في كتابه الانصاف ، وفي كتابه أسرار العربية أيضاً .

ويقسم ابن الأثيري منهج السبر والتقسيم إلى ضربين^(٨٠) : أحدهما أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيطلقها جميعاً ، فيظل بذلك قوله ، وذلك مثل أن يقول : لو جاز دخول اللام في غير (لكن) لم يخل أن يكون لام التأكيد أو لام القسم ، ويطل أن يكون لام التوكيد ، لأنها إنما حسنت مع (إن) لانتقالهما في المعنى ، وهو التأكيد و(لكن) ليست كذلك ، ويطل أن تكون لام القسم ، لأنها إنما حسنت مع (إن) لأن (إن) تقع في جواب القسم كاللام و(لكن) ليست كذلك . وإذا بطل أن تكون لام التوكيد أو لام القسم ، بطل أن يجوز دخول السلام في غيرها .

والغريب الثاني أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها ، فيبطلها إلا الذي يتعلق الحكم به من جهة فيصح قوله ، وذلك كأن يقول : لا يخلو نصب المستثنى في الواجب نحو (قام القوم إلا زيداً) إذا لم يكن بالفعل المتقدم بتقوية إلا ، أو إلا لأنها بمعنى استثنى ، أو لأنها مركبة من إن المخففة ولا ، أو لأن التقدير فيه : إلا أن زيداً لم يقم .

ثم يأتي ابن الأثيري إلى هذه الوجوه وجهاً وجهاً فيبطلها إلا الوجه الأول فيكون هو الوصف الذي يطرأ به الحكم . يقول^(٨١) والثاني باطل بنحو (قام القوم غير زيد) فإن نصب (غير) لو كان ؛(إلا) لصار التقدير (إلا غير زيد) وهو يفسد للمعنى ، وسأله لو كان العامل (إلا) بمعنى (استثنى) لوجب في المعنى كما يجب في الإيجاب لأنها فيه أيضاً بمعنى (استثنى) ، ولجاز الرفع بتقدير (أمّنت) لاستقلالهما في حسن التقدير ... والثالث^(٨٢) باطل بأن (إن) المخففة لا تعمل ، وبأن الحرف إذا ركب مع حرف آخر خرج كل منهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم آخر .

(٧٩) أصول الفقه ، ص ٢٨٢ و ٢٨٣ .

(٨٠) لمع الأدلة ، ص ١٧٧ ، وتبسيط السبر في الاقتراح ، ص ٥٨ .

(٨١) قصد التعليل الثاني في نصب المطلق وهو : أنه مصوب بالحرف إلا .

(٨٢) قصد التعليل نصب يؤد المخففة و(لا) .

والرابع^(٨٣) باطل بأن (أن) لا تعمل مقدرة . وإذا بطل الثلاثة ثبت الأول ، وهو النصب بالفعل السابق بتقدير (إلا) .

ب - المناسبة : « والمراد بها ملازمة الوصف للحكم بحيث يترتب على تشريع الحكم عنده مصلحة للعباد تصلح أن تكون مقصودة للخارج من شرعه للحكم^(٨٤) » . ومثال معرفة العلة بالناسبة « حرمان الوارث إذا قتل مورثه ، من الميراث ، إذ أن التعليق هنا يقتل مورثه يكون تعليلاً بوصف مناسب ، لأن في ذلك تحقيق مصلحة هي دفع العدوان عن هذا النوع من الناس ، إذ لو لم يشرع ذلك لأقدم كثير من الناس على قتل مورثيهم ، وفي هذا فساد كبير^(٨٥) » .

ومن عجب أن النحاة قد تعرضوا لحل هذا المسلك من مسالك العلة دون أن يعرضوا الأمثلة التطبيقية عليه ، وقد علل السيوطي لذلك بأنه لا يجب على المستدل إبراز الإحالة ، وإنما على المتعرض أن يقدم^(٨٦) .

ج - الدوران : وقد سبق بيانه في شروط العلة وهو أيضاً من مسالكها ، ويقصد به دوران العلة مع المعلول وجوداً وعلماً ، ويسميه ابن الأنباري التأثير ، ومفهوم أنه يقصد بتأثير العلة في المعلول وزوال هذا التأثير بزوال المؤثر ، يقول : « فلما التأثير فهو وجود الحكم لوجود العلة ، وزواله لزوالها ، وذلك مثل أن يدل على بناء الغابات على الضم باقتطاعها عن الإضافة ، فإذا طُوبِل بالدليل على صحة العلة ، قال : الدليل على صحتها التأثير وهو وجود الحكم لوجودها وهو البناء ، وعدمه لعدمها . ألا ترى أنها قبل اقتطاعها كانت معربة ، فلما اقتطعت عن الإضافة صارت مبنية ، ثم لو أعدنا الإضافة لمعادت معربة ، ولو اقتطعناها عن الإضافة لمعادت مبنية^(٨٧) » .

وأما إن أن القياس في أصول الفقه كان له تأثير كبير في المؤلفات التي كتبت في أصول النحو كخصائص ابن جني ، واقتراح السيوطي ، ولم الأداة لابن الأنباري . هذا التأثير يتضح في أركانه - أركان القياس ، وشروط العلة ، ومسالكها ، وقد فصلت القول في كل ، مقارناً بين المنهجين : منهج الأصوليين ، ومنهج النحاة ، مع إيراد الأمثلة التطبيقية من الإعراب على كل حالة .

وقد يؤخذ على أنني أوردت أمثلة للتطبيق الفقهي أيضاً ، والرسالة في الإعراب وليست في الفقه . وردني على هذا المنع أن هذه الأمثلة الفقهي لتوضيح المنهج الإعرابي عند النحاة ، وليسان أن كلا المنهجين يسير في خط واحد ، إذ أن القارئ للتطبيقات الإعرابية سرعان ما يجد التأثير واضحاً إذا كان قد سبق له أن قرأ الأمثلة الفقهي ، ولن يتسنى له هذا الوضوح إذا اقتصر على قراءة الأمثلة الإعرابية ليس غير .

(٨٣) وهو تعليق النصب بتقدير (إلا أن نقاداً لم يعم) .

(٨٤) أصول الفقه ، ص ٢٨٦ .

(٨٥) المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .

(٨٦) الاقتراح ، ص ٦٠ . ولم الأداة ، ص ١٢٤ .

(٨٧) لم الأداة ، ص ١٠٦ .

أنواع من العلل انتفرد بها النحاة

ولقد انتفرد النحويون بتقسيم العلة أقساماً لم يأخذوها عن الأصوليين ، الذين لم يعرف عنهم هذا التقسيم . فقد قسم الزجاجي العلل النحوية أقساماً ثلاثة :^(٨٨)
 أ - علل تعليمية : وهي التي تعرف باستقراء كلام العرب ، فلم يأت الحرف (ان) في كلامهم إلا متبوعاً بمنصوب فمرفوع ، مما يستتج معه أن هذا الحرف ينصب الاسم ويرفع الخبر .

ب - علل قياسية : وذلك كقياس عمل (إن) على عمل الفعل ، فإن الحرف (إن) نصب ثم رُفِعَ قياساً على عمل الفعل عندما ينصب للمفعول المقدم ويرفع الفاعل المؤخر .
 ج - علل جدلية : وذلك كالسؤال عن أوجه الشبه بين (ان) والفعل الذي ضارعه في العمل ، وبأي فعل من الأفعال شبيه ، ولم يشبه بالفعل الذي قدم مفعوله على فاعله ؟ ... إلى آخر هذه الأسئلة الجدلية .

ويقسم السويطي علل الإعراب تقسيماً آخر نقلًا عن أبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري في كتابه ثمار الصناعة ، إذ يقسمها إلى أقسام منها :^(٨٩)

أ - علة تشبيه : مثل إعراب المضارع لمشابهة الاسم وبناء بعض الأسماء لمشابتها الحروف .
 ب - علة فرق : وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى .

ج - علة تأكيد : مثل ادخالهم النون الخفيفة والثقلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه .
 د - علة تعويض : مثل تعويضهم الميم في اللهم من حروف النداء .
 هـ - علة نظير : مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجر إذ هو نظير .
 و - علة نقيض : مثل نصبهم النكرة بلا حملاً على نقيضها (إن) .
 ز - علة مشاكلة : مثل قوله تعالى ﴿ سَلَا وَأَغْلَا ﴾ فنصرف لتشاكل الحروف .
 ح - علة معادلة : مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب ثم عايطوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم .
 ط - علة مجاورة : مثل الجر بالمجاورة في قولهم (جحر صبّ حرب) وضم لام الحمد لله لمجاورتها ادال .

ي - علة وجوب : وذلك لتعليقهم برفع الفاعل ونحوه .
 ك - علة أول : كقولهم إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول .
 ل - علة دلالة كقول المستهل (الهلل) أي هذا الهلال .

(٨٨) الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٤ وما بعدها تنصرف .

(٨٩) الاتراح ، ص ٦٢ .

وكل هذه العلل - عدا العلل التعليمية - علل صناعية لا طائل من ورائها إلا كد الذهن . فما كان العرب قبل أي القاسم الزجاجي وابن جني وابن الأنباري يدركون مثل هذه العلل عند رفعهم المرفوع أو نصبهم المنصوب ، وما تفتتوا كل هذا التض في صناعة الإعراب ، ومع ذلك فقد كان كلامهم مستقيماً نصيحاً ، لم يؤثر فيه عدم معرفتهم بهذا التفريق والتحمل في إبراز هذه العلل .

أما العلل التعليمية ، فهي مبنية على استقراء الواقع اللغوي وملاحظة تكرار الظواهر بصورة ثابتة مما يمكن من استنتاج قاعدة تحكم الظواهر المتماثلة ، ويكفي أن يقال رداً على سؤال من سأل عن أسباب هذه العلل التعليمية «إننا سمعناها هكذا عن العرب» . ولقد أتى ابن الأثير بالصواب كله حينما قال : «إن أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد ، حتى لو عكس القضية فيها لجاز له ذلك ولما كان العقل يأباه ، ولا يتكره . فإنه لو جَعَلَ الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً مُلِّد في ذلك ، كما مُلِّد في رفع الفاعل ونصب المفعول فإن قيل : لو أخذت أقسام النحو بالتقليد من واضعها لما أقيمت عليها الأدلة ، وعلم بفرضية النظر أن الفاعل يكون مرفوعاً والمفعول منصوباً . فالجواب عن ذلك أننا نقول : هذه الأدلة لا تثبت على محك الجدل ، فإن هؤلاء الذين تَصَنَّفُوا لأقامتها سمعوا من واضع اللغة رفع الفاعل ونصب المفعول من غير دليل أبداً لهم ، فاستخرجوا لذلك أدلة وعللاً ، وإلا فمن أين علم هؤلاء أن الحكمة التي دعت الواضع إلى رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، هي التي ذكرها»^(١٠٠) .

وبعد ، فلقد بينا القياس وأركانه وشروط العلة ومساكنها مقارنين في ذلك بين أصول الفقه والنحو ، فماذا عن قيمة هذا القياس في الإعراب . نبادر فنقول : إننا لا نجد فيه قيمة على الإطلاق ، ذلك لأن القياس عند الأصوليين قياس متج ، ومشر من الوجهة العلمية ، إذ أن لديهم ظاهرة معروفاً حكمها ، وظاهرة أخرى تماثلها في الخصائص مجهولاً حكمها ، فيقيمون الثبوت على الأولى ، فكانهم أضافوا حكماً إلى الثانية لم يكن معروفاً من قبل . ولا ينطبق هذا على قياس النحو ، ذلك لأن الفرع معروف حكمه مقدماً وقيل القياس ، كمعرفتهم لحكم الأصل تماماً ، ومن ثم فلا فائدة في القياس ، ولا ثمرة فيه . فهم يقيسون عمل (إن) على عمل الفعل المتعدي ، فهل كانوا جاهلين بحكم عمل (إن) - من نصب ورفع - قبل هذا القياس ؟

ويطلق الدكتور إبراهيم أئس على هذا النوع من القياس (القياس للصنوع) ، ويصفه بأنه صناعة نحوية ، لا تمت للقياس اللغوي الحقيقي بصلة ما . هذا القياس اللغوي هو القياس الطبيعي الذي نعهده في كل اللغات ، والذي تنمو به مادة اللغة ، وذلك كان نعم المعنى بعد أن كان خاصاً ، قياساً على ما فعله العرب في كلمة (الخمر) التي كانت مقصورة على عصير العنب المسكر ، فأصبحت تفيد كل ما هو مسكر ولو لم يتخذ من العنب ، وككلمة (السارق) التي تطلق عادة على من يأخذ مال الأحياء خفية ، ومع هذا فيمكن إطلاقها على نابش القبور لأخذ ما على

المرتى من أكفان، وكجعل تعدية الفعل الثلاثي اللازم الهمزة قياسية مثل خرج وأخرج وجعل صباغة اسم آلة قياسية، والمصادر الدالة على الحرفة قياسية مثل نجارة وحيانة وتجارة، وجعل المصدر الصناعي كالجاهلية والمصوعية والرهبانية مصدراً قياسياً، وذلك لشد الحاجة إلى هذا المصدر في التعبير عن كثير من حقائق الفلسفة والعلوم. هذا القياس اللغوي الحقيقي هو الذي تنمو به مادة اللغة وتتسع فتساير التطور الاجتماعي وما يتطلبه من تجديد في اللغة^(٩١). وهذا النوع من القياس لا مجال له في الأحكام الإعرابية فليس هناك ما هو مجهول منها كما أن التطور ليس من طبيعتها.

(٩١) من أسرار اللغة، ص ٢٢ وما بعدها بصري.

الفصل الثاني

أثر الإعراب في الفقه

الإعراب والفقه

نتقل الآن إلى وجهة أخرى من وجهات البحث وهي تأثير الإعراب في الأحكام الشرعية وتوجيهها . فالعروف أن المعاني تختلف باختلاف وجوه الإعراب ، والمعروف أيضاً أن الفقهاء كلهم كانوا على دراية واسعة بالنحو واللغة ، الأمر الذي كان يمكنهم من التفريق بين الأساليب المختلفة مهما صغر هذا الاختلاف ، ومن الفقهاء من كان يمتز اعتزازاً بالغا بالنحو ومعرفة به ، ويتخلله نبراساً يهتدي به إلى المعلوم الأخرى ، فهذا الإمام الشافعي مثلاً يقول : « من تبحر في النحو اهتدى إلى كل العلوم » ويقول أيضاً : « لا أسأل عن مسألة من مسائل الفقه إلا أجبت عنها من قواعد النحو »^(١) . وكان أبو عمر الجرمي^(٢) يُدِلُّ بمعرفة بالفقه والنحو مما كان يقول : « أنا أنفي الناس في الفقه من كتاب سيويه » وكان يقول : « سلوني عما شئتم من الفقه فإني أجيبكم على قياس النحو . فقالوا له : ما تقول في رجل سها في الصلاة فسجد سجدة السهو نفسها ؟ فقال : لا شيء عليه . قالوا له : من أين قلت ذلك ؟ قال : أخلفته من باب الترخيص ، لأن المرخم لا يرخم »^(٣) .

ويربط ابن هشام بين جواز أن يُصَلِّيَ الحاجُّ عن غيره ركعتي الطواف ، وبين حذف الفاء في خبر (أما) مع أنها واجبة الذكر ، كقوله تعالى ﴿ قَالُوا الَّذِينَ آمَنُوا يَقُولُونَ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ ... ﴾^(٤) يربط ابن هشام بين هذا وذلك بقوله : « فَإِنْ قُلْتَ : قد حذفت الفاء في التنزيل في قوله تعالى ﴿ قَالُوا الَّذِينَ آمَنُوا يَقُولُونَ كَفَرْتُمْ بِمَا بَيْنَكُم ﴾ »^(٥) . قلت : الأصل (يقال لهم أكفرتم) فحذف القول استثناء عنه بالمقول ، فتبعت الفاء في الحذف ، ورب

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لأن العهد الحنلي ، ص ٣٣١ .

(٢) هو صالح بن إسحق ، أتت عنه البردة ، وابتس إليه علم النحو في زمانه ، توفي سنة ٢٢٥هـ ، (بقية الوعلاء ، ص ٣٦٨) .

(٣) مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي ، ص ٢٥١ و ٢٥٢ ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، الكويت ، سنة ١٩٧٢م .

(٤) آية ٢٦ من سورة البقرة .

(٥) آية ١٠٦ من سورة آل عمران .

شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً ، كالحاج عن غيره ، يصلي عنه ركعتي الطواف ، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح ، هذا قول الجمهور^(٦) .

وابن الأثير يصف كتابه « الانصاف في مسائل الخلاف بين نحوي البصرة والكوفة » ليكون على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة^(٧) . بل انهم يشترطون في مفسر القرآن ، وهو المصدر الأول من مصادر التشريع الإسلامي ، أن يكون ملماً بقواعد النحو والصرف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات ومعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ .

فلا عجب -والحال هكذا- أن يتداخل الإعرابُ بتداخله ملحوظاً في بعض المسائل الفقهية ويوجهها توجيهات متباينة تبعاً لاختلاف وجوه الإعراب . واختلاف الأحكام الشرعية - التي يسببها اختلاف وجوه الإعراب - ليست اختلافات طفيفة ، بل هي اختلافات جوهرية تمس كيان الأحكام نفسها .

من ذلك ما ذكر في حكم الميراث الذي أوجبه الآية ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ خَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ ﴾^(٨) فكلمة (فوق) ظرف متعلق بمحذوف صفة لنساء « ولكن بعض النحاة حكم بزيادتها ، وبذلك يتغير الحكم الشرعي في الميراث بناء على هذه الزيادة ، إذ يكون للبنتين الثلثين ترثان ثلثا تركة التوفي . وقال أبو العباس المبرد : إن في الآية ما يدل على أن للبنتين الثلثين ، وذلك أنه لا كان للواحدة مع أخيها الثلث إذا انفردت ، علمنا أن للأنثيين الثلثين ، واستدلوا -بالإضافة إلى ذلك- بأن (فوق) جاءت زائدة في قوله تعالى ﴿ فاضربوا فوق الأعناق ﴾^(٩) . وقد رد القرطبي هذه الأقوال كلها بأن الظروف وجميع الأسماء لا يجوز في كلام العرب أن تزداد لغير معنى . وقال ابن عطية : ولأن قوله تعالى ﴿ فاضربوا فوق الأعناق ﴾ هو الفصح ، وليست (فوق) زائدة ، بل هي محكمة للمعنى ، لأن ضربة العنق إنما يجب أن تكون فوق العظام دون الدماغ^(١٠) .

ونحن لا نعني هنا مناقشة هذه الأحكام الشرعية من حيث عدد الإثبات : أهما اثنتان ، أم هن أكثر من ذلك ؟ فذلك ليس مجال البحث ، ولكن نود أن نبين أن اختلاف الإعراب في كلمة (فوق) ترتب عليه اختلافات جوهرية في الأحكام الفقهية .

مسألة أخرى تحصل بحكم الشرع في الخنزير : لحمه وحشمه وغضروفه وعظمه وجلده أم أن لحمه ليس غير هو المحرم بدليل الآية الكريمة ﴿ قُلْ لَا أُبَدِّلُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ شَيْئاً عَلَى طَاعِمٍ يَتْعَمُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقاً

(٦) المغني ، ج ١ ، ص ٥٩ .

(٧) مقدمة الانصاف في مسائل الخلاف ، ص ٣ .

(٨) آية ١١ من سورة النساء .

(٩) آية ١٢ من سورة النمل .

(١٠) الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، ج ٥ ، ص ٦٣ .

أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴿١١٠﴾ فهذا الحكم يتوقف على ما يعود إليه الضمير في (فإنه رجس) أي يعود إلى أقرب مذكور فيكون الخنزير كله محرماً أم يعود على المضاف وهو (لحم) فيكون اللحم دون غيره محرماً . يقول أبو حيان الأندلس في ذلك عندما تعرض لهذه الآية : « الظاهر أن الضمير في (فإنه) عائد على لحم الخنزير . وزعم أبو محمد بن حزم أنه عائد على (خنزير) فإنه أقرب مذكور ، وإذا احتمل الضمير يعود على شيئين كان عوده على الأقرب أرجح . وعروض (أي ابن حزم) بأن المُنْتَحِلَتَّ عنه إنما هو اللحم ، وجاء ذكر الخنزير على سبيل الإضافة إليه ، لا أنه هو المحدث عنه المعلوم »^(١١١) .

وإذاً فإن أبا حيان يرى عودة الضمير على (لحم) دون أقرب مذكور لأن هذا الأقرب فضلة وهو المضاف إليه : خنزير ، أما المُنْتَحِلَتَّ عنه .الذي يجب أن يعود عليه الضمير حتى إن لم يكن الأقرب فهو (لحم) . ويؤيد أبو حيان رأيه هذا عند تعرضه للآيتين الثامنة والثلاثين والثاسعة والثلاثين من سورة (طه) ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ ، أَنِ اقْذِيبِي فِي النَّارِوتِ ، فاقْذِيبِي فِي النَّارِ ، فَلْيَقْبِ إِلَيْهِم بِالسَّجِرِ ، يَأْخُذْهُ عُلُوُّ لِي وَعُلُوُّ لَهُ ﴾ ، حيث يقول : « ولعلنا أن يقول إن الضمير إذا كان صالحاً لأن يعود على الأقرب وعلى الأبعد كان عوده على الأقرب راجحاً . وقد نص النحويون على هذا فعوده على التابوت في قوله (فاقْذِيبِي فِي النَّارِ ، فَلْيَقْبِ إِلَيْهِم) راجح . والجواب أنه إذا كان أحدهما هو المحدث عنه ، والآخر فضلة كان عوده على المحدث عنه أرجح ، ولا يلتفت إلى القرب . ولهذا ردنا على أبي محمد بن حزم -في دعواه : أن الضمير في قوله (فإنه رجس) عائد على خنزير ، لا على لحم لكونه أقرب مذكور ، فيحرم لذلك شحمه وغضروفه وعظمه وجلده- بأن المحدث عنه هو لحم خنزير لا خنزير »^(١١٢) .

وما يتصل بأحكام تأجيل الدين وهل هو لأهل الربا خاصة أو أن التأجيل للمعسر أبداً كان بصفة عامة ، هذه الأحكام مرهونة برفع أو بنصب (ذو) من الآية الكريمة ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾^(١١٣) . يرى القرطبي أن قراءة الرفع (ذو) في هذه الآية بمعنى : (وإن وقع ذو عسرة من الناس أجمعين) ، ولرتفع (ذو) بكان التامة التي بمعنى وجد أو حدث ، وبذلك تكون الآية لكل معسر ينظر (أي يصبر عليه) في الربا والدين كله . ولو كان في الربا خاصة لكان النصب الرجح ، بمعنى (وإن كان الذي عليه الربا ذا عسرة) . وقال ابن عباس وشريح : ذلك في الربا خاصة ، فلما الديون وسائر المعاملات ، فليس فيها نظرة ، بل يُؤَكَّدُ إلى أهلها ، أو يُخَبَّرُ فيه حتى يُؤَقِّعَ ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ إن الله يلمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ﴾ قال ابن عطية : فكان

(١١١) آية ١٤٥ من سورة الأنعام .

(١١٢) البحر المحيط، ج ٤ ، ص ٢٤٩ ، لأبي حيان الأندلسي ، طبعته بالقاهرة ، سنة ١٣٢٨ هـ .

(١١٣) البحر المحيط، ج ٦ ، ص ٢٤٩ .

(١١٤) آية ٢٨٠ من سورة البقرة .

هذا القول يترتب إذا لم يكن فخر مدقع . وأما مع العلم والفقر الصريح فالحكم هو النظرة ضرورية^(١٦٦) .

وإذاً فهناك وجهان لإعراب (فو) : الأول رفعها وهذا يؤدي إلى تأجيل الدين للمعسر بصفة عامة ، والثاني نصبها فيكون التأجيل للمعسر من أهل الريا دون غيره ، حيث إن السياق القرآني كان يتناول مسائل الريا .

وكذلك نرى أن اختلافات التقدير النحوي يؤدي إلى الخلط بين الاستثناء والنسخ ، ففي قوله تعالى ﴿ وَالشَّرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ . أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ . وَأَنَّهُمْ يُفَكِّرُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾^(١٦٧) . قال القرطبي : « ويرى الضحاك عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى ﴿ وَالشَّرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾ منسوخ بقوله ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ قال الهادي : وفي الصحيح عن ابن عباس أنه استثناء^(١٦٨) . ويرى أبو جعفر النحاس أن الكلام عام ، فالغايون هم الكفار فاستثنى منهم المؤمنين ، وهذا قول صحيح في العربية وهو الذي نسب العرب استثناء لا نسخاً ، تقول : جاءني القوم إلا عُسرأ ، ولا يقال : هذا نسخ^(١٦٩) .

وأظهر من هذه الآية في اختلاف الحكم بالنسخ الآية السادسة من سورة المائدة ، حيث يترتب على اختلاف حركة الإعراب (نصب أو رفع أو جر) اختلاف الحكم بالنسخ ، ففي قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْلُظُوا وَبُحُورَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ . وَاسْمُعُوا بَرْوَسَكُمْ وَأَرْجِلُكُمْ إِلَى الْكَفَتَيْنِ ﴾ نجد أن هناك قراءتين في (أرجلكم) الأولى بالنصب وبه قرأ نافع وابن عمر والكسائي ، وعامل النصب فعل الأمر (فاغسلوا) . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة بالخفض عطفاً على (برؤوسكم) وعلى ذلك فإن قراءة النصب توجب الغسل للرجلين كما هو واجب للوجه ، في حين أن قراءة الخفض توجب المسح للرجلين كما هو واجب للرأس . وقال قوم في قراءة من قرأ (وأرجلكم) بالخفض : إنه منسوخ بفعل النبي صلى الله عليه وسلم^(١٧٠) . ويفسر القرطبي ذلك بأن الغسل هو الثابت من فعل النبي صلى الله عليه وسلم واللازم من قوله في غير ما حديث ، وقد رأى قوماً يتوضؤون ، وأعقابهم تلوح فنأى بأعلى صوته « وَيَسِّرْ لِّلْأَعْيُنِ مِنَ الْكَاثِرِ ، اسْبِغُوا الوُضُوءَ » فدل على وجوب غسلهما^(١٧١) .

(١٦٥) الجامع لأحكام القرآن، ج٣، ص ٣٧٢ .

(١٦٦) آيات ٢٢١ / ٢٢٢ من سورة الشعراء .

(١٦٧) الجامع لأحكام القرآن، ج١٣، ص ١٥٣ .

(١٦٨) التلخيص والتنسيق في القرآن الكريم، ص ٢٠٤ ، لا جسر فحلل . المكتبة العلمية بمركز الأزهر الشريف مكة . . . ١٩٣٨م .

(١٦٩) الرشح السنتي، ص ١٢٢ .

(٢٠٠) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ج٦، ص ٩١ .

وإذن فقد أُثِرَ عن الرسول صلى الله عليه وسلم الغسل ، وفي ذلك يقول الفراء : « حدثني محمد بن إياس القرشي عن أبي إسحق الهمداني عن رجل عن علي أنه قال : نزل الكتاب بالمشح والسنة بالغسل . قال الفراء : وحدثني أبو شهاب عن رجل عن الشعبي قال : نزل جبريل بالمشح على محمد صلى الله عليه وسلم وعلى جميع الأنبياء . قال الفراء : السنة الغسل »^(٢١) .

هذه الأقوال - إن شاء الله - بعضها ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أنه كان يمسح على رجله ، وبعضها ينسب إليه أنه كان يغسلهما . فإذا صح أن السنة الغسل فلن قراءة الآية بالخفوض « واسحوا برؤوسكم وأرجلكم » تعني مسح الرجلين ، وبذلك يكون في الآية نسخ لما كان في السنة . أما من قرأها بالنصب ، أي غسل الرجلين عطفاً على (وجوهكم) فليس في الآية نسخ ، بل هي مطابقة لما جاء في السنة .

ولكن أمر النسخ لا يؤخذ هكذا بمثل هذه البساطة ، لأن النسخ أمر له خطورته ، فلذا حكم وإتياناً بأختر بدله ليس من السهولة بحيث توقفه على أمر الإعراب ، ولئلا ينسب ما قاله ابن الأثيري « المسح في اللغة يقع على الغسل ، ومنه يقال تمسحت للصلاة أي توضأت . وقال أبو زيد الأنصاري - وكان من هذا الشأن بمكان - : المسح خفيف الغسل فينت السنة أن المراد بالمسح في الرجل هو الغسل »^(٢٢) .

وفي هذه الآية أيضاً اختلاف في مباحث فقهية أخرى نتجت عن اختلاف النحاة في وظائف حروف المعاني فمن ذلك :

أ - حرف العطف في الآية وهو (والواو) ، قال بعض النحاة ومنهم قطرب والريعي والفراء وثعلب : أنها تفيد الترتيب^(٢٣) ، واستدل البينوري على ذلك بأن الترتيب في اللفظ يستدعي سبباً والترتيب في الوجود صالح له فوجب الحمل عليه^(٢٤) . والشافعية يستدلون إلى هذا الرأي فيقولون وجوب الترتيب في غسل أعضاء الوضوء^(٢٥) ، وقال السيوطي بل هي لمطلق الجمع^(٢٦) ، ويرى الزركشي هذا الرأي أيضاً حيث يقول : « هي لمطلق الجمع على الصحيح ، ولا تدل على أن الثاني بعد الأول ، بل قد يكون كذلك ، وقد يكون قبله وقد يكون معه ، بدليل قوله تعالى « سَخَّرَنا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ »^(٢٧) ، والأيام هنا قبل الليالي ، إذ لو كانت الليالي قبل الأيام كانت

(٢١) معاني القرآن للفراء ، ١٠ ، ص ٣٠٢ ، دار الكتب ، سنة ١٩٥٥ م .

(٢٢) البيان في غريب إعراب القرآن ، ١٦ ، ص ٢٨٥ ، لجنة المصرفة العامة للنشر ، سنة ١٩٦٩ م .

(٢٣) هفتي الشبيب ، لابن هشام ، ٦٦ ، ص ٢٥٤ .

(٢٤) جمع المصاحف شرح جميع المصاحف ، ٦٠ ، ص ١٦٩ .

(٢٥) أخصائص ، ١٦ ، ص ٤١ .

(٢٦) المفتي ، ٦٦ ، ص ٣٥١ .

(٢٧) آية ٧ من سورة الحاقة .

الأيام مساوية لليالي وأقل^(٢٢٨). واستند الحنفية إلى هذا الرأي، ولم يوجبوا الترتيب في غسل أعضاء الوضوء^(٢٢٩).

ب - حرف (الباء) هي على للتبويض أم للإلصاق في قوله تعالى ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ ، قال بالتبويض الأصمعي^(٢٣٠) والفارسي^(٢٣١) والقتيبي^(٢٣٢) وابن مالك^(٢٣٣) ، وقيل : والكوفيون^(٢٣٤). واستند الشافعية إلى ذلك في قولهم «يكفي أقل ما يصدق عليه المسح» ، وهو مسح بعض شعر الرأس^(٢٣٥). ومن أصحاب الرأي الآخر ، وهو أن الباء للإلصاق ، أبو البقاء العكبري حيث يقول : «الباء زائدة» ، وقال من لا خيرة له بالعربية : الباء في مثل هذا للتبويض . وليس بشيء يعرفه أهل النحو . ووجه دخولها أنها تدل على الصاق المسح بالرأس^(٢٣٦) ، ومن ثم «قال مالك وحمل» : يجب مسح الجميع كما يجب مسح جميع الوجه في التيمم^(٢٣٧).

ج - الخلاف في حرف الجر (إلى) من قوله تعالى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ، «ومشأ الخلاف أن (إلى) حرف مشترك يكون للغاية والمعية . فهل تدخل المرافق في الغسل أم أن حد الغسل يقف قبلها ؟ يقول العكبري : «قيل (إلى) بمعنى (مع) كقوله تعالى ﴿وَيَزِدُّكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾^(٢٣٨) وليس هذا المختار ، والصحيح أنها على بسابها ، وأنها لا انتهاء الغاية ، وإنما وجب غسل المرافق بالسنة» ، وليس بينهما تناقض ، لأن (إلى) تدل على انتهاء الفعل ولا يتعرض لنفي المخلود إليه ، ولا يؤوله . ألا ترى أنك إذا قلت سرت إلى الكوفة ، فغير متوقع أن تكون بلغت أول حدودها ولم تدخلها ، وأن تكون دخلتها ، فلوقام الدليل على أنك دخلتها لم يكن منافقاً لقولك سرت إلى الكوفة ، فعلى هذا تكون (إلى) متعلقة (باغسلوا)^(٢٣٩).

وفي قوله تعالى ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطَابِ النِّسَاءِ أَوْ أَتَبْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَكُونُوهُنَّ وَلَكِنْ لَا تَوَاعِلُوهُنَّ سِرّاً﴾^(٢٤٠) ملحوظ لطيف ، فإن للمعربين على أن (سراً) بمعنى نكاحاً ، فكان للمعنى (لا تواعلوهن نكاحاً) وفي ذلك الإعراب توافق مع التشريع بأن عقدة النكاح مشروطة بالإعلان ، وتقلير المعربين (نكاحاً) في مقابلة كلمة (سراً) تقلير مقبول

(٢٢٨) الجوهان في علوم القرآن ، لإمام بدر الدين الزركشي ، ج ١ ، ص ٤٣٦ ، ط الحلبي ، سنة ١٩٥٩ م .

(٢٢٩) للفتي ، ج ٢ ، ص ٣٥٤ . والمصنف ، ج ١ ، ص ٤١ .

(٢٣٠) للفتي ، ج ١ ، ص ١٠٥ .

(٢٣١) شرح الجمل على الجلائل ، ج ١ ، ص ٤٩٧ .

(٢٣٢) إعراب القرآن على ههش شرح الجمل على الجلائل ، ج ٢ ، ص ٣٩٢ .

(٢٣٣) شرح الجمل على الجلائل ، ج ١ ، ص ٤٩٧ .

(٢٣٤) آية ٥٢ من سورة عبود .

(٢٣٥) إعراب القرآن على حاشية الجمل ، ج ٢ ، ص ٣٩١ .

(٢٣٦) آية ٣٥٥ من سورة البقرة .

ومناسب «لأن النكاح سمي (سراً) لأن سببه الذي هو الوطء مما يسر»^{٣٧٠}. بمكس الخطبة فلهذا مما يجوز التعريض أي التلويح والإشارة.

ولا يتوقف تدخل الإعرب في الأحكام الفقهية المستمدة من المصدر الأول للتشريع، وهو القرآن، بل يمتد هذا التدخل أيضاً حتى يشمل الأحكام الوضعية التي هي من صنع البشر، فمن ذلك ما حدث لأبي يوسف القاضي عندما اجتمع هو والكسائي عند الرشيد، وأخذ أبو يوسف يذم النحو ويسخر منه، فقال له الكسائي وقد أراد أن يعلمه فضل النحو: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتل غلابك، وقال له الآخر: أنا قاتل غلابك، أيهما كنت تأخذ به؟ قال أبو يوسف: آخذهما جميعاً، فقال له الرشيد: أخطأت. وكان له علم بالمربية قاستحيا، وقال: كيف ذلك؟ قال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتل غلابك بالإضافة، لأنه فعل ماض. وأما الذي قال: أنا قاتل غلابك بالنصب، فلا يؤخذ، لأنه مستقبل لم يكن بعد، كما قال الله عز وجل ﴿وَلَا تَقُولُوا لِنَايَ فاعِلُ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾، فلو أن التبيين مستقبل ما جاز فيه (غداً)، فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو^{٣٧١}.

ولنتظر في الرفع والنصب في كلمة (ثلاث) من هذا البيت فإن حركة الإعرب تبين عدد مرات الطلاق التي وقعت:

فَقُلْتُ طَلَّقْتُ^{٣٧٢} وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ (ثلاث) وَتَنْ يَخْرُقُ أَحَقُّ وَأَظْلَمُ

فقد بعث الرشيد إلى أبي يوسف القاضي يسأله عن عدد مرات الطلاق في حالة نصب (ثلاث) وفي حالة (رفعها) فبعث هذا بدوره إلى الكسائي الذي رأى أن من نصب (ثلاثاً) فإن الطلاق يقع ثلاث مرات، فكانه قال: أنت طالق ثلاثاً، وجملة (الطلاق عزيمة) مبتدأ وخبر جملة معترضة، وأما من رفع هذه الكلمة فيكون الطلاق وقع منه مرة واحدة، فكانه قال: (أنت طالق)، ثم استطرده فقال (والطلاق عزيمة ثلاث) (الطلاق) رفع بالابتداء، و(عزيمة) خبره، و(ثلاث) خبر ثان^{٣٧٣}.

(٣٧٠) حاشية الجمل على المجلدين، ج ١، ص ١٩١.

(٣٧١) الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٢٢٤.

(٣٧٢) أنت طالق بمعنى أنت طالق، أو أنت قلت طلاق.

(٣٧٣) مجالس العلماء للزنجاني، ص ٢٢٨.

الباب الرابع

التحقيق الإعرابي في القرآن الكريم

التطبيق الإعرابي في القرآن الكريم

إنَّ القرآنَ الكريمَ هو النصَّ العربيَّ للمعجز ، أَعْجَزَ العربِ ، وهم من هم في الفصاحة والبيان ، عن أن يأتيوا بمثله ، وكان مصدراً لكثير من الدراسات اللغوية والإسلامية ، بالإضافة إلى كونه كتاب تشريع ، أو مصدر التشريع الأول ، لذلك فقد كان هو المختارُ لدراسة التطبيق الإعرابي فيه .

والعلاقة بين القرآن والإعراب علاقة وثيقة متينة تتضح في كثير من المظاهر ، فلقد كان معظم القراء من النحاة ، وكان كل منهم يقعد لقراءته ، وكانت نقط القرآن -على يد أبي الأسود- إعراباً ، وليس يبعد عنا الكتب التي ألّفت خالصةً في إعراب القرآن ، بل إنَّ اللحنَ في قراءة القرآن -إعراباً- هو الذي دعا إلى نشأة النحو . وآيات القرآن يُستشهد بها في كل أبواب النحو وعند كل النحاة تقريباً . وكلُّ كتب التفسير تتعرض للإعراب في الكلمات والجمل ، حيث إنه مرتبط بالمعنى . هذا إلى أن العلوم الإنسانية بعامة يتصل بعضها ببعض ويأخذ بعضها من بعض .

ولا يُظنُّ أني في تناولي لتطبيق الإعراب في القرآن ، عمدت إلى بعض الكلمات ، فقلت إنَّ هذه الكلمة يجوز فيها النصب لكذا وكذا من الأسباب ، أو أن تلك الكلمة مرفوعة من وجهين ، منصوبة من وجه واحد ، أو أنَّ هذه الجملة في محل نصب عند البصريين ، وعند الكوفيين في محل جر ، ثم بينت السبب عند كل من الفريقين ابتعدت عن هذا كلیة لأن مثل هذه الدراسات التي تتناول إعراب كلمة أو الاختلاف في محل جملة هي من الدراسات التقليدية التي تمتلئ بها كتب النحو والتفسير على السواء ، وليس لي فضل إنَّ تناولتها إلا فضل النقل ، إن كان النقل فضلاً .

ولكني طرقت موضوعات أرجو أن يكون فيها بعض الجدة أو ألقيت أضواء على موضوعات أخرى لم يُلَقَّ عليها الضوء الكافي . فقد اشتمل هذا الباب على فصول خمسة ، أولها يتناول استخدام التورية الدينية الإعراب في تأييد مذاهبها الاعتقادية وكيف أنهم أولوا في الإعراب حتى

يستقيم لهم ذلك . فثاني الفصول يبحث في العلاقة بين الإعراب والوقف في القرآن الكريم ، ثم يأتي الفصل الثالث الذي يرد على المستشرقين بعض دعاوهم في القراءات في مسائلها المتعلقة بالإعراب ، ويبين منهج البصريين والكوفيين في الاستشهاد بها . والفصل الرابع عرض تاريخي لتأليف كتب الإعراب منذ سيويه ، فلغزاري ، فالمي عبيدة ، فالزجاج ، فابن خالويه ... وهذا الفصل ليس مجرد اقتباسات أمثلة في الإعراب من هذه الكتب ، بل هو عرض تفصيلي للمنهج الذي اتبعه كل معرب ومدى ما أضافه إلى سابقه ، وما يؤخذ عليه في عرضه ، والمقارنة بين المعربين بعضهم وبعض ، كما أنه يعرض لمعنى كلمة إعراب بالنسبة للقرآن الكريم ومعنى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه » وذلك للرد على من ادعى أن القرآن قد نزل بلهجة محلية من اللهجات العربية وأنه لم يكن معرباً ، في أول امره ، ثم أخذت الإعراب عليه وفق قواعد الشعر . والفصل الأخير بحث في فواتح السور التي تبدأ بحروف مفردة ، والانتهاء إلى رأي في إعرابها . يتبقى بعد ذلك آراء الفقهاء المختلفة في الإعراب ، وكيف أن كل فقيه أحرز إعراباً يتوافق مع رأيه الفقهي ، وأن الأحكام الشرعية تختلف باختلاف كل وجه من وجوه الإعراب . وهذا ما عرضت له بالتفصيل في آخر الباب الثاني عندما بحث في تأثير الإعراب في الفقه .

الفصل الأول

﴿عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ﴾ (التفسير بالرائي)

نزل القرآن على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وكان من الطبيعي أن يستج نزوله تفسيره لبيان ما فيه من أحكام الدين والدنيا للعمل بهما ، وكان الرسول عليه الصلاة والسلام هو المفسر الأول للقرآن ، وما كان لأحد من الصحابة أن يفسره والرسول بين أظهرهم ، حتى إذا انتقل عليه السلام إلى ربه ، قام نفر من صحابته بدور المفسرين حسب ما سمعوه عن النبي عليه السلام وتعلموا منه ، « واشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة ، الخلفاء الأربعة وابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن الزبير »^(١) . وهنا يظهر ما يعرف بالتفسير المأثور ، الذين اهتموا بهديه ، ثم هي امتداد لتابعي هؤلاء الصحابة ، ثم لتابعي تابعيهم من أهل السلف الصالح .

فهذا منهج من مناهج التفسير ، للمنهج الثاني هو التفسير بالرائي ، وواضح من كلمة الراي أن المفسر في تلك الحالة لا يكتفي بما نقل عن السلف ، بل يبدئ برأيه في تفسير الآيات ، ويكون له وجهة النظر الخاصة به ، وهو محمود إذا برئ من الهوى والميل وبعد عن الأغراض الشخصية ، ملموم إذا كان غير ذلك ، « وتقاير الفرق الإسلامية المختلفة ترجع في الحقيقة إلى التفسير بالرائي ، غير أنها تدخل في النوع المعلوم منه ، لأن أصحابها لم يؤلفوها إلا لتأييد أهوائهم ، أو الانتصار لمذاهبهم ومواجهتهم ، من ذلك تقاير المعتزلة والمتصوفة والباطنية »^(٢) .

ولكن لماذا كان الإعراب في خدمة التفسير بالرائي دون المأثور ، يرجع ذلك إلى أن التفسير بالمأثور ليس له غرض خاص يبتغى وراءه ، فهو نقل كلام الصحابة وتابعيهم ، فإعراب الآيات هنا يتحرى الدقة النحوية والماتى الظاهرة ، وليس فيه غراية أو بعد . ولَمَّ الغرابة والبعد وهم ليسوا في حاجة إليهما لتمررة مذهب أو تأييد مبدأ . أما التفسير بالرائي ، فقد دخل في أغلبه الأهواء ، لذلك فقد ذهبوا بالتفسير بعيداً ونهبوا بالإعراب بعيداً أيضاً ، لكي يتناصروا أصولهم

(١) إجتان في علوم القرآن ، للسوي ، ج ٢ ، ص ١٨٧ ، ط ٢ مكتبة عمود توفيق بصر ، سنة ١٩٣٥ م .

(٢) مباحث في علوم القرآن ، للدكتور محي الصلح ، ص ٢٩٣ ، ط ١ دار العلم بيروت ، سنة ١٩٩٩ م .

الكلامية غير ناظرين إلى أصول النحو وقواعد الإعراب . وقد وصف ابن قيم الجوزية - وهو من أهل السنة - تفسير أهل الرأي بقوله « هو زبالة الأذهان ، وشخالة الأفكار ، وغفارة الآراء ، ووبسوس الصدور ، فمثلوا به الأوراق سواداً ، والقلوب شكوكاً ، والمالَم فساداً ، وكل من له مسكة من عقل يعلم أن فساد العالم وخروجه إنما نشأ من تقديم الرأي على الوحي ، والهوى على العقل »^(٣).

ولقد نشأ التفسير بالرأي بنشأة الفرق الدينية في الفترة بين مقتل عثمان سنة ٣٥ هـ ، وتولي معاوية الخلافة سنة ٤١ هـ . فقد كان هناك :

- ١ - حزب عثمان وعلى وأمه معاوية بن أبي سفيان أعظم قرابة عثمان شأنًا والمطالب بدمه^(٤).
 - ٢ - وكان هناك الشيعة حزب علي بن أبي طالب رابع الخلفاء الراشدين ورأس بني هاشم^(٥).
 - ٣ - وكان هناك أيضاً الخوارج ، تلك الفئة من المسلمين التي خرجت على معاوية وَعَلِيٍّ غلباً كليهما ولم ترضَ بالتحكيم الذي اتفق عليه الاثنان ، وأعلنت أن الحكم لله لا للرجال^(٦).
 - ٤ - ثم تلك الفئة التي رأت أن الفتنة تستمر بالمسلمين وراثة معاوية بتحكم في أعناق المسلمين ، فاعتزلوا الجماعة كلها وانقطعوا للمعلم والعبادة يقرؤون القرآن ويتدبرونه ، وينظرون للخطب الجسيم السياسي ينزل ببلاد الإسلام ، فلا يهتمون به ولا يأبهون ... ومن هنا نشأ اسم المعتزلة الذي سيطر فيما بعد على تلك الفرقة العقلية المشهورة^(٧).
- ومن قبل هؤلاء ومن بعدهم كان هناك المتصوفة « فقد ظهرت بذور التصوف الأولى في نزعات الزهد القوية التي سادت في العالم الإسلامي في القرن الأول الهجري ، وترجع العوامل الرئيسية في ظهور نزعة الزهد إلى عاملين هامين : الأول المبالغة في الشعور بالخطيئة ، والثاني الرعب الذي استولى على قلوب المسلمين من عقاب الله وعذاب الآخرة »^(٨). ثم إن نزعة الزهد هذه أو (التصوف السني) سرعان ما تأثرت بأفكار فلسفية أجنبية عن القرآن ، وصارت إلى التصوف الفلسفي الذي يقول بمعتقدات مختلفة أهمها عقيدة الحلول ، وعقيدة وحدة الوجود^(٩).
- فهذه إذن الفرق الدينية ، ولكل منها أصول كلامية ، وهي تفسر القرآن لكي ترفع قواعد هذه الأصول وتُدعّم بنيتها ، وكذلك الأمر في إعراب القرآن ، وأمثلة الآيات المقررة لتأكيد أصولها

(٣) أعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٧٨ .

(٤) تاريخ الإسلام السياسي ، للدكتور حسن إبراهيم ، ج ١ ، ص ٣٦٧ ، لفظة الصرية ، سنة ١٩٥٩ م .

(٥) الرعيه السابق ، ص ٣٦٧ .

(٦) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، للدكتور علي شوقي الشارح ، ج ١ ، ص ٢٩٩ ، دار المعارف ، سنة ١٩٧١ م .

(٧) الرعيه السابق ، ص ٢٩٩ .

(٨) في التصوف الإسلامي وتاريخه ، لنيكلسون ، ترجمة أبي الهيثم عفيف ، ص ٢ ، لجنة التحقيق والترجمة والنشر ، سنة ١٩٥٦ م .

(٩) نشأة الفكر الفلسفي ، ص ٣٧ .

ومبادئها كثيرة لا حصر لها ، فيستطيع الباحث مثلاً أن يفتح كشف الزمخشري لجد هذه الأمثلة تتساقط بين يديه دون عناء أو كد . إلا أن ما يحتاج إلى تعب وكد فهو تصيد الأمثلة الإعرابية التي تناصر أصولهم الكلامية ، لأنها قليلة نادرة .

المعتزلة

أما المعتزلة فلهم في تأويل الإعراب لخدمة أصولهم الخمسة أفتان كثيرة وطرق شتى ، وما كان ذلك إلا لتعدد أصولهم وتفرعها ، فوجدوا في إعراب الآيات طرقاً يُلجِسونَ منها إلى تسديد أصولهم ، دون أن ينظروا إلى التعسف أو التمثل في ذلك . وحسبك كشف الزمخشري - وهو من كبارهم - مؤيداً لما أقول .

فمن ذلك أن الزمخشري أئى أن تكون (ما) في الآية ﴿ من شر ما خلق ﴾^(١٠) (ما) الموصولة بمعنى الذي ، وذلك حتى يُتِمَّي الفُحْج عن الله ، وأنه سبحانه لا يفعل إلا الأصلاح ، وهذا أصل من أصولهم ، لذلك فما هنا مصدرية ، والمعنى من شر خلقه ، على أساس نسبة الشر إلى الخلق لا إلى الخالق^(١١) ، وقد علق أحمد بن المنير السني المالكي على ذلك بقوله : «لأنه - ويقصد الزمخشري - يعتقد أن الله لا يخلق أفعال الحيوانات ، وإنما هم يخلقونها لأنها شر ، والله تعالى لا يخلقها لبقه ، كل ذلك تبرع على قاعدة الصلاح والأصلاح التي وَضَعَ نساها ، حتى حُرِّفَ بعضُ القدرية (أي المعتزلة) الآية فقراً : من شر ما خلق . بتوئين شر وجعل ما نافية»^(١٢) .

ويريد الزمخشري أن يبرهن بالإعراب على أن أفعال العباد من خلقهم ، ولهم حرية الإرادة في ذلك ، ومن ثم وجب عليهم التكليف ، فيأتي إلى الآية ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرِزُّكُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾^(١٣) ويقول : إن جملة (يرزقكم من السماء والأرض) لها وجوه ثلاثة من الإعراب :

أ - إما أن تكون ابتدائية ، فَعَلَّيْهِ لا يكون الخلق إلا لله .

ب - وإما أن تكون نعتاً لخالق ، أو تفسيراً له ، وبذلك يكون الخلق مقيداً بالرزق في السماء والأرض ، وخروج الخلق من الإطلاق ، ثم يسأل الزمخشري مستكراً : فكيف يستشهد به على اختصاصه بالإطلاق ، والرزق من السماء المطر ، ومن الأرض النبات؟^(١٤)

(١٠) آية ٢ من سورة الفلق .

(١١) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل ، للزمخشري ، ج٢ ، ص ٥٦٨ ، الطبعة البنية المصرية ، سنة ١٩٢٥ م .

(١٢) للرجع السابق ، حاشي ص ٥٦٨ ، من ج٢ ، وهذه القراءة - قراءة ثري بقتين - هي لمصر ابن فلكد ، كما نرى على ذلك ابن هشام (المعنى ، ص ٥٣٩) .

(١٣) آية ٣ من سورة فاطر .

(١٤) الكفة الله ، ج٢ ، ص ٢٣٨ .

وهو بذلك يريد أن يصل إلى أن هناك خلقةً للأفعال وهم المعباد ، لأن الله خصص خلقه بالرزق . وقد عقب ابن المنير على ذلك بقوله « القدرة إذا قَرَعَتْ هذه الآية أسماهم قالوا بجرأة على الله تعالى : نعم تَمَّ خَلْقُ غَيْرِ اللَّهِ ، لأنَّ كُلَّ أَحَدٍ عندهم يخلق فعل نفسه ، فلهذا رأيت الزمخشري وسَّع الدائرة وجلب الوجوه الشارحة للتافرة ، وجعل الوجهين يطابقان معتقده في إثبات خالقي غير الله ، ووجهها هو الحق والظاهر وأخبره في الذكر تناسياً له »^(١٥) .

ولا يفتأ الزمخشري يترصد أي وجه من وجوه الإعراب يستند به على صحة ما يُلَقَّبُ إليه أهل الاعتزال ، حتى إذا وجد طريقاً إلى ذلك لا يدعه دون أن يلجئه ، ففي الآيتين ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ۝ ﴾^(١٦) يرى الزمخشري أن الآية الأولى تشمل التوحيد (لا إله إلا الله) والعدل (قائماً بالقسط) ، وهذان أصلان من أصول المعتزلة الخمسة ، وهو يريد أن يجعل هذين الأصلين مما أمر به الدين الإسلامي ، وحينئذ لا يكون الاعتزال بدءاً خارجاً عن نطاق الإسلام ، فساداً يصنع الزمخشري ؟ إنه يجعل محل الجملة الثانية من الإعراب (إن الدين عند الله الإسلام) جملة مستأنفة مؤكدة للجملة الأولى التي تشمل التوحيد والعدل . « فالإسلام هو العدل والتوحيد ، وهو الدين عند الله ، وما عداه فليس عنده في شيء من الدين »^(١٧) .

ثم نأتي بعد ذلك إلى مثال سافر من أمثلة الإعراب في الإعراب والتصنف فيه حتى يُستفيم للزمخشري ما يعتقده من مبادئ المعتزلة . فننضم أن الله سبحانه يغفر للمشرك الكافر بالتوبة ، فمادام يصنع الزمخشري بالآية الكريمة ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا كُونُ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ۝ ﴾^(١٨) التي تنص صراحة على عكس ما يقول به المعتزلة ؟ إنه بكل بساطة يعلق الجار والمجرور (لمن يشاء) بالفعلين : لا يغفر ، ويغفر وكأنه قيل : إن الله لا يغفر لمن يشاء الشرك ويغفر لمن يشاء ما دون الشرك ، على أن المراد بالأول (وهو عدم الغفران) من لم يتب ، وبالثاني (وهو الغفران) من تاب^(١٩) . أرايت إلى الزمخشري كيف لوى الإعراب وأماله عن الوجه الصحيح ؟ ولعنبري ، لو لم يكن الزمخشري معتزلياً ما استصوبه هو نفسه . والإعراب الصحيح هو ما قال به أبو البقاء المكي من أن جملة (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) هو مستأنف غير معطوف على (يغفر الأول) لأنه لو عطف عليه لصار متقياً^(٢٠) .

والأصل الأول للمعتزلة وهو التوحيد يدخل فيه تنزيه الله عن أي مشابهة بَيْتُهُ - سُبْحَانَهُ - وبين

(١٥) المرجع السابق ، فسر ص ٣٣٨ ، من ٢٠ .

(١٦) الآية ١٧ و ١٨ من سورة آل عمران .

(١٧) الكشف ، ج ١ ، ص ١٣٧ بصرف .

(١٨) آية ٤٨ من سورة التوبة .

(١٩) الكشف ، ج ١ ، ص ٢٠٨ .

(٢٠) إعراب القرآن ، ج ٢ ، ص ٣٦٨ .

الإنسان ، وفي الآية التي يضاف فيها (الوجه) إلى الله لا يرضى الزمخشري عن ذلك ، ولكنه يُنزل المضافات منزلة المضاف إليه في قوله تعالى ﴿ وَيَتَغَيَّرُ وَجْهُ رَبِّكَ كُلُّ الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾^(٢١) . يقول الزمخشري «وجه الله هو الله ، ومساكين مكة يقولون : أين وجه عربي كريم ينقذ من الهوان»^(٢٢) . وكذلك ينفي المعتزلة أن يكون لله مكان معين دون سواء ، بل هو في كل مكان ، لذلك فالزمخشري في الآية الكريمة ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ قُوَّتِهِمْ ﴾^(٢٣) يعلق الجار والمجرور بـ (حال) من (ربهم) فليس (فوق) هنا بالمكان ، ولكن معناه يخافون ربهم عالياً لهم وقاهراً كقولهم ﴿ وَغَرَّ الْقَاهِرُ أَقْوَقَ عِبَادِهِ ﴾^(٢٤) و ﴿ إِنَّا قُوَّتُهُمْ لَقَاهِرُونَ ﴾^(٢٥) .

وحرية الإرادة عند الإنسان المكلف هي التي بموجبها يسأل يوم القيامة عن أفعاله وبحساب عليها . وفي الآية الكريمة ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ غَدَلٍ . سَأَأَبِئُكُمْ آيَاتِي فَلاَ تَسْتَعْجِلُونِ ﴾^(٢٦) يرفض المعتزلة في إياه وتصميم أن تكون المجلة من الطباع المخلوقة في الإنسان ، وذلك لأن هذا التفسير يجيز القول بطباع نفس مخلوقة في الإنسان هي في الوقت نفسه أفعال معينة ، إذ كان أساس فعل الخير والشر هو إرادة الإنسان الحرة ، بل هو يؤثر - أي المعتزلي - وجوه التأويل المتسوية على المعنى اللفظي حرصاً على ألا يفهم من القرآن افتراضات لا تؤيد مدعاه في خلق الأفعال^(٢٧) . فليست الآن أن كثرت استدل الزمخشري الإعرابي لكي يبين أن إرادة الإنسان حرة غير مقيدة بمجلة أو بقيد آخر . إن هذه الآية يتبعها آيتان : ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . لَوْ يَظْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لا يَكْتُمُونَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلا عَنْ ظُهُورِهِمْ وَلا عَنْ أَيْمَانِهِمْ يَكْفُرُونَ ﴾^(٢٨) لقد وجد الزمخشري أن (لو) في الآية الأخيرة لا جواب لها ، فسرعان ما احتل الفرصة وجعل جوابها بفهم من الآية السابقة وهي «خلق الإنسان ... فلا تستعجلون» أي «لو يعلمون الوقت السلي يستعلمون عنه بقولهم : متى هذا الوعد ، وهو وقت صعب شديد تحيط بهم فيه النار من وراء ومن قدام فلا يقدرون على دفعها ومنعها من أنفسهم ولا يجدون ناصرًا ينصرهم لَمَّا كانوا»^(٢٩) بذلك الصفة من الكفر والاستهزاء والاستمجال ، ولكن جهلهم به هو الذي هوته عندهم^(٣٠) .

(٢١) آية ٢٧ من سورة الرحمن .

(٢٢) الكشف ، ج ٢ ، ص ٣٦٩ .

(٢٣) آية ٥٠ من سورة التحل .

(٢٤) آية ١٨ من سورة الأنعام .

(٢٥) آية ١٢٧ من سورة الأعراف .

(٢٦) الكشف ، ج ١ ، ص ٤٣٦ .

(٢٧) آية ٣٧ من سورة الأنبياء .

(٢٨) مذاهب التفسير الإسلامي ، جلد تيسير ، ص ١٢٨ و ١٢٩ ، ترجمة الدكتور عبد الحليم القحطاني ، ط الحادي ، مصر ، سنة ١٩٥٥ .

(٢٩) الأيتان ٢٨ و ٢٩ من سورة الأنبياء .

(٣٠) هذا هو جواب الشرط .

(٣١) الكشف ، ج ٢ ، ص ٤٦ .

ويورد الزمخشري أيضاً عن بعض المعتزلة أنهم قرأوا ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾^(٣٢) بنصب لفظ الجلالة على المفعولية، ورفح (موسى) تقديرأ على الفاعلية، وما ذاك إلا لينوا صفة الجمجمة عن الله أو المشابهة بخلقه في أنه يتكلم كما هم يتكلمون^(٣٣). ويلعب ابن جني في هذه الآية منعباً آخر، فيرى الفاعلية في لفظة الجلالة، ولكنه مع ذلك ينفي عنه الجمجمة أو المشابهة بخلقه باعتبار أن الله خلق كلاماً في الشجرة، فكلم به موسى « وإذا أحدثه كان متكلماً به ». فإما أن يحدثه في شجرة أو في فم أو غيرها فهو شيء آخر، لكن الكلام واقع، ألا ترى أن المتكلم منا إنما يستحق هذه الصفة لكونه متكلماً لا غير، لا لأنه أحدثه في آلة نطقه وإن كان لا يكون متكلماً حتى يحرك به آلة نطقه^(٣٤).

ويرجع الزمخشري مرة أخرى إلى أصل من أصول المعتزلة، وهو نفي القبح عن الله سبحانه وأنه لا يفعل إلا الأصلاح، فيجد في الآية السابعة والعشرين من سورة الحديد مُثَنًى يدل به على صدق هذا المبدأ، وذلك حيث يقول الله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْمَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ ﴾^(٣٥) فإن الزمخشري يتعرض لإعراب كلمة (رهمانية) في هذه الآية، فيجد أنه لَوْ عطفها على ما قبلها (رأفة ورحمة) لكان ذلك مدعاة إلى القول بأن الله يخلق القبح، وهذا ما ينكره المعتزلة، فالله لا يفعل إلا الأصلاح. فإذاً يصنع الزمخشري ؟ إنه يُقَرِّبُ كِلِمَةً (رهمانية) مفعولاً به بفعل مضمر يفسره الظاهر، تقديره (وابتدعوا رهمانية ابتدعوها) يعني: وأحدثوها من عند أنفسهم ونلدوها^(٣٦).

ومع ذلك فإن الزمخشري يُجَوِّزُ إعراب (رهمانية) على أنها معطوفة على ما قبلها، ولكنه يحترس في هذا الإعراب، فيرى أن الفعل (جعلنا) في أول الآية بمعنى (وفقنا) يقول: « ويجوز أن تكون الـرهمانية معطوفة على ما قبلها، و(ابتدعوها) صفة لها في محل نصب، أي (وجعلنا في قلوبهم رأفة ورحمة ورهمانية مبتدعة من عندهم بمعنى وفقناها للتراحم بينهم ولا ابتدع الـرهمانية واستحدثناها »^(٣٧).

والزمخشري يملك موقع نفسه في إشكال، وهو أنه بتضيره (جعلنا) بمعنى (وفقنا) نفس أن تكون (الرهمانية) من خلق الله، ونفي معها أن تكون (الرحمة والرأفة) أيضاً من خلق الله، وذلك لأن الفعل (جعلنا) مسلط على المفعولات الثلاثة: رأفة، ورحمة، ورهمانية، وليس على الـرهمانية فقط، فكان الزمخشري في نفيه القبح عن الله نفي عنه أيضاً فعل الأصلاح.

(٣٢) آية ١٦٤ من سورة النمل.

(٣٣) الكشف، ج١، ص ٢٣٨.

(٣٤) لمصالح، ج٢، ص ٢٥٤.

(٣٥) آية ٢٧ من سورة الحديد.

(٣٦) الكشف، ج٢، ص ٤٣٧.

(٣٧) الرجع السابق، ص ٤٣٨.

وانظر إلى أبي حيان في « البحر المحيط » عندما ينفي أسلوب الاشتغال في هذه الآية ، والذي قال به الزمخشري ومن قبله أبو علي الفارسي :

« وجعل أبو علي الفارسي (ورهبانية) مشتقة من المطف على ما قبلها من رافة ورحمة ، فاتصّب عنه (ورهبانية) على اصغر فعل يفسره ما بعده ، فهو من باب الاشتغال أي (وابتدعوا رهبانية ابتدعوها) يعني (وأحدثوها) من عند أنفسهم ونزلوها . وهذا إعراب المعتزلة ، وكان أبو علي معتزلياً . وهم يقولون ما كان مخلوقاً لله لا يكون مخلوقاً للعبد ، فالرافة والرحمة من خلق الله ، والرهبانية من ابتداع الإنسان فهي مخلوقة له . وهذا الإعراب الذي لهم ليس بجيد من جهة صناعة العربية ، لأن مثل هذا هو مما يجوز فيه الرفع بالابتداء ، ولا يجوز الابتداء هنا بقوله (ورهبانية) ، لأنها نكرة لا مسوغ لها من المسوغات للابتداء بالنكرة »^(٣٨) .

كما يعلق أحمد بن المنير على إعراب الزمخشري بأنه لو كان الخلق مقصوداً للعباد ، ما كان للذكر (في قلوب الذين اتبعوه) هدف ولا غرض ، فلما ذكرها الله تعالى تبين محل الخلق ، وهو القلب ، يقول « فإنه ذكر محل الرافة والرحمة مع العلم بأن محلها القلب ، فجعل قوله (في قلوب الذين اتبعوه) تأكيداً لخلق هذه المعاني ، وتصويراً لمعنى الخلق بذكر محله . ولو كان المراد اسماً غير مخلوق في قلوبهم لله تعالى كما زعموا - يقصد أبا علي الفارسي والزمخشري - لم يبق لقوله (في قلوب الذين اتبعوه) موقع »^(٣٩) .

وفي الآية ﴿ هَٰذَا الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾^(٤٠) يسلك الزمخشري طريقاً غريباً لتقسيم المعطف ، فهو لا يرى أن (الآخر والظاهر والباطن) كلها كلمات معطوفة على (الأول) بل يرى أن (الآخر) معطوف على (الأول) ، ثم يرى أن (الباطن) معطوف على (الظاهر) ، ثم يعطف (الظاهر والباطن) معاً على (الأول والآخر) معاً . يقول « فإن قلت : فما معنى (الواو) ، قلت : الواو الأولى معناها الدلالة على أنه الجامع بين الصفتين الأولى والآخرية ، والواو الثالثة على أنه الجامع بين الظهور والخفاء ، ولما الواو الوسطى فعلی أنه الجامع بين مجموع الصفتين الأولىين ومجموع الصفتين الآخرين . فهو المستمر للوجود في جميع الأوقات الماضية والآتية ، وهو في جميعها ظاهر وباطن ، جامع للظهور بالأدلة والخفاء ، فلا يدرك بالحواس ، وفي هذا حجة على من جوّز إدراكه في الآخرة بالحاسة »^(٤١) فالزمخشري لا يعطف مفرداً على مفرد ، ولا جملة على جملة ، بل يعطف مفردتين على مفردتين ، وهذا شيء لم يُقل به أحد من النحاة ، ومع ذلك فإن هذا

(٣٨) البحر المحيط ، لأبي حيان الفارسي ، ج ٨ ، ص ٢٢٨ .

(٣٩) هامش الكشف ، ج ٢ ، ص ٤٢٧ .

(٤٠) آية ٣ من سورة الحديد .

(٤١) الكشف ، ج ٢ ، ص ٤٣٤ .

التنظيم في العطف لا يدل على عدم جواز إدراكه سبحانه في الآخرة بالحاسة كما أراد الزمخشري ؛
أن يبرهن عليه .

ونأتي إلى لمي الحسين الخياط المعتزلي في زُده على ابن الرواندي الملحد وتفنيد آراءه فنراه
يسوق في رده كل ما أوتي من حجج ، ومن بينها الإعراب . فمن الأصول الفرعية للمعتزلة أن
« الله جل ثناؤه كان ولا شيء معه ، وأنه لم يزل يعلم أنه سيخلق الأجسام وأنها ستحرك بعد خلقه
إياها فتسكن ... ولم يزل يعلم أن الجسم قبل حلول الحركة فيه سياتحرك »^(١٢١) فيأتي ابن
الرواندي ويكذب ذلك بديل قوله تعالى ﴿ الْآن خَفَّتْ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾^(١٢٢) ،
« فكما أن التخفيف حدث الآن ، فكذلك العلم بضعفهم ، لأن الكلام الثاني معطوف على
الأول » . وبذلك فإنَّ الله « إنما يستفيد العلم بالشيء عند كونه وحدثه ، كما يستفيد الناس »^(١٢٣) .
فيرد الخياط على ذلك بأن ظرف الزمان في الآية المستدل بها وهو (الآن) يتعلق بالفعل « خَفَّتْ
فقط دون الفعل (عَلِمَ) » . يقول الخياط ما نصه « وأما قوله (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم
ضعفًا) فيها قولان ، أحدهما أن الآن وقعت على التخفيف وحده والعلم بالضعف متقدم ، ونظيره
قول القائل : (اليوم أصير إلى فلان وأعلم أنه لا ينصني) فمصيره إليه حدث في اليوم ، وعلمه به
متقدم كأنه قال : (أصير إليه وأنا أعلم بأنه لا ينصني) والوجه الآخر أن (الآن خفف الله عنكم
وعلم الضعف متكم موجوداً) وإنَّ كان علماً به قيل وجوده »^(١٢٤) .

والآية ﴿ ليس كمثل شيء ﴾^(١٢٥) تقضي عند المعتزلة أيضاً ألا يرى سبحانه ، مستثنين في ذلك
إلى قوله تعالى ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْبَصَرَ ﴾^(١٢٦) لذلك فقد ذهب أبو علي الجبائي وهو
من كبار المعتزلة إلى أن كلمة (إلى) في قوله تعالى ﴿ إلى ربها ناظرة ﴾^(١٢٧) ليست حرف جر ، بل
هي اسم بمعنى (نعمة) وجمعها آلاء ، فكانه قيل : وجوه ناظرة نعم ربها »^(١٢٨) .

ونأتي إلى مبحث آخر من مباحث الإعراب في القرآن الكريم ، وهو خاص بمعنى الحرف
(لعل) فنحن عند إعرابنا ١١ الحرف نقول « هو حرف ناسخ مبني على الفتح لا محل له من
الإعراب يفيد التوقع سواء أكان ترجيحاً لمحبوب أم اشفاقاً من مكروه » ، والتوقع معناه الجهل

(١٢١) الانتصار والرد على ابن الرواندي الملحد ، لأبي الحسين الخياط المعتزلي ، ص ٨٣ ، الطبعة الكاثوليكية بيروت ، سنة ١٩٥٧ م .

(١٢٢) آية ٦٦ من سورة الأنعام .

(١٢٣) الانتصار والرد ، ص ٨٥ .

(١٢٤) الترجيع لسليوم ، ص ٨٥ و ٨٦ .

(١٢٥) آية ١١ من سورة الشورى .

(١٢٦) آية ١٠٣ من سورة الأنعام .

(١٢٧) آية ٢٣ من سورة القلم .

(١٢٨) الفصل في اللؤلؤ والألماء والنحل ، لأبو عبد بن حزم ، ص ٣٠ ، ٣١ ، طائفة الأدبية مصر ، سنة ١٣١٧ هـ .

بالمعاقبة ، والجهل محال على الله - سبحانه وتعالى - فكيف نسرّ وقبح لعل في القرآن الكريم ، وكيف تناولوا المعتزلة وغيرهم من الفقهاء واللغويين؟^(٥٠)

أعرض هنا للآراء العديدة التي قيلت في ذلك ثم أبين الرأي الصواب . فذهب الزمخشري إلى أنها في مثل قوله تعالى ﴿ لعلكم تتقون ﴾ «إطعام من كريم رحيم ، إذا أطعمَ قتل ما يطعم فيه لا محالة ، لجرى إطعامه مجرى وعيد المحتوم وفأزه به ، ... فمن قِيلَ لِلْمَلِكِ وما عليه أَوْضاحُ أَتْرِبِهِمْ ورسومهم أن يقتصروا في مواعدهم التي يوطنون أنفسهم على إنجازها على أن يقولوا : عسى ولعل ونحوهما من الكلمات . فإذا غيّر على شيء من ذلك لم يبق للطلاب عندهم شك في النجاح والفوز بالطلب ، فقلّ مثله وَزِدَ كَلَامُ مَلِكٍ لِلْمَلِكِ ذي العزة والكبرياء ... ولا يجوز أن يُخْصَلَ على رجاء الله تقواهم ، لأن الرجاء لا يجوز على عالم الغيب والشهادة»^(٥١) . وعليه نسالحرف (لعل) من الله واجب التحقيق لأنه سبحانه ، لا يجوز عليه الجهل الذي هو منفسن في الرجاء .

ولكن لِمَ لَمْ يحتمل المعتزلة (لعل) في الآيات لعلكم تتقون ، لعلكم تفلحون ، ... وما شابهها على عدم الفلاح أو عدم التقوى ، وذلك تحقيق أيضاً وليس رجاء ؟ ذلك محمول لديهم على نظريتهم في ضي الشر أو الفتح عن الله ، ولما كان أي احتمال آخر غير إرادة الفلاح أو التقوى هو شر وبقبح انتهى ذلك ، ولهذا فإن (لعلكم تفلحون) ... (لعلكم تتقون) مفسرة بالإرادة ، أي لا بد من الفلاح أو التقوى دون احتمال آخر^(٥٢) .

وعلى ذلك فالآية ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّبِعُوا رِسْمَ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لعلكم تتقون ﴾^(٥٣) تكون فيها الوقاية محققة من حيث تركبها على العبادة ، فاستعمال لعل هنا استعمال فاء السببية من حيث تحقق السبب عند وجود سببه ، وعلى هذا المعنى تكون جملة (لعل) لا محل لها من الإعراب كحالة الشرط غير الجازم^(٥٤) . وبينما يذهب المعتزلة إلى أن ما يصدر عن الله فعل واحد : فعل ما هو أصلح ، يذهب أهل السنة إلى أن قدرة الله تناول كل شيء ، فهو الفاعل على الحقيقة^(٥٥) وعليه فلم يفسروا (لعلكم تتقون) بإرادة التقوى وهي الأصلح - كتفسير المعتزلة - بل فسروها بالطلب ، لما في الترجي من معنى الطلب فكأنه قال : كونوا متقين أو مفلحين ، إذ يستحيل وقوع شيء في الوجود على خلاف إرادته تعالى سواء أكان شراً أم خيراً^(٥٦) .

(٥٠) رجعت لي بعض ما كتبت هنا إلى رسالي في التفسير .

(٥١) الكشاف ، ج ١ ، ص ٣٩ و ٣٧ .

(٥٢) ينظر في ذلك البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، ج ٢ ، ص ٨٩ . ونشأة الفكر الفلسفي ، ص ٥١٧ . والاعتصار والرد ، للفيط ، ص ١٥٣ .

(٥٣) آية ٢١ من سورة البقرة .

(٥٤) حاشية النجمل على البلالين ، ج ١ ، ص ٣٦ .

(٥٥) نشأة الفكر الفلسفي ، للتكرير الشافعي ، ص ٥١٨ .

(٥٦) البرهان في علوم القرآن ، ج ٢ ، ص ٨٩ .

ونعذب سيوفه إلى أن (لعل) في كلام الله تعالى على بسببها من التبرجي، إلا أن التبرجي مصروف للمخاطبين وليس على الله سبحانه وتعالى: أي اذهب أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم^(٥٧). فللنبي في الآية السابقة (البقرة / ٢١) أي لعلكم تتقون على رجائكم وطمعكم، وعليه فإن جملة (لعل) تكون حالية، أي حال كونكم مترجين لتقوى طامعين فيها^(٥٨).

وزعم ابن الأنباري وجماعة من أئمة العربية أنها للتعليل، أي اعبدوا ربكم... لكي تتقوا، وبه قال قطرب والطبري، قال الثعالبي «في قوله تعالى ﴿وأنهلاً وسبلاً لعلكم تهتدون﴾ يريد كي تهتدوا»^(٥٩).

وقيل هي للتعرض للشيء، أي افعلوا فلك متعرضين لأن تتقوا^(٦٠).

وأرى أن هذا الاستعمال للحرف (لعل) في أواخر الآيات إنما هو من الأساليب القرآنية المقصود بها الحث والتحفيز على التذكر أو الامتناء أو الشكر أو الرجوع إلى الله... الخ. بطريقة ودودة محبة إلى النفس، فيها دعوة إلى الطاعة وإغراء للاستجابة لهذه الدعوة. ومن غلط الرأي حمل (لعل) على غير ذلك من تأويلات المعتزلة أو أهل السنة أو النحاة، فالقرآن نزل بلغة الناس التي يتكلمون بها في أمورهم الدنيوية، ومن ثم كانت لها نفس المفاهيم التي اصطلاح الناس عليها في مواضعهم لاستعمال هذا الحرف، دون تحميله غير ذلك.

المتصوفة

فإذا انتقلنا إلى الغزالي وجدناه يعيب على أصحاب تفسير القرآن بالرأي سبيلهم إلى الهوى وجنوحهم إلى تأييد مذهبهم عن طريق هذا التفسير، ويورد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار» وهو في الوقت نفسه لا يؤيد الأخذ بظاهر التفسير، لأن ذلك سوف يعطل الاجتهاد، ويجعل الناس متساوين في فهمه، فالاجتهاد هو الذي يفرق بين المدارك، يقول «من زعم أن لا مبنى للقرآن إلا ما ترجمه ظاهر التفسير، فهو مخير عن حد نفسه، وهو مصيب في الإخبار عن نفسه، ولكنه مخطئ في الحكم برد الخلق كافة إلى دوحته التي هي حله ومحلّه، بل الأخبار والأثر تدل على أن معاني القرآن فيها متسع لأرباب الفهم»^(٦١). ثم يأتي الغزالي

(٥٧) الكتاب، ج ١، ص ١٦٧، ويقصد بهذا الشرح الآية ٤٢ و ٤٤ من سورة طه ﴿فانصبا إلى فرعون إنه طغى﴾. فنزلاً لا قولاً لربنا لله بنكر أو بجنس.

(٥٨) شرح الجمل على الجلائين، ج ١، ص ٦٦.

(٥٩) فقه اللغة وسر العربية، لابن الأثير، ص ٥٣٧، الطبعة التحفوية، سنة ١٢٨٤ هـ.

(٦٠) حاشية الجمل على الجلائين، ج ١، ص ٦٩.

(٦١) إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، ج ١، ص ٢٩٧، التحفوية الكبرى.

بأحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأخبار تؤيد عدم التقيد بظاهر النص ، منها قوله عليه الصلاة والسلام « إِنَّ للقرآن ظهراً وبنطاً وحداً ومطلماً »^(١٢١) . وقال عليّ كرم الله وجهه « لو شئت لأقورت سبعين بعيراً من تفسير الفاتحة » . وقال أبو السدءاء « لا يفقه الرجل حتى يجعل للقرآن وجوهاً » .

لما قول الرسول صلى الله عليه وسلم « من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » وقول أبي بكر رضي الله عنه « أي أرض تغلني ، وأي سماء تظلني إذا قلت في القرآن برأبي »^(١٢٢) . . . إلى غير ذلك مما ورد في الأخبار والآثار في النهي عن تفسير القرآن بالرأي فيرجع - في رأي الغزالي - إلى سببين^(١٢٣) :

١ - « أن يكون للمفسر في الشيء رأي وإليه ميل من طبعه وهواه ، فيتأول القرآن على وفق رأيه وهواه ليحتج على تصحيح عرضه ، ولو لم يكن له ذلك الرأي والهوى لكان لا يلوح له من القرآن ذلك المعنى . ويكون المراد بالرأي الرأي الفاسد الموافق للهوى دون الاجتهاد الصحيح » .

٢ - « أن يتسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العريية من غير استظهار بالسماع والنقل فيما يتعلق بغرائب القرآن ، وما فيه من الألفاظ البهمة والمبدلة ، وما فيه من الاختصار والحذف والإسمرار والتقديم والتأخير » .

وإذاً فالنفس بالرأي أو الاجتهاد في فهم النص والنفاذ إلى أعماقه مشروط عند الغزالي بشرطين : الأول البعد عن الهوى ، الثاني معرفة أساليب اللغة وتركيباتها المختلفة .

فلنتنظر الآن إلى تناول الغزالي لإعراب الآيات ونتبين إلى أي حد طَوَّقَ الإعراب لكي يجعله سنداً في تأييد مذاهب الصوفية ، وهل تقيد بهذين الشرطين اللذين ذكّرهما في التسكين من اللغة والبعد عن الشطحات البعيدة للمرام في إعرابه قوله تعالى ﴿ وَأَشْرَسُوا فِي فَلْسُوبِهِمُ الْعِجْلُ بِكُفْرِهِمْ ﴾^(١٢٤) . يقدّر الغزالي مضافاً ، أي (حب العجل) ، فحذف الحب وهو المضاف وأناب المضاف إليه متابه . وكذلك في قوله تعالى ﴿ إِذْ لَأَذِّنُكَ خَيْفَتَ الْخِيَاةِ وَضَيِّقَتِ الْمَمَاتِ ﴾^(١٢٥) يقدّر مضافين ، « (ضعف عذاب الأحياء وضعف عذاب الموتى) فحذف العذاب وأبدل الأحياء والموتى بذكر الحياة والموت ، وكل ذلك جائز في فصيح اللغة »^(١٢٦) وكذلك في الآية ﴿ وَتَسْتَجِلُّونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكْفِرُونَ ﴾^(١٢٧) أي تجعلون شكر رزقكم بتقدير مضاف . . . إلى آخر الآيات التي ذكرها من

(١٢٢) يفسر الشنقي ملا الحديث بقره « الظاهر الثلاثة » ، والباطن الفهم ، والمحد خلافاً وحرامها ، والطلع الشرف اللقب على المراد بها نفسها من الله عز وجل . . . تفسير القرآن العظيم ، لأبي محمد بن سويل الشنقي ، ص ٣ ، طبعة الباهي الخليلي .

(١٢٣) إحياء علوم الدين ، ج ١ ، ص ٢٩٨ بصرف .

(١٢٤) آية ٩٣ من سورة البقرة .

(١٢٥) آية ٧٥ من سورة الاسراء .

(١٢٦) إحياء علوم الدين ، ج ١ ، ص ٢٩٩ .

(١٢٧) آية ٨٢ من سورة الواقعة .

هذا الباب ، وهو باب حذف المضاف . وكذلك لم يشطح الغزالي في الإعراب في هذه الآيات ولا في الآية ﴿وَالَّذِينَ تَخَذَلُوا مِنْ دُونِهِ أَولِيَاءَ مَا نَحْبُهُمْ إِلَّا لِيُفَرِّقُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^(٦٨) فإنه لم يذهب بعيداً عندما جعل جملة (ما نحبهم) (إلا) في محل نصب مقول القول بفعل محذوف تقديره : يقولون ، أي (والذين اتخذوا من دونه أولياء يقولون ما نحبهم إلا...) . إلا أنه عندما قدر التقدير نفسه في آية أخرى جانبه التوفيق ومال إلى الهوى في تأييد الصوفيين ومعارضة المعتزلة ، ذلك أنه في الآية ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤَدُّونَ الْغَزْمَ لِمَنِ الْأَمْرُ الْيَوْمَ عَلَى اللَّهِ﴾^(٦٩) يرى أن المعتزلة يستنون إليها في نفي الفج عن الله ، وأن الله لا يفعل إلا الحسن (الحسن منه والسيئة من الإنسان) ويستندون إليها أيضاً في حرية الإرادة عند الإنسان وعدم الجبر . فماذا يفعل الغزالي لكي ينقض دعوى المعتزلة ؟ أنه بكل بساطة يجعل جملة (ما أصابك من حسن فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك) في محل نصب مقول القول بفعل محذوف تقديره : يقولون ، أي لحال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ، يقولون : ما أصابك من حسن . . . نفسك . فكان هذا القول هو قول المشركين الذين لا يفقهون حديثاً ، وليس إخباراً أو تقريراً من الله سبحانه وتعالى ، وبذلك لا يكون هناك تعارضٌ - في رأي الغزالي بين هذه الآية وبين الآية ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٧٠) .

كذلك يذهب الغزالي بعيداً عندما يعلق الجار والمجرور في الآية الخامسة من سورة الأنفال ﴿فَمَا أَغْنَتْكَ رِجَالُكَ مِنْ يَتَيْكَ بِالْحَقِّ وَأَنْ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُِونَ﴾ بما سبق ذكره في الآية الأولى من السورة نفسها ﴿قُلْ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ﴾ وما بين الآيتين اعتراض^(٧١) . فالجار والمجرور هنا متعلق بصفة لصدر محذوف ، أي الأنفال ثابتة لله ثبوتاً كعبوت إخراجك من بيتك .

أما كتاب (عوارف المعارف) للسهروردي فمليء بهذه الشطحات الصوفية المورغة في الإشارات والرمز ، وتخير السهروردي من وجوه الإعراب للآية الواحدة الوجه الذي يناسب خياله ، فعل سبيل المثال نجد في الباب الثالث من هذا الكتاب - بيان فضيلة علوم الصوفية - الآية ٢٨٢ من سورة البقرة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُؤْتِكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ كَمَا نَبَأَ الْأَنْبِيَاءَ﴾ فيقول السهروردي شارحاً لها «جعل العلم ميراث التقوى»^(٧٢) وهذا التفسير الملوذ الكلمات من السهروردي يكشف عن شيء بالغ الأهمية ، وذلك أن جملة (ويعلمكم الله) لها وجهان من الإعراب^(٧٣) .

(٦٨) آية ٢ من سورة الزمر .

(٦٩) آية ٧٨ من سورة النساء .

(٧٠) آية ٧٨ من سورة النساء .

(٧١) إحياء علوم الدين ، ج ١ ، ص ٣٠٠ .

(٧٢) عوارف المعارف للسهروردي ، ج ٥ ، ص ٥٥ ، الكتبة الشافعية الكبرى ، والأحرار الآية الأولى هي (إ. - .) ، ليس

للغزالي ، ثم لم نجد في هذا الجزء المخصص لكتب ثلاثة ، ١ - تعرف الأحياء بفعل الإحياء لعبد القادر المبدع ، ٢ - إجماع عن تشكلات الأحياء لإمام الغزالي ، ٣ - ثم كتاب عوارف المعارف للسهروردي .

(٧٣) حاشية الجمل على الجلالين ، ج ١ ، ص ٢٣٥ .

١ - فلما أن تكون الواو للاستئناف ، والجملة بعدها لا محل لها متأنفة. وهذا هو الوجه الصحيح .

٢ - ولما أن تكون الواو حالية ، والجملة بعدها حال من ضمير الفاعل في (اتقوا) . وهذا الوجه ضعيف لأن المضارع المثلث لا يتأخره واو الحال .

وشرح السهروردي (جعل العلم ميراث التقوى) يدل بوضوح على أنه اختيار الوجه الثاني الضعيف ، فربط بين تقوى الله والعلم ، أو أن تقوى الله تتضمن العلم ، ولسم يجعل السواو للاستئناف حتى لا يفصل بينهما . كل هذا لكي يخدم مذهبه الصوفي القائل بأن العلوم الدنيوية من الممكن تحصيلها مع محبة الدنيا والاخلال بحقائق التقوى ، «أما علوم هؤلاء القوم (أي الصوفيين) فلا تحصل مع محبة الدنيا ولا تنكشف إلا بمجانبة الهوى ولا تدرس إلا في مدارس التقوى»^(٧٤) .

ثم هو يحلل فعل الأمر (كُنْ) الذي ورد في كثير من آيات القرآن تحليلاً بعيداً عن معناه اللغوي قريباً من تصورات الصوفية وإشاراته الرمزية يقول «الروح لم يخرج من (كن) ، لأنه لو خرج من (كن) كان عليه الذل» ، قيل : فمن أي شيء خرج ؟ قال : من بين جماله وجلاله سبحانه وتعالى ، يلاحظ الإشارة خصصها بسلامه وحياتها بكلامه ، فهي معتقة من ذلك (كن) «^(٧٥) . فكان فعل الأمر عنده - وهو كن - له حيز من المكان والزمان ، ويرتبط بالإذلال والخضوع ، لذلك فلم يرض أن يخرج الروح منه ، بل هي خارجة من بين جماله وجلاله سبحانه ...

وهناك أمثلة أخرى من الإعراب نجد الصوفيين فيها يغالون في تأويلها مغالاة تبعدا عن الوجه الصحيح ، وتدخلها في الخطأ الفاحش ، وهم في ذلك يقصدون قصداً إلى نصرة مذهبهم وتعاليمهم بغض النظر عن أي اعتبار آخر ، حتى إن السيوطي لم يعترف بصحة تفسيرهم وقال «وأما كلام الصوفية في القرآن فليس بتفسير . قال ابن الصلاح في فتاويه : وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي المفسر أنه قال : صنف أبو عبيد الرحمن السلمي (من المتصوفة) حقائق التفسير ، فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر ... وقال السفي في عقائده : النصوص على ظاهرها . والمردول عنها إلى معان يدعيها أهل الباطن إلحاد»^(٧٦) .

ويرد نتاج الدين السبكي على هذه التأويلات الصوفية وتصوراتهم الخاصة أبلغ رد عندما يتعرض للحديث الشريف الذي ذكر فيه أن جبريل عليه السلام سأل الرسول صلى الله عليه وسلم عن بعض أمور دينية ومنها الإحسان ... ثم قال - أي جبريل - أخبرني ما الإحسان ؟ قال - أي

(٧٤) عوارف المعارف ، ج ٥ ، ص ٥٥ .

(٧٥) مثل الآية ﴿ إِنَّمَا آمُرُكُم بِمَا آتَىٰ بِكُمُ الْوَيْهَاءُ أَن تَقُولُوا لَا مَلَكُوتَ لَنَا وَلَا آلَ لَنَا قُلْ إِنَّمَا حَرَصْتُ عَلَىٰ لَدُنِّي وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ أَهْلَكُونُوا ۚ ﴾ (١٧٧) البقرة ، ٤٧ / آل عمران ، ٥٩ / آل عمران ، ٧٣ / الأنعام ، ٤٠ / فصل ، ٣٥ / مريم ، ٦٨ / غفر .

الاعتقاد في علوم القرآن ، ج ٢ ، ص ١٨٤ .

الرسولُ: أن تخشى الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك^{٧٧}. يقول السبكي في هذا الموضع:

«وفي هذا القظم من القوائد الرد على من حرف الكلم عن مواضعه، ووقف على قوله (فإن لم تكن تراه) مشيراً إلى أن المصطفى صلى الله عليه وسلم أشار بذلك إلى مقام الفناء، قائلًا: إن (كان) هنا تلمة، والمعنى: إنك إذا فتيت عن نفسك، فلم ترها شيئاً شاهدت الله تعالى، فإن النفس ورؤيتها حجاب دون الحق سبحانه وتعالى، فمن نحا الحجاب شاهد الجناب، كما قال بعض المشايخ: وفي رب العزة في المنام، فقلت: ربي كيف الطريق إليك، فقال: خُلْ نَفْسَكَ وتعالى. هذا كلام من أشرنا إلى أنه حرف الكلم عن مواضعه، ولستنا ننكر مقام الفناء ولا حق أهله، وإنما يُنكر على هذا القائل تحريفه لفظ الحديث وسوء فهمه. فإنه لو كان الأمر كما زعم، لجزم لفظ (تراه) على أنه جواب الشرط، فإن تقدير (لم تكن) عنده: فإن، وبذلك تم الشرط، وصار الجواب (تراه) وجواب الشرط مجزوم. فإن قال: إن حرف العلة قد ثبت، وتقدر الجزم فيه على حد (ولا ترهاها) من قول الرازي:

إِذَا التَّجَوُّزُ غَضِبْتَ تَسَلَّقْ وَلَا تَرَهَاها وَلَا تَفْلَحْ

فالجواب: إن ذلك يجوز في الضرورة. ثم يضع قوله -أي يضع الصوفي قول الرسول ﷺ- (فإنه يراك) ولا يصير بينه وبين ما قبله ارتباط. والصواب أن (فإنه يراك) جواب الشرط، أ. هـ^{٧٨}. أرايت إذن إلى المتصوفة وكيف تصفوا وتمحلوا في الحديث وإعراجه لكي يبرهنوا على حالة العدم أو الفناء في ذات الله لإمكان رؤيته سبحانه.

وعند المتصوفة ما يعرف بنظرية الاتحاد -أي اتحاد العبد وربه في أنية واحدة- فكان الصوفي لما صفت نفسه وتحللت من كل شهوات الدنيا وملذاتها، زال عنه الحجاب، ولم يعد هناك ما يفصل بينه وبين ربه، فاتحد مع الله في أنية واحدة. ولنتظر الآن إلى إعراب ابن عربي لسلاية الكريمة ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾^{٧٩}، وكيف استعمل نون الوقاية في (إنني) استعمالاً غريباً، لا يوجد إلا في خياله فقط، لكي يؤيد تلك النظرية، يقول:

«كانت الأنيان^{٨٠} طرفين فتميزتا، إلا أن لأنية الحادث (أي العبد) منزلة القداء والإيثار لجنب الحق بكونها وقاية، وبهذه الصفة من الوقاية تتفرد أنية العبد في الحق (أي في الله)

(٧٧) يفرغ من أن هذا الفصل خمس ثلثي إعراب القرآن، إلا أنني لم أجد هذا الحديث لأن ثلاثه صوفية وشطحيم الإمبريئة وانسحق به كل الفصح.

(٧٨) طبقات الشافعية الكبرى، تلخ الدين أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، طبعة المطبعة الحسينية، ١٠، ص ٨٦ و ٨٧.

(٧٩) أية ١٤ من سوره كه.

(٨٠) بقصد أية الله وفيه المد.

اندرجاً في ظهور، وهو قوله تعالى ﴿إني أنا الله﴾ فلولا نون العبد (يقصد النون الثانية من إني) التي أثر فيها حرف الياء الذي هو ضمير الحق، فخفض النون، فظهر أثر القديم (أي الله) في المحدث (أي العبد) ولولاه لخفضت النون من أن، وهي أية الحق كما في قوله ﴿إني أنا ربك﴾^(٨١) فإنه لا بد لها من أثر فلما لم تجد أية العبد التي هي نون الوقاية أثرت في أية الحق فخفضها ومقلها الرحمة التي هي الفتح «أ. هـ»^(٨٢).

وبعد، فهل هناك أعجب من هذا القول، وهذه الأفاتين الغريبة في تعريف نون الوقاية وعمل الضمائر؟ إن أسلوب ابن عربي غامض، ولكن نستطيع أن نستشف منه أن نون الوقاية في الآية ﴿إني أنا الله﴾ ترجع إلى العبد، وهي وقاية لأن العبد في منزلة الفداء والإيثار بالنسبة لله، كما أن ضمير المتكلم في (إني) وهو يعود على الله سبحانه قد أثر في نون العبد التي قبلها فخفضها، ولو أن ضمير المتكلم لم يجد هذه النون لأثر في نون الحق نفسها، كما في قوله تعالى ﴿إني أنا ربك﴾ وهذا الضمير محله الفتح (اسم أن)، ومقام الفتح الرحمة!.

ومن شئنة الصوفية أيضاً ما رأته في قراءة من قرأ ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾^(٨٣) فالإعراب الصحيح لها في هذه الحالة: (كل) مبتدأ وجملة (خلقناه) في محل رفع خبر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر (إن)^(٨٤). ولكن إعراب الصوفية لها: إنا: أن واسمها، وكل: خبرها، وإذا فالآية: إنا كل شيء، بمعنى: نحن كل شيء، وبذلك يثبتون ما يقولون به من الاتحاد أو التوحيد الجوهرى بين الله والعالم. فهو سبحانه عين الأشياء^(٨٥). وقد علق الدكتور عبد الحليم النجار على ذلك قائلاً: «نعم، يؤخذ هذا المعنى المستكر من كلام التابليسي في شرح نصوص الحكم توضيحاً لكلام ابن عربي، ولكن ذلك ليس مقصوداً منه بالتفسير بالمعنى الدقيق بل مجرد الاستئناس بظاهر التركيب اللفظي، وهذه شئنة الصوفية، وكثيراً ما يتورطون بذلك في إيهام معان غير مقصودة، وليس التابليسي على كل حال ممن يعتقد بهم في تفسير القرآن وفهمه»^(٨٦).

ونحن قد تعودنا أن نعرب الحروف في فواتح السور بأنها حروف لا محل لها من الإعراب أو خبر مبتدأ محذوف، ولكن التتري الصوفي يرى أن هذه الحروف تدل على معان «بقوله عز وجل (الحصص) يعني أن الله قضى بين الخلق بالحق»^(٨٧) ودالم: اسم الله عز وجل فيه معان وصفات

(٨١) آية ١٢ من سورة طه.

(٨٢) الفتوحات المكية، لاس مرقا، ج ٤، ص ٢١، دار الكتب العربية الكبرى.

(٨٣) آية ٤٩ من سورة النور.

(٨٤) حاشية الجمل على شرح الجلائين، ج ٤، ص ٢٥٩.

(٨٥) شرح نصوص الحكم، عبد الحليم النجار، ج ٢، ص ٥٢.

(٨٦) مذاهب التفسير الإسلامي، محمود تسيير، طبع ١٩٨٢.

(٨٧) تفسير القرآن العظيم، للتتري، ص ٧.

يعرفها أهل النظم به ، غير أنَّ لأهل الظاهر فيه معاني كثيرة ، فأما هذه الحروف إذا انفردت فالآلاف تأليف الله عز وجل ألف الأشياء كما شاء ، واللام لسطحه التقديم ، واليم مجده العظيم^(٨٨) . ودقوله تعالى (حم) يعني الحي الملك^(٨٩) فكان الحاء تدل على الحي واليم تدل على الملك ، ولكنه يرجع في موضع آخر من كتابه فيجعل الحاء تدل على اللوح واليم تدل على المحفوظ ، ودقوله تعالى (حم) يعني قضي في اللوح المحفوظ وكتب فيه ما هو كائن^(٩٠) .

ونختم هذه الأمثلة بما أورده السيوطي^(٩١) وهو قوله تعالى في آية الكرسي ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ فقد قطع الصوفيون هذه الآية من ناحية الإعراب تقطعاً يمدحها عن المعنى المقصود بعداً شياً ، فهم يقلبون (مَنْ) في أول الآية من استفهامية إلى شرطية ، ثم يصلون (ذا) بالآلف واللام من اسم الموصول (الذي) فتصبح (كُلُّ) وهو فعل ماضٍ فعل الشرط ، وتبقى من اسم الموصول (ذي) ، وعندهم أنه إشارة إلى النفس ، ثم يقطعون (يشفع) إلى كلمتين : (يشف) فعل مضارع مجزوم جواب الشرط ، و(ع) وهو فعل أمر من الوعى . أي أن الآية تصبح «من ذل ذي (أي نفسه) يشف ، ع (هذا الأمر) فهذا مثال به من الغرابة أو من التحريف ما جعل شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني يفني بأن قاله ملحد .

وهكذا نجد الصوفيين لم يلتزموا الجانب الصحيح من اللغة أو الإعراب ، أو شبه الصحيح مما يقبل ولو بوجه من الوجوه ، ولكنهم تركوا العنان لتصويراتهم الشخصية وخيالاتهم الذاتية ، وكل همهم أن يقيموا مذهبهم وتعاليمه ، فتصفوا وتمحلوا ، مما جعل قولهم بعيداً كل البعد عن القواعد النحوية الصحيحة ، وليس هذا مقصوداً على الإعراب فحسب ، ولكنه ينطبق أيضاً على تفسير القرآن ، ولولا أن هذا البحث محدود بالإعراب لبينا ذلك بالأمثلة .

الشيعة

لم يكن للشيعة نصيب للمعتزلة أو المتصوفة في تأويلهم إعراب القرآن لنصرة مذهبهم العقلي ، على الرغم من المغالاة التي تتميز بها كتبهم في التفسير من ناحية تأويل للمعاني . نجد هذا واضحاً في تفسير أبي الحسن علي بن إبراهيم القمي ، الذي عاش في القرن الرابع الهجري ، وهو مخطوط بمكتبة بلدية الاسكندرية تحت رقم ٢٠٣٥ واسمه الناسخ والنسخ : تفسير شيعة للقرآن . وهو نحال من الإعراب تقريباً ، وكذلك تفسير الشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي^(٩٢) المتوفى

(٨٨) المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٨٩) المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٩٠) المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٩١) الإيقان ، ج ٢ ، ص ١٨٤ .

(٩٢) وهو بلغ في غرابة اجراءه طمة العرفان ، مبدا سنة ١٢٣٣ هـ ، وقد غنم بطله الأستاذ أحمد عارف الزين .

سنة ٥٠٢ هـ وهو يتناول الآية بالشرح اللغوي ثم بإعراب الشكل منها ويبين أسباب النزول ثم معناها، والمفسر شيعي، ولكنه في إعرابه للآيات لم يربط بين الإعراب وعقائد أهل الشيعة. و«مجمع البحرين ومطلع النيرين» تفسير شيعي أيضاً لفخر الدين بن محمد الرماحي النجفي المتوفى سنة ١٠٨٥ هـ وهو طبع حجر سنة ١٢٩٣ هـ اختار مؤلفه بعض ألفاظ القرآن ورتبها ترتيباً أبجدياً ثم تناولها بالتفسير، وعلى مثاله أيضاً «مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل» للشيخ محمد طاهر طبع حجر بالهند سنة ١٢٨٣ هـ.

كل هذه تفسيرات شيعية فيها التأويل البعيد من ناحية المعاني والمغالات في الرمز، ولكن قلما يتعرض المفسر لتأويل في إعراب آية أو لاشكال نحوي يتعلق بكلمة أو بموقع جملة، على أننا لا نعدم مثل هذه التأويلات الإعرابية لخدمة ملههم العقلي في بعض المراجع.

فمن ذلك ما ذهب إليه الفاطميون من أن القرآن موجب للتأويل «وَأَنْ عَلِيًّا وَالْأئِمَّةُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ هُمَ الَّذِينَ اخْتَصَرُوا بِتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْبَشَرِ»^(٩٣) لذلك لم يقفوا على (الله) في الآية ﴿وَمَا يُعَلِّمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾^(٩٤)، بل وصلوا وعطفوا (الراسخون) على لفظ الجلالة، وجعلوا جملة «يقولون آمنا به» حالا. جاء في المجلس الثامن والعشرين من المائة الثانية من المجالس المؤيدية^(٩٥) نص القرآن موجب للتأويل ومثبت له إلا أن الخُلُفَ أَنَّهُ هَلْ يُعَلِّمُ أَمْ لَا يُعَلِّمُ. قال أهل الخلاف: لا يعلم، واستشهدوا بالآية الكريمة ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ووقفوا، وجعلوا ما بعده من قوله ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ ابتداءً، وقال أهل التأويل: «وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم» وجعلوا قوله: والراسخون في العلم، نسقاً على الله. وقوله «يقولون آمنا به» أخرجه مخرج الحال، يعنون أنهم يعلمونه ويقولون آمنا به، وقالوا: لو لم يكن الراسخون في العلم يعلمونه لكان مستحيلاً منهم أن يقولوا آمنا به، والإيمان معناه التصديق، وهم يزعم أهل الخلاف لم يعلموا فيصدقوا، فكيف يجوز تصديق المرء بما لم يعلم.

ولقد رفض المعتزلة إمكان رؤية الله عملاً بمبدأ التشبيه عنه سبحانه وتعالى لذلك فقد قلدوا مضاعفاً قبل الآيات التي تتحدث عن رؤية الله أو عن لقائه، ففي الأيتين ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ.

(٩٣) الحقائق الخفية عن: الشيعة الفاطمية، والاثني عشرية، للأستاذ محمد حسن الأعظمي، عميد كلية اللغة العربية بقرطبي، ص ٦٥، للغة المصرية المنة للتكليف والنشر، سنة ١٩٧٠م.

(٩٤) آية ٧ من سورة آل عمران.

(٩٥) المجالس المؤيدية هي مجموعة من ثلاثة مجلسات جلس كل واحد دامي الدعاة للوحد في الدين حية الله الشيرازي، وبينها كل أسرار الدعوة الفاطمية، جاء هذا في كتاب المجالس للتصريح للمؤلف نفسه، ص ٢٦، والذي حققه الدكتور محمد كامل حسين ونشرته دار الفكر العربي، ديد تاريخ، وقد لفت الحق بأن هذا الكتاب بعض النصوص من المجالس المؤيدية التي اعتمدنا عليها في النقل، إلا أن المجالس المؤيدية كما ذكر محمد حسن الأعظمي في كتابه الحقائق الخفية عن الشيعة، ص ٦٥، ما زالت مشطوبة بشار الكتاب الأعظمي.

إلى رُؤْيَا نَاطِرَةٍ^(٩٦) يقدرون مضافاً، أي إلى ثواب ربه. وفي الآية ﴿وَنَجَاةٌ رَّبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّاءُ صَفًّاءً﴾^(٩٧) يقدرون مضافاً أيضاً أي (وجاء أمر ربك)، والقاطمون أيضاً يتكبرون رؤىة الله عز وجل، ولكنهم يختلفون مع المعتزلة في تأويل الآيات التي تتحدث عن رؤيته سبحانه. قال المؤيد:

«إِنَّ للمعتزلة -وهم يزعمهم- فرساً للكلام، فزعموا وتأولوا هذه الآية، فقالوا إنما عني بهما (ثواب ربه) أو (إلى نعمة ربه) فزادوا ما لا وجود له في نص التلاوة^(٩٨)، وقصدوا يزعمهم نفسي التشبيه، فقد احتاطوا في هذا الباب لربهم... وكان الله تعالى أولى منهم بأن يُتَعَرَّضَ قَوْلُهُ وَنَجَاةٌ رَّبُّكَ وَنَجَاةٌ رَّبُّكَ لِدُخُلِ النِّعْمَةِ عَلَيْهِ. فَإِنَّ احتجوا بأنه تعالى سلك فيه مسلك الاختصار، وتركه مهزأً للأنكار، ومكاناً للظفر والاعتبار. فلقد أضاع خلقه بهذا الاختصار، وأوردتهم به جهنم دار البوار. فما الذي كان يصير أن يقول: إلى ثواب ربه ناطرة، فيعصم عباده بهذه الكلمة من الشقوة والخسار. فإن صيماً مجبوراً عليه، لا يكاد يحجر عليه بأكثر مما حجرت المعتزلة على خالقها وبارئها، إذا قال (ناظرة)، قالوا: لا، بل إلى ثواب ربه ناطرة، وإذا قال ﴿وجاء ربك والملك صفًّاء صَفًّاءً﴾ قالوا: لا، بل جاء أمر ربك^(٩٩).

القاطمون إذن يختلفون المعتزلة في تقدير مضاف لنفي الرؤية عن الله سبحانه وتعالى، ولكنهم -أي القاطمين- يلتصقون سبيل تأويل المعاني لانكار تلك الرؤية. «فالرؤية بالعين محالة لأنها لا تتجاوز الأجسام الطويلة العريضة العميقة، والرؤية بالفعل لا تصح أيضاً إلا بمجانسة بين المرئي والرائي، والله سبحانه منزّه عن مخلوقاته التي هو مبدعها ومنشئها، ولا مناسبة بحال بينه وبينها. وإذا كانت الصورة هذه، فإن الآية الواردة بذكر الرؤية، وإثباتها موجبة لتأويل لا يوجد إلا عند أهله، ولا يؤخذ إلا عن مفرقه... فنقول في معنى الرؤية التي طلبها من طلبها^(١٠٠) على تبيين منازلهم: أنهم طلبوا رفع الوسائط فصعدوا وزلزلوا، ولو كان موصفاً لأحد أن يرتفع دون الوسائط لكان أولى الناس به النبي ﷺ ولما قال (بيتي وبين الله خمس وسائط جبرائيل وميكائيل وإسرافيل والروح والقلوب) وكان الله قادراً أن يرفع الوسائط بينه وبين خلقه فضلاً عن رسله، وإذا جاز أن يكون بينه وبين الله هذه الوسائط، فما يمنع أن يكون بينه وبين الأئمة وسائط من وصي وإمام وخليفة...^(١٠١)»

(٩٦) الآية ٢٢ من سورة القيمة.

(٩٧) آية ٢١ من سورة القدر.

(٩٨) للمعتزلة لم يثبتوا شيئاً في نص التلاوة، بل هو تأويل أو تقدير مخلوف.

(٩٩) الحقائق الخفية عن الشيعة، ص ٣٣ و٣٤.

(١٠٠) يشير بذلك إلى البعد في قوله تعالى ﴿وَلَوْ لَمْ يَأْتِ مَوْسَىٰ أَن نُّنَزِّلِ لَكَ خُشْيَ اللَّهِ نَرَىَٰ جَهَنَّمَ. فإِنَّكُمْ الْعَالَمِينَ رَأَيْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ (الفرقة/ ٥٥).

(١٠١) المجلس المفيد، المجلس ٦٨ من لسان التفتازاني.

فالقاطعون إذن « قد أولوا الآيات التي وردت عن رؤية الرحمن إلى شيء واحد ، وهو الاتصال بالوصي والأئمة ومن يمثل الوصي والأئمة وهم للحجج »^(١٠٣) .

وينكر اخوان الصفا أيضاً على المعتزلة إعرابهم الآيات التي تحدثت عن الرؤية بتقدير مضاف نحو ﴿ فَتَرَى كَثَلًا يَتَجَرَّعُهُ فَهُوَ يُعْجَبُ لَعَلَّاهُ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لِاتِّخَافِ هَذَا قَوْمٍ مِنْهُمْ فَلَا غِنَى لَهُمْ وَلَا حِزْبٌ لَهُمْ فِي شَأْنِهِمْ ﴾^(١٠٤) ونحو ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ ﴾^(١٠٥) وآيات كثيرة في القرآن في هذا المعنى ، ويصفون المعتزلة بأنهم « هذه الطائفة المجادلة الذين زعموا بأن معنى لقاء الله والرجعة إليه هو لقاء ثواب الله ولو لم يجوز أن يوصف الباري جل ثناؤه بالرؤية لما قال ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾^(١٠٦) وأنه تجلّى للجليل ، فإن التجلي والحجاب لا يقال ولا يوصف بهما الأشياء التي لا يجوز عليها الرؤية . والله تعالى أعلم بصفات نفسه ، وما يجوز أن يوصف به من عقول هؤلاء المجادلة »^(١٠٧) .

وسوف نرى في الفصل الخاص بإعراب الحروف التي تفتح بها بعض السور أنها حروف لا محل لها من الإعراب أو مبتدأ خبر محذوف ، ولكن الشيعة ترى في مجموعة هذه الفواتح إذا حذف المكرر فيها جملة (صِرَاطٌ عَلَيَّ خَوْفٌ تُنْصِبُهُ) في حين أن بعض السنين رأوا أن المستتبع من هذه الحروف نفسها بعد حذف المكرر فيها هو (صَحَّ طَرِيقُكَ مَعَ الشَّيْءِ)^(١٠٨) .

ونلاحظ أن الفرق الدينية عامة عند تأويلها الإعراب في القرآن ، قد التزمت بالقراءات المروية ، ولم تحاول أن تُعرّف في نص القرآن أو تبدل فيه شيئاً ، من هنا كانت دعوى جولد تسهر أن الشيعة قد حرفوا في نص القرآن من حيث الإعراب - دعوة خطيرة - تحتاج إلى درس وتحقيق . فقد أورد نصراً قرآنية بها تحريفات واضحة ونسبها إلى الشيعة ، ولم أجد فيما بين يدي من مراجع ما يؤيد زعمه ، كما أنه لم يشر إلى المراجع التي رجع إليها في إثبات نسبة هذه التحريفات إلى الشيعة .

فمن ذلك مثلاً قوله « وعقيدة عصمة الأنبياء وبراءتهم من الذنوب ، التي يقرها الشيعة إلى أقصى ما يترتب عليها من نتائج جعلتهم مع استنادهم في ذلك إلى الإمام الحسن بن علي ، يفكرون في تصحيح الآية السابعة من سورة الضحى ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهْتَى ﴾ حيث يمكن أن يبين على ذلك أن الله سبحانه وصف النبي بأنه ضال ، بأن يغيروا لفظ (ضالاً) بالانصب ، إلى

(١٠٣) الحقائق الخفية عن الشيعة ، ص ٣٥ .

(١٠٣) الآية ٥ من سورة المكنوت .

(١٠٤) الآية ٢٣ من سورة المكنوت .

(١٠٥) الآية ١٥ من سورة المطففين .

(١٠٦) رسائل إخوان الصفاة وخلان الوفاء ، ٤ ، ص ١٥٨ ، تحقيق غير الذين ذكرنا ، المكتبة الجعفرية بمصر ، سنة ١٩٢٨ م .

(١٠٧) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، (تفسير الأرسني) ، ثلاثون جزءاً ، ١٦ ، ص ١٠٤ ، المطبعة الثرية

للمعزة ، هون: تلويح .

(ضالٌّ) بالرفع ، وفعل المعلوم (فَهْدَى) إلى فعل المجهول (فَهْدِي) وبهذا التغير اليسير تأخذ الآية هذا المعنى : **وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ** فَكَ تَهْدِيًا^{٣٠٨} .

وقد رجعت إلى تفسير الطبري ، وتفسير القرطبي ، وتفسير الرازي ، وحاشية سليمان الجمل على شرح الجلالين ، والنشر في القراءات العشر ، أفتش فيها عن ورود تسمية (وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهْدِي) لما وجدتها في تلك المراجع ، وكان من المنتظر أن توجد خاصة أن تلك المراجع تُفنى بإيراد القراءات المختلفة ، وإنما هي زعمٌ باطلٌ من هذا المشرق حتى يُلْخِلَ الشُّكُّ إلى نصِّ القرآن .

وكذلك الحال في قول جولد تسيهر : ومن أجل المحافظة على التصور الصحيح عند الإمام جرى التصحيح التالي في الآية ٧٤ من سورة الفرقان ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا نُفَرًا كَثِيرًا وَاجْعَلْ لَنَا لِمُنْتَقِينَ إِنَّمَا﴾ فإن الإمام جعفرًا لا يستطيع أن يفهم أن الله سبحانه يجعل الناس الذي أسند إليهم القول مثلاً وأئمة للمتقين ! فالنص لم ينزل على هذا النحو . بل هكذا : وَجَعَلْنَا (بإسناد الفعل إلى الله) من المتقين إماماً^{٣٠٩} . قول باطل وبهتان عظيم ، ولم ترد مثل هذه القراءة في المراجع التي أشرت إليها منذ قليل .

فهذه المواضع ، ومواضع غيرها أشار إليها جولد تسيهر في كتابه (مذاهب التفسير الإسلامي) زاعماً أن الشيعة قد أجزأوا فيها بعض التنوير ليرولهم المذهبية - هذه المواضع هي من زعم جولد تسيهر نفسه وليس لها أصل من الصحة ، أو سند من القراءات ، ذلك أن الفرق الدينية قد أوّلست في الإعراب ، وفي المعاني أيضاً ، ولكنها احترمت النصِّ القرآني ، فلم تجرؤ فرقة أن تغير النص أو تبدل فيه .

(١٠٨) مذاهب التفسير الإسلامي ، ص ٣٠٩ .

(١٠٩) المربع اللين ، ص ٣٠٨ .

الفصل الثاني

الوقوف في القرآن

يرتبط كل من الوقف والإعراب بالآخر ارتباطاً وثيقاً ، إذ أنَّ الوقف يؤثر في المعنى ، وهذه بدوّه يؤثر في الإعراب ، ومن ثَمَّ كان لازماً لمن يدرس الوقف في القرآن أن يكون مسلماً بوجه الإعراب المختلفة وما يستتبعه كلُّ وجه من وقف في القراءة عند موضع معين . بل إنَّ من المشتغلين بعلوم القرآن من اتخذ الإعراب والفصائل النحوية مقياساً لبيان مواضع الوقف ، ونبيذ أنواعه . والوقف عنصرٌ من العناصر الصوتية في اللغة وقد عرّنه ابنُ الجوزي بأنّه قطع الصوت عن الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة ، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه ، أو ما قبله^(١) .

ولأهمية الوقف ، ولأنه يؤثر في المعنى والإعراب - كما سيحيي - فلنأخذ نجده كثيراً من لنحة والقراء - على السواء - قد كتبوا فيه وبينوا أنواعه وما يترتب عليه من اختلاف في المعاني والإعراب ، فقد ذكرَ ابنُ النديم^(٢) حمزةَ والقراء وخلفاءَ وابنُ الأثيري وابنُ كيسان وغيرهم ، ونسب لكل منهم كتاباً باسم كتاب الوقف والابتداء ، وكذلك ذكر الزركشي أباً جعفر النحاس وابن عباد والندبي والعماني - وهم من النحويين القراء - ولكل منهم مؤلف في هذا الفن^(٣) .

ومما يدل على اهتمام المسلمين الأوائل بعلم الوقف في القرآن أنهم كانوا يسألون بين تعلم الوقف وتعلم القرآن نفسه ، يدل على ذلك ما رواه عبد الله بن عمر من « أنهم كانوا يعلمون ما ينبغي أن يوقف عنده كما يتعلمون القرآن » ذلك أن المعنى متوقف على الموضع الذي يقف عنده القارئ ، وربما يقف القارئ على موضع يخل بالمعنى ويؤدي إلى التمسك في الإعراب ، وفي ذلك يقول ابن الجوزي « ليس كل ما يتمسه بعض المعربين ، أو يتكلفه بعض القراء ، أو يتأوله بعض

(١) التثنية في القراءات العشر ، ج ١ ، ص ٢٤٠ ، المحقق أبي الخير لأبيهم ابن الجوزي ، حلة تحفية الكبرى بالقاهرة ، مود تريبج .

(٢) الفهرست ، ص ٢٤ .

(٣) البرهان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٣٤٢ .

أهل الأهواء مما يقتضي وفقاً أو ابتداء -ينبغي أن يعتمد الوقف عليه- بل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأوجه^(٦٤) ثم يأتي ابن الجزري بأمثلة من التعسف والتمحل في الوقف الذي يؤدي إلى التعسف في الإعراب أيضاً ، فمن ذلك أن يقف القارئ على (أنت) من الآية ﴿وَأَرْحَمُنَا أَنْتَ . مَوْلَانَا فَاتَّصَرْنَا﴾^(٦٥) فنكون (أنت) تأكيداً لضمير الفاعل في (أرحمنا) ، وتكون (مولانا) منادى بحرف نداء محذوف . ومن ذلك أيضاً أن يقف على (لا تشرك) في الآية ﴿يَا بَنِي لَا تَشْرِكْ . بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾^(٦٦) على معنى القسم . ويصف ابن الجزري هذا النوع من الأمثلة بقوله «كله تصف وتمحل وتحريف للكلم عن مواضعه»^(٦٧) .

فهذا مما بين أنه لكل موضع من مواضع الوقف وجهاً خاصاً من وجوه الإعراب ، وأن التمثل في مواضع الوقف يؤدي بدوره إلى التمثل في وجوه الإعراب المختلفة ، وإيجاد ما يناسب من هذه الوجوه لموضع الوقف .

ويؤتي ابن الأبيي الرابطة بين الوقف والإعراب مستخدماً الفصائل النحوية المزدوجة مقياساً لعدم الوقف ، فلا يصح عنده الوقف على المضاف دون المضاف إليه ، ولا الثموت دون نعته ، ولا المؤكد دون توكيده ، ولا المعلوم دون المعلوم عليه ، ولا البدل دون مبدله ، ولا إن أو كان أو ظن واختارتها دون اسمها ، ولا اسمها دون خبرها ، ولا المستثنى منه دون الاستثناء ، ولا الموصول دون صلته^(٦٨) .

وننظر إلى الوقف وعلمه وكيف يؤثران في الإعراب في قوله تعالى ﴿قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُوسُ وَكِيلٌ﴾^(٦٩) إذ يجب الوقف على (قال) وقفة لطيفة ، لئلا يتوهم كون الاسم الكريم فاعلاً للفعل (قال) ، وإنما الفاعل يعقوب عليه السلام . كذلك يجب الوقف على قوله ﴿وَلَا يُخْزِنُكَ قَوْلُهُمْ﴾^(٧٠) ثم يبتلى ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾^(٧١) لئلا يتوهم أن الآية الأخيرة هي مقول قولهم في محل نصب بل هي متأنفة^(٧٢) . كذلك يجب الوقف على (عوجاً) من قوله تعالى ﴿وَالْحُمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجاً﴾^(٧٣) ثم يبتلى فيقول ﴿قِيَمًا يَبْلُغُ بِأَسَ . . .﴾^(٧٤) لئلا يخيل كون (قيماً) صفة (عوجاً) في حالة عدم الوقف ، إذ العوج لا يكون

(٦٤) النشر في القراءات المشروحة ، ج ١ ، ص ٢٢٥ .

(٦٥) آية ٢٨٦ من سورة القدر .

(٦٦) آية ١٣ من سورة النازعات .

(٦٧) النشر في القراءات المشروحة ، ج ١ ، ص ٢٢٥ .

(٦٨) الإيقاظ في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٨٤ .

(٦٩) آية ٦٦ من سورة يوسف .

(٧٠) الآية ٦٥ من سورة يوسف .

(٧١) الآية ٦٥ من سورة يوسف .

(٧٢) البرهان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٢٤٥ بصرف .

(٧٣) الآية الأولى من سورة الكهف .

(٧٤) الآية الثانية من سورة الكهف .

نبأ . ومن قال في قوله تعالى ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الَّذِينَ مِنْ خَرِجَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾^(١٥) إذ (ملة) منصوبة بنزع الخافض - أي (كلمة) - أو أعمل فيها ما قبلها ، لم يقف على ما قبلها^(١٦) .
ولقد أكد بعض العلماء الوقف على قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ ﴾ والابتداء بقوله ﴿ وَهُمْ بِهَا ﴾^(١٧) وذلك للفصل بين الخبرين^(١٨) ، أي أن (الوار) في الآية استتافية وليست من باب العطف ، لأنها لو كانت من باب العطف لكان يوسف وامرأة العزيز مشتركين في ذنب واحد ، وهو أنه هَمَّ بها تماماً مثلما هَمَّتْ هي به ، ولكنه - عليه السلام - هَمَّ يدفعها ، أي على حذف مضاف ، في حين أنها همت به ، أي أرادت الفاحشة معه ، لذلك ففي الآية التاسعة والعشرين من السورة نفسها يجب الوقف على قوله ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ والابتداء بقوله ﴿ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ ﴾ فإنه بذلك يبين الفصل بين الأمرين ، لأن يوسف أمر بالإعراض ، وهو الصصح عَنْ جَهْلٍ تَنْ جَهْلٍ قَدْزَه ، وَأَزَادَ ضَرْوً ، والمرأة أمرت بالاستغفار لذنبها ، لأنها هَمَّت بما يجب الاستغفار منه ، ولذلك أمرت به^(١٩) .

وعَنْ أَنَّى بِن كعب وعائشة وعروة بن الزبير وغيرهم أنه يجب الوقف على (إلا الله) من قوله تعالى ﴿ وَمَا يَتْلُمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ . وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾^(٢٠) . على أن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويله ، وتكون الواو للاستئناف ، والراسخون مبتدأ ، وجملة يقولون خبره . ويجري قوم على عدم الوقف ، وأن الواو للعطف على لفظ الجلالة ، والمعنى أن تأويل التشابه يعلمه الله ويعلمه الراسخون في العلم^(٢١) .

ويدل تحكيم صنعة الإعراب في موضع الوقف من قوله تعالى ﴿ لَا تَتَرَبَّعَ عَلَيْكُمْ ﴾ ثم يتبادر ﴿ الْيَوْمَ يَقْفَرُ اللَّهُ لَكُمْ ﴾^(٢٢) ، فالوقف على (عليكم) بين أن الظرف (اليوم) متعلق بالفعل (يقفر) وليس متعلقاً باسم (لا) . والسبب في ذلك أنه - أي الظرف - لو تعلق بتثريب لصار اسم (لا) عاملاً في الظرف ، أي أنه حينئذ يكون شيئاً بالضاف فيجب نصبه وتثويته ، ولما كانت قراءة (تثريب) بالبناء على الفتح ، وجب تعلق الظرف بالفعل (يقفر)^(٢٣) .

والأكثر من ذلك أن تقسيمات الوقف عند القراءة مقيسة بمقاييس الإعراب ، وللتلويح نظرة على هذه التقسيمات مشفوعةً بأحكام إعرابية حتى نبين ذلك .

(١٥) الآية ٧٨ من سورة المرح .

(١٦) البهتان في علوم القرآن ، ١٥ ، ص ٣٤٤ تصرف .

(١٧) آية ٢٤ من سورة يوسف .

(١٨) البهتان في علوم القرآن ، ١٦ ، ص ٣٤٦ .

(١٩) المرجع السابق ، ١٦ ، ص ٣٤٦ تصرف .

(٢٠) الآية ٧ من سورة آل عمران .

(٢١) حاشية الجمل على الجلائين ، ١٦ ، ص ٢١٣ .

(٢٢) الآية ٩٢ من سورة يوسف .

(٢٣) منار الهدى في الوقف والابتداء ، لأحمد بن عبد الكريم الأحمري ، طبعة المطبعة المصرية ببولاق ، سنة ١٢٨٦ هـ .

تسم القراءة الوقف إلى تام مختار ، وكاف جائز ، وحسن مفهوم ، وقبيح متروك^(٢٤) . فالتام هو الذي لا يتعلق بشئ مما بعده فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده^(٢٥) ومن مواضعه الوقف قبل ياء النداء ، وفعل الأمر ، والتسم ولامه دون القول و(الله) بعد رأس كل آية^(٢٦) والشرط ما لم يتقدم جوابه^(٢٧) .

ويجب الوقف أيضاً عند انتهاء مقول القول ، إذ لو وصلنا لتوهم السامع أن ما بعد ذلك داخل في مقول القول «نحو ﴿ وَجَعَلُوا أَعْرَظَةً أَهْلِيهَا أَذِلَّةٌ ﴾^(٢٨) هنا وقف تام لأنه انقضى كلام بلقيس ثم قال تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾^(٢٩) .

ويطلق السجايتي على الوقف التام اصطلاح الوقف اللازم^(٣٠) ، ويقبه بمقاييس الإعراب أيضاً ، فعند قوله تعالى ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾^(٣١) يلزم الوقف ، إذ لو وصل بقوله ﴿ يخادعون الله ﴾^(٣٢) توهم السامع أن الجملة صفة لقوله (بمؤمنين) ، وترتب على ذلك انتفاء الخداع عنهم ، وتقرير الإيمان لهم خالصاً عن الخداع ، كما نقول : ما هو بمؤمن مخادع . وكذلك يلزم الوقف عند قوله تعالى ﴿ وَنَبِّأْتَهُ أَنَّ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ ﴾^(٣٣) فلو وصلها بقوله ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٣٤) لتوهم السامع أنه صفة لولد ، وأن المنفى ولد موصوف بأن له ما في السموات ، وما في الأرض ، في حين أن المراد نفى الولد مطلقاً^(٣٥) .

والنوع الثاني وهو الوقف الكافي . وهو ما يكون منقطعاً في اللفظ متعلقاً في المعنى فيحسن الوقف عليه والابتداء أيضاً بما بعده ، ومواضعه محكومة أيضاً بأحكام نحوية ، منها الوقف بين المعطوفات نحو ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ، ونسائكم ، وأخواتكم ... ﴾^(٣٦) ، وكل رأس آية بعدها (لام كي) ، و(إلا) بمعنى لكن ، و(إن) للكسوة المشددة ، والاستفهام و(بل) و(ألا) المخففة و(السين) و(سوف) على التهديد و(نعم) و(بئس) و(كيلا) ما لم يقتضهم قول أو قسم^(٣٧) .

(٢٤) الجوهان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٣٥٠ .

(٢٥) الجوهان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٣٥٠ .

(٣٦) رأس الآية هي كلمة لمر الآية كقوله فحشر وقرينة السج (الجوهان ، ج ١ ، ص ٥٢) .

(٢٧) الجوهان ، ج ١ ، ص ٣٥١ .

(٢٨) آية ٣٤ من سورة همل .

(٢٩) آية ٣٤ من سورة همل .

(٣٠) الجوهان ، ج ١ ، ص ٣٥١ .

(٣١) الإيقان ، ج ١ ، ص ٨٤ .

(٣٢) آية ٨ من سورة ققرة .

(٣٣) آية ٩ من سورة ققرة .

(٣٤) آية ١٧١ من سورة النساء .

(٣٥) آية ١٧١ من سورة النساء .

(٣٦) الإيقان ، ج ١ ، ص ٨٤ .

(٣٧) آية ٢٣ من سورة النساء .

(٣٨) الإيقان ، ج ١ ، ص ٨٤ .

والوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه ولكن لا يحسن الابتداء بما بعده ، كالوقف على ﴿ الحمد لله ﴾^(٣٩) ثم الابتداء ﴿ رب العالمين ﴾^(٤٠) فلا يحسن الابتداء هنا ، لأن ذلك مجرور ، والابتداء بالمجرور قبيح ، لأنه تابع^(٤١) .

والنوع الأخير الوقف القبيح وهو الآخر مقيس بمقاييس النحو فلا يوقف على الموصوف دون الصفة ، والزمخشري يحوز ذلك إذا كانت الصفة مقطوعة نحو ﴿ ومن شر الوسواس الخناس ﴾^(٤٢) هنا الوقف ثم يبتدىء ﴿ الذي يوسوس ﴾^(٤٣) إن جعله الذارئ على القطع بالرفع أو بالنصب^(٤٤) ومن الوقف القبيح أيضاً الوقف على القول ثم الابتداء بمقول القول بما بعدهم ان مقول القول حقيقة وليس قول الكفار نحو الوقف على ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا ﴾^(٤٥) ثم يبدأ فيقول ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ ﴾^(٤٦) . ومثله في القبح الوقف على ﴿ نهبت الذي كفر والله ﴾^(٤٧) مما يفهم منه عطف لفظ الجلالة على الاسم الموصول . وأتبع من هذا وأشنع الوقف على النفي دون حرف الإيجاب ، نحو ﴿ لا إله ﴾ يقف ثم يبدأ ﴿ إلا الله ﴾^(٤٨) ونحو ﴿ وما أرسلناك ﴾^(٤٩) يقف ثم يبدأ ﴿ إلا مبشراً ونذيراً ﴾^(٥٠) .^(٥١)

وزيد صاحب منار الهدى تسمياً خاصاً من أقسام الوقف ، وهو الوقف الجائز ، الذي يجوز الوقف عليه وتركه ، وكلاهما - أي الوقف وتركه - مبني على وجوه الإعراب . فمن هذا القسم ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رِبًّا وَلَا آخِرَةً هُمْ يُؤْثِرُونَ ﴾^(٥٢) يجوز الوصل بمد (قبلك) ، لأن واو العطف تقتضي عدم الوقف ، ويجوز أيضاً الوقف ، لأن تقديم المفعول على الفعل يقتضي الوقف ، فإن التقديم (يؤثرون بالآخرة) ، لأن الوقف عليه يفيد معنى . ومن الوقف الجائز عند صاحب منار الهدى أيضاً قوله سبحانه وتعالى ﴿ وَقُولْهُمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ ﴾^(٥٣) هنا الوقف ثم

(٣٩) الآية ثمانية من سورة الفاتحة .

(٤٠) الآية ثمانية من سورة الفاتحة .

(٤١) البرهان ، ج ١ ، ص ٣٥٢ .

(٤٢) آية ٤ من سورة النمل .

(٤٣) آية ٥ من سورة النمل .

(٤٤) الكشاف ، ج ٢ ، ص ٥٦٩ ، والرفع على أنه مبتدأ خبر عطف بـ أي : هو الذي ، والنصب على تكميل فعل : أعني أو أنص .

(٤٥) آية ١٧ من سورة المائدة .

(٤٦) آية ١٧ من سورة المائدة .

(٤٧) آية ٢٥٨ من سورة البقرة .

(٤٨) آية ١٩ من سورة محمد .

(٤٩) آية ١٠٥ من سورة الإسراء .

(٥٠) آية ١٠٥ من سورة الإسراء .

(٥١) البرهان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٣٥٢ .

(٥٢) آية ٤ من سورة البقرة .

(٥٣) آية ١٥٧ من سورة النساء .

يبتدا ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾^(٥٤) على أنه منصوب بفعل مقدر لأن اليهود لم يقرؤا بأن عيسى رسول الله ،
 فلو وصلنا (عيسى بن مريم) ؛ (رسول الله) للذهب فهم من لا ماس له بالعلم أنه من تنمة كلام
 اليهود - أي ضمن مقول القول - فيهم من ذلك أنهم مقرون أنه رسول الله ، وليس الأمر كذلك .
 وهذا التعليل يرقه ويتعصى وجوب الوقف على (ابن مريم) ويرفعه إلى التمام^(٥٥) .
 وبعد ، فلعلنا أوضحنا أن الوقف مرتبط بالإعراب كل الارتباط بل هو مقياس من مقياس
 الوقف ، وفي معرفة أنواعه .

(٥٤) آية ١٥٧ من سورة النسا .

(٥٥) متار الهدى في الوقف والابتداء ، ص ٩ .

الفصل الثالث

أحرف القرآن وقراءاته والإعراب

نبدأ هذا الفصل بالإجابة عن سؤالين ، الأول : هل كان الإعرابُ أحدَ الأحرف السبعة التي جاء ذكرها في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فلقروا ما تيسر منه ؟^(١) هذا سؤال ، والسؤال الآخر يتصل بطبيعة الخط العربي الذي كتبت به المصاحف في عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه ، فلم يكُ هذا الخط متقوِّماً ولا مشكولاً ، ويرى جولد تسيهر^(٢) أن من خصائص هذا الخط أن الرسم الواحد للكلمة الواحدة قد يقرأ بأشكال مختلفة تبعاً للنقط فوق الحروف أو تحتها ، كما أن عدم وجود الحركات النحوية ، وفقدان الشكل في الخط العربي يمكن أن يجعل للكلمة حالات مختلفة من ناحية موقعها من الإعراب^(٣) ويستدل جولد تسيهر بذلك على زعمه^(٤) بأن هذه التكميلات للرسم الكتابي ثم هذه الاختلافات في الحركة والشكل ، كل ذلك كان السبب الأول لظهور حركة القراءات فيما لمعمل نقطه أو شكله من القرآن^(٥) فهل ما زعمه صحيح ؟ إنَّ هذا السؤال له شقان : النقطة ، وحركات الإعراب ، وتتناول الاثنين معاً بالرغم من أن الشق الأول خارج عن دائرة البحث ، لاتصالهما معاً .

ونجيب عن السؤال الأول فنقول إن الإعراب لم يكن أحد الأوجه السبعة التي جاء ذكرها في حديث الرسول ﷺ ، لأنَّ الإنزال على الأحرف السبعة كان توسعةً من الله ورحمة على الأمة ، إذ لو كُلف كلُّ فريقٍ منهم ترك لئنه والمدول عن عادة نشوا عليها ، من الإمالة والهمز والتلين والمد وغيره ، لشق عليهم^(٦) . فهل كان الإعرابُ مما يعجز عنه عربي أياً كانت قبيلته ولهجه ، هل يعجز التميمي مثلاً أو القرشي أن ينصب أو يرفع أو يجر حتى تكونَ هذه الأحرف السبعة تسهلاً عليه ، فتُعفيهُ من الإعراب ؟ لا ، بل إن هذه التوسعة تشمل كما يبين النص السابق النواحي

(١) صحيح البخاري ، ج٦ ، ص ١٨٥ ، طابعة ، سنة ١٣١٢ هـ .

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي ، ص ٨٠ .

(٣) للربيع السق ، ص ٨٠ .

(٤) الجوهان في علوم القرآن ، ج١ ، ص ٢٢٧ .

الصوتية من إمالة وهمز ومد... وفي ذلك يقول بعض المتأخرين «إن المراد بهذه الأحرف اللغات ، وهو أن يقرأ كل قوم من العرب بلفظهم ، وما جرت عليه عاداتهم ، من الإظهار والإدغام والإمالة والتخفيف والإشمام والهمز والتلين والمد ، وغير ذلك من وجوه اللغات إلى سبعة أوجه منها في الكلمة الواحدة ، فهذه الحرف هو الطرف والوجه كما قال تعالى ﴿ ومن الناس من يعبد الله على حرف ﴾^(٥) .»

وانظر إلى عبارة (وما جرت عليه عاداتهم) التي ذكرها الزركشي تجد أن الدكتور إبراهيم أنيس قد قرأها واستوعبها جيداً قبل أن يبلغ الصواب في قوله «ويجب ألا تعدوا تلك الأحرف (يقصد الأحرف السبعة) النواحي الصوتية من اختلاف في مخرج الصوت وتباين في صفته : من جهر وهمس أو شدة ورخاوة ، أو تباين في موضع النبر من الكلمة ، أو مقاييس أصوات التلين إلى غير ذلك من الموضوعات التي يفرض لها علمُ الأصوات اللغوية ، لأن لكل شعب من الشعوب صفات صوتية متميزة عن غيره ، وتكون جزءاً هاماً مما يسميه المحدثون بالعادات الكلامية»^(٦) .

وإذا فإعراب ليس من هذه الأحرف السبعة ، لأن النطق به ليس مما يعجز عنه العربي أبداً كانت قبيلته ، بل إن النواحي الصوتية التي تكوّن العادات الكلامية هي التي ثبتت عليها القبائل فكان من التسهيل والتوسعة نزولُ كتاب الله الكريم على هذه الأحرف السبعة حتى لا تعدل القبائل العربية عن عاداتها الكلامية ، لأنها تعجز عن هذا العدول ، يدل على ذلك ما رواه ابن جني عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني^(٧) في كتابه الكبير في القراءات أنه قال «قرأ علي إعرابي بالحرم (طعى لهم وحسن مأب) فقلت (طوى) فقال (طبى) فاعدلت فقلت (طوى) فقال (طعى) فلما طال علي قلت : طو... طو ، قال : طي... طي . أفلا ترى إلى هذا الإعرابي وأنت تعتقده جافياً كزراً ، لا دماً ولا طيماً ، كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا عنى طبعه عن التماس الخفة هز ولا تمرين»^(٨) فهذه الرواية - وإن كان فيها شيء من اللبالة - تدلنا على أن إعرابي لم يمتسك بالعربي بمبادئه الكلامية ، لا يؤثر فيه تلقين أو تمرين ، ومن ثم فالرأي بأن الأحرف السبعة تتناول النواحي الصوتية يتماشى مع القول بأن في الحديث الشريف السابق ذكره «تخفيفاً وتيسيراً على هذه الأمة التي تعددت قبائلها ، فاختلقت بذلك لهجاتها ، وتباين أداؤها لبعض الألفاظ فكان لا بد أن تراعى لهجاتها وطريقة نطقها»^(٩) .

ولقد أوردنا هذا السؤال والإجابة عنه ، لأن السيوطي^(١٠) نقل في الإتيان أريمين قولاً للعلماء في

(٥) آية ١١ من سورة الحج .

(٦) البهتان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٢٢٧ .

(٧) اللهجات العربية ، ص ٣٨ و ٣٩ ، دار الفكر العربي ، بدون تاريخ .

(٨) هو إمام البصرة في النحو والقراءات والألفاظ والمروء ، توفي سنة ٢٥٥ هـ .

(٩) لمصطفى ، ص ٧٥ و ٧٦ .

(١٠) مباحث في علوم القرآن ، للدكتور محيي الصلح ، ص ١١٣ ، بيروت سنة ١٩٦٩ م .

(١١) الإتيان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٤٥ وما بعدها .

تفسير هذا الحديث ، ومن هؤلاء العلماء من يرى أن الإعراب أحد وجوه الأحرف السبعة كابن قتيبة وأبي فضل الرازي وابن الجوزي .

وراجعة السؤال الثاني بالنفي أيضاً . فما كان خلو المصاحف العثمانية من التنقيط والحركات الإعرابية بسبب في تعدد القراءات ، وإنما كان زعم جولد تسببها ناشئاً من الهوى والتعصب ، وكما دلتنا فلن نرد عليه بالصرخ والسب ، ولكن بالأدلة الهائلة المقنعة لمن يريد أن يقتنع :

١ - « ربما كان من أكبر الأدلة على بطلان زعمه أن هذه القراءات رويت وشاعت القراءة بها قبل تدوين المصاحف ، كما كان القرآن محفوظاً في الصدور قبل تدوين المصاحف وجمع القرآن ، ثم حين دوت المصاحف لم يكن النقط عرف ولا الشكل اخترع ، فظهرت حركة القراءات قبل النقط ولضيق ، فكانت قراءتهم للكلمة على حسب ما يروون وينقلون ، لا على حسب ما يقرءون في المصاحف »^(١١) .

٢ - « لم تقل قراءة أحد من القراء إلا إذا ثبت أخذه عن فوه بطريق المشاهدة والسمع حتى يتصل الإسناد بالصحابي الذي أخذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم »^(١٢) وهذا التسلسل في أسانيد القراء سوخ للعلماء أن يصفوا القراءات بأنها ترويقية وليس اختيارية ، خلافاً لجماعة منهم الزمخشري حيث ظنوا أنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء^(١٣) . وإذن فالقراءات لا تعتمد على القراءة من صحيفة حتى يصدق زعم جولد تسببها ، بل اعتمدت على الرواية والمشافهة والنقل ، وحذروا من أخذ القرآن من الصحف ، فقد روى أن حمزة الزيات كان يتعلم القرآن من المصحف قرأ - يوماً - وأبوه يسمع « ألم ، ذلك الكتاب لا زيت فيه » فقال أبوه : « دع المصحف وتلقن من أفواه الرجال . ومن أجل ذلك قالوا : « لا تأخذوا القرآن من مصحفي » ، ولا المعلم من صحفي »^(١٤) .

« ولم يكن القراء يأخذون بشيء من حروف القرآن على الألف في اللغة والآيس في العربية ، بل على الآيت في الأثر ، والأصح في النقل - والرواية - إذا ثبتت عنهم - لم يردوا قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة ستة متباعدة يلزم قبولها والمصير إليها »^(١٥) .

٣ - « لقد كان لإهمال النقط وشكل الإعراب في المصاحف العثمانية أثر كبير في استيعاب القراءات المتعددة ، فهذا عمال مساعد لا موجب كما يتوهم جولد تسببها »^(١٦) ، بل الأكثر من ذلك أن هناك قراءات يستوعبها الخط حيثئذ ولكنها لم تعتمد في القراءات السبع ، ولا الأربع عشرة ،

(١٢) أثر القراءات في الدراسات النحوية ، للدكتور عبد الملك سالم ، ص ١٢ .

(١٣) مباحث في علوم القرآن ، ص ٢٥٠ .

(١٤) الجوهان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٣٣١ .

(١٥) أثر القرآن في الدراسات النحوية ، ص ١٥ .

(١٦) النشر في القراءات العشر ، ج ١ ، ص ١٠ و ١١ .

(١٧) من تطبيق الدكتور عبد الحليم النجار على مذهب ص ٥ من كتاب مقابح التفسير الإسلامي .

بل هي منكورة ولا يعرف على وجه التحديد من قرأ بذلك ، ومن أمثلة ذلك الآية الثامنة والأربعون من سورة الأعراف ﴿وَنَبَأَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رَجُلًا يَقْرَأُونَهُمْ بَيِّنَاتِهِمْ . قَالُوا مَا أَفْشَى عَثْرُكَ بِتَمُكُّكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تُنْكِبُونَ﴾ فقد قرأ بعضهم بدلا من (تستكبرون) (بالياء للوحدة (تستكبرون) بآباء الثلاثة ، وكذلك الآية الثالثة والأربعون من سورة الرعد ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ فبالرغم من أن الشكل النحوي يسمح بقراءة (عَلِمَ) ببناء الفعل للمجهول ، إلا أن هذه ليست من القراءات بل هي من المنكرات لم يعتد بها وحسب هذا دليلاً على أن الخطأ لم يكن هو المعطى في صحة القراءة ، بل المعطى عند القراء على الرواية ، فلا اختيار ولا بداء في قراءات القرآن^(١٨) .

٤ - وأخيراً فقد لفت نظري عبارة جاءت في كتاب سيويه وهي بالغة الدلالة على أن القراءات ليست بالاختيار أو بقلبي ، والعبارة هي «ومثل ذلك قوله عز وجل ﴿مَا عَزَا بُشْرًا﴾ (آية ٣١ من سورة يوسف) في لغة أهل الحجاز ، ونحو تميم يرفعونها إلا من عارف كيف هي في المصحف^(١٩)» ومعنى هذه العبارة أن بني تميم يقولون «ما هذا بشراً» ويستثنى من هؤلاء من قرأها في المصحف وعرف أنها (ما هذا بشراً) ، فلا يجتريون حيثذ على قراءة أخرى غير هذه القراءة ، مع أن سيويه ينص في أعلى الصفحة نفسها أن عدم إعمال (ما) هو الأقيس ، لأنها حرف وليست فعلاً ، فهي لا تشبه (ليس) من ناحية الفعلية ولا من ناحية الضمار ، يقول سيويه «وأما بنو تميم فيجرونها - أي يجرون الحرف ما - مجرى (أما) و(هل) وهو القياس ، لأنها ليست بفعل ، وليست (ما) كـ (ليس) ، ولا يكون فيها ضمارة^(٢٠)» .

فالقياص هنا واحتمال الشكل الإعرابي لم يكونا مبررين لقراءة (ما هذا بشر) .

٥ - بل يصرح سيويه في كتابه أن القراءة سنة متبعة وليست مجالاً للاجتهاد والاختيار حيث يقول «فلما نوله عز وجل ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (آية ٤٩ من سورة القمر) فإنما جاء على (زيداً خبرته) وهو عربي كثير ، وقد قرأ بعضهم ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (آية ١٦ من سورة فصلت) ، إلا أن القراءة لا تخالف لأنها السنة^(٢١) . فبالرغم من ورود النصب في الآية الأولى (كُلُّ) إلا أن هذا لم يتخذ مقياساً ولم يكن مبرراً لقراءة الآية الثانية بنصب (ثمود) ، لأنه لم ترد مثل هذه القراءة .

ولهذا كله كان زعم جولد تسهير زعماً باطلاً لا أسس له من الصحة . ويلاحظ الدكتور عبيد العال سالم^(٢٢) أن جولد تسهير في زعمه هذا كان متأثراً برأي الزمخشري في قراءة ابن عامر لآية

(١٨) المرجع السابق ، ص ١٢ و ١٣ و ١٤ .

(١٩) الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٨ ، طبراني .

(٢٠) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٨ .

(٢١) الكتاب ، ج ١ ، ص ٧٤ .

(٢٢) أقر القرآن في الدراسات التحويلية ، ص ٩ وما بعدها .

الكريمة ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لَكثيرٍ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَ أولادهم شركاؤهم﴾^(٢٢٢) فقراءة الجمهور على أن (زين) فعل مبني للمعلوم، و(شركاؤهم) فاعله، والمفعول به (قتل) و(أولادهم) مضاف إليه. إلا أن ابن عامر قرأها «وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أولادهم شركائهم» بناءً الفعل (زين) للمجهول، ورفع (قتل) على أنه نائب فاعل وهو مضاف (وشركائهم) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، ثم فصل بينهما بالمفعول به وهو (أولادهم) والفاعل فيه المصدر (قتل) وقد علق الزمخشري على هذه القراءة بقوله «الفصل بينهما - أي بين المضاف والمضاف إليه - بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً كما سَمَجَ زُؤدٌ: رَجَجَ القُلُوصَ أَي مَزَّاهُ، فكيف به في الكلام المثير، وكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمته وجزالته». والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء، لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لسجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب»^(٢٢٣) فواضح مما تحته خط أن الزمخشري يرى أن رسم المصحف هو السبب في قراءة ابن عامر، بل الأدهى من ذلك. أنه يقترح قراءة أخرى بجر (الأولاد) و(الشركاء) حتى لا تخالف القاعدة القائلة بعدم الفصل بين التضايفين بغير الظرف، ونسى الزمخشري أن أحد شروط القراءة الثلاثة أن يصح سندا عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن هنا قُتِيَ جولد تسيهر على أكثر الزمخشري فقال رأيته هذا.

وقد فند رأي الزمخشري أحمد بن المنير فقال «لقد تخيل الزمخشري أن القراءة أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً، لا نقلاً وسماعاً، فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه، وأخذ يبين أن وجه غلظه رؤيته الياء ثابتة في (شركائهم)، فاستدل بذلك على أنه مجرور، وتعين عنده نصب (أولادهم) بالقياس، إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معاً، فقرأه منصوباً، قال المصنف: (وكانت له مندوحة عن نصبه إلى جره بلاضافة، وإبدال الشركاء منه وكان ذلك أولى مما ارتكبه - يعني ابن عامر - من الفصل بين المضاف والمضاف إليه الذي يسمح في الشعر فضلاً عن النثر فضلاً عن المعجز) فهذا كله - كما ترى - عُلٌّ من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأياً منه وكان الصواب خلافه، والفصح سواه، ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة بنصب (الأولاد) والفصل بين المضاف والمضاف إليه يَهْمَلُ منه ضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبي صلى الله عليه وسلم على عدد متواتر من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ويقرءون بها خلفاً عن سلف حتى انتهت إلى ابن عامر فقرأها أيضاً كما سمعها، فهذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة: أنها متواترة جملة وتفصيلاً عن أنصح من نطق بالفساد صلى الله عليه وسلم»^(٢٢٤).

(٢٢٢) آية ١٢٧ من سورة الأنعام.

(٢٢٣) الكشف، ج ١، ص ٣١٢.

(٢٢٤) الكشف، ملحق ص ٣١١.

وعقب أبو حيان أيضاً على الزمخشري مهاجماً إياه بقوله «أعجب لمجمعي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما يثبت وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالفراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم، وفهمهم، وديانتهم»^(٢٦).

ننتقل الآن إلى وجهة أخرى من وجهات البحث، وهي الصلة بين القراءات والإعراب، وهي صلة متينة منذ نشأتها، ويكفي «أن النحاة الأول الذين نشأ النحو على أيديهم كانوا قراء كابسي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس، والخليل، ولعل اهتمامهم بهذه القراءات وجههم إلى الدراسة النحوية، ليلائموا بين القراءات والعربية؛ بين ما سمعوا وَوَوُوا مسن القراءات، وبين ما سمعوا وَوَوُوا من كلام العرب»^(٢٧).

«وَلَقَدْ كَانَ الْقُرْآنُ - في قراءته - غيرَ حافظٍ للغات واللهجات بفضل عناية القراء وتدقيقهم في الضبط وتخريجهم في التلقي حتى إنهم لثِراءٌ عون السير من الخلاف ويلقونه ويدونونه»^(٢٨). ونجد أن التنزيات الإعرابية التي تطرأ بتغير القبائل قد احتواها القرآن في قراءاته:

أ - فلغة أهل العالية يقرأ بها سعيد بن جبير الآية ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾^(٢٩) على أن (إن) بمعنى (ليس) وتعمل عملها، فرفعت (الذين) ونهبت (عباداً) أمثالكم) خبراً ونعتاً^(٣٠).

ب - ولغة أهل الحجاز في أعمال (ما) عمل (ليس)، ولهجة بني تميم في أعمالها، ومائات اللهجتان متفستان في قراءة الآيتين ﴿مَا هُنَّ أَهْلِيَّتُهُمْ﴾^(٣١) و﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٣٢)، فمن عاصم أنه رفع (أهليتهم) على التمجية^(٣٣)، وقرأ ابن مسعود برفع (بشر)^(٣٤).

ج - صرف ما لا ينصرف وقد ذكر الصبان «أن قوماً زعموا أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة، قال الأخفش: وكانت هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليها في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام»^(٣٥) وبعضهم ينسب هذه اللهجة إلى قبيلة بني أسد^(٣٦) وقد استوعبت هذه اللهجة

(٢٦) البحر المحيط، ج ٤، ص ٢٢٩ و ٢٣٠.

(٢٧) أثر القراءات في الدراسات النحوية، ص ٧٧.

(٢٨) من مقال الدكتور عبد الحليم النجار: مجلة كلية الآداب جامعة عين شمس، سنة ١٩٦٣ م، ص ١٢.

(٢٩) آية ١٩٤ من سورة الأعراف.

(٣٠) حاشية الصبان على الأفعوي، «باب الحروف التي تمثل محل ليس»، ص ١٥، ص ٢٥٥.

(٣١) آية ٢ من سورة المائدة.

(٣٢) آية ٣١ من سورة يوسف.

(٣٣) المحقق، ج ١، ص ٢٠٣.

(٣٤) البحر المحيط، ج ٥، ص ٣٠٤.

(٣٥) حاشية الصبان على الأفعوي، ص ٣٨، ص ٢٠٨.

(٣٦) أتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للنا الديلمي، ص ٥٢٨، طالقطنية، سنة ١٢٨٥ هـ.

في قراءة نافع وعاصم والكسائي^(٣٧) للآية ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَابِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾^(٣٨) واستوعبت أيضاً في قراءة أبي جعفر ونافع وابن كثير والكسائي^(٣٩) للآية ﴿ ويطاف عليهم بأبنية من فضة وأكواب كانت توارى . قواريرا من فضة قدودها تقديرا ﴾^(٤٠) .

د - ولهجة نعيم في عدم إعمال ضمير الفصل ، بل يعتبرونه مبتداً ، ويرفعون ما بعده على الخبر^(٤١) قرا بها الأعمش وزيد بن علي الآية ﴿ إِنَّ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾^(٤٢) .

هـ - الزام المثني الألف وهي لهجة بلحرت بن كعب وزيد وبعض بني عذرة ، ونسبها الزجاج إلى كنانة ، وابن جني إلى بعض بني ربيعة^(٤٣) نكل هؤلاء يلزمون المثني الألف ، ويعربونه بحركات مقدرة عليها ، وبه قرا ابن كثير^(٤٤) الآية ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾^(٤٥) ، وقرا أبو سعيد الخدري^(٤٦) ﴿ فكان أبواه مؤمنان ﴾^(٤٧) .

و - لغة (أكلوني البراغيث) نسبها ابن هشام في المغنى إلى طي أو أزد شنوءة أو بلحارث^(٤٨) ومنها ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْدَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(٤٩) وأيضاً ﴿ تُمْ غَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾^(٥٠) .

وربما أشارت بعض القراءات إلى نكات بلاغية أو فروق معنوية دقيقة أو إيقاعات موسيقية تستمذنها الأذن ، كل ذلك في مجال الإعراب بحركاته الثلاث وتثنيته ، فاما من ناحية الإيقاع الموسيقي فيجلى في صرف ما لا ينصرف وقد سماه صاحب الألفية بالتناسب في قوله :

وَلَا تُخَطَّرُ أَوْ تُنَاسَبُ حُرُفٌ دُوَ اللَّحْمِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَتَصَرَّفُ

« فمراعاة التناسب في آخر الكلمات المتجاورة أو في آخر الجمل لتشابه في التثنية ، من غير أن يكون له داع إلا هذا ، لأن للتناسب إيقاعاً عذياً على الأذن ، وأثراً في تقوية المعنى وتمكينه في نفس السامع والقارئ ، ومن الأمثلة كلمة (سلاسل) بالتثنية في قراءة من قرا قوله تعالى ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَابِلًا وَأَغْلَالًا ، وسعيراً . . . ﴾ فتوتت الكلمة لمراعاة التي تليها وتجاورها . وكذلك

(٣٧) البحر المحيط، ج٨ ، ص ٣٩٤ .

(٣٨) آية ٤ من سورة الإسكان .

(٣٩) النشر في القراءات العشر، ج٢ ، ص ٣٩٥ .

(٤٠) الأيتان ١٥ و ١٦ من سورة الإسكان .

(٤١) البحر المحيط، ج٨ ، ص ٢٧ .

(٤٢) آية ٣٢ من سورة الأنفال .

(٤٣) تفسير الطبري، ج١٦ ، ص ١١٨ .

(٤٤) النشر في القراءات العشر، ج٢ ، ص ٣٢١ . والشماعيني على اللغز، ج١ ، ص ٢٨ .

(٤٥) آية ٦٣ من سورة طه .

(٤٦) البحر المحيط، ج٨ ، ص ٢٥٥ .

(٤٧) آية ٨٠ من سورة الكهف .

(٤٨) المغنى، ج٢ ، ص ٣٦٥ .

(٤٩) آية ٣ من سورة الأبياء .

(٥٠) آية ٧١ من سورة المائدة .

كلمة (قواريرا) في قراءة من قرأها بالتثنية في قوله تعالى يصف أهل الجنة ﴿مُتَكَبِّرِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَزُولُ فِيهَا شَيْءٌ وَلَا زَمْهَرِيرٌ . وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا . وَتَلَوَّلَتْ قَطَرُهَا تَلْوِيلًا . وَسَطَاتٌ عَلَيْهِمْ بَاقِيَةٌ مِنْ نَفْثَةِ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا ﴾ فقد نونت كلمة (قواريرا) الأولى لمراعاة آخر الجملة التي قبلها ، ومراعاة لآخر الجملة التي بعدها ... ونونت كلمة (قواريرا) الثانية لمراعاة الأولى ... ومراعاة لنهاية الآية السابقة ، فإنه منون أيضا^(٥١) .

ومن التكاثر البلاغية والتفرقة المعنوية الدقيقة ما يتجلى في اختلاف إعراب آيتين مع أنهما على نمط واحد من الأسلوب ، وأعني بهما الآية التاسعة والأربعين من سورة القمر ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَنَرٍ﴾ والآية السادسة عشرة من سورة فصلت ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ فالآية الثانية توافق القاعدة التي وضعها النحويون في باب الاشتغال ، إذ أن (ثمود) مرفوعة لأن الفعل (هديناهم) ليس طلبياً فلذلك يرجع الرفع ، بعكس ما لو كان طلبياً نحو (زيداً أضربه) و(عصراً لا تنهه) . وفي الآية الأولى لم يكن الفعل طلبياً وهو (خلقناه) شأنه في ذلك شأن الفعل في الآية الثانية ، فليست لم يرجع الرفع أيضاً في هذه الآية واختير النصب ؟ هـ الجواب أن في النصب هنا دلالة على معنى ليس في الرفع ، فإن التقدير على النصب (إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ ، خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) فهو يوجب العموم . وإذا رفع فليس فيه عموم ، إذ يجوز أن يكون (خلقناه) نعتاً لـ(شيء) ، و(يقدر) خبراً لـ(كل) ، وحينئذ لا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها ، بل إنما يدل على أن ما خلقه منها خلقه بقدر^(٥٢) .

نأتي بعد ذلك إلى وجه آخر من وجوه البحث وهو توجيه الإعراب في الآيات القرآنية التي قرئت بأكثر من وجه إعرابي ، ثم تقنين المعنى على حسب هذا التوجيه ، وقد كان هذا التوجيه الإعرابي اثراء للغة والنحو معاً وتفرعاً للدرس اللغوي بما يحتمله من التفرعات . في الأغلب الأعم - التي تسميه وتعطي صورة صادقة للملكات العقلية عند العرب في الاستنباط والاستنتاج ، فمن ذلك قوله سبحانه وتعالى ﴿وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جِزَاءُ الْحَسَنَى﴾ فقد وردت قراءات كثيرة في كلمة (جزاء) من حيث إعرابها ، ولكل وجه من التوجيه الإعرابي والمعنى المترتب عليه ، فقرأ أبو عمرو وعاصم يرفعونها دون تنوين لاضافتها إلى (الحسنى) وتكون هي مبتدأ ، أي له جزاء الحسنى عند الله تعالى في الآخرة وهي الجنة ، فأضاف الجزاء إلى الجنة كقوله (حق اليقين) و(لدار الآخرة) وقرأ ابن أبي إسحق (جزاء) وتكون (الحسنى) بدلاً من (جزاء) ، وقرأ سائر الكوفيين (جزاء) منصوباً متوناً ، أي فله الحسنى جزاء ، وقال الفراء بنصبها على التمييز ، وقيل على المصدر ، وقال الزجاج : هو مصدر في موضع الحال ، أي مجزأ به جزاء .

(٥١) النحو الوافي ، ج ٤ ، ص ٢٠٥ .

(٥٢) من شرح أبي سعيد السبائي على كتاب سيويه ، ج ١ ، ص ٧٤ .

(٥٣) آية ٨٨ من سورة الكهف .

يقول ابن عباس (قله جزاء الحسن) منصوباً غير منون، وهي عند أبي حاتم على حذف التنوين لالتقاء الساكنين، ولكن النحاس لم يرتض هذا، لأنه ليس موضع حذف تنوين لالتقاء الساكنين، وقدره: قلله الثواب جزاء الحسن، فتكون (جزاء) مقعولاً لأجله^(٥١).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿فَقَالُوا يَا أَيُّهَا نَرُودُ وَلَا نَكْذِبُ بَاسَاتٍ زُنُوسًا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٥٢) بالرفع في الأفعال الثلاثة عطفاً على قراءة أهل المدينة والكسائي، فتكون الأفعال الثلاثة كلها داخلة في معنى التمني، أي يا ليتنا نرد، ويا ليتنا لا نكذب، ويا ليتنا نكون من المؤمنين. واعتار سيويه القطع في (ولا نكذب) فيكون غير داخلة في التمني، والمعنى: ونحن لا نكذب على معنى الثبات على ترك التكذيب، أي لا نكذب رُبُّنَا أولم نَرُودُ. وقرا حمزة وحفص ينصب (نَكْذِبُ ونكون) جواباً للتمي. قال أبو اسحق: معنى (ولا نكذب) أي إن ردنا لم نكذب. والنصب في (نكذب ونكون) باضمار (أن) كما ينصب في جواب الاستغهام والأمر والنهي والعرض^(٥٣).

وفي قوله تعالى ﴿إِنْ تَرَكْتُ يَنْتَهَمُ أَنْتَ تَقُومُ أَقْنَى مِنْ ثَلَاثِي الْيَلِيلِ وَنُصْفُهُ وَثَلَاثِي﴾^(٥٤) قراءتان: وتقرأ (نصفه وثلاثة) بالنصب، والمعنى أنك تقوم أقل من الثلثين وتقوم النصف والثلث، وتقرأ (ونصفه وثلاثة) بالجر، أي تقوم أقل من الثلثين والنصف والثلث^(٥٥).

مثال آخر - والأمثلة كثيرة وقليل منها يجزئ عن الباقي - قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَيْتِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ تُرَابٍ. ثُمَّ مِنْ نَاطِقٍ ثُمَّ مِنْ غَلَقٍ ثُمَّ مِنْ مُصَفَعٍ مُخَلَقٍ وَغَيْرِ مُخَلَقٍ لَنَبِّينَ لَكُمْ وَتَقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾^(٥٦) فقد قرأ عاصم (وتنقر) بالنصب على العطف، والمعنى إنا خلقناكم لكي نبين لكم ولكي تنقر. وقال الزجاج: (نقر) بالرفع، لأنه ليس المعنى: فعلنا ذلك لنقر في الأرحام ما نشاء، وإنما خلقهم عز وجل ليدلهم على الرشد والصلاح. وقراءة الجمهور: ونقر على القطع والأخبار^(٥٧).

ولقد قارن النحاة بين الإعراب والمعاني القرآنية في كثير من الآيات، ووجدوا أن هناك تنازعاً - إن صحَّ هذا التعبير - بين المعنى وقواعد الإعراب، فمن المرين من ينظر إلى قواعد الإعراب دون النظر إلى صحة المعنى، ومنهم من ينظر في صحة المعنى ولو أدى ذلك إلى الخروج عن قواعد الإعراب^(٥٨). ولي رأي في ذلك أذكره بعد قليل. ويذكر ابن هشام أمثلة الإعراب على ظاهر اللفظ

(٥١) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ١١، ص ٥٢ و ٥٣، بصرف، دار الكتب المصرية، سنة ١٩٩٦م.

(٥٢) آية ٢٧ من سورة الأنعام.

(٥٣) الجامع لأحكام القرآن، ٩، ص ٤٠٨ و ٤٠٩.

(٥٤) آية ٢٠ من سورة الزلزل.

(٥٥) التفسير الكبير للإمام الرازي، ٨، ص ٢٤٢، الطبعة الشرقية بمصر، سنة ١٣٢٤هـ.

(٥٦) آية ٥ من سورة الحج.

(٥٧) الجامع لأحكام القرآن، ١٢، ص ١١.

(٥٨) تمثيل ذلك في معنى اللبيب، لأن هشام، ٢، ص ٥٢٧ وما بعدها.

دون النظر إلى صحة المعنى . منها إعرابهم لقوله تعالى ﴿ أَصَلَّاتُكَ تُلْزِمُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَنْقُذُ أَبَاؤَنَا أَوْ أَنْ تَتَلَفَّلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ﴾^(٦٢) ، « فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن تفعل) على (أن تترك) وذلك باطل ، لأنه لم يلزمهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون ، وإنما هو عطف على (ما) ، فهو معمول للترك . والمعنى : أن تترك أن تفعل »^(٦٣) .

ومن ذلك أيضاً تعليق الجار والمجرور في قوله تعالى ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَّ مِنْ وَرَائِي ﴾^(٦٤) « بالفعل (خفت) وهو فاسد في المعنى والصواب تعلقه بالموالي ، لما فيه من معنى السيادة ، أي خفت ولايتهم وسوء خلاقهم من بعدي »^(٦٥) .

ومثال ثالث على ذلك ، في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَسْلُفُوا أَنْ تَكْتُبُوا صَبِيحاً أَوْ تُجَبِّسُوا إِلَى أَجَلِهِ ﴾^(٦٦) ، « فإن التبادر تعلق (إلى) بكتوبه ، وهو فاسد ، لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين ، وإنما هو حال ، أي مستقراً في النعمة إلى أجله »^(٦٧) .

وروجه الإعراب في هذه الأمثلة الثلاثة تدل على دقة النظر من المعربين في نظهم إلى المعنى حيث إنه الأصل والإعراب فرع .

ثم يورد ابن هشام أمثلة من نوع آخر للمعربين الذين ينظرون في صحة المعنى ولو أدى ذلك إلى الخروج عن قواعد الإعراب . « فمن ذلك قول بعضهم في ﴿ وَتَمُودُ فَمَا أَبْقَى ﴾^(٦٨) إن (تمودا) مفعول مقدم . وهذا متع ، لأن (ما) النافية الصدر ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإنما هو معطوف على (عادا) أو هو بتقدير : وأهلك تمودا »^(٦٩) .

وإذا نحن الفاحة على أن (ما) النافية لها الصدر ، فإذا ما جاءوا إلى شاهد استعملت فيه (ما) النافية دون أن يكون لها الصدر ، لم يُسَلِّمُوا بهذا الشاهد ، فعملوا من قاعدتهم . بل أولوا وتمحلوا حتى تبقى قاعدتهم كما هي . وهذا يلنا على المنهج الذي رسمه بعض النحاة لأنفسهم : يضمون القواعد مُسَبَّحَةً دون النظر في الشواهد ، ثم ينظرون في الشواهد ، فما وافق القواعد أجازوه ، وإلا أولوا فيه وتمحلوا . وهذا عكس ما يجب أن يكون ، إذ يجب أن تكون القواعد مستتبطة من واقع الشواهد اللغوية التي حوست أولاً ، حتى تحي تلك القواعد راسخة مبنية على الاستعمال اللغوي . أما الطريقة الأخرى - طريقة النحاة - فمن شأنها إحداث فجوة واسعة بين ما تأمر به القواعد ، وما هو مذكور فعلاً في الاستعمالات اللغوية . هذا إلى أنه لا يمكن أبداً للمعرب

(٦٢) آية ٨٧ من سورة هود .

(٦٣) المغني ، ج ٢ ، ص ٥٢٩ .

(٦٤) آية ٥ من سورة مريم .

(٦٥) المغني ، ج ٢ ، ص ٥٣٠ .

(٦٦) آية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٦٧) المغني ، ج ٢ ، ص ٥٣٠ .

(٦٨) آية ٥١ من سورة هجم .

(٦٩) المغني ، ج ٢ ، ص ٥٣٩ .

أن ينظر في صحة المعنى عند إعرابه ، وفي الآت نفسه يهمل القواعد الإعرابية ، لأن الأولى هي الأصل المتبوع ، والثانية - أي قواعد الإعراب - هي الفرع التابع . ومنى صلح للمعنى عند الإعراب ، كان الإعراب سليماً .

ولقد தெعت في كتاب الانصاف لابن الأثير ما يمت لمسائل الإعراب بصله فوجدت أن أحكام الكوفيين فيها مبنية على قراءات قرآنية في حين أن البصريين لا يأخذون - في الأغلب الأعم - بهذه القراءات كدلائل أو شواهد على ما يحكمون وهذا شيء يفرته الطبع اللغوي السليم ، لأن القراءات - كما أوضحت - سنة متبعة وليس هناك دليل أقوى منها على تقعيد القواعد . فلقد أعرب الكوفيون الفعل الماضي في بعض حالاته (حالا) كما في الآية الكريمة ﴿ أو جاءوكم حصرت ﴾ أو جاءوكم حصرت صلواتهم^(٧٠) . فالفعل الماضي في هذه الآية (حصرت) في محل نصب حال ، واستلوا على ذلك بقراءة من قرأ أو جاءوكم حصرة صلواتهم ، وهي قراءة الحسن البصري ، وعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم . أما البصريون فقد أنكروا هذا الإعراب ، وزأوا أن الفعل الماضي لا يتبع حالا . لأنه لا يدل على الحال فينبغي ألا يقوم مقامه ، وكان إعرابهم لهذا الفعل الماضي في الآية قائماً على أربعة أوجه :

- أ - أن يكون صفة لـ (قوم) المجرور في أوله الآية : ﴿ إلا الذين يصلون إلى قوم يتنكحهم ويتهم ميثاقاً أو جاءوكم حصرت صلواتهم ... ﴾ .
- ب - أن يكون صفة لـ (قوم) مقدر ، ويكون التثنية فيه أو جاءوكم قوماً حصرت صلواتهم ، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع .
- ج - أن يكون خبراً بعد خبر ، كأنه قال أو جاءوكم ، ثم أخبر فقال حصرت صلواتهم .
- د - أن يكون محمولا على الدعاء ، لا على الحال ، كأنه قال : ضيق الله صلواتهم ، كما يقال : جاءني فلان - وسع الله رزقه - وأحسن إلى - غفر الله له - وسرق فلان - قطع الله يده - وما أشبه ذلك^(٧١) .

مثال آخر لاستدالك الكوفيين إلى تقعيد القواعد ، أنهم جوزوا العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر ، نحو (إن زيدا وعمرو قائمان) واستلوا على ذلك بالآية الكريمة ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى ﴾^(٧٢) ووجه الدليل أنه عطف (الصابئون) على موضع (إن) قبل تمام الخبر وهو قوله ﴿ من آمن بالله واليوم الآخر ﴾^(٧٣) . أما البصريون فلم يرتضوا هذا الإعراب ، وفتدوه بأجلة فلسفية بعيدة عن الواقع اللغوي : « ذلك أنك إذا قلت (انك

(٧٠) آية ٩٠ من سورة النساء .

(٧١) الانصاف في مسائل الخلاف ، ج ١ ، ص ١٤٥ و ١٤٦ ، المسألة ٣٢ .

(٧٢) آية ٦٩ من سورة التوبة .

(٧٣) آية ٦٩ من سورة التوبة .

وزيد قائلمان) وجب أن يكون (زيد) مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون المبتدأ عاملاً في خبر (زيد) وتكون (إن) عاملة في خبر الكاف، وقد اجتماعاً في لفظ واحد وهو (قائلمان) فلو قلنا أنه يجوز العطف قبل تمام الخبر لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال^{٣٧}. ثم جاءوا إلى الآية فخرجوا إعرابها على ثلاثة أوجه:

أ- في الآية تقديم وتأخير، والتقديم فيها: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك.

ب- أن تجعل قوله تعالى (من آمن بالله واليوم الآخر) خبراً للصابتين والنصارى، وتضمير (الذين آمنوا والذين هادوا) خبراً مثل الذي أظهرت لـ (الصابتين والنصارى).

ج- أن يكون (الصابتون) عطفاً على الضمير المرفوع في (هادوا)^{٣٨}.

وواضح أن هذه تخريجات كان يعني عنها منهج البكوفيين في الاستدلال بالقواعد، ولكن البصريين يمتنعون على ما ورد من جمهرة العرب في قبائلهم البادية، فيضعون القواعد على ما ورد من هذه القبائل، إما ما ورد بعد ذلك متواتراً فإنهم يقيسونه على هذه القواعد، فما كان مقبولا في القياس أحلوا به، وإلا رفضوه. وإذا كان هذا غير المقبول في القياس نصاً من القرآن الكريم، فإنهم حينئذ يلجئون إلى التأويل حتى يستوي النص مع القاعدة، بل إنهم إذا وضعوا قاعدة نحوية، واستشهدوا على صحتها بالقرآن أتوا بالشعر يستندوا أو بكلام عربي يستدلون، أمنا الكوفيين، فكل ما ورد يضعونه موضع القاعدة، ويوسعون القاعدة له حتى تسعه، وبذلك يكون النهج الكوفي هو الصحيح، إذ أنه انتقل من الأمثلة إلى القاعدة وليس العكس. وفي هذا تطبيق لقول السيوطي «كل ما ورد أنه قرئ به - من القرآن - جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً»^{٣٩}.

إلا أنه يؤخذ على الكوفيين في بعض الأحيان أنهم يتعسفون في تخريج القواعد من القراءات، أي أنهم يستجوزون قواعد مبنية على قراءات، إلا أن هذه القراءات لا تحتمل القواعد المبنية عليها، فمن ذلك أنهم ذهبوا إلى أن فعل الأمر للمواجه - أي المخاطب - المعري عن حرف المضارعة - نحو أَفْعَلْ - معرب مجزوم. ومعلوم أن ما يراه الكوفيون مخالف لما اتفق عليه وما ذهب إليه البصريون من أنه مبني على السكون. وحجة الكوفيين في ذلك أن (أفعل) الأصل فيها (يَفْعَلْ) وما دامت هذه الأخيرة معربة، فإن (أفعل) بالقياس عليها معربة أيضاً، واستدلوا على ذلك بالآية ﴿قَبْلَ ذَلِكَ قُلْتُمْ كَيْفَ نَبْعَثُكُمْ فِيهِ لَمَّا قُنِيَ فَذَرْهُمْ حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾^{٤٠} في قراءة من قرأ (فلنفرجوا) بالتاء من

(٧١) الاتصاف، ص ١٠٩.

(٧٢) الرجع السابق.

(٣٧) الانتزاع في علم أصول النحو، ص ٧.

(٣٨) ب ٤٨، سورة يس.

أئمة القراء ، وذكرت القراءة أنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم من طريق أبي بن كعب ،
 ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك والحسن البصري وغيرهم من القراء^{٣٣٧} .
 فالقراءة بالثاء اذن قراءة مسلم بها ، ولكن من أين للكوفيين بهذا الشبه بين (انْعَمَلْ)
 و (يُنْعَمَلْ) حتى يقيسوا (فلتنرحوا) ؛ (افرحوا) فيجعلون الفعل الأخير معرباً ، قياساً على إعراب
 الفعل المضارع (فلتنرحوا) ؟

الفصل الرابع

خطبه إعرابه القرآن

ما معنى إعراب القرآن ؟ هل معناه أن نقول إن هذه الكلمة منصوبة وتلك مرفوعة ، أو إن هذا الفعل مجزوم ، وذلك مبني على الفتح ؟ ثم نتناول القرآن كلمة كلمة فنبين شكلها الإعرابي ؟ لا ، ليس هذا هو المقصود بمصطلح « إعراب القرآن » لأنه لو تحقق هذا المقصود لكان معنى ذلك أن القرآن نزل على النبي صلى الله عليه وسلم غير معرب ، وأن الرسول الكريم قرأه كما نزل ، ثم تولى من تولى من بعده إعرابه أي قراءته معرباً .

وهذا الرأي فيه ضلال وهوى ويعد عن الحق وليس يبعد أن يصدر مثله عن مستشرق في قلبه مرض - واسمه كارل فولرس - حيث يقول : « إن القرآن الكريم قد نزل في الأصل بلهجة محلية من اللهجات العربية ، وإنه لم يكن معرباً ، ثم أخذت الإعراب عليه وفق قواعد لغة الشعر »^(١) . ونرد على هذا المستشرق بأدلة مقننة هائلة دون ضجيج أو اتفعال فنقول :

١ - إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أمروا القرآن والنسوا غرائب » وقد استدلوا إلى هذا الحديث في قولهم أن القرآن لم يكن معرباً لذلك أمر النبي بإعرابه ، وفاتهم أن « الإعراب » هنا ليس بمعناه الاصطلاحي وهو معرفة المنصوب والمرفوع والمجرور . . . ولكنه بمعناه اللغوي ، أي الإبانة « وكان الصحابة - رضي الله عنهم - يسمون فهم هذا الغريب (إعراب القرآن) لأنهم يستنبطون معانيه ويخلصونها »^(٢) . ويزداد الأمر وضوحاً بقول السيوطي بعد أن أورد حديث الرسول ﷺ « من قرأ هذا القرآن فأعربه كان له بكل حرف عشرون حسنة ، ومن قرأه بغير إعراب كان له بكل حرف عشر حسنة » . قال السيوطي : « المراد بإعرابه معرفة معاني ألفاظه ، وليس المراد به

(١) الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة ، (مجموعة البحوث التي قدمت لمؤتمر برنستون للثقافة الإسلامية) جمع ودرجته وتقديم الأستاذ محمد خلف الله أحمد ، ص ٣٣٨ ، مكتبة النهضة المصرية . وكارل فولرس هذا لآل الجسدية ، وكان ملماً لأدب الكتب المصرية سنة ١٨٩٠ م ، كما أنه أحد كتّاب دائرة المعارف الإسلامية (مادة الأوزم) ، وما يدل على أنه كان يريد تقييد معاني اللغة العربية : قواعده وكتابة أنه قلب كتاباً من الملحمة العربية المحلية في مصر ، واستبدل حروفاً لاتينية لكلمات الصليبية ودرس تسامعها وأورد كثيراً من نصوصها ، وكان يريد استبدال النامية بالقصص . انظر كتاب : تاريخ الدعوة إلى العاصية ، ص ١٧ ، ٢٤ .

(٢) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، مصطفى صديق القزافي ، ص ٧٥ ، التحفة الكبرى ، ط ٥ ، سنة ١٩٥٢ م .

الإعراب المصطلح عليه عند النحاة وهو ما يقابل اللحن ، لأن القراءة مع فقهه ليست قراءة ولا ثواب فيها ، وعلى الخفص في ذلك التثبت والرجوع إلى كتب أهل الفن وعدم الخوض بالظن ، فهذه الصحابة وهم العرب العراء وأصحاب اللغة الفصحى ومن نزل القرآن عليهم وبلغتهم تروقوا في ألفاظ لم يعرفوا معناها ، فلم يقولوا فيها شيئاً^(١) .

٢ - وحتى إذا افترضنا أن كلمة (اعربوا) في الحديث النبوي «اعربوا القرآن والتمسوا غرابته» كانت بمعناها الإصطلاحي ، فليس هذا بدليل على أن القرآن لم يكن معرباً أو أن الرسول قرأه غير معرب ، إذ لا يعقل أن يأمر الرسول بشيء لا يفعله هو نفسه ، لقد كان الرسول قدوة للمسلمين ، فكيف يأمرهم بإعراب القرآن ولم يكن هو نفسه يعربه ؟ هذا أمر مرفوض ، وإذن فإن الرسول كان يقرأ القرآن معرباً حتى يتسنى له أن يأمر غيره بقراءته معرباً .

وليس معنى الأمر في الحديث الشريف «اعربوا القرآن» ، «أن اللحن» أي الزنج عمن الإعراب» كان يقع من الصحابة في القرآن لمهد النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) . إذ أن الأمر والنهي في السنة النبوية لا ينصبان على وقت بعينه أو على الزمن الذي قيل فيه ولكن السنة النبوية بما فيها من أوامر ونواهي بمثابة قواعد عامة ، وليست خاصة بالوقت الذي قيلت فيه .

٣ - لقد قرأ العرب شعرهم قبل نزول القرآن- أي الشعر الجاهلي قمره معرباً ، بدليل أن الوزن الشعري لا يستقيم إلا بالإعراب بما فيه من حركات وسكنات وتنوين ، فكيف يقرءون القرآن معرباً وهو كتاب الله المنزل على رسوله الكريم ، وكان له في قلوبهم مكانة التقديس والإجلال ؟ لقد بهرم القرآن بما فيه من إعجاز لغوي ورواؤه في المثل الأعلى في التعبير والبلاغة فأعطوه حقه في القراءة المعربة الصحيحة .

① إن القرآن لا بد أن يكون معرباً منذ نزوله لدليل أن هناك آيات لا يستقيم معناها - بل ربما تكون كفرة صريحاً - دون إعراب ، فقلوه تعالى ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾^(٣) وقلوه تعالى ﴿ إن الله يرؤى من المشركين ورسوله ﴾^(٤) وقلوه عز وجل ﴿ وإذا ابتلى إبراهيم ربه ﴾^(٥) هذه الآيات وغيرها لا تفهم الفهم الذي من أجله أنزلت إلا بالإعراب .

على أن بعض المشرقين قد ردوا على زميلهم فولرز رداً مقنعاً ، فهذا نولدكه ، في كتابه «مقالات جليلة في علم اللغات السامية» يرى أن ما توهمه فولرز تجرداً من الإعراب إنما كان صواباً من تساهل الناس في القراءة بعد اختلاطهم بالأعاجم ، وشيوع اللحن والتحريف ، وليس للنص القرآني صلة بشيء من هذه الملاحن من قريب أو من بعيد . ولو أن النبي ﷺ أو أحد

(٣) الانتان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ١١٣ .

(٤) إعجاز القرآن ، ص ٣٥ .

(٥) آية ٢٨ من سورة نمل .

(٦) آية ٣ من سورة قمرية .

(٧) آية ١٣٤ من سورة القدر .

معاصريه من المؤمنين قد نطق بالقرآن دون إعراب لكان من غير الممكن أن تضيع الروايات الخاصة بذلك دون أن يبقى لنا آثار منها^(٩). وهذا يوهان فك^(١٠) وبرجشتراس^(١١) قد أشارا - كما بينا في الباب الأول - إلى أن الإعراب سمة سامية قديمة ، فكيف يترك في القرآن الكريم الذين نزل باللغة العربية الفصحى ، وكان الإعراب لهم خصائصها .

وبعد ، فقد تعدت من كل هذا أن أبين أن الكتب التي ألفت في إعراب القرآن لم يكن المقصود منها أنها أعربت القرآن بعد أن كان غير معرب ، أو أنها علمت الناس كيف يقرءون القرآن معرباً - فإن قراءة القرآن معرباً كانت ملازمة له منذ نزوله .

ولكن كتب إعراب القرآن ألفت كما ألف غيرها من الكتب في العلوم اللغوية والدراسات الإسلامية وكان المحور في ذلك كله هو القرآن الكريم ، « وكان الكتاب الذي يجمع للمسلمين عقيدتهم في طهر ونقاء ، ويجمع لهم لسانهم في بيان معجز ، فأنكثوا عليه يستنبطون منه ما يمس العقيدة وما يمس اللغة ، وكانت لهم في ظل هذين علوم كثيرة دينية ولغوية . وكان التفسير أول علم قرأني ، نشأ محاولات مع الخلفاء الراشدين ، ونقش من الصحابة منهم ابن عباس وأنس بن مالك وزيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير ، وقد قضى هؤلاء جميعاً نحبهم ولم يكن التفسير قد استوى علماً ولم يتم له ذلك إلا مع أوائل القرن الثاني الهجري على حين أخذ النحو يسوز إلى الحياة علماً أيام أبي الأسود الدؤلي الذي كانت وفاته سنة ٦٩ هـ^(١٢) » .

ولقد سار التفسير مع الإعراب أو مع النحو بوجهة عامة لا ينفك عنه منذ نشأته . أنظر إلى الزركشي مثلاً في تعريفه علم التفسير :

« التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه . واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصرف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات ، ويحتاج لمعرفة أسباب التزول والناسخ والمنسوخ »^(١٣) .

لقد كان الإعراب من أدوات الفسر لا يستغنى عنه ، ولا يستطيع أن يفسر بولونه حتى « أن بعض العلماء كان يجعل من إعراب القرآن علماً ، ويعد من فروع علم التفسير ، لا النحو »^(١٤) . وهكذا كان التفسير والإعراب صنفين ، كل منهما يكمل الآخر ، فالإعراب يوضح التفسير . وأسباب التزول مثلاً تسخير الوجه للناسب أو المطلوب من وجوه الإعراب ، فلا غرو أن كتب

(٩) من مقال الدكتور رمضان عبد شهاب بمجلة الملة ، العدد ١١٤ ، يريته سنة ١٩٦٦ م ، وانقل عنه نصه لقضية الإعراب في العربية الفصحى ، ص ١٠٢ .

(٩) العربية ، يوهان فك ، ترجمة د . عبد الحليم النجار ، ص ٣ - ٤ ، دار الكتاب العربي ، سنة ١٩٥١ م .

(١٠) التطوير النحوي ، ص ٧٥ .

(١١) الدراسة التي كتبها حقن كتب « إعراب القرآن للنسب للزجاج » في مجلة ج ٣ ، ص ١٠٩٢ بصرف ، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر ، سنة ١٩٦٥ م .

(١٢) البرهان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ١٢ .

(١٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، ج ١ ، ص ١٢١ .

التفسير - دون استثناء - قد تناولت إعراب الآيات عند تفسيرها ، وقلما نجد كتاباً في التفسير دون أن نجد فيه شيئاً من النحو والإعراب ، بل إن منهم من يوغل في مسائل الإعراب ، ويفصل وجوهاً تفصيلاً ، كما فعل أبو حيان التوحيدي (المتوفى سنة ٧٤٥ هـ) في البحر المحيط .
وإذاً فالقصد من كلمة (إعراب) في إعراب القرآن غير المقصود منه في الحديث الشريف ، «أعربوا القرآن» بمعنى الأولى اصطلاحياً ، والثانية لغوي .

التسعين التاريخي لدراسة الإعراب في القرآن الكريم

ولقد نظر النحويون في إعراب الآيات منذ أول كتاب تعرفه في النحو وهو كتاب سيبويه ، فقيه نجد كثيراً من الشواهد القرآنية ، يتعرض لها سيبويه بالإعراب أثناء شرحه للقاعدة النحوية ، ففي كلامه عن (ما) الحجازية يأتي بالآية القرآنية ﴿ما هذا بشراً﴾^(١٤) ويرى أن «بشراً» منصوبة لأنها خبر (ما) في لغة أهل الحجاز ، ويتوهم برفعونها إلا من عرف كيف هي في المصحف^(١٥) ، وفي باب ما يتنصب على التعظيم والمدح يقول الآية ﴿الحمد لله رب العالمين﴾^(١٦) ، ويرى أن في (رب) ثلاثة وجوه من الإعراب ، الجر لأنه صفة لله ، والنصب على التعظيم والمدح ، والرفع على القطع والابتداء^(١٧) ، وفي كلامه عن (إن) في لغة أهل العالية ، يرى أنها بمعنى ما وإن ما بعدها مبتدأ وتكون في معنى ما ، قال الله عز وجل ﴿إن الكافرون إلا في غرور﴾^(١٨) أي ما الكافرون إلا في غرور وتصرف الكلام إلى الابتداء^(١٩) . وفي قوله تعالى ﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة﴾^(٢٠) يعلل سيبويه لنصب (المقيمين) مع أنها معطوفة على مرفوع وهو (الراسخون) ، فيرى أن ذلك من باب ما يتنصب في التعظيم والمدح أي ... ملحق بالمقيمين^(٢١) .

وفي باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم يتعرض لإعراب كلمة (حمالة) من قوله تعالى ﴿وامراته حمالة الحطب﴾^(٢٢) فيقول : وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً : وامراته حمالة الحطب ، لم يجعل (الحمالة) خبراً للمرأة ولكنه كانه قال اذكر حمالة الحطب شتماً لها^(٢٣) .

(١٤) آية ٣٦ من سورة يوسف .

(١٥) الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ ، ص ٢٨ .

(١٦) آية ٢ من سورة قذاف .

(١٧) الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٤٨ .

(١٨) آية ٢٠ من سورة النمل .

(١٩) الكتاب ، ج ١ ، ص ٤٧٥ .

(٢٠) آية ١٦٢ من سورة النساء .

(٢١) الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٤٩ .

(٢٢) آية ٤ من سورة النساء .

(٢٣) الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٥٢ .

بل إن إعراب الآيات ربما دفعه إلى المقلونة بين إعراب آيتين ليستخلص رأياً في القراءات ، من ذلك قوله « فاما قوله عز وجل ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾^(٢٤) فإتما جاء على (زيداً ضربته) وهو عربي كثير ، وقد قرأ بعضهم ﴿ واما ثمود فهديناهم ﴾^(٢٥) إلا أن القراءة لا تخالف لأنها السنة^(٢٦) .

ولنتظر إلى استشهاده بقراءة ابن مسعود في جواز رفع ما ينتصب على الحال ، فهو بعد أن يبين وجوه الإعراب في هذا المرفوع يختم كلامه بذكر آيتين في تأييد هذا الرفع ، يقول « هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة ، وذلك قولك هذا عبد الله منطلق ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عن يونس به من العرب ، وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين : فوجه أنك حين قلت : هذا عبد الله ، أضمرت (هذا) أو (هو) كأنك قلت : (هذا منطلق) أو (هو منطلق) ، والوجه الآخر أن تجعلهما جميعاً خبراً لـ (هذا) كقولك : هذا حلوحامض ، لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع الطمعين ، وقال الله عز وجل ﴿ كُلَّ إِنهَآ لَفَى . نَزَّاعَةً لِّلشَّوْى ﴾^(٢٧) ، وزعموا انها في قراءة ابن مسعود « وهذا بعلي شيخ »^(٢٨) .^(٢٩)

ولا نريد أن نطيل في هذه الشواهد التي يتعرض فيها سيبويه بالإعراب التفصيلي لآليات ، فالكتاب مليء بها .

وبعد سيبويه المتوفى سنة ١٨٠ هـ ، يأتي الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، وإذا كان سيبويه قد تعرض لإعراب الآيات خلال الشواهد التحوية لإثبات القواعد وترسيخها ، فإن الفراء قد أحسب الآيات أيضاً ولكن خلال منهج آخر ، ذلك أنه ألف كتاب « معاني القرآن » ، ومعنى فيه بما كان يشكل في القرآن ويحتاج إلى بعض العناية في فهمه^(٣٠) . وكان مثل الفراء في ذلك مثل من ألفوا في كتب المعاني الأخرى ، كالطحاوي الذي ألف كتاباً في « معاني الشعر » وكذلك صنع أبو الحسن الأخفش ، وابن قتيبة في كتاب « المعاني الكبير »^(٣١) .

فكتب المعاني إذن كتب لغوية ، تشرح معاني الكلمات الغامضة في النص ، وكذلك كان كتاب الفراء « معاني القرآن » يغلب عليه الطابع اللغوي ، وهو بذلك يختلف عن كتب التفسير ، فليس هو تفسير بلأنور كتفسير ابن جرير الطبري « جامع البيان في تفسير القرآن » ، ولا هو تفسير بالرأي

(٢٤) آية ٤٩ من سورة القمر .

(٢٥) آية ١٦ من سورة صلت .

(٢٦) الكتاب ، ج ١ ، ص ٧٤ .

(٢٧) آية ١٥ ، ١٦ من سورة الماعج .

(٢٨) آية ٧٢ من سورة هود .

(٢٩) الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٥٨ .

(٣٠) معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجار ، وعدد علي النحر ، المقدمة للمحققين ، ص ١١ ، دار الكتب ، سنة ١٩٥٥ م .

(٣١) الترحم السلفي ، ص ١٢ بصرف .

كتفسير فخر الدين الرازي «مفاتيح الغيب» أو تفسير البضاوي «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» أو تفسير السفي «ملوك التنزيل وحقائق التأويل» أو الزمخشري في كشفه.

بدأ الفراء كتابه بسورة الفاتحة ثم بسورة البقرة ثم آل عمران ... وهكذا بالترتيب حتى وصل إلى نهاية الكتاب. إلا أنه لم يتعرض لكل آية بالشرح والتحليل اللغوي، بل تَعرَّضَ لما فيه إشكال ويحتاج إلى شرح من الآيات ليس غير، وهو في أثناء ذلك لا ينفك يذكر وجوه الإعراب المختلفة للآيات الكريمة أثناء شرحه لها، فللمعاني إذن يغلب عليه طابع اللغة والإعراب. فإذا كان سيويه قد أعرب الآيات لتوثيق القواعد النحوية، فإن الفراء أول من ربط المعاني بالإعراب. هذا إلى أن كتاب الفراء ليس كتاباً نحوياً مبرهاً ككتاب سيويه.

ففي سورة البقرة مثلاً يورد الفراء قوله عز وجل ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾^(٣٢) ويرى في إعراب «هدى» أنها في موضع رفع خبر «لذلك» على أن يكون (الكتاب) نعتاً لاسم الإشارة، أو خبراً ثانٍ له على أن تكون جملة (لا ريب فيه) الخبر الأول، ثم استأنفت فقلت هو هدى ... ويورد وجهاً آخر من الإعراب لها كأن تكون منصوبة حالاً من الضمير في (فيه) الذي قبلها^(٣٣).

ويربط المعنى بالإعراب في الآية ﴿وَوَلَّوْا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٣٤) قال الفراء: «اقرأها القراء بالنصب إلا مجاهداً وبعض أهل المدينة (هو نافع) فإنهما رفعها. ولها وجهان في العربية: نصب، ورفع. فأما النصب فلأن الفعل الذي قبلها مما يتطاول كالترداد، فإن كل الفعل على ذلك المعنى نُصِبَ الفعل بعده بحتى، وهو في المعنى ماضٍ. فإذا كان الفعل الذي قبل حتى لا يتطاول وهو ماضٍ رفع الفعل بعده حتى إذا كان ماضياً. فأما الفعل الذي يتطاول وهو ماضٍ فقولك: جعل فلان يديم النظر حتى يعرفك، ألا ترى أن ادامه النظر تطول. فإذا طال من قبل حتى ذهب بما بعدها إلى النصب، إن كان ماضياً يتطاوله»^(٣٥).

فالنصب عند الفراء بعد حتى طيل على أن الفعل قبلها (مما يتطاول كالترداد) أي المستمر يتردد ولم يقطع، وهو في الوقت نفسه ماضٍ، أي استمرت الزلزلة هذه ودامت إلى أن قال الرسول ... فالنصب هنا طيل الاستقبال.

وانظر إلى تفرقه بين (أو) وبين همزة الاستفهام ومعناها وإو العطف (أو) بدليل الحركة على الواو في قوله تعالى ﴿أَوْ عَجِبْتُمْ أَنَّ جَنَّاتِكُمْ دُكَرِبَتْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٣٦). يقول الفراء: «هذه وأو نسق

(٣٢) آية ٢ من سورة البقرة.

(٣٣) معاني القرآن، ج ١، ص ١١.

(٣٤) آية ٢١٤ من سورة البقرة.

(٣٥) معاني القرآن، ج ١، ص ١٣٢.

(٣٦) آية ٦٣ من سورة الأعراف.

أدخلت عليها ألف الاستفهام ، كما تدخلها على الفاء ، فتقول : أمعجبتم ، وليست بأو ، ولو أريد بها أو لكانت الواو^(٣٧) .

ويراعي الفراء ارتباط الضمائر بالمعاني عند الإعراب ، يقول عند تناوله للآية : ﴿ وَثُمَّ نَافِثًا لِّمَّا يَنْتَ يَنْتَ مِنَ التَّوْرَةِ ﴾^(٣٨) :

« نصبت (مصدقاً) على فعل جئت ، كأنه قال : وجئتكم مصدقاً لما بين يدي من التوراة ، وليس نصبه يتابع لقوله (وجيهاً) لأنه لو كان كذلك لكان (ومصدقاً) لما بين يديه) .

وهذا يدل على تذوق لغوي رفيع من الفراء ، إذ يُقرب (مصدقاً) حالا ، والعامل فيها فعل (جئتكم) الذي سبق ذكره في الآية التاسعة والأربعين ، وهي السابقة على هذه الآية : ﴿ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بَأَيَّةٍ مِنْ رَبِّكُمْ ... وَمَصَدَقاً لِّمَا بَيْنَ ... ﴾ ولا يجوز الفراء أن يكون (مصدقاً) عطفاً على كلمة (وجيهاً) التي سبق ذكرها في الآية الخامسة والأربعين من هذه السورة ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَنْ الْمَرْفُوعِينَ . وَيَكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمَنْ الصَّالِحِينَ ﴾ . ولكن لماذا لا يجوز الفراء عطف (مصدقاً) على (وجيهاً) ؟ لأن الكلام عن عيسى عليه السلام في الآية الخامسة والأربعين وما بعدها كان بصيغة الغائب ، أما في الآية التاسعة والأربعين وما بعدها فقد انتقل الكلام إلى لسان عيسى نفسه ، فأصبح بصيغة التكلم للحاضر ، فلا يجوز العطف حينئذ ، وإلا لكان الكلام (ومصدقاً) لما بين يديه) بصيغة الغائب . أرايت إلى هذه اللفتن التي تدل على الملكة اللغوية التي تترك أن المعاني أصول ، والإعراب توابع لهذه الأصول .

ولا نريد الإطالة هنا أيضاً ، فالكتاب - كما قلت - شرح لغوي ، وتحليل إعرابي لما يشكل من الآيات ، وقليل من الأمثلة يجزئ عن الباقي .

وفي زمن الفراء أو بعده بقليل نجد ما يعرف بكتب المجاز ، وأشهر هذه الكتب مجاز أبي عبيد معمر بن النسي المتوفى سنة ٢١٠ هـ ، وليت كلمة (المجاز) هنا مقابل الحقيقة ، فيكون مقصداً بها التشبيه والاستعارة والكناية وما إليها مما اصطُح عليه عند علماء البلاغة ، فذلك الاصطلاح لم يكن معروفاً زمن أبي عبيد . « دولعل الجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥ هـ هو أول من استعمل المجاز في القرآن بالمعنى المقابل للحقيقة ، وهو ذلك المعنى القريب جد القريب مما استعمله البيانيون المتأخرون ، ونراه في مواطن متفرقة من كتابيه (الحيوان) و(البيان والتبيين) يشير إلى المجاز والاستعارة إشارات تعد أول ما سجل منهما بالمعنى البياني في المؤلفات العربية^(٣٩) .

(٣٧) معاني القرآن ، ١٠ ، ص ٢٨٤ .

(٣٨) آية ٥٠ من سورة آل عمران .

(٣٩) تلخيص البيان في مجازات القرآن ، للشريف الرضي ، التوفى سنة ١٠٦ هـ ، تحقيق عبد الغني حسن ، ص ١٠ من المقدمة ، بقلم الأتي ، بصرف .

لم يقصد أبو عبيدة إذن بكلمة (مجاز) الاصطلاح البلاغي، ولكنه قصد بها طريق التعبير، أو «طريق الجواز إلى فهم اللفظة القرآنية»، فالكتاب إذن لا يعدو أن يكون تفسيراً لالفاظ القرآن ومعجماً لمعانيه^(٤٠). وكثيراً ما يستعمل أبو عبيدة (مجازه كذا) و(تفسيره كذا) و(معناه كذا) وكل بمعنى واحد. ويرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن استعمال أبي عبيدة لكلمة (مجاز) إنما كان مناظرة لكلمة (التحوي) في عبارة غيره من علماء العربية، فأنهم سموا بحثهم (التحوي) أي سبيل العرب في القول، واقتصروا منه على ما يمس آخر الكلمة. وسمى أبو عبيدة بحثه (المجاز) أي طريق التعبير، وتناول غير الإعراب من قوايين العبارة العربية^(٤١).

وكتاب أبي عبيدة «يتناول القرآن كله من فاتحة الكتاب فالبقرة فآل عمران سورة مسودة، فيعرض ما في كل صورة من الالفاظ يشرحها شرحاً لغوياً ويشرح غيرها ويقسم إعرابها، ذاكراً من الشعر العربي الفصح ما يؤيد المعنى الذي ذهب إليه»^(٤٢).

على أن الأمر الذي نود به هنا بخصوص الإعراب أن كتاب أبي عبيدة ليس بلذي شأن في مجال الإعراب، ولا يُؤري غلة المتعلم، فهو قلماً يتناول آيات بالإعراب، وإذا تناولها فإتماً يتناولها تناولاً خفيفاً ولا يتعمق إلى التحليل الإعرابي كما فعل الفراء. ولتصور مثلاً أن أبا عبيدة لم يمس الناحية الإعرابية في سورة البقرة من الآية الأولى حتى الآية السابعة عشرة إلا في موضع واحد وهو قوله: «الم»، سكنت الألف واللام والميم لأنه حَسَباء، ولا يسلخ في حروف الهجاء^(٤٣). وهذا شيء هزيل جداً إذا قورن بما كتبه الفراء في هذه الآيات.

وأبو عبيدة في الآية السابعة عشرة ﴿صم بكم عني فهم لا يرجعون﴾ يكتب بالقول: «ثم انقطع الصب وجاء الاستئناف: «صم بكم»»^(٤٤).

ثم يمضي أبو عبيدة في سورة البقرة فلا يذكر شيئاً عن الناحية الإعرابية إلا في الآية السادسة والعشرين ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ وتتوقع منه أن يأتي بوجوه الإعراب لكلمة (بعوضة) لكنه يكتب بقوله: «إِنَّ»، (ما) تؤكد للكلام من حروف الزوائد، وبعوضة مرفوعة^(٤٥).

وهكذا ننهي مع أبي عبيدة في مجازه فلا نراه يهتم بالإعراب اهتمامه بالمعاني أو بالمجاز، كما يعرفه هو، بعكس الفراء الذي كان حقيقاً به.

(٤٠) المرجع السابق، ص ٥٠.

(٤١) إحياء النحو، ص ١٦.

(٤٢) تلخيص البيان في مجازات القرآن، المجلد ٦، ص ٦٨.

(٤٣) مجاز القرآن، لأبي عبيدة بن مسعود بن النخعي، ص ٢٨، تحقيق محمد فؤاد سركين، المجلد ١، ص ١٩٥٤ م.

(٤٤) المرجع السابق، ص ٣٢.

(٤٥) المرجع السابق، ص ٣٥.

وليس هذا بمأخذ على أبي عبيدة ، فإن كتابه « مجاز القرآن » بمعنى « معاني القرآن » ، وقد عني فيه بالناحية اللغوية في القرآن ، وأكثر من الاستشهاد على الآيات بالشعر العربي ، وترك - أو كاد أن يترك - من ناحية الإعراب ، ويعلل الأستاذ إبراهيم مصطفى لإهمال أبي عبيدة ناحية الإعراب ، بأن الناس كانوا قد فتوا بقواعد الإعراب ، وتممقوا في البحث فيها وكشف أسرارها وعللها ، وفنونها ، وصرّفهم عن درس ما سوى الإعراب مما في العربية من قواعد لربط الكلام وتأليف الجمل وجمعها ، لذلك فقد رأى أبو عبيدة أن يسلك مسلكاً آخر غير الإعراب فسألف (المجاز) حاول أن يبين فيه المعاني وما في الجملة من تقديم أو تأخير أو حذف أو غيرها ، وذلك في مقابل كتاب سيبويه الذي اهتم اهتماماً كبيراً بالإعراب^{١١١} .

هذه كلها كانت أنواعاً من المؤلفات تضمنت فيما تضمنته الإعراب ، ولم يكده يتصف القرن الثالث الهجري حتى نجد مؤلفات بأكملها في الإعراب ، وأصبح الإعراب غرضاً مستقلاً يكتب من أجله .

« وكان أول من صنف في إعراب القرآن خالصاً لهذا الغرض هو قطرب أبو علي محمد بن مستنير (٢٠٦ هـ) ، ثم أبو مروان عبد الملك بن حبيب القرطبي (٢٣٩ هـ) ، ومن بعدهما أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (٢٤٨ هـ) ، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٦ هـ) ، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١ هـ) ، وأبو البركات الأنباري (٣٢٨ هـ) ، وأبو جعفر بن النحاس (٣٣٨ هـ) ، وأبو عبد الله بن خالويه (٣٧٠ هـ) ، ومكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧ هـ) ، وأبو زكريا التبريزي (٥٠٢ هـ) ، وأبو القاسم اسماعيل بن محمد الأصفهاني (٥٣٥ هـ) ، وأبو الحسن علي بن إبراهيم الحوفي (٥٦٢ هـ) ، وأبو البقاء المكي (٦١٦ هـ) ، ومختب الدين الهمزاني (٦٤٣ هـ) ، وأبو اسحق الفاي (٧٤٢ هـ) ... »^{١١٢} .

وعندما نرجع إلى فهرست ابن النديم نجد قد وضع أبواباً في :

- ١ - تسمية الكتب للصفة في تفسير القرآن ص ٥٠ .
- ٢ - الكتب المؤلفة في معاني القرآن وشكله ومجازه ص ٥١ .
- ٣ - الكتب المؤلفة في غريب القرآن ص ٥٢ .
- ٤ - الكتب المؤلفة في لغات القرآن ص ٥٣ .
- ٥ - الكتب المؤلفة في الفراءات ص ٥٣ .
- ٦ - الكتب المؤلفة في النقط والشكل للقرآن ص ٥٣ .
- ٧ - الكتب المؤلفة في لامات القرآن ص ٥٤ .

(٤٦) إحياء النحو ، ص ١١ .

(٤٧) إعراب القرآن ، للزجاج ، ص ١٠٩٣ ، الدراسة التي كتبها عمته الأستاذ إبراهيم الأبيدي في آخر ١٤٠١ ، وكشف الظنون ،

ج ١ ، ص ١٦١ .

- ٨ - الكتب للؤلؤة في الوقف والابتداء في القرآن ص ٥٤ .
- ٩ - الكتب للؤلؤة في اختلاف المصاحف ص ٥٤ .
- ١٠ - الكتب للؤلؤة في وقف النمام ص ٥٤ .
- ١١ - الكتب للؤلؤة فيما انتفتت ألفاظه ومعانيه في القرآن ص ٥٥ .
- ١٢ - الكتب للؤلؤة في مشابه القرآن ص ٥٥ .
- ١٣ - الكتب للؤلؤة في مجاء المصاحف ص ٥٥ .
- ١٤ - الكتب للؤلؤة في مقطوع القرآن وموصوله ص ٥٥ .
- ١٥ - الكتب للؤلؤة في أجزاء القرآن ص ٥٥ .
- ١٦ - الكتب للؤلؤة في فصائل القرآن ص ٥٥ .
- ١٧ - الكتب للؤلؤة في عدد أي القرآن ص ٥٦ .
- ١٨ - الكتب للؤلؤة في ناسخ القرآن ومنسوخه ص ٥٦ .
- ١٩ - الكتب للؤلؤة في نزول القرآن ص ٥٧ .
- ٢٠ - الكتب للؤلؤة في أحكام القرآن ص ٥٧ .
- ٢١ - الكتب للؤلؤة في معان شتى من القرآن ص ٥٧ .

ونلاحظ أن ابن النديم قد جمع كل ما ألف عن القرآن وأحصى ذلك احصاء حتى إنه لم يترك موضوعاً من الموضوعات التي تتصل بالقرآن إلا ذكره، ولكنه - وهذا عجيب - لم يذكر الكتب التي ألفت في إعراب القرآن! فما سبب ذلك؟ أتراه قد نسي هذا النوع من المؤلفات؟ أم أنه لا يعرفها؟ كلا الفرضين غير مقبول لأن العالم الذي يذكر كل هذه الكتب في شتى الموضوعات لم يكن ليصعب عليه أن يذكر أيضاً الكتب التي ألفت في الإعراب. ولكن يبدو أنه قد أدخل الإعراب في باب «الكتب للؤلؤة في معاني القرآن ومشكله ومجازه» بدليل أنه يذكر في هذا الباب كتاب رياضة الألسنة في إعراب القرآن ومعانيه لأي يكر ابن اشتة الأصفهاني، ففقط للمعاني على الإعراب في عنوان الكتاب، مما يدل على اتصالهما وأنهم تناولوا الاثنين معاً. على أن ابن النديم يذكر في باب «الكتب للؤلؤة في غريب القرآن» كتاباً آخر في الإعراب وهو كتاب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه، والظاهر أنه يقصد بالغريب هنا ما كان غريباً في إعرابه أو لفظه.

على أية حال فإن الإعراب والتفسير قد اختلطتا معاً وسارا في طريق واحد، فهذا بروكلمان^{٥٥} يذكر أن للزجاج كتاباً في معاني القرآن أو إعراب القرآن ومعانيه، فهما - أي الإعراب والمعاني - صنوان.

(٥٨) تاريخ الأدب العربي، كركل بروكلمان، ترجمه د. عبد الحليم الحيدري، ج ٢، ص ١٧٢، دار المعارف بمصر ١٩٥٢، ص ٢٤٨.

التنزيل ، كل هذا جعل النحويين يُدْكَون بملوهم في هذا المجال ويتناقضون فيه حتى يظهروا كفاءاتهم العقلية .

ولتخفيف الأثر بعض كتب إعراب القرآن وتناولها بشيء من التحليل ، وعرض للنهج الذي اتبعه مؤلف كل منها .

ولن نتناول كل هذه الكتب ، لأن المجال يضيّق عن هذا ، فضلاً عن أن عرض بعض هذه الكتب بجزئٍ عن عرض الباقى .

وأول هذه الكتب كتاب (إعراب القرآن) للنسوب إلى الزجاج أبى إسحاق إبراهيم بن المري بن سهل النحوي المتوفى سنة ٣١٦ هـ . ومؤلف الكتاب يتبع منهجاً متميزاً عن مناهج كتب إعراب القرآن الأخرى ، فالعروف أن كتب إعراب القرآن تتناول الآيات بالإعراب بترتيب الكتاب ابتداءً من الفاتحة حتى سورة الناس . ولكن هذا الكتاب للنسوب إلى الزجاج يقسمه مؤلفه إلى تسعين باباً ، ويقول في مقدمة الكتاب : « فهذه تسعون باباً أخرجتها من التنزيل بعد فكر وتامل ، وطول الإقامة على درسه ليتحقق لناظر فيه قول القائل ... ثم ينشد أبياتاً تحت المراء على تعلم النحو والإعراب حتى يستطيع أن يقرأ القرآن قراءة صحيحة »^(٥٣) . ويبدأ بالباب الأول فيما ورد في التنزيل من أحكام الجمل ، والثاني فيما جاء في التنزيل من حذف المضاف ، والثالث فيما جاء في التنزيل معطوفاً بالواو والفاء ... إلى آخر الأبواب .

نستنتج من ذلك أن المؤلف قام أولاً بقراءة القرآن الكريم ودرسته دراسة جيدة ، ثم استقصى ما في آيات القرآن من ظواهر نحوية ، وجمع هذه الظواهر ثم صنفها كل صنف أو كل نوع في باب مستقل وينصوي تحت هذا الباب كل ما جاء في القرآن شامداً على هذه الظاهرة . هذا هو منهج الكتاب ، وأما هذه الأبواب التسعون فلا يبدل عليها عنوان الكتاب وهو (إعراب القرآن) إذ أن هذه الأبواب لا تتناول الإعراب وحده ، وإنما تتناول أيضاً ما يتصل بالصرف كالإعراب الرابع والسبعين والخمسة والسبعين اللذين تناولوا ما خرج على أئمة الصرف والقلب والإبدال . وتتناول أيضاً ما يتصل بعلم البيان كالإعراب السابع والثلاثين والباب التاسع عشر اللذين تناولوا التقديم والتأخير وازدواج الكلام والمطابقة . وتتناول كذلك القراءات وما فيها من الإلحاق والروم كالإعراب الحادي عشر . ويرى الأستاذ إبراهيم الأبياري هذا الجمع بين النحو والصرف والقراءات والبيان بأن مؤلفه كان يمتنى أن يكون الكتاب كتاباً في النحو القرآني ، بمعنى هذه الكلمة الواسع ، وأنه كان في تأليفه متأثراً بالكتاب لسيبويه الذي جمع فيه مؤلفه - سيبويه - أغراضاً مثل هذه الأغراض من النحو والصرف واللغة ، وعلى هذا النمط وفي هذا الغرض الواسع ألف مؤلفنا هذا الكتاب ، والفرق

(٥٣) إعراب القرآن ، النسوب إلى الزجاج ، المقدمة ص ٨ من الجزء الأول ، وقد حققه الأستاذ إبراهيم الأبياري في ثلاثة أجزاء ، صدر الجزء الأول في سنة ١٩٦٣ م ، والثاني سنة ١٩٦٤ م ، والثالث سنة ١٩٦٥ م ، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة .

بنيه وبين سيبويه هو أن سيبويه لم يخلص كتابه للقرآن على حين خلع مؤلف هذا الكتاب كتابه للقرآن^{٥٤}.

وقد قام الأستاذ إبراهيم الأبياري بتحقيق نسبة هذا الكتاب إلى الزجاج ، فتبين له أن مؤلفه ليس الزجاج بل هو رجل من المغاربة يسمى مكى بن أبي طلب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني المتوفى سنة ٤٣٧ هـ ولأسباب ذكرها المحقق منها :^{٥٥}

١ - أن مؤلف هذا الكتاب قد اتبع منهجاً جديداً في تأليفه كتابه هذا لم يكن معروفاً لدى المشاركة .

٢ - أن الذين ترجموا للزجاج لم يذكروا له كتاباً باسم (إعراب القرآن) ولكنهم يذكرون له كتاباً باسم (معاني القرآن) ذكره صاحب نزعة الألباب ص ٨٩٧ .

٣ - أن مما يدل على أن مؤلفه مغربي أنه قد تحامل كثيراً على المشاركة ووقف منهم موقف الند والمعارضة ، يناقشهم الرأي ويعقب عليه ، فيقول وهو يناقش الكسائي بعد عرض رأي له (ص ١٥٢) : هذا عندنا لا يصح . ويقول وهو يعرض بالسرياني في شرحه لكتاب سيبويه (ص ٢٧٩) : ألا ترى أن شارحكم زعم . ونقرأ له وهو ينقل عن الجرجاني (ص ٨٩٧) إنما العجب من جرجانيكم .

٤ - أن الفارسي للكتاب يجد فيه أعلاماً تلحرت وفتشهم عن الزجاج كابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ هـ ، وأبي سعيد السرياني المتوفى سنة ٣٦٨ هـ ، وأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، وابن عيسى الرماني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ ، وابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ .

٥ - بل إن الكتاب يحتوي - بجانب النقول عن هؤلاء - نقولاً عن الزجاج نفسه ، تستوي مع النقول الممزوجة إلى غيره ، فمن ذلك ما جاء بصفحة (١١٠) ومثله قوله تعالى ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم أن تبتغوا ﴾ (البقرة / ٢٢٤) أي : في أن تبتغوا . وقال أبو اسحاق : بل (أن تبتغوا) مبتدأ ، والخبر محذوف ، أي : البز والتقوى أولى . بل أحياناً - وهذا يدفع بشدة أن يكون الزجاج مؤلف الكتاب - ينسب الغلط إلى الزجاج نفسه ، فمن ذلك ما جاء بصفحة (١١٨) « وقد غلط أبو اسحاق في قوله : (كل مرصد) (التوبة / ٥) حيث جمعه ظرفاً كالطريق ، كقولك : ذهب مذهباً ، وذهبت طريقاً ، وذهبت كل مذهب ، في أن جعل الطريق ظرفاً كاللهب ، وليس (الطريق) بظرف ، فليس من المعقول أن ينسب المؤلف الغلط إلى نفسه .

٦ - أن بالكتاب إشارات إلى مؤلفات لم يكتبها الزجاج ، هذه المؤلفات لمكي بن أبي طالب بالإضافة إلى أن مكياً عاش من سنة ٣٥٥ إلى سنة ٤٣٧ هـ ، فهذه الفترة تستوعب كل الإعلام الذي ذكرنا في الكتاب ، ومكي هذا من المغاربة مما يؤيد تحامله على المشاركة .

(٥٤) المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٠٩٥ .

(٥٥) المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ بصرف .

على أن الذي يهتما في هذا الصدد هو المؤلف نفسه وليس المؤلف ، فأياً كان مؤلف هذا الكتاب فهو يمثل حواصة إعرابية لسور القرآن الكريم علينا أن نحللها ونرى اتجاهات صاحبها من ناحية الإعراب .

فأما عن النتائج فقد أوضحناه منذ قليل ، وهو منهج مستحدث يربط السور القرآنية بحسب ما تحمله من ظواهر إعرابية متشابهة ، كل تحت باب واحد . ولنعرض الآن لبعض هذه الأبواب أو لما هو جديد ويستحق النظر منها .

١ - يخلط مؤلف هذا الكتاب بين مسائل المجاز ومصطلحات الإعراب خلطاً يؤدي في كثير من الأحيان إلى الغلط . من ذلك قوله في الباب الخامس والثلاثين^(٥٦) هذا باب ما جاء في التنزيل من التجريد : وهو باب لطيف يمز وجوده في كتبهم وذلك نحو قولهم : لئن لقيت فلاناً لقتلت منه الأسد ، ولئن سألتك لسانك منه البحر ، فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسداً أو بحراً ، ولئن سألتك لسانك منه البحر ، لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه وممتازاً منه ، وعلى هذا يخاطب الإنسان منهم نفسه حتى كأنها تقليه أو تخاطبه ، وقد يكون ذلك بحرف الباء (من) وحرف (في) ، فمن ذلك قوله تعالى ﴿ مَا لَكَ مِنْ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾^(٥٧) ، أي ما لك الله ولياً .

فالمؤلف أخطأ حينما جعل المثال الذي أتى به من قبل الحقيقة وليس المجاز ، يدل على هذا قوله « ومظاهر هذا أن فيه من نفسه أسداً أو بحراً وهو عينه هو الأسد والبحر ، لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه وممتازاً منه » فهو يعتبر أن فلاناً هذا أسد أو بحر مع أن المثال واضح في التشبيه ، تشبيه المخاطب بالأسد في اشجاعة وبالحرف في الكرم . فهذه غلطة من المؤلف ، وإحدى أنه قارن بين المثال وبين قوله تعالى ﴿ مَا لَكَ مِنْ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ وقال : إن هذه الآية بمعنى (ما لك الله ولياً) والحقيقة أن حرف الجر في (من ولي) زائد يدل على استغراق نفي الجنس ، أي عموم النفي ، ولكن حرف الجر في (من الله) ليس زائداً ، وليس لفظ الجلالة مقصوداً على أنه الولي ، أي أن الحوار والمجريد (من الله) متعلق بمحذوف حال من لفظ (ولي) الآتي ، والمعنى على هذا (ما لك ولي من الله) أي من عذاب الله ، أو يحفظك من عذاب الله . ولكن المؤلف اعتبر حرف الجر في (من الله) زائداً وترتب عليه اعتبار المعنى مجازاً .

٢ - الميل إلى التعقيد الإعرابي الناتج عن تقدير ما لا يحتاج إلى تقدير ، وذلك ما جاء بالباب الخامس والثلاثين ليضأ في قوله عز وجل ﴿ وَلَلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾^(٥٨) فإن المؤلف قدر مضافاً قبل (ربهم) أي بعذاب ربهم عذاب جهنم . ويجوز أن يتعلق الباء بنفس (كفروا) ، فيكون على الأول الظرف معمول الظرف ، وعلى الثاني يكون الظرف معمول الظاهر^(٥٩) .

(٥٦) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٦٤ .

(٥٧) آية ١٢٠ من سورة البقرة .

(٥٨) آية ٦ من سورة تلك .

(٥٩) إعراب القرآن ، التصرف إلى فريجات ، ج ٢ ، ص ٦٦٥ .

فال مؤلف يرى أن الآية جاءت على التجريد ، تجريدها من المضاف الذي قلده المؤلف وهو (عذاب) وترتب على هذا التقدير تعقيد في الإعراب ، فإنه علق الجار والمجرور (يريهم) - وهو ما يسميه بالظرف - بالجار والمجرور الذي قلده (بعذاب) ويسمى هذا ظرفاً أيضاً ، فهذا معنى قوله : فيكون على الأول - أي على التقدير الأول - الظرف معمول الظرف . وعلى الثاني - أي على الرأي الذي لا يقدر ويترك الآية كما هي - يكون الظرف ، وهو الجار والمجرور (يريهم) ، معمول الظرف ، أي معمول الفعل (كفروا) .

رواضح أن الرأي الأول فيه كثير من التعقيد والغموض أيضاً ، في حين أن تعليق الجار والمجرور بالفعل (كفروا) إعراب واضح وسليم في الوقت نفسه ، ويعدنا عن التقديرات التي لا حاجة لنا بها .

٣ - عدم مراعاته المعاني عند اختياره الإعراب الأجود ، فقد ذكر قوله تعالى ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِهِ مَا آمَنُكُمْ بِهِ فَقَدْ اخْتَلَوْا ﴾^(٦٠) ثم قال : « إن شئت كان التقدير : فإن آمنوا مثل ما آمستم به فتكون الباء زائدة ، وإن شئت كان التقدير : فإن آمنوا بمثل ما آمستم . والوجه الأول أحسن »^(٦١) . هذا رأي المؤلف وعندي أنه غير مقبول ، فإن اعتبار الباء زائدة ويكون التقدير : فإن آمنوا مثل ما آمستم به - يترتب عليه أن تعرب (مثل) صفة لمفعول مطلق محذوف ، أي فإن آمنوا إيماناً مثل الذي آمستم به ، ولا تكون هناك معتقدات معينة نصت عليها الآية ، بل إن (مثل) هنا لتوكيد الإيمان وتقويته . في حين أن الآية السابقة على هذه الآية نصت على معتقدات معينة لا بد أن يؤمنوا بها وهي ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُحْيَىٰ وَنُوحَ وَآلِهِمْ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾^(٦٢) وإذن فهناك معتقدات وأشياء معينة يجب أن يؤمن بمثلها المشركون ، لذلك فقد قال الله سبحانه وتعالى ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُمْ بِهِ بِمِثْلِ هَذِهِ الْمَعْتَدَاتِ الَّتِي آمَنتُمْ بِهَا . وَمَنْ لَمْ يَلَيْسَ الْبَاءُ زَائِدَةً - وهو الوجه الذي اختاره المؤلف - وترتب عليه عدم النص على معتقدات معينة يجب أن يؤمنوا بمثلها .

٤ - اعتمد المؤلف على غيره في نقل أبوابها ، كما فعل في الباب السابع والستين : باب ما جاء في التنزيل من أحوال النون . فهذا الباب منقول بنصه من كتاب : « النشر في القراءات العشر » ج ٢ ص ٢٢ - ٢٩ طبعة للمكتبة التجارية الكبرى .

٥ - هناك أبواب في الكتاب كان من الممكن أن تضاف إلى أبواب أخرى للمماثلة بموضوعاتها ولم يكن هناك حاجة لإفرادها . فالباب الرابع وهو حذف حرف الجر كان من الممكن ضمه مع الباب الخامس عشر وهو حذف الجار والمجرور ، وهناك أبواب أخرى لا أصالة فيها ، أي

(٦٠) آية ١٣٧ من سورة البقرة .

(٦١) إعراب القرآن ، السبب إلى المزاج ، ج ٢ ، ص ٦٦٥ .

(٦٢) آية ١٣٦ من سورة البقرة .

لا يمكن اعتباره ما جاء فيها باباً مستقلاً من أبواب النحو له عنوان معين ، كالسبب الخامس والأربعين وهو ما جاء في الترتيل ووقع خلاف بين سيويه وأبي العباس .

هذه هي بعض المأخذ على هذا الكتاب ، ولكن ذلك لا يعني أننا ننقص من قيمته وفائدته العلمية ، فمنهج جديد وصاحبه لم يأل جهداً في استقصاء الآيات القرآنية كلها وتجميع كل ما وجدته يدل على ظواهر في الإعراب أو النحو أو الصرف أو القراءات ، وفي بعض المواضع من الكتاب يذكر أسباب النزول^(٦٥) ، وكذلك يربط اللغة بالإعراب ربطاً يدل على ملكة لغوية ممتازة ونهم سليم لطرق الأداء اللغوية المختلفة ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في تفرقه بين نصب (سلاماً) وروئعها (سلام) في الآية ﴿ قَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ ﴾^(٦٦) ، يقول المؤلف « وأما قوله تعالى ﴿ قَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ ﴾ فقد قال أبو علي في نصب الأول : أنه لم يحك شيئاً تكلموا به فيحكي كما تحكي الجميل ، ولكن هو معنى ما تكلمت به الرسل ، كما أن المؤذن إذا قال : لا إله إلا الله . قلت : حقاً قلت : اختصاراً ، عملت القول في المصدرين ، لأنك ذكرت معنى ما قال ولم تحك نفس الكلام الذي هو جملة تحكي ، فلذلك نصب (سلاماً) في قوله (قالوا سلاماً) ، لما كان معنى ما قيل ولم يكن نفس القول بعينه . وقوله (قال سلام) أي أمرى سلام . . . فحذف المبتدأ . وقدر مرة حذف الخبر ، أي سلام عليكم^(٦٧) .

فالرأي في رأي المؤلف دليل على أن مقول القول هو الذي قيل بنصه وليس بمعناه ، في حين أن النصب يدل على أن المقول قد قيل بمعناه وليس بحكاية ما تفوهوا به .

ويربط أيضاً بين الإعراب والتشريع « ومن ذلك قوله تعالى ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ إِيمَٰنُهُنَّ ﴾^(٦٨) المعنى : لقبيل عنتهن . لأن العدة الحيض ، والمرأة لا تطلق في حيضها . ألا ترى أن ابن عمر لما طلق في الحيض أمره الرسول بأن يراجعها ثم يطلقها . فإذا كانت العدة الحيض ، وإذا لم يجز ذلك ثبت أنه لقبيل عنتهن ، إذ ذلك هو الظرف ، وهو المأمور بإيقاع الطلاق فيه^(٦٩) .

فالمؤلف يراعي مقتضيات التشريع عند إعرابه للآية ، فهو لا يعلق الجار والمجرور (لمدنتهن) بالفعل (طلقوهن) حتى لا يفهم أن الطلاق يقع أثناء الحيض ، وهذا مناقض للتشريع ولما ورد عن الرسول بعدم الطلاق إلا من بعد الطهر من الحيض . وعلى هذا فقد رأى المؤلف أن اللام ظرفية بمعنى قبل ، ويكون الإعراب هنا سائراً للتشريع ، فالطلاق يقع قبل الحيض أي أثناء الطهر . على

(٦٣) كما فعل في ٢٤ ص ٦٩٠ ، عندما ذكر سبب نزول الآية الثالثة من سورة النسا ﴿ وَإِنْ غُفِرَ إِلَّا تَسَطُّوا فِي الْفِتَنِ ﴾ فقد ذكر من عروة من مناقشة ابنه قالت : كان الناس يتوحدون النساء ولا يعطون بيتين . ولم يكن لمن أحد يجامع مدين ، فيستلم الله عن ذلك وقال « وإن غفر ... » .

(٦٤) آية ٦٩ من سورة هود .

(٦٥) إعراب القرآن ، المنسوب إلى الفرجاني ، ج ١ ، ص ٢٠٨ .

(٦٦) الآية الأولى من سورة الطلاق .

(٦٧) إعراب القرآن ، المنسوب إلى الفرجاني ، ج ١ ، ص ٧٩ .

أن هناك من المعربين من اتجه اتجاهاً آخر ، في تعليق الجار والمجرور لعنتهن ، يتفق أيضاً مع التشريع ، فقد علق الشيخ الجمل في شرحه على الجلالين الجسار والمجرور بمحلولوف تفسيره (مستقبلات)^{٣٨} أي نطقهم مستقبلات لعنتهن ، أي ومن طاهرات لم يجيئن الحيض بعد .

وترك هذا الكتاب وينتقل إلى كتاب آخر وهو (إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه المتوفى سنة سبعين وثلاثمائة من الهجرة وقامت بطبعه دار الكتب المصرية سنة ١٩٤١ م . ويختلف هذا الكتاب عن الكتاب السابق في شيئين : الأول : أنه ليس تبويهاً لموضوعات نحوية أو إعرابية ينضوي تحتها ما جاء بالقرآن الكريم كله ، بل هو دراسة للآيات من حيث الإعراب وغيره مرتبة على حسب السور .

الثاني : أنه لا يشمل القرآن الكريم كله ، بل تشمل الدراسة ثلاثين سورة منه بادئاً بسورة الفاتحة ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى سورة الطارق ثم سورة الأعلى ثم سورة الغاشية حتى يصل إلى سورة الناس .

ويتميز كتاب ابن خالويه بأنه لم يترك لفظة واحدة من هذه السور الثلاثين دون أن يهرعها ، وربما ساعده في ذلك أن مجال دراسته كانت هذه السور الثلاثين ولم تشمل القرآن كله . وهو يبدأ بإعراب الكلمات ثم يستطرد بعد ذلك إلى بيان معناها وأصلها اللغوي ثم يبدأ استعمالاتها المختلفة الموجودة في القرآن وغير القرآن ، ويستشهد في ذلك بما ورد من حديث نبوي أو شعر ، ويخلص من ذلك كله إلى بيان سبب نزولها ، وإذا كان اختلاف في روايات أسباب النزول فإنه يذكرها ، ولا ينسى ابن خالويه أن يبين الأحكام الشرعية التي وردت في الآيات أو الأحكام الشرعية التي يبدو أنها تخالف نص الآيات ، فيبين هذه وتلك وهو في كل ذلك لا يقول براهيه ، بل ينقل عن الصحابة والتابعين أمثال ابن عباس وغيره .

ومن هذا نرى أن الإعراب لا يمثل إلا جزءاً صغيراً من كتابه في حين أن معنى الكلمة واستعمالاتها اللغوية واشتقاقاتها والشواهد التي وردت فيها ، كل هذا كان له باقي الكتاب وهو الذي استأنف باهتمام المؤلف أكثر من الإعراب . لذلك فتحن نميل إلى اعتبار هذا الكتاب من كتب المعاني أكثر من كونه كتاباً في إعراب القرآن .

هذا هو منهج ابن خالويه في كتابه هذا ، والظاهر أن هذا العالم باللغة والنحو والأدب والفقه أراد أن يبين هذه المعارف كلها ، واتخذ من هذه السور الثلاثين محوراً لاستعراض كل هذه المعارف والعلوم ، فكان هذا الكتاب ، وهذا المنهج . ولنقرأ جزءاً مما كتبه في إعراب سورة الطارق حتى يتبين لنا صدق ما أقوله « قوله تعالى (والسماء) الواو حرف قسم ، وحروف القسم أربعة ، أعني الأصول : الواو والياء والتاء والهمزة ، كقولك : والله أو بالله وتالله والله . والسماء جمر بواو

السم ، وإنما جرت الواو لأنها عوض من الباء ، والتقدير أحلف بالسماء ، ثم استقوا أحلف اختصاراً إذ كان المعنى مفهوماً ، كما ترى رجلاً قد سدد سهماً ، ثم تسمع صوت القراطس فنقول : القراطس والله ، أي أصاب القراطس . فإن سأل سائل فقال : قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تلحقوا إلا بالله » فلم جاز الأقسام أن يقع بغير الله ؟ فقل : للتقدير ورب السماء ، ورب القجر ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . وفيه غير هذا مما قد بيته في مواضع . واعلم أن القسم يحتاج إلى سبعة أشياء : حرف القسم والمقسم والمقسم به والمقسم عليه والمقسم عنده وزمان ومكان . و (السماء) كل ما علاك ، ولذلك سمي البيت سماء ، قال الله تبارك وتعالى ﴿ من كان يظن أن لن ينصره الله في الدنيا والآخرة ﴾ أي من كان يظن من هؤلاء الكفار الحسنة أحمد صلى الله عليه وسلم أن لن ينصر الله محمد (فليسد بسبب) أي بجعل (إلى السماء) يعني إلى سقف البيت (ثم يتقطع) أي يختنق . ﴿ فليستظر هل يذهبن كيده ما يغيظ ﴾^(٢٩) .

و (الطارق) : هو حرف نسي . و (الطارق) جر نسي بالواو على السماء . والطارق النجم . وإنما سمي طارقاً لطلوعه ليلاً ، وكل من أتاك ليلاً فقط طرقتك ، ولا يكون الطروق إلا بالليل ، قالت هند :

نَحْنُ بَسَاتٌ طَسَارِقُ نَحْنُ عَلَى التَّمَارِقِ^(٣٠) أ .

ولا نطيل أكثر من ذلك ، وقد تحرنا الدقة في الاختيار ، فجاء هذا الذي اقتبسناه . على صفحته . مينا لكل الخصائص التي ذكرناها لمنهج هذا الرجل .

وبعد هذا العرض لمعاتي القرآن للفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، ومجاز أبي عبيدة المتوفى سنة ٢١٠ هـ ، وأعراب القرآن للشوب إلى الزجاج المتوفى سنة ٣١٦ هـ ، وأعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ، فإننا نأتي إلى كتاب في إعراب القرآن ربما كان من أشهر كتب إعراب القرآن إن لم يكن أشهرها على الإطلاق . أعني كتاب أبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ . واسمه إلهام ما من به الرحمن من وجه الإعراب والقراءات في جميع القرآن .

وتوجع شهرة هذا الكتاب وأهميته إلى أنه أول كتاب يعتني بالدروس الإعرابي مصحوباً بالقراءات غير ناظر إلى غير ذلك من نواحي الدروس الأخرى كالمعاني أو البلاغة أو الفقه أو أسباب النزول أو الاستشهاد بالحديث الشريف أو الشعر إلا في القليل النادر الذي لا نستطيع أن نُخلِّيه ونجعله متعلماً من معالم منهجه ، أضف إلى هذا أنه يتحرى دقة الإعراب وإيجازه مع عدم الإخلال بسبب هذا الإيجاز . وهو يتحرى هذا الإيجاز حتى عند استقصائه الوجوه المختلفة لإعراب كلمة ما ، ثم إنه إذا تعرض لإعراب آية أو تركيب لغوي ، فلا يكرره إذا تعرض لـ . سره

(٢٩) آية ١٥ من سورة النجم .

(٣٠) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لا ، نبيه ، ص ٣٧ و ٣٨ .

أخرى ، بل يحل الفارئ إلى الموضوع السابق الذي تناول فيه إعراب هذا التركيب ، وهذا هو السبب في أنه استغرق في إعراب سورة الفاتحة وسورة البقرة صفحات كثيرة جداً ، إذا قورنت بالصفحات التي استغرقها في إعراب آية سورة أخرى ، من أجل ذلك كان هذا الكتاب هو المناسب للمبتدئ في دراسة إعراب القرآن .

فهذا منحه الرجل إذن في كتابه ، وإنا لنقرأ مقدمته التي كتبها فيستبين لنا بعض من معالم هذا المنهج ، يقول أبو البقاء : « وأقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه - يقصد معنى القرآن - ويتوصل به إلى تبين أغراضه ومغزاه ، ومعرفة إعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه والنظر في وجوه القراءات المنفولة من الأئمة الاثبات . والكتب المؤلفة في هذا العلم كثيرة جداً مختلفة ترتيباً وهداً ، فمنها المختصر حجماً وعلماً ، ومنها المطول بكثرة إعراب الظواهر وخلط الإعراب بالمعاني ، وقلما تجد فيها مختصر الحجم كثير العلم . فلما وجدتها على ما وصفت أحبيت أن أملئ كتاباً بصغر حجمه ويكثر علمه ، أقتصر فيه على ذكر الإعراب ووجوه القراءات فأتيت به على ذلك . والله أسأل أن يوفقني فيه لإصابة الصواب وحسن القصد به من بمنه وكرمه »^(٧١) .

ولتصفح الكتاب ونقتبس من بعض النصوص التي يطبق فيها أبو البقاء هذا المنهج السلي أشرت إليه ، والتي تعيننا على فهم اتجاهااته المختلفة ، وإني لحريص كل الحرص - عند عرض هذا الكتاب وغيره من الكتب - ألا أسرف في التلويل وذكر الأمثلة العديدة التي لا تد البحث بشيء ، إذ أن مثالا واحداً يغني عن الباقي .

أول ما يلفت النظر في كتب أبي البقاء أنه يميل إلى المذهب البصري في الإعراب ويحبذ ، ويضعف الكوفيين ، فعند إعرابه للآية ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٧٢) يقول « خير كان محذوف تقديره (ما كان الله مريداً لأن يذر) ولا يجوز أن يكون الخبر ليذر ، لأن الفعل بعد اللام يتصب بأن ، فيصير التقدير (ما كان الله لترك المؤمنين على ما أنتم عليه) ، وخير كان هو اسمها في المعنى ، وليس الترك هو الله تعالى ، وقال الكوفيون : اللام زائدة والخبر هو الفعل ، وهذا ضيف لأن ما بعدها قد انتصب ، فإن كان النصب باللام نفسها فليست زائدة وإن كان النصب بأن فسد لما ذكرنا »^(٧٣) .

فهذا النص يبين تضعيف المكبري لأواه الكوفيين ، ويبين بجانب هذا أيضاً التزامه بالإعراب الذي يميل عليه المعنى . ويتعرض لآية أخرى شبيهة بهذه الآية في التركيب اللغوي وهي الآية ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ لَهُمْ ﴾^(٧٤) ، فلا يكرر ما قاله في الآية التي نحن بصدها بل يقول : « قد ذكر في قوله : ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُذَرَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ »^(٧٥) .

(٧١) إملأه ما من به الرحمن ، مطروح على حاشية الجمل على الحلالين .

(٧٢) آية ١٧٩ من سورة آل عمران .

(٧٣) إملأه ما من به الرحمن ، ج٢ ، ص ١٦١ .

(٧٤) آية ١٦٨ من سورة النساء .

(٧٥) إملأه ما من به الرحمن ، ج٢ ، ص ٢٤٤ .

ولا يرضى أيضاً عن رأي الكوفيين في أن (بل) أصلها (بل) زيدت عليها الباء ، بل يرى أنها - الباء - من أصل الكلمة ، ويصف رأي الكوفيين بالضعيف وذلك عند إعرابه^(٣٧) للآية ﴿ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَغَاطَتْ بِهِ خُطْبَتُهُ ﴾^(٣٨) .

والعكبري في إعرابه مدرَك تماماً لوظائف الإعراب والبناء عند إعرابه لقوله تعالى ﴿ فَمَنْ نَبِّحْ مُنَادِيًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾^(٣٩) فيرى أن الرفع والتثنية في كلمة (خوف) أوجه من البناء على الفتح ، وذلك أن اسم (لا) النافية للجنس يبنى على الفتح وتدل في هذه الحالة على نفي جنس اسمها إطلاقاً أو على معنى العموم في النفي ، كقولك «لا رجل في الدار» نفيت وجود جنس الرجال في الدار ، أما في الآية فإن القرآن لا ينفي عنهم جنس الخوف كله على العموم ، بل المراد نفيه عنهم في الآخرة فحسب ، لذلك كان إعراب (خوف) الين في المعنى من بنائها^(٤٠) . وكذلك في إعرابه للآية ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾^(٤١) لا يبرى أن (يوماً) ظرف زمان ، ذلك لأن التقوى لا تقع فيه ، بل هو مفعول به ، أي اتقوا عذاب هذا اليوم أو نحو ذلك^(٤٢) .

ويستقصي العكبري كل وجوه الإعراب يليجأ ثم يستقي المناسب منها ، كما فعل في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا أَخَذُوا مِنَ الْكَبِيرِ ، نَذِيرًا لِّبَشَرٍ ﴾^(٤٣) فقد أعرب كلمة (نذيراً) حالاً ولكنه أتى بسبعة عوامل مختلفة لهذا الحال منها أنها حال من الفاعل (تم) في أول السورة ، والثاني من ضمير (فانطلق) والثالث هو حال من الضمير في إحدى ...^(٤٤) ولكنه يرجع في النهاية فيذكر «أن في هذه الأقوال ما لا نرضيه ولكن حكيناها ، والمختار أن يكون حالاً مما دلت عليه الجملة ، تقديره عظمت عليه نذيراً»^(٤٥) . بل إنه يستقصي وجوه الإعراب التي لم يُقرأ بها ، وهو في هذا ينص على أن هذا الوجه جائز من ناحية الإعراب ولكن لم يُقرأ به ، وذلك كما فعل في إعراب الآية ﴿ اذْهَبْ لَنَا زَيْلًا يَبِينُ لَنَا مَا لُونُهَا ﴾^(٤٦) يقول «ما لونها» ما : اسم للاستفهام في موضع رفع بالابتداء ، ولونها الخبر ، والجملة في موضع نصب يبين ، ولو قرئ (لونها) بالنصب لكان له وجه ، وهو أن تجعل (ما) زائدة كما في قوله (أيها الأجلين قضيت) ويكون التقدير (يبين لنا لونها)^(٤٧) . ومن ثم فقد

(٣٧) إجماع ما من به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٨٩ .

(٣٨) آية ٨١ من سورة البقرة .

(٣٩) آية ٣٨ من سورة البقرة .

(٣٩) إجماع ما من به الرحمن ، ج ١ ، ص ١١٩ بصرف .

(٤٠) آية ٤٨ من سورة البقرة .

(٤١) إجماع ما من به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٣٠ بصرف .

(٤٢) الأيتان ٣٥ و ٣٦ من سورة النور .

(٤٣) إجماع ما من به الرحمن ، ج ١ ، ص ٤٧٣ .

(٤٤) الرجوع ، السين والهمزة تسبوا .

(٤٥) آية ٦٩ من سورة اللّٰه .

(٤٦) إجماع ما من به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٦٩ .

فلنا إن هذا الكتاب تعليمي ، لأنه يعطي الوجوه الإعرابية الصحيحة حتى لو لم يقرأ بها مع النص على ذلك .

وكما أدرك العكبري وظانف الإعراب والبناء كذلك أدرك أساليب التعبير اللغوية ، وما يدل عليه كل تعبير من معنى معين ، وذلك عند إعرابه للآية ﴿ وَامْسُحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَوْجُحِكُمْ إِلَى الْكُفَّينَ ﴾^(٨٧) قال : « الباء زائدة ، وقال من لا خبرة له بالمرية الباء في مثل هذا للتبعيض ، وليس بشيء يعرفه أهل النحو ، ووجه دخولها أنها تدل على إلصاق المسح بالرأس »^(٨٨) وزاوي أبي البقاء هذا في الباء قد حل إشكالا عند الفقهاء مؤداه ما هو الجزء الواجب مسحه من الرأس ، هذا عند اعتبار الباء للتبعيض .

وتحري أبو البقاء في إعرابه أن يكون متفقاً مع العقائد الدينية ، وإذا كان هناك إعراب يؤدي إلى الكفر بالعقائد الدينية فإنه يرفضه ، من ذلك ما فعله عند إعراب الآية ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾^(٨٩) قال : « يجوز أن تكون (ما) بمعنى (الذي) والمائد محذوف ، وأن تكون مصدرية ، والخلق بمعنى المخلوق . وإن شئت كان على بابيه أي من شر خلقه أي ابتداعه ، وقسرى (من شر) بالتثنية ، و (ما) على هذا يدل من (شر) أو زائدة ، ولا يجوز أن تكون نافية ، لأن النافية لا يتقدم عليها ما في غيرها ، فلذلك لم يجر أن يكون التقدير (ما خلق من شر) ثم هو فاسد في المعنى »^(٩٠) .

فأبو البقاء يجيز كل هذه الأوجه الإعرابية التي ذكرها لـ (ما) إلا وجهاً واحداً وهو اعتبارها نافية أي أن الله لا يخلق الشر وهو - كما يقول أبو البقاء - فاسد في المعنى . لأن هذا الإعراب يؤيده المعتزلة - ومثالهم الزمخشري في كشفه - إذ ينفي اتیان الشر وفعل القبيح من الله ، وأنه لا يفعل إلا الخير الكامل . لذلك قال أبو البقاء : (هو فاسد في المعنى) وهذا يدل على أن أبا البقاء لم يكن يسخر إعراب القرآن لخدمة مبادئ فرقة دينية ما .

ونختتم هذا الفصل بكتاب آخر في إعراب القرآن وهو (البيان في غريب إعراب القرآن) لأبي البركات بن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ . وقد حققه الدكتور طه عبد الحميد طه ، وراجعه الأستاذ مصطفى السقا وأصدرته الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر في جزأين سنة ١٩٦٩ م .

وأبو البركات بن الأنباري يبدأ كتابه بإعراب القاتحة ثم البقرة ثم آل عمران ، وهكذا بالتربيع حتى ينتهي بسورة الناس ، وهو لا يتناول إعراب القرآن كلمة كلمة ، بل يتناول ما استشكل من إعراب الآيات ، وما كان فيها أكثر من وجه من وجوه الإعراب - وابن الأنباري - مثله في ذلك مثل

(٨٧) آية ٦ من سورة التوبة .

(٨٨) إملأه ما من به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٣٩١ و ٣٩٢ .

(٨٩) آية ٢ من سورة الفلق .

(٩٠) إملأه ما من به الرحمن ، ج ٤ ، ص ٥٣٢ .

أي البقاء - لا يخلط إعرابه بعلوم البلاغة أو البيان أو المعاني إلا في القليل النادر، لذلك فإن اسم الكتاب يدلّ فعلاً على موضوعه ومحتواه .

وأشهر مؤلفات ابن الأنباري كتاب « الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » وفيه بمقد فصولاً للمسائل التي اختلف فيها الفريقان ، ثم يأتي بأدلة كل منهما ويختم المسألة ببيان الوجه الصحيح سواء أكان بصرياً أم كوفياً ، وله أيضاً كتاب « أسرار العربية » جمع فيه قواعد النحو على أبواب مفصلة متفرقة ، وكان من دأبه في هذا الكتاب التعليل لكل حكم نحوي ، وله أيضاً كتاب « الاغراب في جدل الإعراب » وكتاب آخر بعنوان « ملح الأدلة في أصول النحو » والكتابان حققهما الأستاذ سعيد الأفغاني في مجلد واحد ، واسما الكتابين يدلان على موضوعيهما ، فهما في التعليل للقواعد النحوية أيضاً ، وإقناع الدلائل على صحتها .

فإذا كانت كل هذه الكتب التي ذكرناها - وله غيرها - إنما اهتمت بالتعليل والبرهنة وإقامة الأدلة ، فلا غرو إن قلنا إن الرجل يعيل أيضاً إلى النطق وجدل الفلسفة في الكلام عن النحو والإعراب ، ولا غرو أيضاً أن يظهر أثر ذلك في إعرابه للقرآن وفي للكتاب الذي بين أيدينا ، يظهر أثر ذلك في إعرابه للآية الكريمة ﴿ فَاذْنُ مُؤَذَّنٌ يَبْتَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾^(٩١) يقول ابن الأنباري : « و (يبتهم) منصوب على الظرفية ، والعامل (اذن) أو (مؤذن) على اختلاف بين النحويين ، فالبصريون يختارون أن يكون متعلقاً بمؤذن ، لأنه أقرب إليه من (اذن) ، والكوفيون يختارون (اذن) لأنه الأولى والمعنية به أكثر »^(٩٢) .

وعندي أن كلا التعليلين أثر من آثار للنطق ، والصحيح عندي أنه لا فرق بين تعليل الظرف (يبتهم) بالفعل (اذن) أو باسم الفاعل (مؤذن) لأن اسم الفاعل يدل على الفعل ومن قام بالفعل ، فلذا علّقنا الظرف (يبتهم) باسم الفاعل (مؤذن) كان هذا تعليقاً ضمنيّاً بالفعل أو الحدث (اذن) ، أي أن مكان الأذان كان يبتهم ، ومن ثم فـالمؤذن - الذي أحدث الأذان - كان يبتهم أيضاً ، ولا يقل أن يكون الأذان يبتهم ، في حين أن المؤذن لم يكن يبتهم ، لذلك قلت : لا فرق بين تعليل ظرف للكان بالفعل أو باسم الفاعل في الآية .

وابن الأنباري يشعر في كثير من الأحيان أنه لن يستطيع أن يعرض الرأي مفصلاً مبرهنًا عليه يرهناً منطقياً في كتبه هذا ، لذلك فهو يحيل القارئ في كثير من المواضع إلى كتابه « الانصاف في مسائل الخلاف » كما فعل عند إعرابه للآية ﴿ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالنُّحَى ﴾^(٩٣) فيقول : « تلك أصلها (تي) وهي اسم إشارة واللام زيدت لتدل على بعد المشار إليه ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء واللام ، والكاف للخطاب ولا موضع لها من الإعراب . هذا مذهب

(٩١) آية ٤٤ من سورة الأعراف .

(٩٢) البيان في غريب إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ٣٦٢ .

(٩٣) آية ٢٥٢ من سورة البقرة .

البصريين . وزعم الكوفيون إلى أن الاسم هو التاء وحدها ، والياء زملت كثيراً للكلمة وتقوية لها ، وقد بينا قسده في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف^(٩٤) . ونتلوها جملة فعلية في موضع الحال من آيات^(٩٥) .

ويظهر في إعراب ابن الأثيري تمكه من علم الفقه وتشريعاته والمواصلة بين هذه التشريعات والقراءات المختلفة ، يظهر ذلك عندما ذكر الآية : ﴿ فَاسْتَرْكَبُوا السَّيَّءَ فِي الْحَيْضِ وَلَا تَنْفَرُوا مِنْهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾^(٩٦) فهو يرى أن الفعل (يطهرن) فيه قرأتان : بتخفيف الطاء كما في هذه القراءة ، ومعنى الفعل عندئذ : يتقطع دمهن ، والقراءة الثانية بتشديد الطاء أي يطهرن ومعناه يقتسلن ، وعلى هاتين القراءتين اتبنى الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة ، فالثاني يقرأ بالتخفيف ، لذلك فهو يجيز الوطء الحائض إذا انقطع دمها لأكثر الحيض قبل الغسل ، والأول يقرأ بتشديد الطاء فلا يجيز الوطء إلا بعد الغسل^(٩٧) .

وهو في ذكره للقراءات يوجه كلا منها حيث الإعراب توجيهاً يدل على قوة ملكته اللغوية وروسخه في النحو ، ففي الآية ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا ﴾^(٩٨) يقول : «حَسَنًا» فيه ثلاث قراءات : (حَسَنًا) بضم الحاء وسكون السين ، و(حَسَنًا) بفتح الحاء والسين ، و(حَسَنًا) بالالف مماله . فمن قرأ (حَسَنًا) بالضم كان منصوباً لأنه مفعول ، لأن التقدير فيه قولوا قولاً ذا حسن . فحذف المصدر وصفته وأقيم ما أضيفت الصفة إليه مقام للمصدر . ومن قرأ (حَسَنًا) بفتح الحاء والسين ، كان صفة لمصدر محذوف وتقديره (قولوا حسناً) . ومن قرأ (حَسَنًا) بالالف مماله ، كان اسماً مشتقاً من الحسن مؤنثاً بالالف التانيث ، وهذه القراءة ضعيفة في القياس ، لأن باب فعلی وأفعل لا يستعمل إلا مضافاً أو معرباً بالالف واللام ، ولم يوجد واحد منهما^(٩٩) .

وانظر إلى ربطه بين التفسير والفقه والإعراب في رباط واحد عندما تكلم عن الآية ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾^(١٠٠) فهو يعرب (يوماً) مفعولاً به ، وليس ظرفاً متعلقاً باتقوا ، لأن هذا الإعراب الأخير يترتب عليه تكليفهم يوم القيامة ، والتكليف في الدنيا لقسط ، فاللعنى اتقوا عذاب يوم فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه^(١٠١) ، ثم يستشهد على صحة قوله

(٩٤) هي السلكة الحلقية والضمير من كتاب الإنصاف ، ج٢ ، ص ٢٥٣ .

(٩٥) البيان في غريب إعراب القرآن ، ج١ ، ص ١٦٧ .

(٩٦) آية ٢٢٢ من سورة البقرة .

(٩٧) البيان في غريب إعراب القرآن ، ج١ ، ص ١٥٤ و ١٥٥ .

(٩٨) آية ٨٣ من سورة البقرة .

(٩٩) البيان في غريب إعراب القرآن ، ج١ ، ص ١٠٣ .

(١٠٠) آية ٤٨ من سورة البقرة .

(١٠١) البيان في غريب إعراب القرآن ، ج١ ، ص ٨٠ .

هذا بآية أخرى من القرآن وهي ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَازِفَةِ﴾^(١٠٢) أي عذاب يوم الألفة ، واستشهاده بالقرآن ظاهرة ملحوظة في كثير من مواضع كتابه .

ونختتم هذا الكتاب باقتباس مثال منه يدل على الفهم العميق للمعنى عند ابن الأنباري ، وتطبيق هذا الفهم العميق الواهي على الإعراب ، وذلك عند إعرابه للآية ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ يَنْكُحْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَبِئْسَ مَا تَكُنْتُمْ أَتْبِغُونَهُنَّ﴾^(١٠٣) ، يقول : « أن يَنْكُحْ » في موضع نصب بطول انتصاب للفعول به ، كما يتصحب (طولا) يستطيع انتصاب المفعول به ، والطول مصدر، طلت القوم أي علوتهم ، ولا يجوز أن يكون (ينكح) منصوباً يستطيع لاحالة المعنى لأنه يصير المعنى إلى : ومن لم يستطع أن يَنْكُحَ المحصنات طولا أي للطول ، فيصير الطول علة في عدم نكاح الحرائر ، وهذا خلاف المعنى ، لأن الطول به استطاع نكاح الحرائر فَبُطِّلَ أن يكون منصوباً يستطيع فثبت أنه منصوب بالطول^(١٠٤) .

(١٠٢) آية ١٨ من سورة خمر .

(١٠٣) آية ٢٥ من سورة النساء .

(١٠٤) البيان في غريب إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ٢٥٠ و ٢٥١ .

الفصل الخامس

أول باب في شرح السور

وهذا فرع آخر من فروع البحث التي تناولها الفقهاء والنحاة في القرآن الكريم ، فالمعروف أنَّ بالقرآن الكريم تسعاً وعشرين سورةً تفتح بحروف مختلف من حروف التهجى ، وهذه الفوائج تتكون من حرف أو اثنين أو أكثر ، فكل من للحروف حى ، ق ، ن يفتح بها سورة من القرآن^(١) . والحران حى يفتح بهما ستُ سور^(٢) ، وتضاف الحروف (عق) مع (حم) ليُفتح بها سورة واحدة من القرآن وهي الشورى . ثم نجد الحرفين طه ، طس ، يس^(٣) تفتح بكل منهما سورة واحدة . كما نجد ست سور يفتح كل منها بثلاثة أحرف هي (الم)^(٤) ، وخمس سور مفتحة بالحروف (الر)^(٥) ، واثنين بالحروف (طس)^(٦) ، كما نجد سورة واحدة مفتحة بالحروف (المص) وهي الأعراف ، وأخرى مفتحة بالحروف (المر) وهي الرعد ، وثلاثة مفتحة بالحروف (كهيعص) وهي مريم .

لقد حظيت هذه الحروف بدراسات تتعلق بالتفسير ، والقراءات ، والإعراب ، أما فيما يتعلق بتفسيرها فإننا نستطيع أن نقسم الآراء التي قيلت في ذلك قسمين :

أ - قسم يرى أنها من الأسرار التي لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى .

ب - والقسم الثاني من هذه الآراء أبى أصحابه أن يكون في كتاب الله ما لا يفهمه الخلق ، وقدكروا وجوه تفسير هذه الحروف ، فقالوا إنها أسماء لله سبحانه وتعالى ، فالحروف (الم) : الألف من (الله) ، واللام من (لطيف) والميم من (مجيد) ... الخ ، وينكر ابن جنى هذا الرأي ، لأنها لو كانت كذلك لما صحت قراءة : حم سق دون (عين) ، لأن الإعلام تؤدي

(١) السور هي : حى ، ق ، ن ، واقط .

(٢) وهي : طه ، طس ، فسطح ، الزمر ، النحل ، البقرة ، الأعراف .

(٣) وهي : طه ، طس ، يس .

(٤) وهي : البقرة ، آل عمران ، التكاوت ، الرعد ، لقمان ، النحل .

(٥) وهي : يونس ، هود ، يوسف ، إبراهيم .

(٦) وما : الشعراء ، القصص .

بأعياها ، ولا يحرف شيء منها (الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ج ٢ ص ٦٢) ، وقيل بل هي حروف قسم من الله سبحانه وتعالى ، ويروى عن ابن عباس في قوله (الم) أنا الله أعلم ، (المص) أنا الله أنصّل ، و (الر) أنا الله أرى ، وقيل إنّ هذه الحروف أسماء للسور ، وهذا نظير قول الناس فلان يروي (قفا نكب) و (عفت النكب) ، ويقول الرجل لصاحبه : ما قرأت ؟ فيقول : الحمد لله ، وراءة من الله ورسوله ، ويوصيكم الله في أولادكم ، والله نور السموات والأرض ، وليست هذه الجمل بأسامي هذه القصائد وهذه السور والآي ، وإنما تعني رواية القصيدة التي ذك استهلاكها وتلاوة السورة أو الآية التي تلك فاتحتها ^(٩٠) .

وقد عقد سيويه باباً بعنوان (هذا باب أسماء السور) في الجزء الثاني من كتابه بالصفحة الثلاثين .

وقيل إنّ الله أتى بها في أول السور ليدل بها على أن القرآن مؤلفٌ مِئْها ، وإن العرب يعجزون عن الإتيان بمثلها مع نزوله بالحروف التي يتألف منها كلامهم ^(٩١) . وقيل «بل هي حروف تنبيه من الله سبحانه وتعالى لأن القرآن كلام عزيز وفوائده عزيزة ، فينبغي أن يردّ على من سئع متبّيه ، فكان من الجائز أن يكون الله قد علّم في بعض الأوقات كون النبي صلى الله عليه وسلم في عالم البشر مشغولاً فامر جبريل بأن يقول عند نزوله السم والر وحسب لسمع النبي صوت جبريل ، فقبّل عليه وتصنّف إلىه ... إلى آخر هذه الأقوال التي نرى فيها القريب المقبول ، ونرى فيها أيضاً البعيد الغريب . ويبدو أن هذا النوع الأخير من الآراء قد أغرى بعض المستشرقين فقالوا بأن هذه الحروف دخيلة على نص القرآن ، وهي ليس إلا حروفاً أولى أو أخيرة مأخوذة من أسماء بعض الصحابة الذين كانت عندهم نسخ من سور قرآنية معينة ، فالسين من سعد بن أبي وقاص ، واليسم من المغيرة ، والثون من عثمان بن عفان ، والهله من أبي هريرة وهكذا» ^(٩٢) .

ويرد على هؤلاء المستشرقين واحد منهم وهو بلاشير «فيستبعد أن يدخل المؤمنون الذين ذكروا أسماؤهم آنفاً - وهم من هم ورعاً وتقى - عناصر غير قرآنية في الكتاب المنزل الذي لا يزيد عليه ما ليس منه إلا ضعيف الإيمان ، قليل اليقين . ويرى بلاشير فوق ذلك أنه ليس من المعقول بحال من الأحوال أن يحتفظ أصحاب المصاحف المختلفة في نسخهم ذاتها بالحروف الأولى من أسماء معاصريهم ، إنّ علموا أنه لا يقصد بها إلا ذلك ، ويضاف إلى هذه الملاحظة القيسة أننا لا نكاد نجد مسوغاً لحرص أيّ أو عليّ أو ابن مسعود على أن يحتفظوا في مصاحفهم بالحروف الأولى من أسماء أشخاص كانوا يناقشونهم في استنباح القرآن وجمعه» ^(٩٣) .

(٩٢) الكشف ، ج ١ ، ص ١٣ .

(٩٣) الميزان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ١٧٤ .

(٩٤) الإتقان في علوم القرآن ، ج ٢ ، ص ١١ .

(٩٥) مباحث في علوم القرآن ، ص ٢٤٢ .

(٩٦) الرّبع السابق ، ص ٢٤٢ .

هذه هي المعاني المختلفة التي رأها المفسرون لهذه الحروف ، وقد عرضناها مفصلة لأن الإعراب يتوقف على المعاني ، ويتغير بتغيرها ، فماذا عن إعراب هذه الحروف ؟

الحقيقة أن النحاة تعرضوا لإعراب الحروف بعامة : حروف فواتح السور ، وغيرها من حروف التهججي ، كما أنهم تعرضوا لإعراب الحروف المقابلة للأفعال والأسماء ، أي حروف المعاني . فهذه الحروف عند سيويه تكون مستنداً إليه ، أي مخبراً عنها ، ولها استعمالات كثيرة ، منها أن الشعراء اعتادوا أن يشبهوا آثار الديار بحروف الكتاب المطموسة كقول الراعي :

أَتَأْتِيكَ آيَاتُ إِبْرَاهِيمَ قَدْ تَلَوْنَهَا
كَمَا يُتْلَى كِتَابُكَ فَتَلَوْنَهَا

وقول الراجز : كَأَنَّ وَبَيْنَ وَبَيْنَ طَائِفَةٍ .

ومن هذا الاستعمال أيضاً ما نجده من شواهد كثيرة عند صاحب الألفية ، فأبياته تشتمل كثيراً من الحروف مخبراً عنها ، أو مخبراً بها كقوله :

وَ (الْأَلَمُ) لِلْمَلِكِ وَشَبَّهِهُ ، وَ (ي) تَعْدِيَةٌ - أَيْضاً وَتَعْلِيلٌ قُفِّي

وفي هذا الشاهد وغيره من الشواهد نجد الناة يرمون الحروف حسب مواقعها من الجملة . واعتاد الشعراء أيضاً أن يستعملوا الحرفين (ليت) و(لو) باستادهما اللفظي للتعبير عن الأماني واستحالة تحقيقها ، فاستعملهما مواقف لطيفة الشعر ، فمن ذلك قول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرٌ مِنْ أَبِي عَمْرٍ
وَلَيْتَ (لَيْتَ) يَسْأَلُهَا الْمُحْسِرُونَ^(١٢)

وقول الآخر :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَلَيْتَ مِنِّْي (لَيْتَ) إِنْ (لَيْتَ) وَإِنْ (لَوْ) غَنَاءُ^(١٣)

فهذه كلها استعمالات وقعت فيها الحروف مواقعها المختلفة من الإعراب ، وذكر سيويه استعمالاً آخر لهذه الحروف وهو أن يسمي بها : فإن سمي بها مؤنث كانت هذه الحروف منصوعة من الصرف لتوافر علتين هما العلمية والتأنيث ، ويجوز صرفها إن كان وسطها ساكناً مثل (ليت) كما تصرف (هنداً) وإن سمي بها مذكر صرفت .

وهذه الاستعمالات كلها مقبولة - ولها شواهد من كلام العرب كما يثبت - إلا الاستعمال الأخير ، فنحن لم نعرف رجلاً أو امرأة تسمى ؛ (ليت) ، ولم يذكر سيويه شواهد على ذلك ، بل إنه سأل الخليل عن رجل سماه (أن) فهل يفتح همزة أن أو يكسرها ؟ فاجابه الخليل بأن يفتحها لأن (أن) تشبه الاسم و(إن) تشبه الفعل بذليل أنك تقول (علمت أنك منطلق) فيكون معناه

(١٢) الكتاب ، ج٢ ، ص ٣١ .

(١٣) الكتاب ، ج٢ ، ص ٣٢ .

(١٤) الكتاب ، ج٢ ، ص ٣٦ - صرف .

(علمت انطلاقك) ولو قلت (هذا إن) لا تخطط الأمر بين الاسم والفعل ، فتسمي رجلاً (يضرب) بضارب ، ورجلاً يسمي (ضارب) يـ (يضرب) .

وليس هناك شك أن هذا الرأي من سيويه يدل على ملكة نحوية ممتازة ، فالحرف (أن) مع معموليه يؤزل باسم مفرد ، لذلك إذا سمي به رجل وجب فتح همزته ، بعكس (إن) المكسورة الهمزة فإنها لا تؤزل بمفرد لذلك فلا يسمى بها . هذا من الناحية النظرية الصرفة ، أما من الناحية العملية فلا مجال لتطبيق هذا الاستعمال ، فما سمعنا من علم - رجلاً كان أم امرأة - يسمى بهذه الحروف .

ويطبق سيويه هذا الرأي على سورة القلم التي تفتح بالحروف (نون) فيقول : « وأما (نون) فيجوز صرفها في قول من صرف هنداً لأن (نون) تكون أنثى فترفع وتنصب »^(١٥) .
ويذكر سيويه فواتح السور التي على وزن أعجمي مثل (حاميم ، طاسين ، ياسين) فعرى أنها متنوعة من الصرف ، لأنها على وزن (هائل وقليل) ويأتي بشاهد على عدم الصرف وهو قول الكميث :

وَنَعْلَنَّا لَكُمْ فِي الْخَامِثَةِ آيَةً تَأْوِلُهَا مِمَّا تَقِيُّ وَتُغَيِّرُ
وقول الآخر :

أَوْ كُتِبَ يُنْزِلُ مِنْ خَامِثَةٍ قَدْ عَلِمْتَ أَتَيْتَهُ إِسْرَافِيَةً

ووافق الزمخشري سيويه على رأيه هذا ويورد شاهداً آخر على ذلك وهو قول شريح بن أوى العنبي :

يُذَكِّرُنِي خَامِثَةٍ وَالرُّمُحُ شَاجِرٌ قَهْلًا تَلَا خَامِثٌ قَبْلَ التَّكْلُمِ^(١٦)

ويقسم الزمخشري هذه الحروف (حروف فواتح السور) إلى نوعين من حيث الإعراب وعلمه :

النوع الأول : ما لا يتأتى فيه الإعراب بل يجب الحكاية فيه ، نحو كهيص والم والممر . ويعرف الحكاية بقوله : « أن تجميء بالقول بعد نقله على استبقاء صورته الأولى كقولك (دعني من تمرنان) و(بدأت بالحمد لله) » وعلى ذلك فهذا النوع من الفواتح يقرأ وكأنك تقلد أصوات هذه الحروف دون تفسير .

النوع الثاني : ما يتأتى فيه إعراب وهو إما أن يكون اسماً مفرداً نحو (ص) ، (ق) و(ن) أو اسماً علة ، مجموعها على زنة مفرد نحو (حم) و(طس) و(يس) فإنها مساوئة

(١٥) الكتاب ، ٢٥ ، ص ٣١ .

(١٦) الكشف ، ج ١ ، ص ١١ .

لقايل وهابيل . وكذلك (طس) يثاني فيها أن تفتح نونها (يقصد النون من طاسين) وتسير (سيم) مضمومة إلى (طس) ، فيجعلان اسماً واحداً مثل داراً نجر^(١٧) .

ويرتبط الإعراب بالقراءات في هذه الحروف ، فلقد قرأ بعضهم : (صاد) و(قاف) بالكسر ، وبين الزمخشري وجه هذه القراءة من الإعراب ، فيرى أن التحريك بالكسر من أجل النشاء الساكنين ، إذ أن استمرار الوقف بهذه الأسامي شاكلت ما اجتمع في آخره ساكنان من المبنيات ، فعوملت تارة معاملة (الآن) ، أي تنتهي بالفتح ، وأخرى معاملة (هؤلاء) ، أي تنتهي بالكسر^(١٨) .

«وقد قرأ بعضهم (ياسينَ والقرآنَ) و(قافَ والقرآنَ) ، فمن قال هذا فكأنه جعله اسماً أعجمياً ، ثم قال أذكر ياسين ، وأما (صاد) فلا تحتاج إلى أن تجعله اسماً أعجمياً ، لأن هذا البناء والوزن من كلامهم ، ولكنه يجوز أن يكون اسماً للسورة فلا تصرف (أي أن عدم الصرف للعلمية والتأنيث) ويجوز أيضاً أن يكون ياسين وصاد اسمين غير متكتين فيلزمان الفتح ، كما ألزمت الأسماء غير المتكتة الحركات نحو: كيف ، وأين ، وحيث ، وأمس^(١٩) .

ويورد المكبري ثلاثة أوجه لإعراب هذه الحروف أحدها الجر على القسم ، وحرف القسم محذوف ، وبقي عمله بعد الحذف ، لأنه مرادفه ، وكاللفظ به كما قالوا (الله يُفْعَلُ) في لغة من جر . والثاني موضعها نصب ، وفيه وجهان أحدهما على تقدير حذف القسم كما تقول (الله لأفعلن) والثاني فعل محذوف تقديره : التزمت الله أي اليمين ، والثاني هي مفعول به لفعل محذوف تقديره أَتَمَّل . والوجه الثالث : موضعها رفع بأنها مبتدأ ، وما بعدها خبر^(٢٠) .

فها نحن قد رأينا عديداً من أوجه الإعراب ، وتعريفات على هذه الأوجه ، وقراءات مختلفة اتبني عليها إعرابات أخرى ، وما كان ذلك إلا لهذه التعريفات المعنوية لهذه الحروف .

ولو أن الفقهاء والنحاة اقتصروا بأن هذه الحروف هي سر من أسرار كتاب الله ، وأن علمها عند الله وحده بدليل «ما أخرجه ابن المنذر وغيره عن الشعبي أنه سئل عن فواتح السور ، فقال : إن لكل كتاب سرأ ، وإن سر هذا القرآن فواتح السور»^(٢١) . أقول لو أن العلماء اقتنعوا بهذا واكتفوا به لكان هذا اعترافاً منهم بأنهم يجهلون معنى هذه الحروف ، ومن ثم لا يكون لها محل من الإعراب ، لأن معرفة الإعراب مترتبة على معرفة المعنى ، وما دعنا نجعل معنى هذه الحروف ، فمن الافتئات على هذه الحروف أن توجد لها محلاً من الإعراب .

(١٧) البرهان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ١٧١ ، و(داربيد) ولاية بنفس .

(١٨) الكشف ، ج ١ ، ص ١٢ .

(١٩) الكتاب ، ج ١ ، ص ٣٠ .

(٢٠) إعراب القرآن ، للمكي ، على ملخص حاشية الجبل على شرح الجلالين ، ج ١ ، ص ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ .

(٢١) الإتيان للسيوطي ، ج ٢ ، ص ٨ و ٩ .

نتائج البحث

وبعد هذه الدراسة للجوانب العديدة لظاهرة الإعراب وتطورها وآثارها وتأثيرها بالبيئة الإسلامية وكيف طبقت في كتاب الله ، فأود أن أعرض لنتائج هذه الدراسة .

لقد نشأ الإعراب بعد أن نشأت اللغة وبلغت كمالها متمثلة في تكوين الحمل التي هي مجال الإعراب ، أما ما سبق مرحلة تكوين الجمل في اللغة ، من مراحل الهمهمات أو تقليد أصوات الطبيعة أو الكلمات المفردة . . . فكلها مراحل متقدمة على الإعراب . فإعراب إذن يمثل قمة التطور اللغوي مصوراً في تكوين الجمل النامية ، ويمثل أيضاً قمة التطور الحضاري والاجتماعي ، لأن كتابة لغة معربة أو النطق بها يتطلب ذهنياً وإعياً وعقلاً نامياً ليطبّق بين المعاني التي في نفس الإنسان وبين الرموز التي على أواخر الكلمات المنطوق بها ، تلك الرموز التي تدل على ما يريد إظهاره من المعاني .

والإعراب اصطلاحاً من صنع المجتمع تطور بتطوره ، ولم ينشأ دفعة واحدة ، بل تكونت أحكامه بالتدرج شأنه في ذلك شأن أي علم آخر . وإذا كنا نجده متكامل في الشعر الجاهلي ، فإننا نجعل التفاصيل الدقيقة التي مرت بها أحكام الإعراب حتى وصلت إلى هذه الدقة المتناهية التي نراها في ذلك الشعر . ومع ذلك فإننا لا نعدم بعض آثاره الأولى في اللغات السامية الأخرى ، وفي اللهجات العربية القديمة ، وفي النقوش التي كتب عليها ما يعرب بالعربية البائدة أو بعربية النقوش ، فهذه الآثار جميعاً تظهر لنا بعض مظاهر التدرج التي مرت بها أحكام الإعراب حتى وصلت إلينا متكاملة قبل الإسلام بمائة وخمسين سنة .

وإذا كان الإعراب دليلاً على اكتمال اللغة وقمة رقيها ، فليس معنى هذا أن لغة حديثة كالانجليزية أو الفرنسية مثلاً - لم تبلغ الكمال بعد أو أن أهلها لم يصلوا بعد إلى هذا المستوى الحضاري والراقي الفكري ، ذلك لأننا نلاحظ أن الأصول الأولى لمعظم اللغات كانت معربة ، فاللغة السامية الأم وكذلك السنسكريتية واللاتينية لغات معربة . إن اللاتينية لغة قديمة ومع ذلك فهي معربة بعن الفرنسية وهي لغة حديثة متفرعة منها ، وكان متوقفاً أن تكون أكثر منها كمالاً وريقاً

فتكون معرفة أيضاً ، ولكنها ليست كذلك ، وكذلك الحال بالنسبة إلى السنسكريتية مع الفارسية ، أو السامية مع العبرية . وتعليل ذلك عندي أن اللغة مثل الكائن الحي ، فكما أن هذا الأخير يولد صغيراً ثم ينمو ويتوسع حتى يبلغ أشده ، ثم لا يلبث أن ينحدر فيصيه الكبير ومع الكبير يصيه الوهن والضعف ، كذلك اللغة تولد ألفاظاً مبهمة ثم تنضج هذه الألفاظ ثم تتكون الجمل ، وتبلغ اللغة أشدها عندما تعرب هذه الجمل . وبعد ذلك تميل إلى الانحدار وتشمل هذا الانحدار في التحلل من الإعراب . هذا تعليل ، وتعليل آخر أكثر ترجيحاً من الأول أن اللغات الحديثة غير للعربية ربما تكون قد استماضت عن الإعراب بطرق أخرى أقل تعقيداً ، كتظام التركيب الخاص لأجزاء الجملة ، فيجيء الفعل ثم الفاعل ثم المفعول ، ولو استقبلنا وضع جزء بآخر لتغير المعنى ، وهو ما يطلق عليه اصطلاح « النظام » Syntaxe ، وبذلك فهي تنجس عن الإعراب كنوع من التحدرد من الفيود أو التخفيف على القارئ مقابل ارتباطات النظم .

وإذا كانت هذه اللغات القديمة تتميز بأنها معربة ، فهي تتميز أيضاً بأنها لغة كتاب مقدس ، أو لغة دين إذا اعتبرنا اللغة العربية ممثلة للغة السامية الأم .

ولقد قالوا إن اللغة العربية هي أقرب اللغات إلى اللغة السامية الأم ، ومع ذلك فليس هناك ما يمنع من أن نظن أنها هي نفسها اللغة السامية الأم ، ووجبت ظني هذا بأن العربية تجمع خصائص اللغات السامية الأخرى (ومن بينها الإعراب) ، بينما تحوي العربية من الخصائص ما تفتقده باقي الساميات . هذا دليل ودليل آخر أن موطن الساميين الأول هو نفسه موطن العربية الفصحى على مر العصور ، يضاف إلى ذلك أن الإعراب الكامل في اللغة العربية شبيه بما نجده من ظاهرة الإعراب الكامل أيضاً في اللغات الأمهات إذا جاز لنا هذا التعبير ، كالسنسكريتية واليونانية واللاتينية . فهذه أدلة ثلاثة ، إلا أن الدليل الرابع وهو أهمها أن اللغة السامية الأم - التي شبهها بها اللغة العربية - غير موجودة الآن ، ولا نملك منها نصصاً مكتوبة ولا مروية ، فابن هي إذن ؟ وكيف نحكم - والحال هذه - أنها كانت موجودة ؟ يقولون إنها قد اندثرت . فلم لم تندثر اليونانية أو اللاتينية أو السنسكريتية وكلها لغات أم ؟ . فهذه الأدلة مما يرجع ظنا أن تكون اللغة العربية هي اللغة السامية الأم . على أن هناك احتراضاً هائلاً في هذا المجال وهو حساب التطور والرقى الذي يصيب أية لغة على مر العصور والحقب الطويلة ، فاللغة السامية الأم يرجع تاريخها إلى أربعة آلاف سنة قبل ميلاد المسيح ، فليس من المعقول أن تكون اللغة السامية الأم - أي العربية كما بينا - منذ سنة ٤٠٠٠ ق . م هي نفسها اللغة العربية سنة ١٩٧١ م ، أو هي نفسها لغة الشعر الجاهلي كاملة الإعراب .

ولقد ظلت ظاهرة الإعراب ثابتة لم يتورها التطور منذ العصر الجاهلي إلى الآن . - الفاعل والمفعول والمضاف إليه والمستثنى والمتميز ... كل هذه نبئت على أحكامها ولم تتغير ، بعكس الظواهر الأدبية مثلاً فإن شعر الحماسة في أيام الجاهليين غيره في عصر الأمويين ، ويختلف أيضاً

في عصر العباسيين عن العصرين السابقين . . . وهكذا ، ولكن هناك تطوراً من نوع آخر حدث في الإعراب - إن جاز لنا أن نسميه تطوراً - وهو البعد أو القرب من الإعراب ، أو التحلل منه ، أو الجنوح من اللغة المعربة إلى اللغة غير المعربة ، وله سببان : الأول اجتماعي وينحصر في الفتوح الإسلامية ، فكلما توغل العرب الفاتحون في بلاد الأعاجم زادت المسافة بين مصدر الفصحى ولغات الأعاجم بدءاً ، وزاد التفاعل بين الفصحى وبين لغات الأمم المجاورة مما نتج عنه التخلي عن أحكام الإعراب ، إلى أن تم تخليق اللهجات العامية : والسبب الثاني صوتي وتقصد به ما يصيب أعضاء النطق في الإنسان من تطور على مر العصور ، يغير بالتالي من طريق نطق الكلمات عند انتقالها من السلف إلى الخلف ، وربما كان هذا سبب ما أتى جميع الكلمات العربية وانتصها من أطرافها وجردتها من العلامات الدالة على وظائفها في الجملة وهي الإعراب . (ويستأثر لهذا الرأي بأن لهجات بعض أهل ريف مصر تتضمن الكلمات من أطرافها ، كلهجة أهل دمنهور مثلاً فينطقون (رحت لين) و(واشترت بكام) هكذا (رحت لـ . . .) و(واشترت بكـ . . .) ، ولذلك فإن أصوات اللين القصيرة التي تليق أواخر الكلمات قد انتزعت جميعاً من جميع اللهجات العامية المنتشرة عن العربية كعاميات مصر والعراق والشام وفلسطين والحجاز واليمن المغرب .

وإذا كان هذان السببان طبيعيين في الجنوح عن الإعراب ، فإن هناك دعوة أخرى للتخلي عن الإعراب وجعل العامية هي اللغة الرسمية على كافة المستويات لها أسباب مفتعلة ظهرت في مصر في أوائل هذا القرن لبعض المستشرقين ودعاة التمدن والرقى ، فهم يرون أن الإعراب عقبة في سبيل الرقي ، وأنه دليل التأخر والرجعية والبلوّة ، بل هو زخرف من القول لا جدوى من ورائه في الفهم ، وأن التخلي عنه مسايرة للمفنية في تقديمها ورفيها . ولا شك أن الإعراب مرتبط بالتراث العربي القديم من شعر ونثر ، ولا يمكن فهم هذا التراث دون الإعراب ، وقد بين أكثر من نحوي عدداً من الأمثلة التي لا يتضح معناها إلا بالإعراب . إلا أن الشيء الذي نود الإشارة إليه هو أن الإعراب من حيث كونه عكس البناء ، ويغض النظر عن أي من حالاته الثلاث - رفع أو جر أو نصب - يدل على معنى ، أي أن مجرد الإعراب طيل على معنى بعينه ، ولا يتأتى لنا هذا المعنى إذا كانت الكلمة مبنية ، وهذه الظاهرة تنضح في الأبواب التحوية التي يدخل فيها الإعراب والبناء معاً مثل باب النداء ، وباب لا النافية للجنس ، فالإعراب له معنى والبناء له معنى في هذين البابين ، الإعراب يوضح شيئاً مبهماً ، فإذا كان للنادى أو اسم (لا) غير مبهمين لم يكن لهما في الإعراب حاجة ، وكان البناء بهما أولى .

وتمثل حركات الإعراب العلاقة بين المستويين الصوتي والصوري ، وقد كانت النقط التي وضعها أبو الأسود أول رمز للحركات الإعرابية . وقد أخذها من السريان الذين كتبوا يستعملونها للدلالة على الشكل الإعرابي أيضاً ، وليس السريان هم الذين أخذوها من العرب كما يرى الدكتور

مهدي المخزومي الذي بيني وأبيه على ما قرأه في كتاب المفصل في قواعد اللغة السريانية ص ٦ من أن السريان قد استعملوا بالنقط في إعراب الكلمات حوالي سنة ٧٠٠ م ، ويقابلها في التاريخ الهجري سنة ٧٩ في حين أن أبا الأسود ولي العراق فيما بين سنتي ٤٩ ، ٥٣ للهجرة ، ووضع أثناءه النقط ، فيكون سابقاً للسريان بحوالي ثلاثين عاماً . هذه هي حجة المخزومي ، وقد اتضح لي عندما حققت هذه المسألة بعد الرجوع إلى كتاب المفصل في قواعد اللغة السريانية أن النقط التي نزل على الإعراب كانت تستعمل في الخط النسطوري (أحد الخطوط في اللغة السريانية) الذي كان يستعمله المسيحيون من النسطورين نسبة إلى نسطور بطريرك القسطنطينية من أبريل سنة ٤٢٨ م إلى وقت إداثته سنة ٤٣١ م أي قبل زمان أبي الأسود بما يقرب من ثلاثمائة سنة . أما ما استحدث عند العربان سنة ٧٠٠ م ، والتي ظلها المخزومي دليلاً على تأخر السريان بأبي الأسود فهي الطريقة اليقينية في التشكيل التي اخترعها يعقوب الرهاوي المتوفى سنة ٧٠٨ م دون تأثر بالعرب ، فقد أخذها من الحركات الاغريقية ، ولا علاقة لها بالنقط إطلاقاً ، بل إن الفتحه فيها هكذا A والكسرة H والفتحة الممدودة g والضممة T .

وأبو الأسود أول من ذكر مصطلحات البناء (الفتح والضم والكسر) عندما قال لكتابه « إذا رأيته فتحت شفتي بالحرف فانقط واحدة فوقه ، وإذا كسرتهما فنانقط واحدة أسفلها ، وإذا ضممتها ، فاجعل النقطة بين يدي الحرف . . . » وصفاً لوضع الشفتين ، أما الخليل فهو الذي اخترع مصطلحات الإعراب . ولا توجد فروق صوتية بين حركات الإعراب وحركات البناء حتى أن الكوفيين لا يفرقون بين الاثنين في المصطلحات ، بل إننا نجد من البصريين أيضاً من يطلق أسماء هذه على تلك وهو قطرب ومن وافقه . وإذا نظرنا إلى الإعراب من ناحية تأديته وظائف نحوية ، فلا شك أن البناء أسبق من الإعراب ، لأن الأول لا يدل على شيء ، في حين أن الثاني يدل على معان ، ولما كان للمجهول يسبق المعروف ، أي أن الشيء يكون في أول أمره مجهولاً ثم بالتطور والتقدم يعرف ، كان البناء سابقاً على الإعراب ، وقد رجحت أن تكون رموز الحركات التي نراها الآن من اختراع الخليل بن أحمد . ولا يبدو أن هناك علاقة في الدلالة اللغوية بين مصطلحات البناء (فتح وضم وكسر وسكون) ومصطلحات الإعراب (نصب ورفع وجزم) إلا أن تكون الأولى وصفاً للشفتين كما نطق بها أبو الأسود ، والثانية وصفاً للحنك نفسه أثناء النطق كما ذكر ذلك الزجاجي في الإيضاح في علل النحو .

وتمثل حروف الإعراب العلاقة بين المستبين الصرفي والنحوي ، فهي دليل الثبوت والجمع ، ودليل الرفع والنصب والجر أيضاً ، وقد رجحت أن تكون هذه الحروف قد وضعت أصلاً للثبوت والجمع ثم استعملت بعد ذلك دليلاً على الإعراب . ذلك لأن فكرة العدد لا بد أن تكون سابقة لفكرة الوظائف النحوية التي يمثلها الإعراب . ورويت أن إعراب الأسماء الستة بالحروف إنما هو إعراب بالحركات بعد اشتباعها فتتجت تلك الحروف ، وأن تثنية الفعل وجمعه جاء تبعاً لثبوت

الاسم وجمعه ، وحذف الترن فيه دليل على عدم اتمام الفعل ، وإشادها دليل على العكس .
وقد اختلط مفهوم النحو مع مفهوم الإعراب عند بعض النحاة حتى انهم سمو النحو إعراباً
والإعراب نحواً . وقد تعارف اللغويون المحذون على أن علم النحو يشمل نوعين من الدراسة :
علم الصيغ Morphology وهو ما يعرف الآن بالمصرف ويبحث في دراسة الوحدات الصرفية والصيغ
اللغوية . وعلى التراكيب أو النظم Syntax ويبحث في الطرق التي تتألف منها الجمل ، ويبحث
أيضاً في قوانين المطابقة (مفرد أو متي أو جمع) والنوع (مذكر أو مؤنث) كذلك يبحث هذا العلم
في الإعراب وقوانينه . ومن هذين العلمين معاً يتج لنا ما يعرف باسم المسائل النحوية
Gr. Categories كفضيلة العدد ، والجنس ، والتعريف والتكرير ، وفصلة الاشتقاق كقسم الفاعل
واسم المفعول ... وفصلة التوابيع وفصلة للمعاني الوظيفية كالفصالية والمفعولية والإضافة
والإسناد ... هذه المسائل جميعها لها ما يدل عليها في الجملة ، وقد أطلق فندرس على هذه
الدلائل اسم Morphemes أي دوال النسب التي تبين العلاقات بين الكلمات بعضها وبعض في
الجملة الواحدة . وقد قسم فندرس دوال النسب هذه إلى أنواع ، كل نوع يشير إلى علاقات بين
الكلمات في الجملة ، ومن هنا رأينا أن الإعراب دالة نسبة (أو مورفيم من المورفيمات) التي تدل
على المعنى الوظيفي للكلمة . ودالة النسبة هذه إما أن تكون بحركات أو بحروف معينة توضع في
نهاية الكلمة ، كما في اللغات العربية ، وإما أن يستل عليها ترتيب الكلمات في الجملة كما في
اللغات الموقوفة . إلا أن هذا لا يمنع من أن نجد بعض العناصر الإعرابية أو المورفيمات التي تدل
على معانٍ وظيفية في اللغات الموقوفة ، وقد بينت عبيداً من هذه الأمثلة . وإذا كان الإسناد دليل في
اللغات العربية وهو الضمة التي توضع على اللبتأ والخبر دون احتياج إلى رابطة بينهما ، فإن
اللغات الهندوأوروبية تستعمل الرابطة عوضاً عن الضمة ، وقد رأينا أن استعمال اللغة الفرنسية
لفعل الكينونة عند تكوين زمن الماضي المركب فيه تأثر باللتق . ورأينا أيضاً خطأ من قارن بين
حالات الاسم cases وحالات الفعل modes في اللغة الإنجليزية ، وبين حالات الإعراب عندنا ،
كل ذلك كان مدعماً بالشواهد والقواعد المأخوذة من المراجع الإنجليزية والفرنسية .

والإعراب قد بني عند النحاة على المعامل وهي نظرية تعليمية لا غبار عليها إن تخلصت مما
يشوبها من المغالاة في التقدير والحذف والعرض ... وقد تبينا نشأتها منذ ما قبل سيبويه حتى
العصر الحديث وعرضنا للنظريات التي رأى أصحابها أن تكون عوضاً عنها ، وبيننا بعد المناقشة
التصليبية الدقيقة لهذه النظريات أن بها من النقص ما يجعل لنظرية العمل المقام الأول في التعليم
وحفظ اللغة . والتقدير والحذف والعرض كلها آقلت ناتجة عن المنهج الذي اتبعه النحاة القدامى
وهو المنهج المعياري Prescriptive method ذلك المنهج الذي لا يكتب بوصف الظواهر النحوية ، بل
بتجاوز ذلك إلى بيان الصحيح الذي يجب أن يقال طبقاً للقواعد العامة ، وبيننا نواحي النقص
وانحطاً في غير الصحيح حتى يسلم منها ويطابق الأصول المرعية . ومع أن هذا المنهج غير مناسب

لطبيعة اللغة ، فإن القدماء لهم العذر في استخدامه إذ كان الغرض من وضع علم النحو حفظ كتاب الله من اللحن ، واللغة من دخول الزيغ فيها ، وهذا المنهج التقني صالح لحمل هذا الغرض . وقد نتجت لغات أثر تطبيق هذا المنهج ، ورائنا أن هذه الآفات تكون مقبولة بشروط ثلاثة ، الأول : أن تسمى هذه الآفات (الحذف والزيادة والتقدير والموض ... الخ) - تس الصنعة النحوية الصرفة ، أما ما له علاقة بالنظم البياني والتركيب البلاغي فليس من النحوي هي ، ومن ثم كان تطبيق المنهج للمباري عليه خطأ جسيم لأنه ينع التنويع الأدبي . الثاني : أن يكون الكلام الذي فيه هذه الآفات الإعرابية من شواهد اللغة وليس من اختراع النحاة . الثالث والأخير أن يكون لهذه الآفات غرض تعليمي مدرسي ، وليس مجرد اظهار للمقدرة العقلية والتسكن للفلسفي في التأويل والتخريج . وقد قمت بعملية استقراء واسعة للنصوص اللغوية والنحوية في عديد من المراجع حتى أبين تلك الآفات الإعرابية غير المقبولة التي فقدت شرطاً من الشروط الثلاثة ، وحددت أساليبها في الخلافات المنهجية والأهواء الشخصية وطلب الرزق وعدم الالتفات إلى اختلاف اللهجات والضرورة الشعرية والخلافات المدرسية والنمط الشكلي للسؤالات . وقد بينت كل سبب مفصلاً ومدعماً بالشواهد .

ولقد تأثر الإعراب بالفقه وأصوله من ناحية اتخاذ بعض مصطلحاته وأيضاً من ناحية المنهج . أو الطريقة المتبعة ، فالقياس الفقهي مطبق في القياس الإعرابي ، من ناحية قياس العلة وتقسيمه إلى ثلاثة أنواع : قياس الأولى وقياس المساري وقياس الأدنى . ثم نجد قياس الشبه في كل من الفقه والإعراب . ونجد قياس الدلالة في الفقه ويقابله قياس الطرد في الإعراب . وشروط العلة ومسالكها في أصول الفقه هي نفسها شروط العلة ومسالكها في الإعراب . وقد بينت كل ذلك مفصلاً ومدعماً بالشواهد المقارنة في كل من المجال الفقهي والمجال الإعرابي . ورايت أن القياس في الفقه مختلف عن القياس في الإعراب كل الاختلاف ، ذلك لأن القياس في الإعراب لا قيمة له على الإطلاق ، ولكن القياس عند الأصوليين قياس منتج ومثمر من الترجمة العملية ، إذ أن لديهم ظاهرة معروفة حكمها ، وأخرى تماثلها في الخصائص مجهولاً حكمها ، فيقيسون الثانية على الأولى ، فكانتهم أضافوا حكماً إلى الثانية لم يكن معروفاً من قبل . ولا ينطبق هذا على القياس النحوي ، ذلك أن الفرع معروف حكمه مقدماً وقبل القياس كمعرفتهم لحكم الأصل تملأ ، ومن ثم فلا فائدة في القياس ولا ثمرة فيه . فهم يقيسون عمل (أن) على عمل الفعل المتعدي من رفع ونصب ، فهل كانوا جامعين حكم عمل (أن) من نصب ورفع قبل هذا القياس ؟ ألم يكن لديهم مشات من الشواهد فيها الحرف (أن) يتبعه منصوب مرفوع ؟

وإذا كان للفقه وأصوله أثر في الإعراب ، فإن للإعراب أيضاً أثراً في الفقه ، ونقصد به ما كان من توجيه الأحكام الشرعية على حسب وجوه الإعراب . ولم يكن الاختلاف في هذا التوجيه يمس

الفتور بل كان الاختلاف في وجوه الإعراب يترتب عليه اختلافات جوهرية تمس كيان الأحكام الشرعية نفسها .

ولقد كان للإعراب أثر كبير في تفسير أهل الرأي للقرآن ، وأخذنا على ذلك أمثلة من المعتزلة والصوفية والشيعة ، وبينما أن كلاً من هؤلاء قد اتخذ من الإعراب وسيلة لتأييد المذهب العقدي بوسائل التأويل المختلفة . ولكننا رأينا أن أية فرقة من الفرق الدينية لم تجرؤ هل المساس بالنص القرآني من حيث التفسير أو التحريف على عكس ما يزعمه بعض المشتريين .

وقد اعتد القراء بالإعراب من حيث اقتراعه بالوقف ، وضوا أحكامهم في الوقف على أسس إعرابية ، وكان لكل وقف معنى وإعراب يتغيرون إذا تغير موضع الوقف . واتخذوا من أحكام الإعراب مقياساً لبيان أنواع الوقف .

وفي أحرف القرآن وقراءاته وجدنا أن الإعراب لم يكن أحد الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن والتي جاءت في حديث الرسول ﷺ ، إذ للقصور من هذا الحديث التيسير والتخفيف على العرب في قراءة القرآن ولم يكن الإعراب مما يعجز عنه العربي أبداً كانت قيلته حتى نقول إن الإعراب أحد الأحرف السبعة . كما لم يكن عدم نطق القرآن شكلاً أو اجهاماً سبباً في تعدد القراءات كما يزعم بعض المشتريين ، لأن القراءات رويت وشاعت القراءة بها قبل تدوين المصاحف ، كما كان القرآن محفوظاً في الصدور قبل تدوين المصاحف وجمع القرآن ، هذا إلى أن القراءة سنة متبعة وليست مجالاً للاجتهاد والاختيار ، وهناك قراءات يستوعبها الخط العربي حيث لا يمكنها لم تحدد في القراءات السبع أو الأربع عشرة ، بل هي منكورة ، وكان القراء يأخذون بالآيت في الأثر والأصح في النقل ولم يأخذوا على الأثر في اللغة والأيسر في العربية .

ولقد كان هناك توجيه إعرابي لكل قراءة ثم تقنين المعنى على حسب هذا التوجيه ، وكل ما ورد أنه قد قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً كما يقول السيوطي ، ومن ثم كان منهج الكوفيين صحيحاً في أنهم أخذوا بالقراءات في تقعيد القواعد بعكس البصريين الذين وضعوا القواعد ثم أخذوا من قراءاته ما يناسب قواعدهم . وما لا يناسبها لجنوا إلى التأويل فيه لكي يخضعوها لهذه القواعد .

ولقد بينا ما للقرآن من أثر في تأليف كتب إعراب القرآن واتخذنا لذلك أمثلة من زمن سيبويه الخواري سنة ١٨٠ هـ حتى زمن ابن الأثير سنة ٥٧٧ هـ ما بين مبعدين كثيرين ، مبينين منهج كل معرب في كتابه ، مقارنين بين المعربين بعضهم وبعض ، وبيناً أيضاً بالأدلة التي لا تقبل الشك أن القرآن الكريم نزل على الرسول ﷺ معرباً منذ بداية أمره ، وأنه لا صحة إطلاقاً لمن يزعم أن القرآن نزل بلهجة محلية من لهجات العرب غير معرب ، ثم بعد ذلك أعرب وفقاً لقواعد الشعر . وللحروف التي تبدأ بها بعض السور دراسة عند معظم النحويين من حيث إعرابها ، بل منهم من غالى في ذلك فكان منها جملاً تؤيد مذهبهم ، ووجدت أن معنى هذه الحروف محمول

لا يعلمه إلا الله ، وبذلك تكون لا محل لها من الإعراب حيث أن الإعراب متوقف على معرفة المعنى .

وبعد ، فإن هذا عرض سريع لنتائج هذا البحث أرجو أن يكون قد قدم بعض الإضافات في دراسة الإعراب على أسس وصفية تاريخية مقارنة .. وبالله وحده التوفيق .

المراجع

أولا - المراجع العربية

١ - المطبوع

إبراهيم أنيس (مكتبر):

أ - دلالة الألفاظ. طمكتبة الأنجلو، سنة ١٩٥٨م.

ب - اللهجات العربية. دار الفكر العربي، دون تاريخ.

ج - من أسرار اللغة. طمكتبة الأنجلو، سنة ١٩٥١م.

إبراهيم مصطفى، إحياء النحو. لجنة التأليف والترجمة والنشر، سنة ١٩٣٩م.

إبراهيم موسى (مكتبر)، الأساس في اللغة العربية الحديثة. طاليفه نصرية، سنة ١٩٥٨م.

ابن الأثير، نزهة سباه الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. المطبعة البهية بمصر، سنة

١٣١٢هـ.

أحمد خاكي، قاسم أمين. سلسلة أعلام الإسلام. طالحلي، ديسمبر سنة ١٩٤٤م.

أحمد رضا العملي، موارد اللغة. دار مكتبة الحياة. بيروت، سنة ١٩٥٦م.

أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند المنوود. دار الثقافة. بيروت، سنة ١٩٧٢م.

الأزهري، خالد بن عبدالله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح. المكتبة النجارية الكبرى، دون تاريخ.

الأمثولي، أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأمثولي^(١)، متار الهدى في الوقوف والإبتداء. طسوراق، سنة

١٢٨٦هـ.

الأعظمي، محمد حسن الأعظمي، الحقائق الحفية عن الشيعة الفاطمية والاثني عشرية. المبة العامة للتأليف

والنشر بمصر، سنة ١٩٧٠م.

الأرسى، أبو التاء شهاب الدين عمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. المطبعة الميرية

بالقاهرة، دون تاريخ.

امرؤ القيس بن حجر، ديوان امرؤ القيس. تحت إشراف محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٤م.

أمين الخولي، مشكلات حياتنا اللغوية. طمعهاد الدراسات العربية، سنة ١٩٥٨م.

(١) وهو غير تود المدن على بن محمد بن عيسى الاسحق، صاحب (منهج السالك إلى كلية ابن مالك).

ابن الأثيري، أبو الفركات عبد الرحمن بن محمد:

أ - الإعراب في جمل الإعراب. ومعه كتاب لم الأدلة، تحقيق سعيد الأفندي، طابعتها السورية، سنة ١٩٥٧م.

ب - أسرار العربية. تحقيق محمد جيت الطيطر، دمشق، سنة ١٩٥٧م.

ج - الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين، طابعتها الكبرى، سنة ١٩٥٥م.

د - البيان في غريب إعراب القرآن. طابعتها المصرية العامة للنشر، سنة ١٩٦٩م.

هـ - نزهة الألبا في طبقات الأدباء. طابعتها التجارية الكبرى، سنة ١٩٥٥م.

الطراون عليه، علم اللسان. ملحق بكتاب النقد المنهجي عند العرب للكاتب محمد مشهور، طابعتها مصر، سنة ١٩٤٨م.

نيس لرمجة، نحو عربية ميسرة. دار الثقافة، بيروت، سنة ١٩٥٥م.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن، صحيح البخاري. طبولاق، سنة ١١٦٢ هـ.

بلوان أبو العنين، أصول الفقه. دار للمارف مصر، سنة ١٩٦٩م.

برجشترس، التطوير النحوي للغة العربية. سنة ١٩٩٠م.

بروكلمان، تاريخ الأدب العربي. دار للمارف مصر، سنة ١٩٦٩م.

بشر بن برد، ديوان بشار. تحقيق محمد شوقي أمين، لجنة التأليف والنشر بمصر، سنة ١٩٥٧م.

البندي، الحافظ أبو بكر الخطيب، تاريخ بغداد. طابعتها بمصر، سنة ١٩٣١م.

النسري، محمد بن سهل النسري، تفسير القرآن العظيم. طابعتها، دون تاريخ.

نعم حسن (مكتبة)، اللغة العربية معناها ومبناها. الهيئة المصرية للكتاب، سنة ١٩٧٣م.

النسري، محمد علي التتوي، كشف اصطلاحات الفنون. كلكتا، سنة ١٨٩٢م.

النفلي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل:

أ - لغة اللغة وسر العربية. طابعتها الكبرى بمصر، سنة ١٢٨٤ هـ.

ب - يتيمة الدهر. المكتبة الحسينية للصرة بالأزهر، سنة ١٩٣٤م.

المناسخ، عمرو بن بحر:

أ - البيان والتبيين. تحقيق عبد السلام هارون، طابعتها التجارية الكبرى، سنة ١٩٦٨م.

ب - الحيوان تحقيق عبد السلام هارون، طابعتها التجارية الكبرى، سنة ١٩٥٩م.

جبر ضوط، فلسفة اللغة العربية. مطبعة للتتلف والنظم بمصر، سنة ١٩٢٩م.

المرجاني، عبد القادر المرجاني، دلائل الإعجاز. دار للنار بمصر، سنة ١٩٢٩م.

المرجاني، علي بن عبد العزيز المرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه. تحقيق محمد أبي الفضل، طابعتها بمصر، سنة ١٩٥١م.

المرزبي، الحافظ أبو الخير. النشر في القراءات العشر. طابعتها الكبرى، دون تاريخ.

المنجي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء. دار للمارف بمصر، سنة ١٩٣٢م.

المجل، سليمان الجدل، حاشية الجمل على الجلالين. ويصاحبه إعراب القرآن للمكبي، طابعتها التجارية الكبرى بمصر، سنة ١٩٣٣م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان:

أ - الخصائص. تحقيق محمد علي الجزار، دار الكتب بمصر، سنة ١٩٥٢م.

ب - ص صناهة الإعراب. تحقيق مصطفى السقا وآخرين، طابعتها بمصر، سنة ١٩٥٤م.

جورجي زيدان :

- أ - تاريخ آداب اللغة العربية . طلال مصر ، سنة ١٩٥٧ م .
- ب - الفلسفة القوية والأفكار العربية . طلال مصر ، دون تاريخ .
- ج - تدبير ، مذاهب التفسير الإسلامي . تريب د . عبد الحليم الجبار ، طبعة الخليلي مصر ، سنة ١٩٥٥ م .
- ح - حلي خليفة ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . كلكتا ، سنة ١٨٦٢ م .
- ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ، الفصل في الملل والأهواء والنحل . الطبعة الأدبية مصر ، سنة ١٣١٧ هـ .
- حسن إبراهيم (دكتور) ، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي . طائفة الصرية ، سنة ١٩٥٩ م .
- حسن ظاظا (دكتور) :
- أ - الساميون ولغاتهم . دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٧١ م .
- ب - كلام العرب . دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٧١ م .
- ج - اللسان والإنسان . دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٧١ م .
- حسن عون (دكتور) :
- أ - صور ملهمة . دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٦٢ م .
- ب - اللغة والنحو . مطبعة رويال بالاسكندرية ، سنة ١٩٥٢ م .
- ح - نصف ، تاريخ الأدب أو حياة اللغة . طبعة الجامعة للصرية ، دون تاريخ .
- أبو حيان الأندلسي ، أبو الدين محمد بن يوسف الفرياني ، البحر المحيط . مطبعة السعادة بمصر ، سنة ١٣٢٨ هـ .
- ابن خالويه ، أبو عبدالله الحسين بن أحمد ، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم . طائفة بيشلا ، سنة ١٩٦٧ م .
- الحفري ، محمد الحفري الدبالي ، حاشية الحفري على ابن عقيل . التجارية الكبرى بمصر ، دون تاريخ .
- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون . التجارية الكبرى بمصر ، دون تاريخ .
- ابن خلكان ، أبو المبرك أحمد بن محمد ، وفيات الأعيان . تحقيق محمد عيسى السنين ، طائفة مصر ، سنة ١٩٤٨ م .
- الحياض ، أبو الحسن الحياض ، الانتصار والرد على ابن الرواندي الملقب . للطبعة الكاثوليكية ، سنة ١٩٥٧ م .
- دائرة المعارف الإسلامية . ترجمة ونشر دار الكتب للصرية ، سنة ١٩٦٣ م .
- الدالي ، أبو عمرو عثمان بن سعيد ، الحكم في نطق المصاحف . تحقيق د . عزة حسن ، وزارة الإرشاد ، دمشق ، سنة ١٩٦٠ م .
- الدسوقي ، الشيخ مصطفى محمد عمره الدسوقي ، حاشية الدسوقي على المفتي . طائفة مصر ، دون تاريخ .
- الرائسي ، مصطفى صادق ، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية . طائفة التجارية الكبرى ، سنة ١٩٥٢ م .
- الرمالي ، أبو الحسن علي بن عيسى ، توجيه إعراب أبيات ملفزة الإعراب . تحقيق سعيد الأنصاري ، طائفة الجامعة السورية ، دمشق ، سنة ١٩٥٨ م .
- الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبدالله ، طبقات النحويين واللغويين . تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة السعادة بمصر ، سنة ١٩٥٤ م .
- الزجاج ، أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل ، إعراب القرآن . تحقيق إبراهيم الأيلري ، المؤسسة للصربية للطباعة والنشر ، سنة ١٩٦٥ م .
- الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق :
- أ - مجالس العلماء . تحقيق عبد السلام هرون ، الكويت ، سنة ١٩٦٢ م .

- ب- الإيضاح في علل النحو. تحقيق ملازم المبارك، دار المروية بالقاهرة، سنة ١٩٥٢م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، الجوهان في علوم القرآن. طالحلي، مصر، سنة ١٩٥٩م.
- الزخشري، أبو القاسم جلال الله محمود بن عمر:
- أ - الأحكام النحوية. تحقيق مصطفى الحفري، منشورات مكتبة الفزالي، سنة ١٩٦٩م.
- ب- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. للطبعة البهية المصرية، سنة ١٩٢٥م.
- السبكي، تاج الدين أبو نصر، طبقات الشافعية الكبرى. الطبعة الخسنية بمصر، دون تلويخ.
- السهرودي، شهاب الدين عمر بن محمد، عوارف المعارف. ملحق بكتاب الإحياء للفزالي، التجارة الكبرى بمصر، دون تلويخ.
- سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب. بولاق، سنة ١٩٤٨م.
- السبائي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن الرزيان، أخبار النحويين البصريين. لمحقق فرنس كرتكو، الجامعة الكاثوليكية، سنة ١٩٥٤م.
- السرطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد:
- أ - إثنان في علوم القرآن. مكتبة محمود توفيق بمصر، سنة ١٩٣٥م.
- ب- الأشياء والنظائر. طحيدر آباد، سنة ١٣٥٩هـ.
- ج- الاقتراح في أصول النحو. طبعة مصورة بالأولست، دمشق، سنة ١٩٥٧م.
- د - بغية الوعاة. مطبعة السعادة بمصر، دون تلويخ.
- هـ - المزهر. طبعة الحلبي بمصر، دون تلويخ.
- و - جمع المواعع شرح جمع الجوامع. دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت، دون تلويخ.
- الشرف الرسي، أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى، تلخيص البيان في مجازات القرآن. لمحقق عبد النبي حسن، طالحلي، سنة ١٩٥٤م.
- الشمي، تقي الدين أحمد بن محمد، المخلص من الكلام على مفتي ابن هشام. للطبعة البهية بمصر، دون تلويخ.
- شوقي، فيف:
- أ - العصر الجاهلي. دار المعارف بمصر، سنة ١٩٧١م.
- ب- المدارس النحوية. دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٨م.
- الشمري، الذي له الدين عبد الله، المجالس المستنصرية. لمحقق د. محمد كامل حنين، دار الفكر العربي، دون تلويخ.
- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأعموي على ألفية ابن مالك. طبعة للمكتبة التجارية الكبرى، دون تلويخ.
- صبيح الصالح (دكتور)، مباحث في علوم القرآن. دار العلم، بيروت، سنة ١٩٦٩م.
- الصفهري، أبو الفرج، الأغاني. طبولاق، سنة ١٩٤٨م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن. طبولاق، سنة ١٣٣٩هـ.
- أبو الطيب اللذري، عبد الواحد بن علي الحلبي، مراتب النحويين. تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، طبعة مصر، سنة ١٩٥٥م.
- عقلة عبد الرحمن (دكتور)، التفسير البياني للقرآن الكريم. دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٨م.
- عيسى حسن:
- أ - اللغة والنحو بين القديم والحديث. دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٦م.

- بـ - النحو الوافي . دار المؤلف بمصر ، سنة ١٩٦٨ م .
- عبد الحميد حسن ، القواعد النحوية ، مادتها وطريقتها . مطبعة العلوم بالقاهرة ، سنة ١٩٤٦ م .
- ابن عديده ، أبو عمر أحمد بن محمد ، المقصد الفريد . طبعة التكليف والترجمة والنشر ، سنة ١٩٥٦ م .
- عبد الرحمن السيد (دكتور) ، مدرسة البصرة النحوية . دار المؤلف بمصر ، سنة ١٩٦٨ م .
- عبد العلي سليم (دكتور) :
- أ - نشر القراءات في الدراسات النحوية . طابعها الأمل للشئون الإسلامية ، سنة ١٩٦٨ م .
- ب - القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية . دار المؤلف بمصر ، سنة ١٩٦٥ م .
- عبد المصم حسو ، قواعد اللغة الفارسية . طابعها المصرية ، سنة ١٩٧٠ م .
- عبد الراسبي :
- أ - فقه اللغة في الكتب العربية . بيروت ، سنة ١٩٧٢ م .
- ب - اللهجات العربية في القراءات القرآنية . دار المؤلف بمصر ، سنة ١٩٦٨ م .
- أبو عبيد معمر بن النضر ، مجاز القرآن . تحقيق فؤاد سردين ، طابعها بمصر ، سنة ١٩٥٤ م .
- عبدان أمين ، فلسفة اللغة العربية . دار النشر المصرية للتأليف والنشر والترجمة ، سنة ١٩٦٥ م .
- ابن عرب ، محيي الدين أبو بكر محمد بن علي ، الفتوحات المكية . دار الكتب العربية الكبرى ، سنة ١٩٦٥ م .
- ابن عثبات ، يهيا الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن ، شرح ابن عثبات على ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين ، مطبعة السعادة بمصر ، سنة ١٩٦٤ م .
- علي ساسي النشار (دكتور) :
- أ - النطق الصوري . دار المؤلف بمصر ، سنة ١٩٦٨ م .
- ب - نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام . دار المؤلف بمصر ، سنة ١٩٧١ م .
- علي عبد الواحد وآل (دكتور) :
- أ - علم اللغة . مكتبة النهضة المصرية ، سنة ١٩٤٤ م .
- ب - فقه اللغة . مكتبة النهضة المصرية ، سنة ١٩٤٤ م .
- علي التجدي ناصف :
- أ - سيبويه إمام النحاة . مكتبة النهضة المصرية ، سنة ١٩٥٥ م .
- ب - من قضايا اللغة والنحو . مكتبة النهضة المصرية ، سنة ١٩٥٧ م .
- ابن العماد ، أبو الفلاح عبد الحفيظ ، شذرات من ذهب في أخبار من ذهب . مكتبة القدس ، سنة ١٣٥٠ هـ .
- الغزالي ، أبو حامد ، إحياء علوم الدين . طابعة التجارية الكبرى ، دون تأليف .
- ابن قيس ، أبو الحسن أحمد ، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب . للكتبة السلفية بمصر ، سنة ١٩١٠ م .
- الفخر الرازي ، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر ، التفسير الكبير . المطبعة الشرقية ، سنة ١٣٢٤ هـ .
- الفراء ، يحيى بن زياد بن عبد الله ، معاني القرآن . تحقيق محمد علي النجار وأحمد نجاشي ، دار الكتب ، سنة ١٩٥٥ م .
- الفريزد ، هام بن غالب بن مصمم ، ديوان الفريزدق . تحقيق عبد الله الصاوي ، للكتبة التجارية ، سنة ١٩٥٥ م .
- فنديس ، اللغة . ترتيب الأستاذين الدواخلي والقصاص ، طابعة الأمل ، سنة ١٩٥٠ م .
- قلم أمين ، كلمات . مطبعة الجريدة بمصر ، سنة ١٩٠٨ م .
- ابن قتيبة ، محمد بن عبد الله بن مسلم :
- أ - تأويل مشكل القرآن . تحقيق السيد أحمد عفر ، طابعها بمصر ، سنة ١٩٤٥ م .
- ب - الشعر والشعراء . تحقيق أحمد شاکر ، دار المؤلف بمصر ، سنة ١٩٦٦ م .

- الترشيح، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن. دار الكتب المصرية، سنة ١٩٣٣ م.
- الزقاق، أبو عبد الله، ضرائر الشعر. تحقيق الدكتورين محمد سلام ومصطفى شلطة، منشأة المعارف بمصر، سنة ١٩٧٢ م.
- طنفي، الوزير جمال الدين، إنباء الرواة على إنباء النحاة. تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، سنة ١٩٥٠ م.
- ابن القيم، نوح الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، أعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق عبد الرحمن الزكي، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، سنة ١٩٦٩ م.

كامل مشر (دكتور):

- أ - دراسات في علم اللغة (القسم الأول). دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٩ م.
- ب - علم اللغة العام (القسم الثاني). دار المعارف بمصر، سنة ١٩٧٠ م.
- لعل عبد الرزاق (دكتور)، دراسات في حضارات اليونان والرومان. مركز التناول الجامعي بمصر، سنة ١٩٦٨ م.
- لبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي. شرح وتحقيق البرزوقي، دار الكتاب العربي ببيروت، دون تاريخ.
- محمد مطية الأبرشي، المفصل في قواعد اللغة السريانية. للطبعة الأميرية ببولاق، دون تاريخ.
- محمد مندور (دكتور)، النقد المنهجي عند العرب. طمكتة هبة مصر، سنة ١٩٤٨ م.
- عمرو حجازي (دكتور)، اللغة المعربة عبر القرون. دار الكتب العربية، سنة ١٩٦٨ م.
- عمرو السمران (دكتور)، علم اللغة. دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٢ م.
- المرى، أبو عبد الله أحمد بن عبد الله بن سليمان، رسالة الغفران. تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، دار المعارف بمصر، سنة ١٩٥٠ م.
- المرى، أحمد بن محمد، فتح العطيع من غصن الأندلس الرطيب. طمكتة التجارية، سنة ١٩٤٩ م.
- ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة. تحقيق د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، سنة ١٩٤٧ م.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب.

مهدي القزويني (دكتور):

- أ - التحليل بين أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه. مطبعة الزهراء ببغداد، سنة ١٩٦٠ م.
- ب - في النحو العربي، نقد وتوجيه. بيروت، سنة ١٩٦٤ م.
- التحلي، أبو جعفر، ألفاسخ والمنسوخ في القرآن الكريم. للمكتبة العلمية بمصر، سنة ١٩٣٨ م.
- ابن التميمي، أبو يعقوب محمد بن إسحق، القهرست. مطبعة الاستغلة بمصر، دون تاريخ.
- توماس زكريا (دكتور)، تاريخ الدعوة إلى العالمية وأثارها في مصر. دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٤ م.
- نيكلسون، في التصوف الإسلامي وتاريخه. ترجمة أبي الملا عفتي، لجنة التأليف والترجمة، سنة ١٩٥٦ م.
- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، مفتي الليبي. تحقيق محمد عجمي الدين، التجارية الكبرى، سنة ١٩٦٨ م.
- بالوت بن عبد الله الحموي، معجم الأدباء. طمكتي، مصر، سنة ١٣٥٥ هـ.
- ابن عيسى، موفق الدين أبو البقاء يعقوب بن علي، شرح المفصل. للطبعة المتبعة بمصر، دون تاريخ.
- يوسف البديي، المصحح المنبئ عن حيشية المتنبي. دار المعارف، سنة ١٩٦٨ م.
- يوسف لك، العربية. ترجمة د. عبد الجلام الشبل، دار الكتاب العربي بمصر، سنة ١٩٥١ م.

ب - المخطوط

أحمد سليمان باقرت (دكتور)، النواسخ في كلام العرب؛ أصولها ووظائفها وتنسج أثرها الإعرابي. رسالة ماجستير بكلية الآداب جامعة الإسكندرية - مصر.

ثانياً - الدوريات

- مجلة كلية آداب القاهرة، ديسمبر سنة ١٩٥٥ م.
 مجلة الهلال، الجزء العاشر من المة الرابعة والثلاثين، مجلد سنة ١٩٢٦ م.
 مجلة الهلال، عدد أغسطس سنة ١٩٣٨ م.
 مجلة آداب عين شمس، سنة ١٩٦٣ م.

ثالثاً - مراجع غير عربية

- (1) Boulliot, *Le français par les textes 10ème*, édition Librairie Hachette Paris 1926.
 (2) Brockelmann, *Précis de linguistique Sémitique*, Traduit par Marçais et Cohen, Librairie Paul Gauthier, Paris 1910.
 (3) John S. Mill, *System of Logic*, Green & Capril, 1941.
 (4) Michael Phillip, *The new method english dictionary*, Longmans 4th, édition 1940.
 (5) Mortimer Sloper Howell, *A grammar of the classical Arabic language*, India 1883.
 (6) Nestfield, *English grammar past and present*, Macmillan and Com, 1931.
 (7) William Wright, *A grammar of Arabic language*, 2nd, édition, Fredric Horgate London 1874.
 (8) *The Encyclopaedia Britannica*.
 (9) *The Encyclopaedia of Islam*.
 (10) *New English dictionary of historical principles*.

